التجربة النهضوية
في البرازيل

التجربة النهضوية في البرازيل

دراسة في أبعاد النموذج التنموي ودلالاته

صدفة محمد محمود

نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies

نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies

نماء للبحوث والدراسات
بيروت – لبنان
info@nama-center.com
الرباط – المغرب
هاتف – فاكس: 00212808564831
موبايل: 00212688953384
القاهرة – مصر (نماء للبحوث والدراسات)
هاتف - واتس: 00201115533255

لطلبات الشراء البريدية: متجر نماء
www.nama-store.com
nama-store@nama-center.com
هاتف: 00201101509898
واتس: 00201098489815

متجر نماء
Namaa Store

الفهرسة أثناء النشر، إعداد نماء للبحوث والدراسات
محمود/ صدفة محمد (مؤلف)

التجربة النهضوية في البرازيل، دراسة في أبعاد النموذج التنموي ودلالاته

المؤلف: صدفة محمد محمود
367 ص، (تجارب)
14.5×21.5 سم

رقم الإيداع: 3983/2021
ISBN: 978-603-90495-2-4

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر نماء»

حقوق الطبع والنشر محفوظة لنماء
© الطبعة الثانية، القاهرة / لبنان، 2021م

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
تمهيد: الميراث التاريخي والهوية الحضارية للبرازيل	٢٩
الفصل الأول: التجربة التنموية في البرازيل	٣٩
المبحث الأول: البعد السياسي لعملية التنمية: البرازيل من التحول الديمقراطي إلى ترسيخ الديمقراطية واستقرارها	٤٣
المبحث الثاني: البعد الاقتصادي لعملية التنمية: التحول من نموذج التنمية التابعة إلى التنمية المستقلة	٨٥
المبحث الثالث: البعد البيئي لعملية التنمية: البرازيل بين تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة	١٣٣
الفصل الثاني: البعد الاجتماعي لعملية التنمية: البرازيل بين النمو المرتفع والنمو المتوازن	١٤٣
المبحث الأول: مصادر قوة البرازيل في بعدها الاجتماعي	١٤٧
المبحث الثاني: استراتيجيات وسياسات التنمية الاجتماعية ...	١٥٥

الموضوع	الصفحة

المبحث الثالث: منظومة التعليم والبحث العلمي ١٩١

الفصل الثالث: السياسة الخارجية البرازيلية: الاستقلالية في ظل الاعتماد الدولي المتبادل ٢٠٣

المبحث الأول: أسس ومرتكزات السياسة الخارجية للبرازيل، وأهدافها الرئيسية ٢٠٩

المبحث الثاني: مجالات عمل السياسة الخارجية البرازيلية ودوائر حركتها ٢١٥

الفصل الرابع: تقييم التجربة النهضوية في البرازيل: ما بين تحديات الحاضر ورؤى المستقبل ٢٦٥

المبحث الأول: تحدي ترسيخ الديمقراطية وتدعيم استقرارها ٢٦٩

المبحث الثاني: تحدي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ٢٨٥

المبحث الثالث: تحدى الإسراع بالتنمية الاجتماعية ٢٩٣

المبحث الرابع: تحدي تدعيم النفوذ والتواجد البرازيلي على الساحة العالمية ٣١٩

خاتمة: ما الذي تخبرنا به التجربة النهضوية البرازيلية؟: الدلالات والدروس المستفادة ٣٢٧

قائمة المراجع ٣٤٣

مقدمة

يُلاحظ المتابع للشأن البرازيلي في الوطن العربي أن هناك مستويين للإدراك العربي العام للبرازيل:

الأول: هو إدراك البرازيل على المستوى العالمي. وعند هذا المستوى نلاحظ أن هناك اهتمامًا ملحوظًا بمسألة الصعود الاقتصادي للبرازيل خلال ربع القرن الأخير، والنجاح الذي حققته في إدارة علاقاتها الدولية خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، مما كان له مردودٌ مباشرٌ على هذا الصعود، هذا بالإضافة إلى النجاحات التي حققتها البرازيل على المستوى الإقليمي، وبصفة خاصة خلال فترة حكم الرئيس «لويس إيناسيو لولا دا سيلفا» Luiz Inácio Lula da Silva (٢٠٠٣ ـ ٢٠١٠م). ولا شك في أن وجود الرئيس لولا على رأس السلطة لمدة ثماني سنوات مثل مرحلة فارقة في تاريخ البرازيل، حيث استطاع أن يقفز ببلاده من مجرد دولة من دول العالم الثالث، مثقلة بالديون الخارجية ومعدلات التضخم والفقر الشديد والبطالة، إلى قطب جنوبي

صاعد لديه سادس أقوى اقتصاد على مستوى العالم، بالإضافة إلى خطط وطموحات لمكانة دولية مرموقة على الساحة الدولية، باعتبارها من القوى المتوسطة الجديدة[١].

وقد أثار الحضور البرازيلي الكبير على الساحة العالمية والنجاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت التساؤلات حول أهم أبعاد النموذج النهضوي في البرازيل، ومقوماته وأسباب نجاحه، وحدود قدرته على الانتقال بها إلى مصاف الدول المتقدمة، ودلالات ذلك كله بالنسبة لمصر والدول العربية.

أما **المستوى الثاني**: فهو المستوى العربي البرازيلي، وهنا نجد إدراكًا عربيًا عامًا لأهمية دور القوى الصاعدة في النظام الدولي ومن بينها البرازيل في منطقة الشرق الأوسط، وأن تلك الدول يمكن أن تكون شريكًا مهمًا للعرب خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد تمثل الطرف الموازن للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، كما أن هناك إدراكًا بأن العلاقات الاقتصادية العربية البرازيلية ليست بالمستوى المأمول، وذلك على الرغم من الفرص الضخمة التي يتيحها التعاون العربي البرازيلي، وهذا يتطلب إحداث نقلة نوعية في العلاقات المشتركة تحقق مصلحة الطرفين.

وشهد الوطن العربي بصفة خاصة والنظام الدولي بصفة عامة

(١) Alcides Costa Vaz, "Brazilian Foreign Policy under Lula: Change or Continuity?", FES Briefing Papers, FES New York, April 2004.

خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة تطورات استراتيجية مهمة أعادت إلى الإدراك العربي العام الاهتمام بالتجارب النهضوية الرائدة في العالم، وفي القلب منها التجربة البرازيلية، وأهمية التعاون العربي البرازيلي. ويتمثل **التطور الأول** فيما شهدته معظم الدول العربية من تطبيق لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، مستلهمة في ذلك مقولات النظرية الليبرالية الجديدة في الاقتصاد، وكذلك توافق واشنطون Washington Consensus، والتى تتمثل في التثبيت الاقتصادي الكلي، والإصلاحات الهيكلية والمؤسسية، وكذلك خصخصة الشركات المملوكة للدولة.

وكان لهذه البرامج آثارٌ اجتماعية واقتصادية جد خطيرة، كما ارتبط بها ممارسات سياسية تسلطية وفاسدة، ضيقت على المواطنين، وأطاحت بآمالهم في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. ولذلك فلم يكن من المستغرب أن يلعب العامل الاقتصادي وما يرتبط به من أبعاد اجتماعية دورًا محوريًا في اندلاع ثورات الربيع العربي[1].

وتُلقي اللحظة التاريخية التي تمر بها الأمة العربية أعباء جديدة على المسؤولين والمفكرين العرب على حد سواء، حيث يكاد يُجمع المهتمون بموضوع الثورات في التاريخ العالمي على أهمية المرحلة الانتقالية في مسار الثورات، بوصفها تشكل لحظة

(١) وائل جمال، «الربيع العربي ومفاهيم التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية»، في: كاوه حسن ومحمد العجاتي (محرران)، ثورات الكرامة العربية (رؤى لما بعد النيوليبرالية)، (القاهرة: مركز البدائل العربي، مارس ٢٠١٣م).

تحول في سياق استعادة الاستقرار السياسي، خاصة في ظل تواصل الاهتزازات التي تتعرض لها الدول التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي، ويتضح ذلك في الهشاشة التي تلحق بالدولة وأجهزتها، كما يتضح في اهتزاز منظومة القيم والتوافقات السياسية السائدة في أعقاب الحقبة التي أطاحت الثورة بأعمدتها وأنظمتها.

ونظرًا لوجود درجة من درجات التماثل بين الأطوار الانتقالية الحادثة في الثورات عبر التاريخ العالمي، فإنه يمكن أن نقف، من خلال دراسة تجارب الثورات السابقة على الثورات العربية، على الخبرات والدروس التي يمكن الاستفادة منها في تجاوز العقبات القائمة اليوم في بعض البلدان العربية، الأمر الذي يسهم في ترشيد استراتيجيات القوى السياسية الفاعلة في الثورات العربية المعاصرة ومراحلها الانتقالية، ويساعد في عبور تلك المراحل بأقل الخسائر الممكنة.

وفي هذا السياق فإن ما تشهده الدول العربية في الوقت الراهن من تغييرات جذرية، وحراك مجتمعي واسع النطاق، مصحوبًا بثورة تطلعات ومطالب متزايدة من قبل جميع مواطنيها، إنما يتطلب ابتداء الوقوف على جوهر الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعاني منها، والعمل على كشف النقاب عن أسبابها وجذورها، وبلورة حلول جذرية لها، ولكن دون الاكتفاء بتطبيق النماذج التنموية الليبرالية التي ثبت عدم جدواها.

ذلك أن الثورات الشعبية في المنطقة العربية قد اندلعت في فترة تأزم النموذج الليبرالي الغربي، الذي لم يعد هو النموذج الاقتصادي الأوحد، بعد أن أثبتت التجربة نجاح نماذج تنموية مغايرة، مزجت ما بين ديناميكية اقتصاد السوق، ونظمها السياسية والثقافية الخاصة، ونجحت في تبوؤ مكانة متميزة على خريطة الاقتصاد العالمي شرقًا وغربا، بعيدًا عن النموذج الليبرالي الغربي. وليس أدل على ذلك من الصعود الآسيوي في الشرق الأقصى، والتقدم البرازيلي في أمريكا اللاتينية، وتجربة جنوب إفريقيا الناهضة في أقصى الجنوب الإفريقي[1].

فالثورات المصرية والتونسية واليمنية والليبية والسورية قد اندلعت في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية ثم دول اليورو، حيث دخل الاقتصاد العالمي في إطار أزمة هي الأسوأ منذ الكساد الاقتصادي العظيم الذي ساد في ثلاثينيات القرن الماضي، نتيجة الأزمة المالية المعروفة بالرهن العقاري في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨م، وعمقته أزمة الديون السيادية الأوروبية والأمريكية، حيث تراكمت الديون الحكومية لنسب تجاوزت الحد الأعلى المقرر من الاتحاد الأوروبي، وهو ٦٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبرزت ضروبٌ شتى من الاختلال والاضطراب الاقتصادي الذي مس بتدفقات التجارة ورؤوس الأموال في النظام العالمي بشكل شديد

(١) أبو بكر الدسوقي، «عام ٢٠١٢م: التحولات الانتقالية المؤثرة في تشكيل مستقبل النظام العالمي»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢م.

الوطأة، وتراجعت معدلات النمو في الناتج المحلي العالمي للدول المتقدمة، كما تراجعت التجارة العالمية. وأصبح الاقتصاد العالمي الغربي يعاني من الركود والكساد، نتيجة لاضطراب أكبر كيانين اقتصاديين في العالم، : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مقابل تقدم الاقتصادات الصاعدة في دول الجنوب[١].

وفي هذا السياق، توقع تقرير التنمية البشرية في العالم الصادر عن برنامج الأمم الإنمائي عام ٢٠١٣م أن يبلغ إجمالي الإنتاج في البرازيل والصين والهند فقط، حوالي ٤٠ بالمائة من الإنتاج العالمي بمعادل القوة الشرائية بحلول عام ٢٠٥٠م[٢]، وشدد التقرير على أنه في ظل تنوع المسارات الإنمائية التي اتبعتها بلدان الجنوب، فهناك فرصة جيدة لإعادة النظر في المبادئ التي بُنيت عليها المؤسسات الدولية واسترشد بها صانعو السياسات في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث باتت تحتاج إلى تعديل، وذلك بهدف استيعاب التنوّع في الأصوات ومصادر النفوذ، وضمان استدامة التقدّم في التنمية البشرية على المدى البعيد[٣].

---

(١) عمرو عدلي، «أفول الأيديولوجيا: الأطر النظرية لتطور النماذج التنموية بعد الثورات»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩١، يناير ٢٠١٣م.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣م نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع»، http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr13.shtml

(٣) المرجع السابق.

وبالتالي فإن التحول الذي يشهده العالم العربي في الوقت الراهن لا يحدث في ظل هيمنة الليبرالية كما عاشتها بلدان شرق ووسط أوروبا خلال ثمانينيات القرن العشرين؛ بل يأتي التحول في خضم أزمة مستحكمة في مركز النظام الاقتصادي العالمي نفسه، وتصاعد الحديث عن دور الدولة في تعديل النموذج الاقتصادي. ويتماشى خفوت الخطاب الليبرالي الاقتصادي وتصوره للديمقراطية المحافظة مع جفاف تدفقات رأس المال الكفيلة بإتمام الانتقال السياسي دون مساس بالنموذج الاقتصادي المحلي، وما يثيره ذلك من تساؤلات عديدة حول كيف سترتبط السياسة بالاقتصاد مرة أخرى. وهنا تصبح أسئلة التحول على المستوى الوطني أو المحلي مجرد أسئلة فرعية لسؤال مركزي يمس مستقبل أو مصير النظام العالمي ككل.

وبعبارة أخرى: هل ستخرج الثورات العربية بتصورات أيديولوجية واضحة لما يجب أن تكون عليه الدولة بعد الثورة من سياسة واقتصاد ومؤسسات المجتمع المختلفة، وعلاقة الدولة بالعالم الخارجي؟ أم أنه سرعان ما ستتكرر الصياغات والرؤى الليبرالية اقتصاديًّا بالحديث عن الحكم الرشيد ومكافحة الفساد والتنمية، وسياسيًّا بالبحث عن مساحات للتوافق مع الديمقراطية التمثيلية وحقوق الإنسان؟

وخلاصة القول فإن التطورات والأحداث السالف ذكرها جاءت لتؤكد من جديد على ضرورة الانفتاح والاهتمام بدراسة تجارب بعض الدول التي حاولت أن تضع استراتيجية للتنمية تقوم

على المزج والجمع بين مقولات النظرية الليبرالية الجديدة والدور المحوري للدولة في تحقيق النمو الاقتصادي، والتغلب على الآثار الاجتماعية السلبية لعملية التحول الاقتصادي. وتمثل البرازيل نموذجًا ناجحًا في هذا السياق.

أما **التطور الثاني** الذي أسهم في إعادة الاعتبار للتجارب النهضوية خارج المنظومة الغربية فهو ما يشهده النظام الدولي من تغيرات جوهرية في بنيته وهيكله الأساسي، حيث تشير طبيعة النظام الدولي في المرحلة الراهنة إلى حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت القوة العسكرية الأولى في العالم، إلا أنها لا تملك القوة الاقتصادية التي تجعلها مهيمنة. وفي الوقت نفسه يكشف التطور الحادث في مسار العلاقات الدولية عن تصاعد مكانة وتأثير بلدان وقوى أخرى، تمتلك قوة اقتصادية ضخمة، وإن كانت تفتقر إلى القوة العسكرية الكافية مقارنةً بالولايات المتحدة الأمريكية. ويُشارُ إلى الدور المتزايد لهذه القوى والبلدان في مجال الاقتصاد والسياسة العالميين منذ نهاية نظام القطبية الثنائية من خلال أوصاف عدَّة من قَبِيل «القوى الصاعدة» Emerging Powers أو «القوى المتوسطة Middle Powers»[1]. ويتوافر لهذه القوى العديد من الفرص التي تمكنها من لعب دور

(١) محمد السيد سليم (محررًا)، النظام العالمي الجديد، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤م)؛ عبد المنعم المشاط، «النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩م.

محوري في النظام الدولي، نتيجة زيادة عمليات التفاعل الاقتصادي والاعتماد الدولي المتبادل[١]. ولذلك فمن المهم الرجوع إلى الخطاب الذي ألقته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «كونداليزا رايس» Condoleezza Rice في عام ٢٠٠٦م، وأوضحت فيه أنه «في القرن الواحد والعشرين، تعيد قوى ودول ناهضة مثل الصين والهند والبرازيل ومصر وإندونيسيا وجنوب أفريقيا تشكيل مسار التاريخ بشكل متزايد»[٢]. وفي عام ٢٠١١م اعتبر المجلس الأمريكي للشؤون الخارجية البرازيل من بين مجموعة الدول التي سوف تسهم بدرجة كبيرة في صياغة شكل العالم في القرن الحادي والعشرين[٣].

وتبرز البرازيل كواحدة من القوى الصاعدة أو كما يصفها البعض بالقوة المتوسطة الجديدة «New Middle Power»، فهي قوة إقليمية صاعدة، لا يضاهيها أحد في القوة والنفوذ في دول الجوار اللاتيني، وبلغ إنفاقها العسكري ١,٣٣ مليار دولار عام ٢٠١٠م، وهو ما يعادل الإنفاق العسكري لكل دول أمريكا الجنوبية مجتمعة[٤]. وفي ظل ما يشهده النظام الدولي من تحولات سياسية واقتصادية عميقة، أصبحت البرازيل جزءا مما أسماه «فريد زكريا»

---

(١) Bernard Wood, the Middle Powers and the General Interest, (Ottawa: The North-South Institute, 1988), P.74.

(٢) Michael Schiffer, "The U.S. and rising powers", The Stanely Foundation, 2009, http://www.stanleyfdn.org/resources/US__Rising_Powers_Great_Decisions_Chapter.pdf.

(٣) S. Bodman, J Wolfensohn & J Sweig, Global Brazil and US-Brazil Relations, (Washington, DC: Council on Foreign Relations, 2011), p ix.

(٤) Ibid.

Fareed Zakaria «صعود الآخر»، مع الصين والهند ومجموعة أخرى من البلدان الصاعدة، التي أضحت تطالب بأن يكون لها دور أكبر في النظام الدولي، وأصبح من الصعب تصور معالجة قضايا مثل التغيرات المناخية أو انتشار السلاح النووي أو العولمة الاقتصادية بدون مؤسسات تضم في عضويتها تلك الدول[١].

وتتابع الدراسة الخطوات التي تقطعها البرازيل إلى مصاف القوى الصاعدة وقد تعددت الأسئلة المطروحة أمامها، كما تداخلت العوامل والمحددات التي من الممكن أن تفسر نجاحها، والتي ربما تكمن في تفرد الموقع الجغرافي، وضخامة المساحة، وعِظم امتداد الواجهات البحرية، والبعد عن بؤر التوتر والصراع. ويمكن أن يكون لدروس التاريخ الفضل في ثبات المسيرة وثقة الخطوات، أو ربما تكون الثروات الطبيعية وخيرات ما خبأت الأراضي البكر أو أنه الخيار الديمقراطي والنضج الدبلوماسي هو المفسر لنجاح التجربة النهضوية في البرازيل. وأحيانًا يُرجع البعض نجاح التجربة البرازيلية في التنمية للتغيرات التي شهدها النظام الدولي خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، وبعض المحددات ذات الصلة بالنظام الإقليمي لدول أمريكا الجنوبية.

وفي خضم هذه التفسيرات المتلاحقة أصبح السؤال الرئيس: كيف أقنعت البرازيل المستقبل بأن «يطوي أشرعته على مرافئها؟»، كما علقت ذات مرة صحيفة الجارديان البريطانية في

(١) Fareed Zakaria, the Post American World, (New York: W.W. Norton and Company, Inc., 2008).

إحدى افتتاحياتها عام ٢٠٠٨م، وهي تستعرض عناصر القوة التي تمتلكها البرازيل[١].

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على إحدى التجارب الرائدة في مجال التنمية في العالم، وهي التجربة البرازيلية، خاصة أن ثمة أوجهًا عديدة للتشابه بين البرازيل وبعض الدول العربية، فيما يتعلق بالخصائص الديمغرافية والجغرافية والجيوإستراتجية، ووقوعها تحت الحكم العسكري مثل مصر وبعض الدول العربية قبل أن تبدأ التحول الديمقراطي في منتصف ثمانينيات القرن العشرين. فضلًا عن أن البرازيل والدول العربية قد وقعت ضحية للغزو الاستعماري، مما يجعل من الضروري على الطرفين تنسيق المواقف وتوحيد الجهود السياسية والاقتصادية[٢]، وربما تكون من العوامل التي تسهم في تطوير العلاقات بين البرازيل والدول العربية ما يربط الشعبين البرازيلي والعربي من علاقات تاريخية وثيقة وأواصر إنسانية قوية، حيث يوجد بالبرازيل حوالي ١٢ مليون مواطن من أصول عربية (غالبيتهم من أصول لبنانية وسورية وفلسطينية)، وقد شغل بعضهم مناصب مهمة في مختلف أجهزة الدولة البرازيلية، كما أن معظم المواطنين من أصول عربية يعتبرون من كبار رجال الاقتصاد

---

(١) Tom Phillips,"The country of the future finally arrives", The Guardian, http://www.guardian.co.uk/world/2008/may/10/brazil.oil.

(٢) تشيلسو أموريم، «البرازيل والشرق الأوسط»، جريدة الشرق الأوسط، ١٤ يوليو ٢٠١١م، http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=630973&issueno=11916

والأعمال، هذا بالإضافة إلى أن البرازيل ليس لديها أي ماض استعماري في منطقة الشرق الأوسط، مما يُضفي قدرًا من الحيادية على المواقف التي تتخذها بشأن القضايا الملحة في المنطقة[١].

التجربة النهضوية البرازيلية.... لماذا؟: الدواعي والأسباب:

تستمد التجربة النهضوية البرازيلية أهميتها من عدة اعتبارات، منها: طبيعة التجربة التنموية ذاتها، حيث يمكن القول: إن البرازيل في ظل حكم لولا تبنت «سياسات يسارية» لحل معضلة الفقر والتفاوت الاجتماعي، ولإنجاز تقدم قوي في مجال العدالة الاجتماعية، كما انتهجت في الوقت نفسه «سياسات ليبرالية» تفوق أحلام شريحة الرأسماليين؛ لحماية صناعتهم واستثماراتهم؛ أي: عمدت البرازيل إلى تحقيق التوازن بين مصالح الطبقة العليا من ناحية، وتطلعات الطبقتين الوسطى والفقيرة من ناحية أخرى[٢]. وبالتالي فالبرازيل تكشف من خلال تجربتها النهضوية أن التنمية يمكن أن تتحقق وفقًا للخصوصية والظروف التاريخية لكل بلد على حدة، وأنه ليس هناك وصفة سحرية واجبة التطبيق للتنمية أو أن طريق التنمية ممهد ومحدد الاتجاه، وهو طريق: التثبيت الاقتصادي، التحرير الاقتصادي، والخصخصة، أو كما تحدث «فرانسيس فوكوياما»

---

(١) ريتشارد دي أريجو، «البرازيل: هل هناك سياسة واضحة للشرق الأوسط وأفريقيا؟»، ٢٨ يونيو ٢٠١٢م، http://ar.globalvoicesonline.org/2012/06/29/23329

(٢) رفيف رضا صيداوي، «دروس من التجربة البرازيلية»، أفق، مؤسسة الفكر العربي، العدد، ٢٩٨، ١٨/٠١/٢٠١٣م.

Francis Fukuyama عن الانتصار النهائي لليبرالية ونهاية التاريخ[١].

ولذلك فيمكن القول: إن التجربة الإنمائية البرازيلية تقدم نموذجًا مغايرًا لما هو سائد في أدبيات التنمية البشرية، إذ إنه يصعب تصنيفها وفق المعايير الدولية الشهيرة للتنمية، وأيضا لكونها تخالف مجموعة من التجارب الرائدة على المستوى العالمي. فنهضة البرازيل لم تكن نتيجة للتمسك بمجموعة جاهزة من وصفات السياسات العامة، بل نتيجة لوضع سياسات عملية انطلاقًا من الظروف والفرص المحلية، سياسات هي وليدة الاقتناع بضرورة تفعيل دور الدولة في التنمية، والإصرار على النهوض بالتنمية البشرية، ودعم التعليم والرعاية الاجتماعية، والانفتاح على التجارة والابتكار[٢]. وأثبتت البرازيل قدرتها على الاستفادة من العولمة، واعتماد سياسات عملية، فاستطاعت بتوجيه الاهتمام نحو التنمية البشرية أن تطلق الفرص الكامنة في اقتصاداتها، كما نجحت في خفض نسبة فقراء الدخل من مجموع السكان. وهنا لا يمكن إغفال الدور القيادي الذي اضطلعت به الدولة البرازيلية في الإسراع بالتقدّم الاقتصادي ودرء الصراعات الاجتماعية، حيث أتاح النمو الاقتصادي الموارد المالية اللازمة للاستثمار في الصحة والتعليم، وخلق

---

(١) Fukuyama Francis, the End of History and the Last Man, (New York: Free Press, 1992).

(٢) Alberto Rodiguez, Carl Dahlman, Jamil Salmi, "Knowledge and Innovation for Competitiveness in Brazil", 2008, gcg.universia.net/pdfs_revistas/articulo_102_1227718740862.pdf.

نوعًا من الترابط الوثيق بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية.

واعتمدت البرازيل في نجاحها على ثلاثة مرتكزات ومحددات، أولها: المحدد السياسي، وذلك باهتمامها بترسيخ وتدعيم أسس النظام الديمقراطي، ويتمثل ثاني هذه المحددات في تطبيق برنامج صارم للإصلاح الاقتصادي مع الحرص الشديد على تضمين الأبعاد الاجتماعية فيه، وتبني برامج رائدة في مجال التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر والجوع والتفاوت الاجتماعي. أما المحدد الثالث فيتمثل في سعيها الحثيث إلى مد جسور التواصل والتعاون مع القوى المتوسطة الأخرى مثل: الهند، روسيا، وجنوب إفريقيا، بالإضافة إلى الصين، دون أن تفقد اتصالها مع القوى الكبرى في النظام الدولي.

وعكفت البرازيل على تعزيز الاستفادة من المؤسسات والمنتديات الدولية سواء بالمشاركة في تشكيل بعضها (الإبسا، البريكس) أو بالمطالبة بإصلاح البعض الآخر (مجلس الأمن الدولي)، أو بالمشاركة الفعالة في البعض الثالث (مجموعة العشرين). وفي هذا السياق تقدم البرازيل مثالًا جديرًا بالتحليل لكيفية توظيف التقدم الاقتصادي لدعم مكانة ودور الدولة على الساحة الدولية، وكيف يمكن الاستفادة من اتباع سياسة خارجية متوازنة في تشجيع التنمية الاقتصادية في الداخل.

وتتعزز أهمية دراسة التجربة البرازيلية لأنها تقدم نموذجًا

يبعث الأمل في نفوس الشعوب العربية المتلهفة إلى تحقيق النهضة والتقدم، نظرًا لما حققته من نجاحات اقتصادية واجتماعية خلال فترة زمنية قصيرة للغاية، لذلك فهي تثبت للدول العربية والإسلامية أن التقدم والنهضة هي أمور يمكن تحقيقها، وأن التخلف ليس حتميًا أو هو صفة لصيقة بالعرب والمسلمين مثلما كان الغرب دائمًا ما يلصق صفات التسلط والسلبية والخنوع بهم.

ومن بين الأسباب التي تبرز الحاجة إلى دراسة التجربة البرازيلية في التنمية خصوصية هذه التجربة، والتي تنبع من كون البرازيل دولة شبه طرفية حسب تعبيرات مدرسة التبعية في الاقتصاد، فبينما تحاول البرازيل أن تجد لنفسها موطئ قدم في العالم المتقدم، فهي لا تكاد تبرح مكانها باعتبارها من الدول التي تنتمي للعالم الثالث، خاصة مع ما تعانيه من تدني مستوى التعليم وارتفاع معدلات الفقر والتفاوت الاجتماعي.

وأخيرًا، فمن بين الاعتبارات التي تجعل من الانفتاح على التجربة البرازيلية وغيرها من التجارب الصاعدة في النظام الدولي ضرورة ملحة، طبيعة دور البرازيل في النظام الدولي وتوجهاتها الاستراتيجية وتصوراتها للعلاقات الدولية في الوقت الراهن. ويكفي أن ندرس مواقف البرازيل من بعض القضايا المثارة على الساحة الدولية حتى يتضح لنا أهمية التنسيق معها من أجل تحقيق مصالح دول الجنوب في ظل النظام الدولي الراهن، وحجم الفائدة التي يمكن أن تتحقق بوجود تنسيق

عربي برازيلي تجاه المواقف والتحديات الدولية المشتركة، خاصة في مجال التجارة العالمية، البيئة والتغيرات المناخية، نزع أسلحة الدمار الشامل، مكافحة الفقر والجوع على المستوى الدولي، فضلًا عن قضايا أخرى ملحة مثل: الصحة والطاقة والزراعة وغيرها.

ودور البرازيل في النظام الدولي ما هو إلا نتاج فريد لمكانتها باعتبارها قوة إقليمية في أمريكا اللاتينية، وقوة قائدة بين البلدان النامية، وقوة عالمية صاعدة.

وتوضح معظم الدراسات أن البرازيل صعدت على الساحة الدولية كذلك من خلال مطالبتها المستمرة بإجراء تعديلات جذرية على نظم عمل المؤسسات الدولية المالية، خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات والإشراف والمراقبة على الأسواق المالية، وتقييم المخاطر التي قد تتعرض لها تلك الأسواق بعد تكرار اندلاع الأزمات المالية العالمية. كما تقترح البرازيل تأسيس منتدى عالمي جديد للحوار السياسي والاقتصادي والمالي، بديل عن مجموعة السبع الكبرى التي ترى أنها لم تعد مؤهلة للقيام بهذا الدور وحدها، كما أنها تؤكد على ضرورة إصلاح صندوق النقد والبنك الدوليين بحيث تتمكن قواعدهما ونظمهما وآلياتهما من ملاءمة الواقع الدولي الجديد مع العولمة المالية والأهمية المتزايدة لاقتصادات القوى الصاعدة. هذا بالإضافة إلى مطالباتها المستمرة بضرورة إصلاح منظمة الأمم المتحدة وضم دول فاعلة إلى مجلس الأمن الدولي وتوسيع دائرة المشاركة الدولية فيه،

انطلاقًا من سعيها إلى شغل مقعد دائم في مجلس الأمن[1].

كيف نقرأ التجربة البرازيلية في التنمية؟

في ظل ما تشهده مصر وبعض الدول العربية في المرحلة الراهنة من تحول ديمقراطي يسير جنبًا إلى جنب مع مشكلات اقتصادية واجتماعية جد خطيرة، فلا مناص من التساؤل عن كيفية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي مرت بتحديات مماثلة. وفي سياق دراسة تجارب الدول الأخرى، لا بد أن نشير إلى قضيتين رئيسيتين:

أولاهما: أنه ليس من الصواب أن نقارن التجربة التنموية في البرازيل بغيرها من التجارب دون مراعاة الاختلافات القائمة بين تلك التجارب ومجتمعاتها، وكذا سياقاتها والظروف التاريخية التي مرت بها. فليس الهدف هو نسخ التجربة، أو اقتباسها، ولكن الاهتداء بها، واستخلاص العبر والدروس منها، من أجل تعظيم المكاسب، وتقليل العثرات، وتجاوز العقبات القائمة اليوم على طريق التحول الديمقراطي.

والتجربة التنموية البرازيلية مثل غيرها من النماذج الإنمائية لا يمكن تكرارها في ظل غياب الظروف التاريخية التي أسهمت في بلورتها. ولذلك فإن دراستها من أجل إعادة تطبيقها يبدو ضربًا

(١) Daniel Flemes, "Brazil's Strategic Options in a Multiregional World Order", Paper presented at the 28th International Congress of the Latin American Studies Association, Rio de Janeiro, Brazil, June 11 - 14, 2009, PP.8-10; ----------,"Brazil's Vision of the Future Global Order", 28th International Congress of the Latin American Studies Association, Rio de Janeiro! Brazil, June 11 - 14, 2009, PP.2-5.

من ضروب العبث التنظيري والمنهجي. وهي لا تُدرس إلا بهدف البحث عن القواسم الحضارية المشتركة بين من أنجز تنمية ومن يروم الاستفادة من هذا الإنجاز والاستمرار فيه، ودراسة هذه التجربة يثير التساؤل القلِق عن المصير الذي آلت إليه التنمية في العالم العربي والإسلامي، ويبحث في الخلفيات الحضارية والتاريخية المشتركة، التي يمكن أن تكون منطلقًا للتفكير الاستراتيجي على المدى البعيد.

وتتمثل **القضية الثانية** في أن التجارب الدولية التي يتم دراستها، ومن بينها التجربة البرازيلية ليست نماذجَ مثالية، لم تتعرض للانتكاسات والمشكلات، بل واجه العديد منها تحديات خطيرة هددت تجارب التحول الديمقراطي والاقتصادي فيها بالنكوص والتراجع. ولذلك عمد القائمون عليها إلى تصحيح المسار وتغيير وتعديل البدائل والسياسات التي يتم تبنيها من آن لآخر، وتحملت شعوبها التكلفة السياسية والاقتصادية الباهظة لهذه التجارب.

والاهتمام العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة بدراسة التجربة التنموية في البرازيل يرد بشأنه عدة ملاحظات:

أما **الملاحظة الأولى** فترتبط بضعف الاهتمام العربي بدراسة التجربة البرازيلية، في مقابل الاهتمام الأكاديمي المتزايد بدراسة التجارب التنموية لبعض القوى الصاعدة الأخرى كالصين والهند وجنوب أفريقيا. فمراجعة الدراسات حول البرازيل والتجربة التي

تقدمها في مجال التنمية تؤكد أن أبعاد التجربة، وعوامل نجاحها، وكذلك المشكلات والتحديات التي تعترضها قد احتلت أجندة العديد من المؤتمرات الدولية، وأصبحت موضوعًا للعديد من الكتابات والتحليلات على مستوى العالم، وهو الأمر الذي لم تشهده الساحة الأكاديمية المصرية والعربية بنفس الدرجة، وهذا لا يتناسب بكل تأكيد مع أهمية هذه التجربة.

وتشير **الملاحظة الثانية** إلى أنه بجانب ندرة الكتابات العربية حول هذا الموضوع، فإن غالبية هذه الكتابات تقوم بدور الناقل عن الأدبيات الغربية، دون محاولة حقيقية لسبر أغوارها، بل وبعض هذه الدراسات ما زالت تكرر ـ أو بالأحرى تترجم ـ مقولات الباحثين الأمريكيين والأوروبيين دون الاستناد إلى وثائق ومصادر وأبحاث رصينة، وهي تقلل من أهميتها كنموذج ناجح يُحتذى به خارج إطار مركزية التحديث الغربي المسيطر عالميًا. وبعد نجاح التجربة التنموية في البرازيل التي دفعتها إلى واجهة الدول الكبرى، وفي ظل عصر العولمة لم يعد بمقدور المفكرين العرب تجاهل هذه التجربة الناجحة، والبقاء أسرى مقولات التحديث الغربية التي قادت الشعوب العربية إلى مزيد من التبعية والاستلاب.

أما **الملاحظة الثالثة** التي ترد بشأن دراسة التجربة التنموية البرازيلية فهي أن الفكر الاقتصادي المصري والعربي ـ باستثناء حالات قليلة ـ يتناول نموذج التنمية في البرازيل من موقع الانبهار بمؤشرات الإنجاز الاقتصادي، وغالبًا ما يركز هذا التناول على

القراءة المقارنة للإنجاز البرازيلي والمأزق المصري العربي في مجال التنمية. ولم يكن هذا الانبهار وتلك القراءة خروجًا على السياق الرئيسي لتناول التجربة التنموية في البرازيل في الفكر الاقتصادي العالمي. بيد أن نظرة الانبهار بالنجاح البرازيلي في عيون المصريين والعرب يتوجب أن تتحول إلى دراسات دقيقة تسعى إلى تقديم قراءة نقدية موضوعية حول النموذج التنموي، وكيف تحقق الإنجاز الاقتصادي البرازيلي، وأسباب الصعود العالمي، وأبرز التحديات التي تجابه التجربة التنموية في البرازيل.

وبصفة عامة يمكن القول: إن الاطلاع على التجربة النهضوية في البرازيل مفيد للممارسين والمتخصصين في شؤون التنمية بمجتمعاتنا العربية، وأيضا للخبراء وصانعي القرار والمعنيين بشكل أساسي بمواجهة أزمات التنمية، بما يمكنهم من الاستجابة للظروف الجديدة والمتجددة في الواقع المحلي والإقليمي والعالمي. ولذا فإن دراسة التجربة النهضوية البرازيلية يمكن أن تقدم إسهامًا رئيسًا في مجال تبادل الآراء حول الخبرات المستفادة، وبما يمكن أن يكون مقدمة لدراسة غيرها من التجارب العالمية في مجال مواجهة أزمات التنمية، وتخطي عقبات التحول.

وفي هذا الإطار تحاول الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيس مفاده: إلى أي مدى يمكن القول: إن دراسة النموذج التنموي في البرازيل تمثل إضافة مهمة تثري الفكر الاقتصادي العالمي؟ وهل

يمكن أن تمثل التجربه البرازيلية بما تقدمه من نموذج تنموي خارج المنظور الغربي للتحديث رافدًا جديدًا يُضاف إلى المكتبة العربية والعالمية على حدٍ سواء؟

وتبحث هذه الدراسة في الظروف والعوامل التي هيأت للبرازيل فرص النجاح لتحقق خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا نقلة نوعية، جعلتها تخرج من زمان التأخر والتخلف عن ركب الحضارة الإنسانية المتقدمة لتغدو في طليعتها. وتتساءل الدراسة عن أبرز دلالات التجربة النهضوية البرازيلية بالنسبة لواقع العالم العربي والإسلامي ومستقبله، وتسعى في ذلك إلى محاولة استقاء واستخلاص الدروس المستفادة من الخبرات التي تقدمها البرازيل في مجالين رئيسين، **أولهما**: إدارة عملية التحول الديمقراطي والتحديات التي تواجهها. **وثانيهما**: إدارة عملية التحول الاقتصادي ومواجهة الآثار الاجتماعية المرتبطة بها.

وأخيرًا، تستهدف الدراسة تقديم مقاربة وصفية للشروط الموضوعية للنهضة البرازيلية، من أجل الاستفادة من هذه التجربة في التخلص من حالة الجمود الضاربة أطنابها في العالم العربي والإسلامي، وذلك أملًا في استنهاض هممه الإنمائية.

تمهيد
الميراث التاريخي والهوية الحضارية للبرازيل

هناك اختلاف بين الباحثين حول أصل تسمية «البرازيل»، وإن كان عدد من المصادر يُرجع الاسم إلى أصل برتغالي ـ إسباني لكلمة «براسيل»، وهو نوع من الأشجار ذات الجذوع الحمراء والبُنية والتي وجدها المستكشفون على شواطئ العالم الجديد مشابهة لأشجار المنطقة المدارية في جزر غرب أفريقيا، والتي كانت تستخدم في استخراج الأصباغ الحمراء والبرتقالية. ويُرجع آخرون الاسم إلى جزر أسطورية في المحيط الأطلسي كانت تقع في مكان ما غرب الساحل الأيرلندي، وعُرفت باسم «هي برازيل «Hy Brazil» والتي تعني «أرض العظمة والقوة والجمال»، وعلى هذا النحو جاء وصول البحارة والمستكشفين البرتغاليين إلى العالم الجديد بمثابة تحقيق حلم الوصول إلى تلك الجزر الخرافية التي طالما خلبت ألباب المغامرين. ويذهب فريق ثالث بالتسمية إلى كلمة «بريس Bress» وتعني «المبارك» في لغة

شعوب غرب أوروبا؛ ومن ثَمَّ فهذه البلاد «أرض مباركة». وأطلقت البرتغال عليها اسم «جزيرة الصليب الحق Ilha de Vera Cruz ثم «أرض الصليب المقدس Terra de Santa Cruz»[١].

وأيًّا كان أصل التسمية، تمثل البرازيل دولة شابة بمعايير التاريخ العتيق لحياة الأمم والشعوب، فعلى الرغم من أن تعمير هذه الأرض بدأ قبل أكثر من مليون سنة، وحَوَت أرضها حضارات تعود إلى العصر الحجري، إلا أن ظهور البرازيل كوحدة سياسية بدأ مع الاستعمار البرتغالي للعالم الجديد، وبالتحديد منذ أن وصل إليها بيدرو الفارس كابرال في عام ١٥٠٠م ضمن حملات ما عُرف باسم «استكشاف العالم الجديد». ومنذ ذلك التاريخ ـ ولأكثر من ثلاثة قرون ـ ظلت البرازيل مستعمرة برتغالية تخضع لحكم الملك البرتغالي عبر «حاكم عام»[٢] ويشير بعض المؤرخين إلى أن البرتغاليين عندما اكتشفوا البرازيل في بداية القرن السادس عشر، تقاسموا الأراضي في شكل إقطاعيات شاسعة ابتداءً من عام ١٥٣٢م، وكانوا يمارسون فيها كافة الصلاحيات المدنية والجنائية، ويقومون بدفع الرسوم والضرائب للتاج البرتغالي. ولكن سرعان ما نشبت الحروب بين

(١) Scholastic, "Brazil: Government and History", http://www.scholastic.com/browse/subarticle.jsp?id=944.

(٢) عاطف معتمد عبد الحميد، «البرازيل ملامح دولة تصنع المستقبل»، في: محمد عبد العاطي (محررًا)، البرازيل... القوة الصاعدة في أميركا اللاتينية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠م)، ص١٤.

المستوطنين والسكان الأصليين من الهنود الحمر مما أدى إلى فشل نظام الإقطاعيات.

وفي عام ١٥٤٨م رست أول سفينة برتغالية تحمل عبيدًا أفارقة على شواطئ البرازيل، وفي العام التالي عُيِن امبراطور البرتغال «تومي دي سوزا» كأول حاكم للمستعمرة الجديدة، وخلفه بعد ذلك الحاكم «دوارتي دا كوستا». وقد غزت فرنسا منطقة ريو دي جانيرو عام ١٥٥٥م، وقامت البرتغال بدءًا من عام ١٥٦٠م بعدة حملات لطردهم حتى تمكنت من ذلك عام ١٦١٥م بمساعدة الإسبان الذين انتقل إليهم التاج البرتغالي بالوراثة، حيث أصبحت البرازيل مستعمرة إسبانية خلال الفترة ١٥٨٠ ـ ١٦٤٠م، ثم عادت ثانية للتاج البرتغالي.

وبعد ذلك تعرضت البرازيل للغزو مرة أخرى من قبل الهولنديين عام ١٦٢٤م، وحاربهم البرتغاليون والإسبان إلى أن طردوهم عام ١٦٥٤م، وقد نزحت العائلة المالكة البرتغالية إلى البرازيل عام ١٨٠٨م بسبب الحصار الفرنسي على البرتغال، وأصبحت البرازيل في عام ١٨١٥م ضمن المملكة البرتغالية المتحدة.

وخلال الفترة ١٦٣٠ ـ ١٦٨٠م كثفت حملات استكشاف المناطق الداخلية في البرازيل، حيث تم اكتشاف الذهب، كما ازدادت حركة استخدام الهنود الحمر كعبيد مما أدى إلى قيام ثورة العبيد التي أُخمدت عام ١٦٩٥م. وبدأت حركات التآمر على

العرش البرتغالي للثورة عليه عام ١٧٨٩م، بسبب سيطرته على كافة الأنشطة التجارية (السكر، الذهب، البن) وفرضه ضرائب باهظة (١٥٠٠ كلغم من الذهب سنويًا)[١].

وجدير بالذكر أن رقعة الأراضي البرازيلية اتسعت بنحو ضعفين منذ اكتشاف البرازيل في عام ١٥٠٠م وحتى معاهدة مدريد عام ١٧٥٠م، وذلك بسبب قانون (حق ملكية الأراضي لمن يستعملها)، حيث لم يواجه البرتغاليون أية صعوبات في حيازة الأراضي بالمناطق الشمالية والشمالية الغربية، خاصة وأنه لم تكن هناك رغبة من قبل الإسبان في حيازة الأراضي بتلك المناطق، بل كانوا يركزون أنظارهم على منطقة نهر «براتا» Prata (الفضة) في الجنوب، نظرًا لما لها من أهمية اقتصادية واستراتيجية.

وبعد نزاع مستمر على هذه المنطقة، دام لعدة سنوات، توصل البرتغاليون والإسبان إلى معاهدة مدريد، التي تنازل البرتغاليون بمقتضاها عن مستعمرة «سكرامنتو» Sacramento على ضفاف نهر «براتا» في مقابل امتداد حدود الأراضي البرازيلية بضم الأراضي التي تم حيازتها بقانون «وضع اليد»، وتنازل الإسبان عن منطقة «ريو جراند دو سول» Rio Grande do Sul في جنوب البرازيل[٢].

---

(١) محمد صلاح الدين، رائد النهضة البرازيلية: لولا دى سيلفا، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الفاروق٢٠١٢م)، ص٣١ ـ ٣٤.

(٢) جمهورية البرازيل الاتحادية،
http://embassies.mofa.gov.sa/sites/brasil/AR/AboutHostingCountry/Pages/default.aspx

وفي عام ١٨١٥م شهدت البرازيل نقلة مهمة في تاريخها السياسي، حين قام الملك البرتغالي «جون السادس» بمنح البرازيل صفة المملكة السيادية لكن مع بقائها في حالة من الاتحاد مع البرتغال. وفي عام ١٨٢٢م خطا الأمير «بيدرو دي ألكانترا» (الذي حكم مملكة البرازيل وصيا على عرش والده جون السادس) خطوة تاريخية حين رفض عودة البرازيل مستعمرة تحت حكم البرتغال. وفي السابع من سبتمبر (اليوم الوطني للبرازيل) من ذلك العام أعلن بيدرو ألكانترا (الذي عرف لاحقًا باسم دوم بيدرو الأول) استقلال البرازيل، وصار أول امبراطور للبلاد، وأصدر دستورًا ليبراليًا في عام ١٨٢٤م، وخاض حربًا ضد البرتغال استمرت حتى ٨ مارس ١٨٢٧م، وهو تاريخ استسلام آخر عسكري برتغالي في البرازيل، إلا أنه أجبر على الاستقالة عام ١٨٣١م، وخلفه ابنه القاصر (ست سنوات) «دوم بيدرو الثاني» الذي حكم من خلال مجلس وصاية حتى تسلمه سلطاته عام ١٨٤٠م.

وخاضت البرازيل في عهده ثلاثة حروب ضد الأرجنتين وأورجواي وباراجواي. وعاشت البرازيل واحدة من أهم وأطول فتراتها التاريخية كامبراطورية مستقلة تتمتع بالاستقلال الملكي الدستوري، وبالوحدة الوطنية تحت حكم الامبراطور بيدرو الثاني (١٨٣١ ـ ١٨٨٨م)؛ وذلك باعتبارها امبراطورية جديدة على

الساحة الدولية بين عدة جمهوريات في الأمريكتين وليس كمستعمرة سابقة[١].

وفي عام ١٨٨٨م صدر قانون إلغاء الرق والعبيد مما أثر على الاقتصاد، وأثار حفيظة أصحاب الأراضي والمزارع، وتسبب في قيام ثورة جماهيرية أطاحت بالنظام الملكي في عام ١٨٨٩م، وأدت إلى فرار دوم بيدرو الثاني إلى باريس حيث توفي هناك في عام ١٨٩١م، وقام الجيش البرازيلي بانقلاب عسكري عام ١٨٨٩م، حيث أعلن عن قيام الجمهورية وإنهاء الحكم الامبراطوري، وتعاقب على رئاسة الجمهورية بانتظام رؤساء كان أولهم «ديودورو فونيسكا»، وآخرهم «واشنطن لويز بيريرا دي سواز» والذي أطاح به انقلاب عسكري عام ١٩٣٠م. وخلفه في السلطة «جيتوليو فارجاس» الذي أعلن قيام الجمهورية البرازيلية الجديدة عام ١٩٣٤م حتى أطاح به انقلاب عسكري عام ١٩٤٥م، حيث أعلنت الجمهورية الثالثة.

ثم تعاقبت الحكومات العسكرية الاستبدادية على حكم البلاد، وذلك برئاسة كل من: جوسيه لينهاريس، يوريكو غاسبار دوترا، كافيه فيلهو، وغيرهم حتى رئاسة «جواو جولارت João Goulart»، الذي تعرض لانقلاب عسكري عام ١٩٦٤م، كرَّس الديكتاتورية العسكرية حتى عام ١٩٨٥م، مع بدء عملية

(١) Celso Lafer, "Brazilian International Identity and Foreign Policy: Past, Present, and Future", Daedalus, Vol.129, No.2, 2000, PP.207-238.

التحول التدريجي عن نمط الحكم العسكري الاستبدادي إلى الحكم المدني الديمقراطي[1] حيث انتخب «تانكريدو دي ألميدا نيفيس» Tancredo de Almeida Neves، أول رئيس مدني للبرازيل، ولكنه لم يتولَّ الحكم بسبب وفاته قبل التنصيب، ثم تولى نائبه (جوزيه سارني) José Sarney الرئاسة بعد ذلك، وفي عام ١٩٩٠م انتخب فيرناندو كوللر دي ميلو، ثم نُحي عن منصبه لتورطه بالفساد عام ١٩٩٢م، وخلفه نائبه إيتمار فرانكو، وفي عام ١٩٩٤م انتخب «فيرناندو هنريك كاردوسو» Fernando Henrique Cardoso، وفي نهاية عام ٢٠٠٢م انتخب «لويس إيناسيو لولا دا سيلفا» المعروف باسم «لولا»، وأُعيد انتخابه لفترة أخرى في نهاية عام ٢٠٠٦م، ثم الرئيسة الحالية «ديلما روسيف» Dilma Rousseff التي فازت في الانتخابات التي جرت في نهاية عام ٢٠١٠م.

أي: أن البرازيل خضعت للحكم البرتغالي لأكثر من ثلاثة قرون، وحصلت على الاستقلال عام ١٨٢٢م، وكان نظام الحكم فيها ملكيًا حتى عام ١٨٨٨م، وأصبحت جمهورية عام ١٨٨٩م. وخضعت للحكم الشعبوي والعسكري لمدة بلغت حوالي نصف قرن من الزمان حتى عام ١٩٨٥م، عندما تولت سلطة مدنية حكم البلاد[2].

---

(١) عاطف معتمد عبد الحميد، «البرازيل ملامح دولة تصنع المستقبل»، في: محمد عبد العاطي (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص١٤.

(٢) The World factbook, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/br.html.

ومن الجدير بالذكر أن النظر للبرازيل باعتبارها قوة صاعدة أو قوة كبرى ليس بالأمر الجديد، فمن خلال رصد ومتابعة تاريخ البرازيل يتضح أن النخب البرازيلية كان لديها دومًا قناعة بأن البلاد تمتلك كافة المقومات الرئيسة لتشغل مكانة دولية مرموقة. ومن خلال الرجوع إلى تاريخ تكوين الدولة ومكانتها كامبراطورية في القرن التاسع عشر، ونمط السياسة الخارجية التي اتبعتها خلال القرن العشرين والذي ما زال يمثل الأساس الذي تقوم عليه السياسة الخارجية البرازيلية حتى وقتنا هذا، يتضح طبيعة الهوية الدولية للبرازيل[١]، ومثَّل تكوين البرازيل في القرن التاسع عشر وتكاملها الإقليمي ووحدة أراضيها عنصرًا رئيسًا لأي مطالبات مستقبلية من جانبها للعب دور أكثر تأثيرًا في الشؤون الدولية[٢].

وهذا التفرد الحضاري للبرازيل استكمله ما قام به دبلوماسيوها من اتباع الأساليب السلمية للتفاوض حول ترسيم الحدود مع جيرانها وخاصة براجواي والأرجنتين، وليس عبر استخدام القوة العسكرية[٣]. ومع إعلان الجمهورية عام ١٩٨٩م كانت البرازيل من الدول القلائل التي تمسكت بالوسائل السلمية لتسوية منازعاتها الحدودية. والبرازيل دولة قارية الحجم والمساحة، حيث يجاورها عشر دول، وبذلك فهي تعتبر واحدة

(١) José H. Rodrigues, "The Foundations of Brazil's Foreign Policy", International Affairs, Vol.38, No.3, 1962, PP.324-338.

(٢) Ibid.

(٣) Maria R. Soares de Lima and Mônica Hirst, "Brazil as an Intermediate State and Regional Power: Action, Choice and Responsibilities", International Affairs, Vol. 82, No.1, 2006, PP.21-40.

من أكثر دول العالم من حيث عدد الدول المجاورة لها، والدولة الوحيدة قارية المساحة التي استطاعت ترسيم حدودها الجغرافية بالطرق السلمية فحسب، وذلك مقارنة بالصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية[١].

وينبع جانب من هوية البرازيل الحضارية والثقافية من كونها تختلف عن بقية دول أمريكا اللاتينية، فهي الدولة الوحيدة التي تتحدث اللغة البرتغالية داخل إقليم تتحدث جميع دوله اللغة الإسبانية، وقد حافظ الاستعمار البرتغالي على هويتها القومية وتكاملها الإقليمي، كما أن تكوينها العرقي والإثني مختلف عن بقية دول أمريكا اللاتينية، حيث يوجد بالبرازيل عدد قليل من السكان الأصليين، ونسبة كبيرة من السكان من أصول أفريقية، وهناك تواجد كبير للمواطنين من أصول أوروبية وأمريكية، وقد أفضى ذلك كله إلى تكوين ميراث ثقافي مختلف عن الميراث الثقافي والتقاليد السائدة في بقية دول أمريكا الجنوبية[٢].

---

(١) Celso Lafer, Op.cit, P.7.

(٢) Andrew Hurrell, "Brazil as a Regional Great Power: A Study in Ambivalence", in: Iver B. Neuman, (ed.) Regional Great Powers in International Politics, (London: Macmillan Press, 1992), PP.25-26.

الفصل الأول

التجربة التنموية في البرازيل

تعد البرازيل من الدول الصناعية الجديدة، وهي من أهم القوى الصاعدة في العالم، وقد تعرضت للعديد من فترات عدم الاستقرار السياسي منذ نهاية فترة الحكم العسكري في عام ١٩٨٥م، وخاصة في عام ١٩٩٢م مع توجيه اتهامات بالفساد لأول رئيس منتخب، وفي عام ١٩٩٧م حيث التداعيات الكارثية للأزمة المالية العالمية، ونجحت البرازيل في تخطي هذه الفترات الحرجة في تاريخها، لتصبح من أكثر الدول المؤهلة للقيام بدور محوري على المستوي الدولي.

وتمتلك البرازيل العديد من مصادر القوة الصلدة والناعمة Hard and Soft Power التي أسهمت في تمتعها بمكانة إقليمية ودولية متميزة، كما شهدت تطبيق جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شكلت واقع البلاد وصورتها كقوة صاعدة في النظام الدولي المعاصر.

وبدأ الحكم المدني الديمقراطي في البرازيل عام ١٩٨٥م، وذلك بعد مرور أكثر من خمسة عقود من حكم جنرالات الجيش، حيث كان «جوزيه سارني» أول الرؤساء المدنيين، وكانت آخرهم الرئيسة الحالية «ديلما روسيف». وبعد سنوات طويلة من الحكم المدني الديمقراطي، برز اسم الرئيس السابق «لولا دا سيلفا»، كأحد أبرز الرؤساء في تاريخ البرازيل، حيث تقدمت البلاد خلال

فترة حكمه تقدمًا كبيرًا على الصعيدين السياسي والاقتصادي، كما صعدت مكانة البرازيل على الساحة الدولية خلال تلك الفترة بصورة ملحوظة للغاية.

المبحث الأول

البعد السياسي لعملية التنمية
البرازيل من التحول الديمقراطي
إلى ترسيخ الديمقراطية واستقرارها

كان لدى البرازيل تاريخ وخبرة طويلة مع الجوانب الشكلية للديمقراطية قبل عام ١٩٤٠م، وبداية من عام ١٩٤٠م وحتى عام ١٩٦٤م شهدت وجود حرية نسبية للصحافة والنقابات العمالية وتعددية حزبية وكذلك حرية التعبير. ومرت البلاد بعد ذلك بمرحلة الديكتاتورية العسكرية منذ عام ١٩٦٤م، عندما قام العسكريون بالانقلاب على نظام الحكم المدني، والاستيلاء على السلطة بشكل مباشر وسط أزمة شرعية ومشكلات اقتصادية، وانقسامات سياسية حادة، حيث أثارت محاولات الرئيس جواو جولارت ـ من حزب الاتحاد الديمقراطي الوطني ـ تحقيق الإصلاح الزراعي وإعطاء حق التصويت للأميين وتوسيع سلطات رئيس الجمهورية المنتخب حنق قيادة كل فروع القوات المسلحة البرازيلية، فنظمت انقلابًا عليه في ٣١ مارس ١٩٦٤م حظي بتأييد

كبار ملاك الأراضي الزراعية وقطاع الأعمال الخاص، وبدعم معنوي ومادي من الولايات المتحدة الأمريكية[١].

وجاءت هذه النوبة من التدخل العسكري في شؤون الحكم تكرارًا لنمط ثابت في السياسة البرازيلية. فقد ورث العسكريون البرازيليون تقليد التدخل عندما تتجاوز السلطة السياسية المركزية حدودها، إما على حساب المصالح الإقليمية أو على حساب فريق أو آخر من أطراف اللعبة السياسية البرازيلية من كبار ملاك الأراضي أو أصحاب المؤسسات الاقتصادية الكبيرة الخاصة[٢].

واتسم العسكريون البرازيليون بمعاداة اللبيرالية السياسية، ولم تكن تجد أفكار المعارضة الجذرية ـ بين هؤلاء الجنرالات ـ سوى صدى عكسي، فتثير خوفهم من نموها، وتهديدها لعلاقات القوى الاجتماعية التي ظلت سائدة حتى ذلك الحين. ولذلك فقد كانت أول إجراءاتهم عند إتمام سيطرتهم على السلطة هو حل كل المؤسسات المنتخبة، وحظر جميع الأحزاب السياسية، وإلقاء القبض على العديد من القيادات السياسية والعمالية. وبديلًا عن إقامة تنظيم سياسي واحد أو حتى الحكم بدون أي مؤسسات حزبية، حاول العسكريون في البرازيل إضفاء نوع من الشرعية على نظامهم بابتكار صيغة الحزبين الكبيرين، أحدهما هو الوجه المدني للجماعة الحاكمة التي يسيطر عليها العسكريون، والثاني لم يكن يختلف كثيرًا عن

---

(١) مصطفى كامل السيد، «ثلاثون عاما على مؤتمر باندونج، نماذج التطور السياسي في القارات الثلاث»، مجلة السياسة الدولية، أبريل ١٩٨٥م.

(٢) Peter Flynn, Brazil, a political analysis, (London: Westview Press, 1978), PP. 226-516.

الأول في البداية، وصاغ العسكريون البرازيليون قانونًا انتخابيًا يضمن لحزبهم السيطرة على الكونجرس الاتحادي بصرف النظر عن الأغلبية الانتخابية، ولذلك فبرغم أن حزب المعارضة «حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية» كان يحصل على الأغلبية الشعبية في الانتخابات منذ عام ١٩٧٤م إلا أن الأغلبية في الكونجرس الاتحادي كانت تنعقد لحزب الحكومة «حزب التحالف القومي المجدد»[١].

وظهر في البرازيل «نموذج الدولة البيروقراطية السلطوية»، والذي يتميز بأن العسكريين كانوا يمارسون دورهم كمؤسسة، وفقًا لقواعد منظمة وليس من خلال أفراد خرجوا من القوات المسلحة وخلع معظمهم ارتباطهم بها كما كان الحال في مصر منذ عام ١٩٥٦م. وبالإضافة إلى ذلك فإن السلطة التنفيذية الفعلية كانت تمارسها قيادة القوات المسلحة البرازيلية، وكانت صيغة انتقال السلطة هي اتفاق قادة فروع القوات المسلحة على شخص رئيس الدولة بالتناوب فيما بينهم، فكانت قيادة أفرع القوات المسلحة تجتمع على فترات دورية (كل أربع سنوات) لاختيار رئيس الدولة الجديد، ثم يبارك الكونجرس الاتحادي الذي يحظى حزبها فيه بالأغلبية هذا الترشيح، وذلك لإعطاء اختيار المؤسسة العسكرية نوعًا من الشرعية[٢].

---

(١) Thomas E. Skidmore,the Politics of Military Rule in Brazil, 1964 - 1985, (New York, Oxford University Press, 1988).

(٢) Ronald M. Schneider, the Political System of Brazil: Emergence of a "Modernizing" Authoritarian Regime, 1964-1970, (New York & London: Columbia University Press, 1971), PP.300-320.

وهذه الصيغة فرضت بالقوة على المجتمع السياسي البرازيلي، ولذلك ظهرت المعارضة لها مع حدوث بوادر«انفراجه ديمقراطية» نتيجة الأزمة التي أخذ يواجهها النظام السياسي البرازيلي، وقد أدى نمو هذه المعارضة إلى تحول بعض قيادات حزب الحكومة ذاته عن هذه الصيغة، مما أدى إلى قيام الكونجرس الاتحادي عام ١٩٨٥م باختيار أول رئيس جمهورية مدني منذ انقلاب عام ١٩٦٤م[١].

أولًا: نموذج التحول الديمقراطي في البرازيل:

تمثل البرازيل نموذجًا للتحول الديمقراطي من أعلى لأسفل بقيادة الإصلاحيين من داخل النظام الحاكم؛ أي: أن التحول الديمقراطي نشأ من رحم الديكتاتورية، فوجود المؤسسة العسكرية لم يؤد إلى تجميد أو حل البرلمان، كما لم تعمل المؤسسة العسكرية على إلغاء نظام الانتخابات، بل لم تكن عسكرية متوحشة، وكانت أقل قسوة من تجربتي الأرجنتين وشيلي[٢].

وتقدم البرازيل نموذجًا للتحول الديمقراطي التدريجي، حيث استغرقت الفترة فيما بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٥م. فبعد أن شهدت البرازيل ـ في ظل الحكم العسكري ـ تقييد الحريات السياسية

---

(١) the Politics of Latin American Development, (Cambridge University Press, 1990).

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «مسارات التحول الديمقراطي. تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدمًا»، يونيو ٢٠١١م، ص١٩، www.undp.org.eg/Portals/0/.../1110_Cairo 20 WEB_Arabic بالمائة 20 Report بالمائة

والمدنية، وقع صراع داخل الجيش بين المتشددين والإصلاحيين، انتهى إلى وصول عدد من الإصلاحيين إلى سدة الحكم، وبدأ النظام الحاكم منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين ـ وهو نظام الجنرال «إرنستو جيزيل» Ernesto Geisel ـ الذي تولى الرئاسة في عام ١٩٧٤م في اتخاذ خطوات على طريق الانفتاح السياسي التدريجي، فسمح بإجراء انتخابات برلمانية تنافسية في نفس العام، مما أدى إلى مضاعفة تمثيل حزب المعارضة (حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية) في البرلمان، وزيادة نسبة تمثيله في مجلس الشيوخ إلى ثلاثة أمثال، حيث فاز بستة عشر مقعدًا من أصل اثنين وعشرين بمجلس الشيوخ. وهذا يؤكد إلى جانب عناصر أخرى على أن النظام الحاكم قام باتخاذ خطوات تدريجية على طريق الإصلاح السياسي والديمقراطي، وفي إطار من التوافق بين النظام الحاكم والمعارضة؛ أي: أن تجربة البرازيل في التحول الديمقراطي أشرفت عليها المؤسسة العسكرية، وضمنت انفتاح النظام السياسي، وتنظيم الانتخابات، واحترام نتائج صناديق الاقتراع[١].

وفي عام ١٩٨٢م أُجريت انتخابات برلمانية أسفرت عن فوز أحزاب المعارضة بالحكم في عشر ولايات، وفي عام ١٩٨٤م اندلعت مظاهرات ضخمة تطالب بضرورة إجراء انتخابات رئاسية مباشرة، وبعد مفاوضات طويلة بين النظام الحاكم والمعارضة

(١) Wendy Hunter, Eroding Military Influence in Brazil: Politicians against Soldiers, (The University of North Carolina Press, 1997).

البرازيلية قام أعضاء المجمع الانتخابي باختيار رئيس مدني للبلاد يمثل المعارضة، وهو «تانكريدو نيفيس»، الذي توفي قبل تتويجه، وتولى نائبه «جوزيه سارني» رئاسة البلاد حتى عام ١٩٩٠م، حيث أُجريت أول انتخابات رئاسية مباشرة في البرازيل.

وبصفة عامة يمكن القول: إن البرازيل هي واحدةٌ من الحالات، التي حدث بها تحول ديمقراطي، بسبب عوامل داخلية، قوامها وجود مجتمع مدني قوي وحيوي، وكانت الحركة العمالية في طليعته، حيث نظمت سلسلة من الإضرابات الجماهيرية في البرازيل خلال الفترة ما بين ١٩٧٨ و١٩٨٠م، كما أنتج النضال النقابي في بداية سبعينيات القرن العشرين نقابات عمالية أكثر استقلالية، سعت إلى تغيير نظام العلاقات الصناعية، وهو ما لبث أن تحول إلى معارضة سياسية للنظام العسكري. كما أن التحركات العمالية، والاستقلال النقابي، الذي شهدته البرازيل خلال الفترة من سبعينيات وحتى بداية تسعينيات القرن العشرين، وسمي بالحركة النقابية الجديدة، قد أنتج حزب العمال عام ١٩٧٩م، وهو الحزب الذي جاء منه الرئيس «لولا دا سيلفا» وخليفته «ديلما روسيف»[١]. وبالإضافة إلى الحركة العمالية فقد ساهمت بعض الحركات الاجتماعية الأخرى في إحداث التحول الديمقراطي في البرازيل، وكان على رأسها حركة «فلاحون بلا أرض».

(١) رباب المهدي، «صعود وتحولات الحركة العمالية في البرازيل»، مركز الدراسات الاشتراكية، http://revsoc.me/revolutionary -experiences/swd-wthwlt-lhrk-lmly-fy-lbrzyl

وقامت الكنيسة الكاثوليكية بدور محوري في دعم مسيرة التحول الديمقراطي والتنمية في البرازيل، فبعد الانقلاب العسكري في عام ١٩٦٤م شهدت الكنيسة الكاثوليكية تحولًا جوهريًا في دورها التاريخي، من كونها مؤسسة دولة لتصبح مؤسسة مجتمع، حيث تبنت الكنيسة هوية جديدة بوصفها «كنيسة الشعب»، مما ساهم في تسهيل عملية التحول الديمقراطي.

وقد شهدت الكنيسة الكاثوليكية في البرازيل خلال فترة الحكم العسكري خلافات وانقسامات حادة بين رجال الدين المسيحي حول التفسيرات الجديدة للكتاب المقدس التي تم طرحها في المجمع الفاتيكاني الثاني الذي انعقد في الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٥م، وكذلك في مؤتمر أساقفة أمريكا اللاتينية الذي عُقد في ميديلين بكولومبيا في عام ١٩٦٨م. وقد هدف المجمع والمؤتمر إلى معالجة التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحدث في مختلف أنحاء العالم، وكان من بين الموضوعات الرئيسة التي تمت مناقشتها: إعادة توزيع الثروة، ورفض العنف المؤسسي، والانحياز للفقراء. ورأى المشاركون أن الكنيسة بحاجة إلى التكيف مع التغيرات المتلاحقة في العالم، مما أدى إلى إحداث تغيير جذري في أفكار رجال الدين الكاثوليك البرازيليين، الذين سعوا إلى تحويل الكنيسة الكاثوليكية من مجرد مؤسسة سلطوية تركز فقط على تعاليم السيد المسيح إلى مؤسسة الشعب والمجتمع.

كذلك انقسم رجال الدين حول كيفية التعامل مع النظام

العسكري، ما بين من يرى ضرورة التحدث علنًا وانتقاد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها المؤسسة العسكرية، وهنا برز ما يعرف بحركة لاهوت التحرير داخل الكنيسة، في أواخر القرن العشرين، والتي ركزت على الفقراء وسعت إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وعبرت الحركة عن الاتجاه التقدمي الإصلاحي في الكنيسة الكاثوليكية، والذي يقوم على الحرية ومشاركة الفقراء في المجتمعات التي يعيشون فيها، وذلك في مواجهة الاتجاه المحافظ الذي عارض بشدة فكرة أن تشارك الكنيسة في الحياة السياسية أو أن يكون لها أي نشاط اجتماعي، وطالبت بضرورة الالتزام الحرفي بالعقيدة، حيث لم ينظر المحافظون إلى السيد المسيح باعتباره ثوريًا أو سياسيًا، ولذلك فقد أدانوا لاهوت التحرير عندما ذهب ضد التعاليم التقليدية للكنيسة الكاثوليكية[1].

وكانت كنيسة الشمال الشرقي التقدمية في مقدمة الكنائس البرازيلية التي عارضت النظام العسكري، ثم جاءت كنيسة الأمازون، التي عارضت السياسات الرأسمالية؛ لأنها تجلب الويلات للهنود والريفيين الفقراء. وسرعان ما انضمت كنيسة الجنوب الصناعي، معلنة احتجاجها على النظام العسكري وعلى سياساته المسببة للفقر، وكان رد فعل الكنيسة على سياسات الحكومة والاستثمارات الرأسمالية التي أدت إلى حدوث هجرة

(١) Ken Serbin,"The Catholic Church, religious pluralism, and democracy in Brazil", Kellogg Institute for International Studies Working Paper #263 - February 1999 kellogg.nd.edu/publications/workingpapers/.../263.pdf.

واسعة من الريف إلى المدن ونشأة أحزمة البؤس والفقر حولها، أن قامت بمساعدة الهنود والريفيين على تنظيم أنفسهم، وتقديم الدعم والحماية لهم في مواجهة الإقطاعيين والسلطات المحلية والمركزية والشركات الاستثمارية.

وعلى الرغم من دعم كبار رجال الدين كل من الجيش والحكومة الديكتاتورية، فقد تمكن الجناح التقدمي في الكنيسة الكاثوليكية من أن يجعلها تلعب دورًا محوريًا في التصدي للنظام السلطوي والدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية، كما وفرت الأساس الأخلاقي للمقاومة الوطنية أثناء فترة الحكم العسكري في البرازيل[١].

واتخذت الكنيسة الكاثوليكية موقفًا معارضًا للنظام العسكري، وقامت بدور نضالي في مواجهة الاستبداد وسوء توزيع الموارد والفرص، وعارضت سياسات إهمال الريف وتجاهل الفقراء، وقامت بتنفيذ مشروعات تتعلق بالإصلاح السياسي والاجتماعي وبصفة خاصة خلال الفترة (١٩٥٤ ـ ١٩٦٤م)، منافسة بذلك الأحزاب والنقابات العمالية التقليدية.

وشاركت الكنيسة في برامج الإصلاح الزراعي، وقد استمر صمود الكنسية في دعم الحراك الشعبي، حيث كانت من أول الداعمين لتعبئة الفلاحين، ومواجهة عنف النظام، كما نظمت

(١) Scott Mainwaring, the Catholic Church and Politics in Brazil, 1916-1985, (Stanford, California: Stanford University Press, 1986), p.80.

الكنيسة مجتمعات في جميع أنحاء البلاد للعمل من أجل التنمية الاجتماعية على المستوى المحلي، وذلك من خلال ما يعرف بالمجموعات الدينية القاعدية. كما ساهمت الكنيسة في تشكيل ونشأة الحركات النقابية الريفية، وكان هناك صدام ومواجهة قوية بين الكنيسة والدولة موضوعها حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

ولم يتوقف نضال الكنسية الكاثوليكية عند المستوى السياسي، بل امتد إلى البعد التعليمي والتربوي والتثقيفي، فقد كان برنامج التوعية لمحو الأمية والتعبئة الاجتماعية والسياسية هو الحركة الوحيدة من حركات المجتمع المدني التي تمكنت من الاستمرار بالرغم من القمع العسكري، وذلك بفضل تمتعه بحماية الكنيسة. كما تم إنشاء مؤسسات كنسية من الأساقفة لهذه الأغراض، مثل اللجنة الرعوية لشؤون العمال والسكان الأصليين (الهنود)، ولجنة العدل والسلام لتنسيق الأنشطة الإنسانية والاجتماعية والنقابية، والعمل السياسي والإعلامي في مواجهة التعذيب والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان.

ومع بداية ثمانينيات القرن العشرين كان يوجد في البرازيل حوالي ثمانية آلاف جمعية كنسية تعمل كتنظيمات شعبية بين الطبقات الفقيرة من المواطنين الذين كانوا يعيشون على الهامش ويعانون من الفقر، كما عبرت الكنيسة عن الهوية الوطنية للشعب البرازيلي، مما جعلها توصف بأنها «كنيسة الشعب»[1]، بل

(١) إبراهيم غرايبة، «الدين والسياسة والحياة العامة في الغرب»، =

وتحول بعض أساقفة الكنيسة إلى دعاة راديكاليين يهاجمون الأوضاع غير الإنسانية للفقراء والمزارعين، بل ويدعون علنًا إلى الاشتراكية ومناهضة الرأسمالية. وكانت تعتبر الكنيسة في البرازيل صوت الطبقات الفقيرة الأساسي في مواجهة حالة لا يجدون فيها تمثيلا لآرائهم واهتماماتهم، فالكنيسة كانت توصف آنذاك بأنها «صوت من لا صوت له»[1].

ومن جملة ما سبق يمكن القول: إن تجربة التحول الديمقراطي في البرازيل تميزت باتباع نهج يعتمد على دمقرطة النظام، وذلك عبر الالتزام بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، واحترام المؤسسة العسكرية لنتائجها، فضلًا عن نجاح الحزب الذي يمثل المعارضة في الفوز في الانتخابات.

ثانيًا: العوامل الدافعة لعملية التحول الديمقراطي في البرازيل:

أسهمت العديد من العوامل في الدفع نحو تحول ديمقراطي تدريجي في البرازيل، حيث احتفظت ـ على الرغم من خضوعها للحكم العسكري ـ بمؤسسات مهمة تتميز بالديمقراطية الليبرالية، وكانت الأحزاب السياسية والكونجرس تعمل أثناء الحكم العسكري على الرغم من تعرضها للقمع. وبالإضافة إلى الأحزاب السياسية كانت هناك انتخابات، كما وجد أيضًا دستور خلال فترة

= http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/af6f3129-d552-4f33 -9e0a-4ad608178303

(١) المرجع السابق.

الحكم العسكري. وقد أثبت استمرار وجود مؤسسات ديمقراطية أهميته في الدفع في اتجاه التحول الديمقراطي[1].

وهناك من يرى أن الإصلاحات الاقتصادية وسياسة تحرير الاقتصاد وانفتاحه على العالم الخارجي وتدفق الشركات والاستثمارات الأجنبية إلى البرازيل ـ خلال فترة الحكم العسكري ـ قد ساهمت في تمهيد الطريق لإنجاز عملية التحول الديمقراطي.

وكان من بين العوامل التي دفعت الإصلاحيين داخل المؤسسة العسكرية إلى إحداث انفتاح تدريجي في النظام السياسي، رغبتهم في الحفاظ على وجود المؤسسة العسكرية في ظل نظام مدني، حيث كان لدى هذا الجناح الإصلاحي مخاوف متزايدة من تصاعد سلطة الأمن security services, (SNI) على حساب المؤسسة العسكرية، كما خشي الجنرال «أرنستو جيزيل» من أن تؤدي الصراعات على الحكم داخل المؤسسة العسكرية إلى القضاء عليها، لذلك فقد كانت لديه قناعة راسخة بأن الحكم العسكري ما هو إلا مرحلة انتقالية، ولا بد من عودة الحكم المدني إلى البلاد مرة أخرى.

ومن بين الأسباب الأخرى التي دفعت إلى إحداث إصلاح سياسي تدريجي في البرازيل الأزمة الاقتصادية التي عانت منها خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، والذي وصف بالعقد

---

(١) Bernard Kirsch, Revolution in Brazil, (New York: Basic Books, 1990).

المفقود في البرازيل «lost decade»، وتفاقمت مع أزمة النفط العالمية، وهو الأمر الذي كانت له آثار سلبية على الاقتصاد البرازيلي الذي أصابه الركود، مما أدى إلى انفجار الغضب الشعبي ضد النظام الحاكم.

وبصفة عامة يمكن القول: إن الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة في البرازيل ولدت ضغوطًا داخلية كبيرة في المجتمع وداخل الجماعة الحاكمة ذاتها. وتفسر هذه الضغوط التنازلات التي أخذت تلك الجماعة تقدمها منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، تلك التنازلات التي تمثلت في العفو العام عن القيادات الحزبية السابقة، والسماح بعودة السياسيين المنفيين، وإلغاء نظام الحزبين، والسماح بالتعددية الحزبية، وذلك من خلال السماح بنشاط الأحزاب السياسية المحظورة، ورفع الرقابة عن الصحف، بالإضافة إلى تخفيف القيود المفروضة على الحركة العمالية. كما أخذت الحكومة البرازيلية تتراجع تدريجيًا عن سياساتها السابقة المتحمسة للتعاون مع الشركات دولية النشاط، وفي قبولها لتوصيات المؤسسات المالية الدولية[1].

ثالثًا: مقومات عملية التحول الديمقراطي في البرازيل:

بدون الدخول في تفاصيل مراحل التطور السياسي في البرازيل منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى وقتنا هذا، يمكن القول بأن عملية التحول الديمقراطي التدريجي التي شهدتها البلاد

(١) مصطفى كامل السيد، مرجع سبق ذكره.

اقترنت بجملة من العناصر والمتغيرات المهمة التي تدخل في صميم عملية التطور السياسي، ويمكن رصدها على النحو التالي:

١ ـ الدستور وهيكل توزيع القوة في النظام السياسي البرازيلي:

نالت البرازيل استقلالها عن البرتغال في ٧ سبتمبر عام ١٨٢٢م، وتم اتباع النظام الرئاسي عام ١٨٨٩م عقب إعلان الجمهورية، وقد تعاقَب على البرازيل سبعة دساتير منذ إعلان الاستقلال، صدرت في الأعوام: ١٨٢٤، و١٨٩١، و١٩٣٤، و١٩٣٧، و١٩٤٦، و١٩٦٧، و١٩٨٨م.

ويعد الدستور في مقدمة عناصر ومقومات عملية التحول الديمقراطي، ففي عام ١٩٨٥م تم إدخال تعديلات على الدستور الذي صدر عام ١٩٦٧م، وتضمنت تلك التعديلات ـ إلى جانب عناصر أخرى ـ انتخاب رئيس الجمهورية بشكل مباشر بعد أن كانت تُجرى الانتخابات الرئاسية بأسلوب غير مباشر. فضلًا عن توسيع سلطات حكومات الولايات، وتخفيف القيود المفروضة على تأسيس الأحزاب وممارستها لأنشطتها.

ومن الجدير بالذكر أنه لم يحدث توافق حول الدستور البرازيلي في صيغته النهائية إلا بعد مرور ثلاث سنوات من انهيار النظام السلطوي، ففي البداية شهدت البرازيل انتخاب الكونجرس في نوفمبر ١٩٨٦م، ثم عهد إليه بمهمة كتابة الدستور الجديد للبلاد، ثم تم التصويت عليه بعد ذلك[١].

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «مسارات التحول الديمقراطي. تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدمًا»، مرجع سبق ذكره، ص١٠.

وقد صاغ الكونجرس دستورًا جديدًا دخل حيز التنفيذ في أكتوبر ١٩٨٨م، وهو الدستور السابع للبرازيل، وتضمن مزيدًا من الصلاحيات للسلطة التشريعية، وقلص نفوذ السلطة التنفيذية مقارنة بدستور عام ١٩٦٧م، ومنح المزيد من الإيرادات الضريبية للولايات والبلديات، ووسع حق التصويت ليشمل من هم في سن السادسة عشرة من العمر، وألغى المجمع الانتخابي الذي أسسه النظام العسكري، وسمح للبرازيليين بالتصويت مباشرة لاختيار رئيسهم[١]. وتضمن الدستور الجديد التعديلات السالف ذكرها والتي تمت عام ١٩٨٥م وغيرها، وكذلك العديد من المبادئ الديمقراطية التي طالبت بها المعارضة مثل الشفافية والمحاسبية واللامركزية والمشاركة.

ومن الجدير بالذكر أن الدستور البرازيلي تكثر به البنود التي تتعارض مع بعضها البعض، نظرًا لأن رجال السياسة هم الذين قاموا بكتابة الدستور وليس فقهاء القانون الدستوري، ورجال السياسة كما هو معلوم تحكمهم انتماءاتهم الحزبية. ولذلك فقد تم تعديله حوالي ٧٠ مرة منذ صدوره وحتى مارس ٢٠١٢م. وهناك مطالب متزايدة بتعديل بعض البنود مثل تلك المتعلقة بتنظيم تمويل الحملات الانتخابية، وضوابط الحصانة البرلمانية.

ووفقًا لدستور الدولة الصادر عام ١٩٨٨م فإن نظام الحكم في البرازيل جمهوري فيدرالي، وتنقسم الحكومة الاتحادية إلى

(١) المرجع السابق، ص٥٠.

ثلاثة أقسام: السلطة التنفيذية ويرأسها رئيس الجمهورية، حيث يشغل منصبي رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، والسلطة التشريعية وتتمثل في الكونجرس وهو هيئة تشريعية عليا، بالإضافة إلى السلطة القضائية[١].

وبالنسبة لهيكل توزيع القوة في النظام السياسي البرازيلي، فيتم انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه بواسطة الشعب لفترة رئاسية مدتها أربع سنوات، ولا يجوز إعادة انتخابهما أكثر من فترتين متتاليتين. وحدد الدستور الاتحادي عام ١٩٨٨م وتعديلاته المختلفة سلطات وصلاحيات الرئيس البرازيلي في المادة (٨٤)، فهو رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، ورئيس الحكومة، حيث يقود السلطة التنفيذية والحكومة الفيدرالية، وهو القائد العام للقوات المسلحة، ويعين مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الشيوخ[٢].

ويتمتع الرئيس بصلاحيات مهمة في وضع القوانين، فله الحق في اقتراح مشروعات القوانين للكونجرس، وإصدار مراسيم رئاسية مؤقتة، تسمح له بسن تشريعات جديدة فورية دون الانتظار للحصول على تصديق البرلمان، ومثل هذه المراسيم الرئاسية المؤقته لا تمنح الرئيس سلطة التشريع فحسب، بل تمنحه القدرة على التأثير على أجندة البرلمان التشريعية[٣].

---

(١) Georgetown University Political Database of the Americas, "Federative Republic of Brazil", http://pdba.georgetown.edu/constitutions/brazil/brazil.html.

(٢) Wikipedia, "Politics of Brazil", http://en.wikipedia.org/wiki/Politics_of_Brazil.

(٣) Georgetown University Political Database of the Americas, Op.cit.

ومنح الدستور الرئيس البرازيلي سلطات واسعة فيما يتعلق بمجال السياسة الخارجية، فهو يمثل البلاد في الخارج، وهو مسؤول عن العلاقات الخارجية للبلاد، ويعتمد المبعوثين الدبلوماسيين، كما يعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يتم إقرارها والتصديق عليها من جانب الكونجرس، الذي لا يحق له تعديل أي بنود أو مواد في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وافق عليها الرئيس، وللأخير القول الفصل فيما يخص توقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية[١].

ولذلك فإن واقع الأمر يكشف عن حقيقة السلطة المطلقة للرئيس في مجال السياسة الخارجية، حيث يكون قرار الكونجرس في الأغلب الأعم هو الموافقة على الاتقافية أو المعاهدة التي وقع عليها الرئيس. وليس أدل على ذلك من أنه خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٨ و٢٠٠٦م قام الكونجرس بالتصديق على ٧٢٥ اتفاقية (٨٩ بالمائة) من إجمالي ٨١٢ اتفاقية دولية وقعها الرئيس[٢].

ويتكون الكونجرس من مجلس النواب (٥١٣ عضوًا) ومجلس الشيوخ (٨١ عضوًا: بمعدل ثلاثة أعضاء عن كل ولاية أو مقاطعة فيدرالية)، وتقوم الولايات الست والعشرون وكذلك

(١) Leany Lemos, "Brazilian Congress and Foreign Affairs: Abdication or Delegation?", GEG Working Paper 2010/58, June 2010, P.3.

(٢) Simone DinizI & Cl?udio Oliveira RibeiroII, "The role of the Brazilian congress in foreign policy: an empirical contribution to the debate", Brazilian Political Science Review, Vol.2, No.2, 2008, PP.11-12.

المقاطعة الفيدرالية بانتخاب ثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ لكل منها، وتصل فترة عضوية مجلس الشيوخ إلى ثماني سنوات، ويعتمد عدد نواب كل ولاية وكذلك المقاطعة الفيدرالية على عدد سكانها (التمثيل النسبي)، وتبلغ مدة عضوية مجلس النواب أربع سنوات، ويجوز إعادة انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ والنواب إلى عدد من الدورات الانتخابية. ويمثل مجلس الشيوخ مصالح الولايات، بينما يمثل مجلس النواب عموم الشعب.

ويخضع التصديق على القوانين من قبل الكونجرس بمجلسيه: الشيوخ والنواب لعملية طويلة ومعقدة من المساومات والتحالفات بين الكتل والأحزاب السياسية داخل المجلسين، الأمر الذي يجعل عملية التصويت على أي قانون مسألة في غاية الصعوبة، وبالتالي تصبح السياسات العامة للدولة رهينة المصالح الضيقة وقصيرة الأجل لهذه الأحزاب، وتزداد هذه الصعوبة مع حقيقة أن الحياة الحزبية البرازيلية تعاني من مشكلة «تغيير الولاءات الحزبية»، حيث يمكن لمرشح فاز على قائمة حزبية معينة أن يغير انتماءه الحزبي فور عضويته في البرلمان، وهو ما يفتح الباب على مصراعيه أمام استغلال بعض النواب لانتماءاتهم الحزبية[1].

وتعد المحكمة الاتحادية العليا أعلى سلطة قضائية، وتتكون

(١) انطونيو دا روتشا، «النظام السياسي في البرازيل: التركة والإصلاح»، في: محمد عبد العاطي (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص٢٨.

من أحد عشر قاضيًا يقوم الرئيس بتعيينهم مدى الحياة وذلك بموافقة مجلس الشيوخ، أما في الولايات والمقاطعة الفيدرالية فهناك محاكم فيدرالية أصغر، ويوجد بكل ولاية محكمة محلية. ويتم اختيار القضاة بعد اجتيازهم اختبارات صعبة، وتعد المحكمة الاتحادية العليا من بين أولى المحاكم في العالم التي قامت بنقل بعض جلساتها ومحاكماتها علنًا على شاشات التليفزيون، وأيضًا عبر يوتيوب. ويحاول النظام السياسي أن يكفل للقاضي الضمانات التي تجعله مطمئنًا، وهو على كرسي العدالة، ومن بين هذه الضمانات عدم إمكانية فصل القضاة عن الخدمة إلا بعد ثبوت مخالفتهم لشرف المهنة، فضلًا عن المرتبات المرتفعة التي يحصلون عليها.

وبرغم تمتع المؤسسات القضائية البرازيلية بالنزاهة إلا أنها تفتقر في الوقت نفسه إلى الفعالية، فقد تستغرق القضايا سنوات طويلة، وأحيانًا عقودا بأكملها قبل أن يتم البت فيها، لهذا فإن المؤسسة القضائية البرازيلية بحاجة إلى تطوير وإصلاح مهني وتشريعي وإداري يتناسب ومكانة البرازيل[1].

٢ ـ النظام الفيدرالي:

البرازيل دولة فيدرالية تتكون من سبع وعشرين وحدة إدارية، قوامها ست وعشرون ولاية، تتمتع بحكم شبه ذاتي، إضافة إلى مقاطعة فيدرالية واحدة. ولكل ولاية مؤسساتها الخاصة بها،

(١) المرجع السابق، ص٢٦ ـ ٢٧.

التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتتباين الولايات البرازيلية ثراءً وفقرًا، فولاية مثل ساوباولو أكثر الولايات ثراءً، وتسهم بحوالي ٣٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، أما ولاية رورايما فهي أكثر الولايات البرازيلية فقرًا. وبصفة عامة هناك ثماني ولايات يتركز فيها ٨٠ بالمائة من ثروة البلاد، ويقع معظم هذه الولايات في الأقاليم الجنوبية، والجنوبية الشرقية، ولهذه الولايات الغنية وزن وثقل وتأثير كبير في السياسات الفيدرالية مقارنة ببقية الولايات مما يؤدي إلى مشكلة عدم المساواة بين الولايات، وهي من معضلات النظام السياسي في البرازيل.

ويحدد القانون الانتخابي في البرازيل عدد الأعضاء الممثلين لكل ولاية في الهيئة التشريعية الفيدرالية، وفقًا لشروط تمزج بين معايير التمثيل النسبي ومعايير النظام الفيدرالي (سبع ولايات في البرازيل يمثل كل منها ثمانية نواب فقط وهو الحد الأدنى للتمثيل على مستوى الولايات). في حين يمثل ساوباولو سبعين نائبًا (كحد أدنى أيضًا). وهذا يكشف عن التفاوت بين الولايات فيما يتعلق بالتمثيل النسبي وفقًا لعدد السكان والوزن الاقتصادي للولاية[١].

ومشكلة تباين التمثيل النسبي بين الولايات هي من القضايا التي ينقسم الرأي العام البرازيلي بشأنها، فهناك من يعده نظامًا غير عادل، ومنهم من يرى أنه نظام منطقيّ؛ لأنه من البديهي

(١) المرجع السابق، ص٢٥.

إعطاء حق لبعض الولايات دون الأخرى بناءً على معيار الوزن السكاني. وقد حاولت البرازيل التغلب على هذه المشكلة خلال العقدين الماضيين من خلال إحداث نوعٍ من إعادة توزيع الثروة جغرافيًا، حيث عمدت إلى تشجيع القطاع الخاص والعام للاستثمار في الولايات الفقيرة، مما أدى إلى زيادة درجة تأثير وفاعلية هذه الولايات في الحكومة الفيدرالية، وهو ما كانت تحتكره الولايات الأكثر ثراءً. وهذا من شأنه أن يُسهم في إعادة رسم خريطة مراكز النفوذ والتأثير السياسي بين الولايات البرازيلية في المستقبل[1].

٣ ـ الانتخابات:

من العناصر المميزة لتجربة التحول الديمقراطي في البرازيل استمرارية إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات حكام الولايات التنافسية منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، كذلك أولت البرازيل اهتمامًا كبيرًا بالمسائل الإجرائية المتعلقة بالعملية الديمقراطية، حيث اهتمت بتوفير الضمانات اللازمة لضبط العملية الانتخابية ونزاهتها، وقامت بإنشاء محاكم انتخابية، تختص بالنظر في سلامة الإجراءات الانتخابية ونتائج الانتخابات، وذلك من أجل منح دور أكبر للقضاة في إدارة العملية الانتخابية، وقامت كذلك بتشكيل لجنة لمراقبة الانتخابات تعرف باسم «لجنة عدالة الانتخابات»، وهي لجنة مستقلة مسؤولة عن الإشراف على

(١) المرجع السابق، ص٢٤ ـ ٢٥.

الانتخابات بكافة مستوياتها الفيدرالية، وكذلك على مستوى الولايات، وذلك لضمان نزاهتها[١].

وشهدت البرازيل تسع انتخابات برلمانية خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٢ و٢٠١٢م، جرت في الأعوام: ١٩٨٢، ١٩٨٦، ١٩٩٠، ١٩٩٤، ١٩٩٨، ٢٠٠٢، ٢٠٠٦، ٢٠١٠، و٢٠١٢م. وقد تميزت بدرجات ملحوظة من التنافس السياسي، والتي دعمها قدر كبير من حرية وسائل الإعلام[٢].

ومنذ بدء عملية التحول الديمقراطي تعاقب على قيادة البرازيل سبعة رؤساء[٣]، وكانت الانتخابات الرئاسية التي أُجريت عام ١٩٨٩م نقطة تحول مهمة في تاريخ النظام السياسي البرازيلي، حيث فاز في تلك الانتخابات «فيرناندو كوللر دي ميللو»، الذي قام باتخاذ بعض الخطوات التي كان من شأنها تقليص دور الجيش في العملية السياسية، ولكن بدون المساس بمكانته الاقتصادية والاجتماعية بشكل رئيس، ومن هذه

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «مسارات التحول الديمقراطي. تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدمًا»، مرجع سبق ذكره، ص٢٦.

(٢) حسنين توفيق، الدولة والتنمية في مصر (الجوانب السياسية: دراسة مقارنة)، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠م)، ص١٣٧.

(٣) الرؤساء هم: تانكريدو دي ألميدا نيفيس ١٩٨٥، جوزيه سارني (٢١ أبريل ١٩٨٥م ـ ١٤ مارس ١٩٩٠م)، فيرناندو كوللر دي ميللو (١٥ مارس ١٩٩٠م ـ ٢٩ ديسمبر ١٩٩٢م)، ايتمار فرانكو (٢٩ ديسمبر ١٩٩٢م ـ ٣١ ديسمبر ١٩٩٤م)، فيرناندو هنريك كاردوسو (١ يناير ١٩٩٥م ـ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م)، لولا دا سيلفا (١ يناير ٢٠٠٣م ـ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م)، ديلما روسيف (١ يناير ٢٠١١م ـ حتى الآن).

الإجراءات ضغط ميزانية الجيش، وتخفيض عدد الوزراء العسكريين، وتقليص حجم هيئة المخابرات العامة.

وفي الانتخابات الرئاسية التي جرت عام ١٩٩٤م فاز «فيرناندو هنريك كاردوسو» عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وظل في منصبه حتى عام ١٩٩٨م، وكان يشغل منصب وزير المالية (١٩ مايو ١٩٩٣ ـ ٣٠ مارس ١٩٩٤م)؛ أي: قبل أن يخوض سباق انتخابات الرئاسة، وقد تمثلت أهم أسباب فوز «كاردوسو» في طرحه لبرنامج اقتصادي غايته التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها البرازيل، ومواصلة الإنجازات التي حققها خلال فترة توليه منصب وزير المالية، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بخفض معدلات التضخم.

وأسفرت الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٢م عن فوز لولا دا سيلفا برئاسة البلاد في ظل حالة من القلق والتوتر بين المستثمرين الأجانب والقيادات الحزبية في البرازيل وصانعى السياسة الخارجية الأمريكية إزاء احتمالات دخول البرازيل حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، مما قد يدفعها إلى التراجع عن المسار الديمقراطي وسياسات اقتصاد السوق الحر التي تم اتباعها منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين وحتى الآن.

وفي عام ٢٠٠٦م أُعيد انتخاب لولا مرة أخرى بعد أن فاز بحوالي ٦٠ بالمائة من الأصوات، ليترك «دا سيلفا» حكم البرازيل عام ٢٠١٠م بعد أن أصبحت سادس أقوى اقتصاد في العالم،

وقد اختارته صحيفة لوموند الفرنسية شخصية العام في ٢٠٠٩م، وصنف عام ٢٠١٠م حسب مجلة «تايم» الأمريكية باعتباره الزعيم الأكثر تأثيرًا في العالم[١].

وجاء فوز ديلما روسيف في الانتخابات الرئاسية التي جرت عام ٢٠١٠م لتقدم درسين للعالم في الديمقراطية ولكن بصبغة برازيلية:

أما **الدرس الأول** فهو التداول السلمي للسلطة بشكل دستوري ديمقراطي، حيث انتهت الولاية الرئاسية الثانية للرئيس لولا دا سيلفا، حيث لا يسمح له الدستور بولاية ثالثة (مدة الولاية الرئاسية أربع سنوات كما سبق القول)، ولم يحدث أن انقلب لولا على الدستور، ولم يعدل أحكامه، ولم يطالب برئاسة مدى الحياة، ولم يحرك أجهزة القمع للقضاء على منافسيه، ولم يعول على تزوير الانتخابات. ورغم أنه كان هناك مطلب شعبي عارم بتعديل الدستور لتمكينه من فترة رئاسية ثالثة إلا أنه رفض وفضل دعم «روسيف» مرشحة حزبه ورئيسة وزرائه السابقة، وكان رده: «قبل عشرين عامًا، ناضلت، ودخلت السجن لمنع الرؤساء من أن يبقوا في الحكم أطول من المدة القانونية، كيف أسمح لنفسي أن أفعل ذلك الآن».

---

(١) «لويس إيناسيو لولا دا سيلفا»، ar.wikipedia.org/wiki/ لويس ـ إيناسيو ـ لولا ـ دا ـ سيلفا.

والدرس الثاني الذي تقدمه الانتخابات الرئاسية التي جرت عام ٢٠١٠م هو تولي امرأة رئاسة الجمهورية الفيدرالية، وليس الأمر غريبًا عند البرازيليين، وإن كانت هذه المرة الأولى في تاريخهم التي تُنتخب فيه امرأة لرئاسة الدولة. حيث حصلت ديلما روسيف (مرشحة عن حزب العمال) في الجولة الثانية من الانتخابات على نسبة ٥٦ بالمائة من أصوات الناخبين، مقابل ٤٤ بالمائة لمنافسها جوزيه سيرا (مرشح الحزب الديمقراطي الاجتماعي)، الذي لم يطعن في الانتخابات ولم يتهم روسيف بتزويرها، بل قام بتهنئتها فور إعلان النتيجة، وأكد في الوقت نفسه على عدم تخليه عن النضال في مكانه الجديد في صفوف المعارضة.

وخرج مئات الملايين من البرازيليين في احتفالات في الشوارع بفوزها دون أن يفكر أحد بأن الرئيس امرأة.

وروسيف هي واحدة من أبرز المعتقلين السياسيين خلال فترة الحكم العسكري، وكانت من أهم النشطاء والمناضلين اليساريين بين صفوف معارضي الديكتاتورية العسكرية في البرازيل خلال سبعينيات القرن العشرين، بل وسجنت بسبب ذلك لمدة ثلاث سنوات حين كانت طالبة، ولذلك فهي توصف دائمًا بأنها «المرأة الحديدية». وأعلنت روسيف في مؤتمر صحفي بعد فوزها: «سأحكم من أجل كل شخص، وسأتحدث لكل شخص

دون استثناء»، وإذا كانت روسيف امرأة اضطهدتها الديكتاتورية فقد أنصفتها الديمقراطية[١].

٤ ـ النظام الحزبي:

ثمة عنصر آخر لا يمكن تجاهله ونحن بصدد الحديث عن ملامح تجربة التحول الديمقراطي في البرازيل، ويتمثل في قيام النظام الحاكم منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين بتخفيف القيود المفروضة على تشكيل الأحزاب بما في ذلك إضفاء الشرعية على الأحزاب الماركسية التي كانت محظورة إبان فترة الحكم العسكري، مما أدى إلى ظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية منذ ثمانينيات القرن الماضي[٢].

وتبين التجربة البرازيلية أهمية الأحزاب السياسية وبالأخص حزب الحركة الديمقراطية، حيث كانت هذه الحركة تشكل المعارضة الرئيسة داخل الدولة أثناء فترة الحكم العسكري، وقد احتفظت بثقة المؤسسة العسكرية وعملت في الوقت نفسه في اتجاه دمقرطة الدولة. وتدريجيًا ومع تغير ظروف الدولة تغيرت أيضًا ظروف هذه الحركة، فعندما وافقت الحكومة العسكرية على قوانين العفو وغيرت النظام الانتخابي لإقرار التعددية الحزبية (بديلًا عن نظام الثنائية الحزبية)، قبلت المعارضة بهذه القوانين أو

---

(١) هايل نصر، «الانتخابات البرازيلية»، ٠٣/ ١١/ ٢٠١٠م،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=233965

(٢) Timothy J. Power, "Brazilian Democracy as a Late Bloomer: Reevaluating the Regime in the Cardoso-Lula Era", Latin American Research Review, Vol. 45, No.4, 2010. P. 228.

على الأقل لم تجعل منها عقبة رئيسة أمام عملية التحول الديمقراطي.

ويتصدر المشهد السياسي الراهن في البرازيل عدد من الأحزاب السياسية، منها: حزب العمال، وحزب الحركة الديمقراطية، وحزب الجمهورية، وحزب العمل الديمقراطي، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، والحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي، وحزب المسيحي الاجتماعي، والحزب التقدمي، وغيرها من الأحزاب ذات البرامج الليبرالية واليسارية والمحافظة. فضلًا عن جماعات معارضة واتحادات عمالية وجماعات ضغط دينية، حيث يقدر عدد الهيئات والجمعيات غير الهادفة للربح في البرازيل بحوالي ٣٣٠ ألف هيئة وجمعية.

وعلى الرغم من كثرة عدد الأحزاب السياسية، إلا أن دور الكثير منها في الحياة السياسية يعتبر محدودًا بصفة عامة، نظرًا لضعف قواعدها الاجتماعية، وهشاشة أطرها التنظيمية، كما تعاني البرازيل من مشكلة التشرذم الحزبي وتغيير الولاءات الحزبية[١].

٥ ـ حرية الرأي والتعبير:

يكفل النظام البرازيلي قدرًا من الشفافية لا بأس به، فوسائل الإعلام على اختلاف أشكالها تتمتع بالحرية، وتجتهد الدولة في أن تتم المسائل المتعلقة بتوزيع الثروة وأموال دافعي الضرائب بصورة تتسم بالشفافية، مستغلة في ذلك العديد من وسائل الإعلام

(١) Ibid.

وفي مقدمتها الإنترنت، كما أنها لا تُبدي تشددًا في التعامل مع الدعوات المنادية بالإصلاح السياسي، بل إنها تقوم عوضًا عن ذلك بخطوات ومبادرات تعزز أجواء الشفافية، صحيح أنها دون الطموح لكنها على الأقل تشعر المواطنين بأن عجلة الإصلاح السياسي تسير. ويفسح النظام السياسي المجال أمام الحركات الاجتماعية المختلفة للتعبير عن نفسها، ويمنحها الحق في التنظيم والتجمع.

٦ ـ العلاقة بين الدولة والدين:

تشهد خارطة الديانات في البرازيل تغيرًا سريعًا في السنوات الأخيرة، وهذا يعود لحرية الاعتقاد التي تتيحها الدولة البرازيلية، وتحرص عليها في كل مناسباتها، بل وتعتبرها جزءًا أصيلًا من ثقافة الشعب البرازيلي. والمادة الخامسة من الدستور البرازيلي تحمي حرية المعتقد والممارسة، وقدسية الأماكن الدينية، وتحظر التمييز على أساس الانتماء الديني، كما تمنع الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والمحلية من التمييز ضد أي طائفة دينية. ووفقًا للمادة ٢١٠ من الدستور البرازيلي، يتم تقديم التعليم الديني في المدارس العامة، ولكن يتم إدارته على المستوى المحلي وفقًا لاحتياجات المجتمعات المحلية، ويقدم التعليم الديني بصورة اختيارية للطلاب. ويسمح الدستور باستخدام التمويل الحكومي لدعم التعليم الديني، كما يقر بشرعية الزواج الديني. وأخيرًا،

يعترف الدستور البرازيلي صراحة بالمعتقدات التقليدية للسكان الأصليين، ويقر بضرورة حمايتها[١].

ولذلك فيمكن القول: إن البرازيل نموذج حقيقيّ للتعايش السلمي والاحترام المتبادل بين الأديان والمذاهب المختلفة، بما في ذلك الدين الإسلامي. وتقدر أعداد المسلمين بالبرازيل بحوالي مليون ونصف مليون مسلم، ويعود معظمهم إلى أصول لبنانية وفلسطينية وسورية، ويتمركزون في ولاية ساوباولو حيث يوجد فيها ٧٠ بالمائة من المسلمين. ويكفل الدستور البرازيلي حرية ممارسة الشعائر الإسلامية، والدعوة إليها، ونشرها بالطرق السلمية، وتساعد الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات وكذلك البلديات المؤسسات الإسلامية التي تريد بناء مساجد أو مدارس أو مراكز ثقافية بمنحها أرضا مجانية لإقامة مشاريعها عليها، وتسهيل حصولها على التراخيص اللازمة، بل وإعفائها أحيانًا من الضرائب السنوية. وقد صدر قرار جمهوري باعتبار يوم ٢٥ مارس من كل عام يومًا لتكريم الجالية العربية، كذلك صدر قرار من برلمان ولاية ساو باولو باعتبار يوم ١٢ مايو من كل عام يومًا لتكريم الدين الإسلامي، كما صدر قرار من برلمان نفس الولاية باعتبار يوم ٢٩ نوفمبر من كل عام يومًا للتضامن مع الشعب الفلسطيني[٢].

---

(١) "Religion in Brazil", en.wikipedia.org/wiki/Religion_in_Brazil.

(٢) خالد رزق تقي الدين، «الأثر الحضاري لمسلمي أمريكا اللاتينية»، جريدة الوفد، www.alwafd.org

وبصفة عامة لا يمكن القول: إن هناك تمييزًا فجًا بين المواطنين البرازيليين على أساس الدين أو العرق أو الثقافة، بل يمكن اعتبار البرازيل بوتقة صهر لجميع سكانها على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الوضع لا يقلل من أهميته على الإطلاق ما ظهر في الآونة الأخيرة من بعض التمييز ضد أتباع الأقليات الدينية الأصلية، خاصة الأفريقية منها والمعروفة باسم «كاندومبلي»، وفي نوفمبر ٢٠١١م تم قتل زعيم أحد الطوائف الدينية التقليدية في غرب البرازيل، وقد استجابت ولاية ريو دي جانيرو لهذه المشكلات بأن قامت بتخصيص خط ساخن للتعصب الديني في يونيو ٢٠١٣م، وذلك بهدف الإبلاغ عن أية حوادث للعنف الديني ومساعدة ضحايا سوء المعاملة.

وقد شهدت البرازيل خلال مرحلة التحول الديمقراطي جدلا كبيرًا حول العلاقة بين الدين والدولة، وحدود دور الكنيسة الكاثوليكية في الحياة السياسية، والتعليم الديني ومدى تأثيره على مجمل المنظومة التعليمية البرازيلية. وبدأت إرهاصات هذا الجدل عند وضع الدستور البرازيلي عام ١٩٨٨م، حيث بدأ بذكر الله، مما كان له دلالات واضحة حول الطبيعة الروحية للبلاد، ولكن من ناحية أخرى عارض معظم اليساريين ذكر الله في ديباجة الدستور (وفيما بعد على العملة الوطنية البرازيلية)، حيث رأوا أن ذلك يتنافى مع الحرية الدينية، ولا يعترف بحقوق الملحدين. وقد قضت المحكمة الاتحادية العليا بأن ذكر الله في ديباجة الدستور لا يعد غير دستوري، نظرًا لأن الديباجة ما هي إلا مجرد إشارة

إلى مجموعة المبادئ التي تعد بمثابة مقدمة للنص الدستوري، وهي تعكس الرؤى الأيديولوجية للمشرع، وتندرج في نطاق الأيديولوجية السياسية وليس القانون.

وقد جاءت ديباجة الدستور البرازيلي على النحو التالي: «نحن، ممثلي الشعب البرازيلي، مجتمعين في الجمعية التأسيسية الوطنية، من أجل إقامة الدولة الديمقراطية التي تهدف إلى ضمان ممارسة الحقوق الاجتماعية والفردية، والحرية، والأمن، والرفاه والتنمية، والمساواة، والعدالة كقيم عليا لمجتمع أخوي، تعددي، وغير متحيز، يقوم على الوئام الاجتماعي، ويلتزم في المجالين الداخلي والدولي، بحل النزاعات بالطرق السلمية، وينشر، تحت حماية الله، دستور جمهورية البرازيل الاتحادية»[1].

وقد شهد دور الكنيسة الكاثوليكية تراجعًا واضحًا خلال مرحلة التحول الديمقراطي، حيث ضعفت سلطتها المعنوية والدينية على المواطنين، وليس أدل على ذلك من أن الحكومات البرازيلية تواصل طرح قضايا تناقض تعاليم الكنيسة مثل دعم زواج المثليين، وحق الأزواج من المثليين في تبني الأطفال، وهي قضايا تعارضها الكنيسة الكاثوليكية بشدة. ويبدو هذا التراجع

(١) هالة حمصي، «البابا فرنسيس يمشي على أرْض «تنزف» كاثوليكها في البرازيل «البروتستانت» يضربون في العمق والسباق «الكاريزماتي» محموم»، النهار، http://newspaper.annahar.com/article/52359

واضحًا إذا عرفنا أن نمو البروتستانتية يأتي كنتيجة لـ«التحول الديني»؛ أي: انتقال المؤمنين من الكنيسة الكاثوليكية إلى الكنائس الخمسينية البروتستانتية أو فئة «اللادينيين»، وبالنسبة للكنيسة الكاثوليكية فتبدو النزعة إلى فقدان الشعبية بين البرازيليين الأصغر سنًا وبين سكان المدينة متسارعة بدرجة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، خاصة مع الانحراف الذي طرأ على الكنيسة والقائمين عليها من رجال الدين، حيث تواجه الكنيسة الكاثوليكية التي تعصف بها الفضائح المالية وفضائح التحرش بالأطفال واغتصاب السيدات وممارسة الجنس مع أطفال قصر، تراجعًا لأتباعها في أمريكا اللاتينية أمام ازدهار الكنائس الخمسينية، حيث يُقدَّر أن نحو ٥٠ بالمائة من الخمسينيين هم كاثوليك سابقون. وبهذا فقدت شعبيتها الجماهيرية خاصة مع سيطرة التوجهات المحافظة على الكنيسة الكاثوليكية، حيث أصبح أتباع هذه الكنائس يجدون الملاذ في عتبات الكنائس البروتستانتية. ويبدو أن شرارة تراجع الكاثوليكية انطلقت، على ما يُعتَقد، من «ثورة» نساء، آلاف منهن وجدن في البروتستانتية مجالًا أرحب للتعبير الديني، بعيدًا عن الهيمنة الذكورية القوية في الكنيسة الكاثوليكية، فضلًا عن موقف الكنيسة البروتستانتية المساند لمثليي الجنس وتشريع الإجهاض. وحتى في البرلمان البرازيلي، سجّل الإنجيليون وجودًا ملحوظًا بكتلة من ٧٣ نائبًا (من أصل ٥٩٤)، أشهرهم القس الإنجيلي «ماركوس فيليسيانو» الذي يترأس لجنة

حقوق الإنسان والأقليات في البرلمان البرازيلي، وهو عضو في الحزب الاجتماعي المسيحي[1]. وقد أقلق هذا الأمر باباوات روما، فتوالت زياراتهم إلى البرازيل، وكانت آخرها زيارة البابا «فرانسيس الأول» بمناسبة يوم الشبيبة الكاثوليكي العالمي في يوليو ٢٠١٣م، وذلك بهدف دعم الكنيسة الكاثوليكية.

ونظرًا لعزوف الشباب البرازيلي عن التدين وانغماسهم في الشهوات والملذات، وبعدهم عن الكنيسة، اجتمع البابا في زيارته الأولى إلى البرازيل مع ما يزيد عن ٤٠ ألف شاب كاثوليكي في ملعب كرة القدم بمدينة ساوباولو، دعاهم من خلال هذا التجمع إلى مقاومة فخاخ الشر والعنف والمخدرات، كما حذرهم من ممارسة الجنس خارج إطار الزواج الشرعي، ودعا الفتيات الكاثوليكيات إلى المحافظة على بكارتهن، لكن هذه الخطابات التقليدية للبابا قوبلت بالرفض من جانب الكثير من المثقفين والسياسيين والحقوقيين، متهمين إياه بالشرطي العالمي الجديد الذي يراقب أنفاس الناس وحركاتهم وسكناتهم، كما قامت الكنيسة البروتستانتية بتنظيم تظاهرة حاشدة في مدينة ساوباولو، نددت فيها بتصرفات البابا وخطاباته اللامسؤولة ـ حسب رأيهم ـ البعيدة كل البعد عن التسامح والحرية في الاختلاف والاعتقاد

(١) الصادق العثماني، «الحالة الدينية في البرازيل»، http://www.nibraschabab.com/?p=461؛ «رحلة البابا إلى البرازيل "بداية قوية" في إحياء الكنيسة»، الشرق الأوسط، www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=738259&issueno..

الذي يضمنها القانون البرازيلي لجميع مواطنيه[1].

ومن ناحية أخرى، لا يبدو أن الكنيسة الكاثوليكية قد فقدت تأثيرها الكامل في الحياة السياسية في البرازيل خلال مرحلة ما بعد سقوط النظام العسكري، ومن الأمثلة حول تأثير الكنيسة على المسائل السياسيّة التغييرات التي أُجريت من قبل الحكومة الاتحادية في البرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان فيما يتعلق باقتراحها لإضفاء الشرعية على الإجهاض، وذلك بعد ضغوط من المؤتمر الوطني للأساقفة البرازيلي الرافض لهذا التشريع.

وفي الوقت الراهن، تمارس الكنيسة تأثيرها في الحياة العامة، من خلال العملية التعليمية والأنشطة الخيرية، حيث تدير الكنيسة الكاثوليكية المحلية خمسة آلاف وثمانمائة وأربعين معهدًا تربويًا، باستثناء الجامعات، فيما يصل عدد المراكز الصحية والخيرية التابعة للكنيسة إلى عشرة آلاف وخمسمائة واثنين وثلاثين. وللمؤسسات التعليمية الكاثوليكية تقليد كبير في البرازيل، حيث أسس اليسوعيون أولى المدارس في البلاد مع وصول البرتغاليين إلى البرازيل، وذلك بهدف تنصير السكان الأصليين. ووفقًا لوزارة التربية والتعليم هناك أكثر من ثلاثين جامعة كاثوليكية في البرازيل، وأولى هذه الجامعات كانت

(١) الصادق العثماني، «الحالة الدينية في البرازيل»، http://www.nibraschabab.com/?p=461؛ «رحلة البابا إلى البرازيل «بداية قوية» في إحياء الكنيسة»، الشرق الأوسط، www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=738259&issueno...

الجامعة البابوية الكاثوليكية في ريو غراندي دو سول، التي يرجع تأسيسها إلى عام ١٩٣١م، وتأتي في مقدمة أفضل جامعة خاصة في البلاد، تسبقها فقط الجامعة الاتحادية في ريو دي جانيرو، وتم اختيار الجامعة البابوية الكاثوليكية في ميناس جيرايس من قبل الوزارة كأفضل جامعة خاصة في البلاد في عام ٢٠١٢م. وتمتلك الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية في البرازيل العديد من الشبكات التليفزيونية، والعديد من المحطات الإذاعية والصحف والمجلات ودور النشر، مما يساعدها على توصيل رسائلها للمواطن العادي، كما يستخدمها مرشحو الكنيسة في الدعاية الانتخابية، ويكثر استخدام الشعارات الدينية في الانتخابات البرلمانية والبلدية.

وبصفة عامة تتميز العلاقة بين الكنيسة والدولة في البرازيل بالتعاون، ولكن تبرز من حين لآخر نوبات من التوتر والصراع حول بعض القضايا، من قبيل: إعفاء الكنيسة من الضرائب، والعودة إلى التعليم الديني الإجباري في المدارس الرسمية، كما يحتدم الخلاف أحيانًا حول قضايا الإجهاض، خاصة مع محاولات حكومتي لولا دا سيلفا وديلما روسيف تمرير قانون يتم بمقتضاه إضفاء الشرعية على الإجهاض، وتنظيم الأسرة من خلال القيام بتوزيع وسائل منع الحمل، وهو ما تعارضه بشدة الكنيسة الكاثوليكية التي تستخدم دومًا مسألة التحريم الكنسي ضد النساء اللاتي يقمن بذلك، بل تسعى الكنيسة إلى عرقلة هذه الجهود عندما يتم طرح هذا القانون في

الكونجرس بأن يتم تشكيل الجبهة البرلمانية للدفاع عن الحياة، كما تقوم بتنظيم المظاهرات والمسيرات ضدّ مسألة عدم اعتبار الإجهاض جرمًا.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ما حدث في مارس ٢٠٠٩م على خلفية حادثة اغتصاب فتاة تبلغ من العمر تسع سنوات لمدة ثلاث سنوات من قبل زوج أمها. وقد قررت الكنيسة الكاثوليكية طرد والدة الطفلة والأطباء الذين نفذوا عملية إجهاض التوأمين اللذين حملتهما الفتاة حفاظًا على سلامة وصحة الطفلة الأم، من الكنيسة وتطبيق التحريم الكنسي عليهم، وقد أكد الفاتيكان صواب قرار الكنيسة بطرد أم الطفلة والأطباء، وشجبت إجهاض التوأمين. ومن ناحية أخرى عارض الرئيس السابق لولا دا سيلفا موقف الكنيسة وأكد على علمانية الدولة البرازيلية، وقال: «أنا كمسيحي كاثوليكي آسف لموقف الكنيسة وقرارها، والأطباء فعلوا ما هو ضروري لإنقاذ الفتاة، وأنه في هذه الحالة فإن توصية الأطباء وقرارهم الأولى بالاتباع من قرار الكنيسة». ومن الجدير بالذكر أن هذه الحادثة قد أثارت جدلًا عارمًا في البرازيل وخارجها حول شرعية الإجهاض والموقف الديني منه خصوصًا في مثل هذه الحالات المستعصية[١].

(١) «الفاتيكان يجرم إجهاض طفلة برازيلية في التاسعة ويبرئ الجاني»، http://anbamoscow.com/world/20120524/375295911-print.html

رابعًا: البرازيل من التحول الديمقراطي إلى ترسيخ الديمقراطية واستقرارها:

تتميز التجربة الديمقراطية في البرازيل بخلاف عدد من دول أمريكا اللاتينية باستمرار الحكم المدني الديمقراطي فيها لمدة تزيد عن عشرين عامًا متواصلة منذ نهاية فترة الحكم العسكري، وإن تم ذلك بصعوبة بالغة خاصة مع وفاة تانكريدو دي ألميدا نيفيس أول رئيس منتخب من جانب المجلس التشريعي وممثلي الولايات قبل توليه السلطة رسميًا، وإجبار الرئيس فيرناندو كوللر دي ميللو أول رئيس منتخب بصورة مباشرة من جانب الشعب في عام ١٩٩٢م على الاستقالة على إثر اتهامات بالفساد[١].

وبصفة عامة يمكن القول: إن الانتقال من مرحلة التحول الديمقراطي إلى مرحلة ترسيخ الديمقراطية واستقرارها في البرازيل قد استغرق حوالي عشرين عامًا، خاصة أنها شهدت حالة من عدم الاستقرار السياسي حتى انتخاب فيرناندو هنريك كاردوسو رئيسًا في عام ١٩٩٤م، والذي تمكن من إقامة دعائم النظام المدني مستعينًا بخلفيته العلمية كأستاذ لعلم الاجتماع وخبراته كناشط سياسي قضى فترة طويلة من عمره في المنفى إبان فترة الحكم العسكري، إلى جانب خبراته كوزير للخارجية ثم وزير للمالية خلال فترة حكم «إيتمار أوجوستو فرانكو» Itamar Augusto Franco منذ

(١) Russell Bither-Terry, "Deepening of Democracy: The Luiz In?cio Lula Da Silva Administration", University of North Carolina (UNC), September 3, 2011.

عام ١٩٩٢م[١]. وعقب فوزه في الانتخابات الرئاسية على منافسه لولا دا سيلفا بدأ كاردوسو في تنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية ساهمت في إعادة انتخابه مجددًا للرئاسة عام ١٩٩٨م. وامتنع كاردوسو عن تعديل الدستور بشكل يمكنه من الترشح لفترة رئاسية ثالثة كما كان يرغب مؤيدوه، بل وساهم بشكل غير مباشر في انتخاب لولا دا سيلفا للرئاسة بإصراره على اتخاذ موقف محايد من الانتخابات الرئاسية[٢].

ونجحت البرازيل في تجاوز مرحلة «التحول الديمقراطي» إلى رسوخ وتماسك الديمقراطية فيها، وذلك بنجاح مرشح من المعارضة في الفوز في الانتخابات الرئاسية، حيث وصل زعيم التيار اليساري المعارض «لولا دا سيلفا» لسدة الرئاسة ـ عام ٢٠٠٢م ثم أعيد انتخابه عام ٢٠٠٦م ـ دون حدوث انقلاب عسكري، في مقابل التزامه بعدم إجراء تغيير جذري في السياسات الاقتصادية الليبرالية التي أرساها الرئيس السابق «هنريك كاردوسو»، تجنبًا لتداعيات ذلك على الاستثمارات الأجنبية في مختلف قطاعات الاقتصاد البرازيلي[٣]، والعمل في الوقت نفسه على تبني سياسات تهدف إلى تشجيع الاستثمار وطمأنة أصحاب

---

(١) Miguel Diaz and Paulo Roberto Almeida,"Brazil's Candidacy for Major Power Status", Muscatine, IA: The Stanley Foundation, Working Paper, November 2008, P. 24, http://www.stanleyfoundation.org/powersandprinciples/BrazilCandidacyMPStatus.PDF.

(٢) Ibid.

(٣) Jens Glusing, "Brazil's Presidential Election; The fight for Lula's Legacy", Spiegel Online, 1 October 2010, http://www.spiegel.de/international/world/brazil-s-presidential-election-the-fight-for-lula-s-legacy-a-720713.html..

رؤوس الأموال، كما أسهمت خلفية دا سيلفا كيساري وقيادي في النقابات العمالية في تدعيم استقرار النظام السياسي والارتقاء بنشاط مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

ومثلما ساهم نجاح الرئيس أوباما في الفوز في الانتخابات الأمريكية في تحسين صورة بلاده في العالم، فإن فوز لولا في الانتخابات الرئاسية انعكس إيجابيًا على صورة البرازيل في العالم. فالتصويت لرجل ترك التعليم خلال السنة الرابعة بالمرحلة الابتدائية وعمل كصانع للأحذية وبعد ذلك في مصنع للسيارات، ثم صعد بعد ذلك كنقيب للعمال ومدافع عن حقوقهم في بلد تقودها تقليديًا النخب الزراعية، فضلًا عن الانتقال السلمي للسلطة بين الحكومات المنتخبة عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣م، دعم ذلك كله من صورة البرازيل كدولة ديمقراطية، كما أن الخبرة الشخصية للرئيس لولا وتاريخ حياته أضفى نوعًا من الشرعية الأخلاقية عند حديثه ودفاعه عن قضايا الفقر والتنمية في العالم[١]. ثم جاء فوز «ديلما روسيف» بالانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٠م ليعطي دفعة جديدة للتجربة الديمقراطية، بوصول أول سيدة إلى منصب الرئاسة بالبرازيل[١].

ويرى د. مصطفى كامل السيد أن هناك عددًا من العوامل التي كانت تُعتبر بمثابة عقبات على طريق التحول الديمقراطي، ولم تعد تمثل أي عوائق حقيقية في الوقت الراهن، ومنها: دور

(١) Anna C. Prusa, the "Soft Power" Power? Brazil's Soft Power Strategy in World Politics during the Lula Presidency, M.A., the George Washington University, 2011, P.33.

العسكريين الذين كانوا يقفزون إلى السلطة كلما تراءى لهم ذلك، حيث لم يعد يتوقع أن يعود العسكريون إلى السلطة بصفتهم المؤسسية، كما أنه ليس من المتوقع أن تقوم المؤسسة العسكرية بانقلاب يشبه ما حدث عام ١٩٦٤م؛ أي: أن دور العسكريين السياسي انتهى وأصبحوا ضمن مؤسسة من المحترفين الذين يقومون بالدور المفترض لهم من دفاع عن الحدود ومواجهة أي اعتداء خارجي، خاصة بعد أن ضمن لهم عدم الملاحقة القانونية بموجب قانون العفو الصادر عام ١٩٧٩م عن انتهاكات حقوق الإنسان التي قاموا بانتهاكها خلال فترة الحكم العسكري.

لذلك فتصنف مؤسسة Freedom House البرازيل بأنها من الدول الحرة، (وذلك وفقًا لمقياس يتراوح من١: أكثر حرية، و٧ أقل حرية)، وقد حصلت على درجة مقدارها ٢ في مجال الحريات السياسية والمدنية على حد سواء، وذلك وفقًا للتقرير الصادر عن المؤسسة عام ٢٠١٣م، وهو يعد مؤشرًا على كونها ديمقراطية انتخابية electoral democracy تتمتع بانتخابات حرة ونزيهة[١].

وعلى الرغم من وجود الكثير من المشكلات والمعضلات التي تواجه النظام السياسي في البرازيل، فيمكن القول: إن الإصلاحات التي تمت ولا زال يجري تطبيقها تسهم في تحسين صورة النظام ومعالجة بعض أوجه الخلل التي تعتريه، وينبغي

(١) Freedom House, 2013 Freedom in the World, http://www.freedomhouse.org/report-types/freedom-world.

التأكيد على أنه بدون ديمقراطية هذا النظام كان من الممكن للتجربة التنموية البرازيلية أن تتعرقل أو أن تنتهي وتتلاشى كما تلاشت تجارب تنموية عديدة في دول أخرى، ركز متخذو القرار فيها على ما هو اقتصادي فقط، وأهملوا كل ما هو اجتماعي وسياسي.

المبحث الثاني

البعد الاقتصادي لعملية التنمية

التحول من نموذج التنمية التابعة إلى التنمية المستقلة

يتضح من استعراض التطور التاريخي لتجربة التنمية الاقتصادية في البرازيل، أنه تم تبني العديد من الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية نعرضها على النحو التالي:

أولًا: استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات:

تميزت البرازيل خلال الفترة السابقة لعام ١٩٦٤م بسيادة التوجهات والسياسات التي ارتبطت بمرحلة الحكم الشعبوي، والتي تمثلت في انتهاج استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات على الصعيد الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الشعبية، والتوسع في برامج الرفاهية الاجتماعية، فضلًا عن إدماج النقابات العمالية في هيكل النظام السياسي، وذلك لضمان السيطرة على الطبقة العمالية المتنامية والحيلولة دون تحولها إلى قوة سياسية مستقلة.

وتكتسب السياسة الاقتصادية في البرازيل خلال فترة ما قبل

الحكم العسكري أهمية خاصة؛ لأنها تبين محورية دور السياسة التجارية بالنسبة للبلدان التي توجد فيها أسواق محلية واسعة نسبيًا، فقبل عام ١٩٦٤م كان يتمتع الإنتاج في البرازيل بحماية كبيرة سواء من خلال التعريفات الجمركية أو القيود الكمية. ففي الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي، كانت تتراوح معدلات صافي الحماية لكل سلع التجارة الدولية ما بين ٥٠ و١٠٠ بالمائة، ولكنها كانت أعلى بكثير بالنسبة للسلع المصنعة عنها في حالة السلع الأخرى، ولم تكن السياسة التجارية المتبعة تشجع على التصدير، بسبب المبالغة في سعر الصرف الأجنبي، فكان صافي الضرائب الضمنية على الصادرات يتراوح ما بين ٣٠ ـ ٤٠ بالمائة، وتزيد هذه النسبة بوضوح في حالة السلع المصنعة[١].

ونجح الاقتصاد البرازيلي في تحقيق تقدمٍ في بعض جوانبه بفضل هذه السياسة، فارتفع إجمالى الناتج المحلي فيما بين ١٩٤٧ ـ ١٩٦٢م بمعدل سنوي بلغ ٦ بالمائة، وزاد الإنتاج الصناعي بمعدل سنوي ١٠ بالمائة، وتوسعت الزراعة في المتوسط بنسبة ٤ بالمائة سنويًا، وإن كان توسع الزراعة راجعًا بالأساس إلى زيادة المساحات المزروعة.

وعلى الرغم من بعض الإنجازات التي حققتها السياسات

(١) إبراهيم نوار، «أمريكا اللاتينية: الواقع والمتغيرات: تنمية الفقر وهموم التبعية»، مجلة السياسة الدولية، يناير ١٩٨٢م.

الشعبوية في بعض الفترات، إلا أنه يبدو أن تلك السياسات قد كان لها آثار سلبية عديدة. حيث ترتب على الاستمرار في استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات ارتفاع معدلات استيراد المواد الخام والسلع الرأسمالية لإنتاج سلع استهلاكية، وهو ما أدى إلى ضعف إمكانية تحقيق توسع صناعي رأسي، والاستمرار في التوسع الأفقي؛ أي: إنتاج السلع الاستهلاكية وليس الوسيطة أو الرأسمالية. كما اقترنت تلك السياسات بزيادة معدلات التضخم والمديونية والعجز في الموازنة. فقبيل عام ١٩٦٠م بدأ يتضح قصور الاكتفاء بسياسة إحلال الواردات، وكان الاستيراد قد انخفض إلى ٤ بالمائة فقط من إجمالي السلع المصنعة، وإلى ١٠ بالمائة فقط من السلع الرأسمالية، في حين بلغت الصادرات من السلع المصنعة نحو ٣ بالمائة فقط من الإنتاج المحلي[١].

ثانيًا: استراتيجية التصنيع للتصدير:

شهدت البرازيل قفزه تنموية كبيرة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، وذلك في أعقاب انقلاب عام ١٩٦٤م، الذي أفسح المجال لقيام نظام سلطوي ـ بيروقراطي، تولى الجيش الحكم فيه بوصفه مؤسسة متميزة، كما اتسم ببروز دور فئات البيروقراط والتكنوقراط من مدنيين وعسكريين.

ونتيجة للآثار السلبية لاستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات

(١) المرجع السابق.

فقد اتجه النظام السلطوي ـ البيروقراطي إلى تبني استراتيجية التصنيع للتصدير (١٩٦٤ ـ ١٩٨٥م)، وقام باتخاذ الإجراءات التي من شأنها تهيئة الظروف الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الشركات المحلية والمتعددة الجنسيات على التوسع في أنشطتها واستثماراتها في البرازيل، وهكذا قامت استراتيجية النظام العسكري في البرازيل على دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ولذلك فيمكن القول: إن البرازيل شهدت خلال تلك الفترة تطبيق ما يعرف بنموذج «التنمية التابعة». ووجد العسكريون البرازيليون أكبر سند لحكمهم من بين شريحة التكنوقراط، وخصوصًا الاقتصاديين الذين تلقوا دراستهم في الجامعات الأمريكية، واسترشدوا بتوجهات المؤسسات الاقتصادية الدولية، وعلى وجه التحديد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير[١].

وبالإضافة إلى ما سبق فقد ارتبطت استراتيجية التصنيع للتصدير بتقليص إمكانيات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن إعادة توزيع الدخول والثروات لصالح القوى والطبقات القادرة على تحقيق التراكم من أجل دعم عملية التصنيع. وقد اعتمدت الجماعة الحاكمة في البرازيل منذ عام ١٩٦٤م أسلوب الخطة لمواجهة المشاكل التي كانت تواجه الاقتصاد ولدفع نموه، واستندوا في تنفيذ هذه الخطط إلى قطاع الدولة، ومن ثم فقد نما

(١) حسنين توفيق، مرجع سبق ذكره، ص٧٥.

حجم القطاع العام نموًا كبيرًا في البرازيل خلال تلك الفترة[1].

وأصبحت أضخم المؤسسات الاقتصادية البرازيلية هي تلك التابعة للدولة، إلا أن أهم ما يميز النموذج البرازيلي هو تشجيعه للاستثمار الأجنبي، حيث وفرت الحكومة البرازيلية تسهيلات هائلة للشركات الدولية التي أغرتها هذه السياسات والاستقرار السياسي الذي تحقق في البرازيل ـ بعد الإجراءات القمعية التي قامت بها الحكومة العسكرية ـ وسوق البرازيل الواسع، وموقعها الاستراتيجي في أمريكا اللاتينية. ومن ثم فقد تدفقت الاستثمارات من الدول الرأسمالية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية واليابان وكذلك فرنسا وإيطاليا وسويسرا للبرازيل، وذلك للمشاركة مع مؤسسات الدولة البرازيلية أو وحدها بصفة أساسية في مشروعات صناعية متقدمة، كانت تستهدف تلبية احتياجات السوق المحلي في البرازيل، والخروج إلى أسواق بلدان العالم الثالث الأخرى في أمريكا اللاتينية وغيرها. وفي عام ١٩٦٤م بادرت البرازيل بإدخال تعديل هام على سياستها النقدية، فقد قامت بتخفيض العملة تخفيضات ملموسة، وبعد ذلك تم تعديل سعر الصرف تدريجيًا، وبهدف تثبيته، وضعت حوافز ضريبية للتصدير، كما تم تخفيض إجراءات الحماية. وقد أدت زيادة إنفاق القطاع العام على البنية الأساسية والاستثمار في قطاع تصنيع السلع إلى الإسراع بالنمو الاقتصادي.

(١) مصطفى كامل السيد، مرجع سبق ذكره.

وبصفة عامة فإن من أبرز أسس السياسة الاقتصادية في البرازيل خلال فترة ستينيات وسبعينات القرن العشرين ما يلي:

- إعطاء أولوية قصوى للتصنيع والإنتاج من أجل التصدير.
- الاعتماد في التصنيع على رأس المال الأجنبي.
- الاعتماد الكامل على استيراد التكنولوجيا من الخارج.

وحققت استراتيجية التصنيع للتصدير قفزة تنموية كبيرة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، فانخفض معدل التضخم، ثم تسارعت معدلات النمو في الفترة من ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣م لتبلغ حوالي (٩,٥ بالمائة) سنويًا. وقد أقامت البرازيل خلال فترة النمو السريع صناعات عديدة جديدة ومتقدمة، ووسعت من حجم القطاع الصناعي بدرجة كبيرة، كما زاد حجم الطبقة العاملة بدرجة هائلة.

وهذه المؤشرات هي التي جعلت أنصار النموذج البرازيلي والصحافة الدولية تصف ما حدث في البرازيل خلال تلك الفترة بوصف «المعجزة»[١]، إلا أن ثمن المعجزة البرازيلية كان فادحًا من حيث زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة التفاوت في توزيع الدخل، وزيادة معدلات الفقر النسبي والمطلق من ناحية، ومن حيث نمو المديونية الخارجية للبرازيل، وزيادة التبعية الاقتصادية للخارج من ناحية أخرى[٢].

---

(١) إبراهيم نوار، مرجع سبق ذكره.

(٢) حسنين توفيق، مرجع سبق ذكره، ص٧٦.

فعلى المستوى الاجتماعي، كانت البرازيل أكثر دول أمريكا اللاتينية تقدمًا، ولكنها ضمت أيضًا أكبر جيوب الفقر في أمريكا اللاتينية، وعلى الرغم من تحسن مستوى المعيشة، وزيادة نفقات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية، إلا أن بنيان هذه النفقات عكس خللًا واضحًا في غير صالح الطبقات الفقيرة، وبينما نجد أن أكثر من ٧٠ بالمائة من الأطفال فيما بين ٧ و١٤ عامًا كانوا مسجلين في المدارس عام ١٩٧٤م، فإن هذه النسبة تنخفض في المناطق الريفية إلى أقل من ٥٠ بالمائة، ولا يعود ذلك الانخفاض إلى إحجام الأسر عن إرسال أطفالها إلى المدارس، وإنما يعود إلى نقص الخدمات التعليمية وعدم كفاية المدارس في تلك المناطق. وهناك فوارق مماثلة في توزيع الخدمات الصحية، بل إن الخدمات العامة لم تكن موزعة بشكل متساو في المدن نفسها بين فئات الدخل المختلفة.

وكان يعكس تدهور توزيع الدخل في البرازيل اتساع نصيب الجماعات الأكثر دخلًا وانخفاض نصيب الفقراء، حيث جاءت معدلات النمو العالية على حساب تركيز رهيب في توزيع الدخول بلغ صورة متطرفة في البرازيل، حيث حصل الـ١٠ بالمائة الأعلى دخلًا فيها على حوالي خمسي إجمالي الدخل القومى، بينما لم يحصل خمسا السكان على عشر هذا الدخل، بل إن المستوى المطلق لأصحاب الدخول المنخفضة قد ازداد تدهورًا بسبب معدلات التضخم التي أخذت تتسارع من ناحية منذ عام ١٩٧٣م، وبسبب عدم تمكن أعداد كبيرة من المهاجرين من الريف في

الحصول على فرص عمالة منتظمة في الصناعات الجديدة من ناحية أخرى. وهكذا فقد نمت مظاهر البؤس في المراكز الحضرية البرازيلية على نحو وثقته شهادات الكنيسة والنشرات الحكومية البرازيلية ذاتها. واعترف المسؤولون الحكوميون في البرازيل بخطر هذه الظاهرة، خاصة أنها أدت إلى الحد من نمو السوق المحلية للصناعات البرازيلية[1].

ومن المشكلات الاجتماعية الأخرى التي شهدتها البرازيل خلال تلك الفترة مشكلة التكامل القومي، والتي اتخذت بعدًا آخر، فعلى الرغم من تعدد الأصول العرقية بين سكان البرازيل إلا أن ذلك لم يؤد إلى تبلور مشكلة أقليات قومية، فقد استؤصل الهنود ـ سكان البلاد الأصليين ـ منذ وقت طويل بدفعهم إلى مجاهل غابات الأمازون حيث تركوا عمدًا لتفترسهم المجاعة والأمراض، وفيما يتعلق بالسكان ذوي الأصل الأفريقي أو الأصول الأفريقية الأوروبية المشتركة، فقد غطى البعد الطبقى في الحقيقة على بعد الأصل العرقي أو اللون، إلا أن المشكلة التي عرقلت الاندماج القومي في البرازيل كانت هي التفاوت الواسع بين الأقاليم، وخصوصًا مراكز النشاط الصناعي الاقتصادي في الجنوب، وإقليم زراعة قصب السكر والقطن الذي تدهورت أوضاعه في الشمال الشرقي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، انخفض معدل النمو إلى نحو (٣

(١) مصطفى كامل السيد، مرجع سبق ذكره.

بالمائة) خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧م، وشهدت التنمية الاقتصادية اختلالات عديدة، كانت محصلة لعدم التوازن في سياسات التنمية، فالاهتمام الذي حظيت به الصناعة لم يوازيه اهتمام مماثل بالزراعة، حيث بلغ المعدل السنوي لنمو الإنتاج السلعي ١٣ بالمائة والزراعة ٥ بالمائة، وذلك خلال الفترة ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٤م، كما عانت البرازيل من مشكلات عديدة نتيجة للهبوط الحاد في أسعار صادراتها من البن، إذ انخفض سعر الرطل إلى أقل من دولار؛ مما أدى إلى اتساع فجوة الواردات[١].

فضلًا عن بروز الازدواجية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، خاصة وأن الأخير قد ارتبط بتصاعد مظاهر وممارسات الفساد المالي والإداري. وزادت المديونية الخارجية للبرازيل إلى ١٠٤ مليار دولار لأسباب عديدة، من بينها اعتماد الشركات الدولية على التمويل المحلي لاستثماراتها، وارتفاع حجم تحويلاتها من البرازيل في صورة أرباح وفوائد ورسوم نقل تكنولوجيا، فضلًا عن لجوء البرازيل إلى السوق المصرفي الدولي لتمويل وارداتها، وخصوصًا بعد ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣م.

ويمكن تلخيص النتائج الحقيقية لسياسة التصنيع للتصدير في البرازيل وفقًا لرأي الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله، في التبعية

(١) C. Furtado,"The post-1964 Brazilian "Model" of development", Studies in Comparative International Development, summer 1973, Vol. 8, Issue 2, PP. 115-127.

المتزايدة للرأسمالية العالمية ماليًا وتجاريًا وتكنولوجيًا، وعدم تناسب نتائج الاستثمار مع حجم الاستثمارات المنفذة، وازدواجية الاقتصاد القومي، وتهميش الأغلبية الشعبية، وتباطؤ معدل النمو، وتفاقم الصراع الاجتماعي والسياسي، وطرح قضية العدالة الاجتماعية جانبًا[1].

وخلال تلك الفترة أثبتت تجربة التنمية الاقتصادية في البرازيل أن معدل النمو المرتفع ليس مهمًا في حد ذاته، وإنما المهم هو النمو المتوازن، والذي يتطلب بالتبعية تحولا ديمقراطيًا عميقًا في هياكل النظام السياسي. حيث إنها كانت محكومة من قبل نظام عسكري استبدادي حليف للولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تبنت في الوقت نفسه سياسات اقتصادية ليبرالية لم يكن لها مردود إيجابي واضح على الأحوال المعيشية لغالبية المواطنين، وهو ما يشير إلى سيادة «ثنائية العسكرية ـ الليبرالية»[2]؛ أي: إن تطور الرأسمالية البرازيلية قد اقترن خلال تلك الفترة بأنظمة سياسية سلطوية، وقامت المعجزة البرازيلية على أساس تحالف ثلاثي بين الدولة ورأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي. وقد دأب صندوق النقد الدولي منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي على اعتبار البرازيل نموذجًا يُحتذى به للتنمية الاقتصادية في العالم الثالث، وراح يطلق وصف «المعجزة البرازيلية» على نمط

(١) إبراهيم نوار، مرجع سبق ذكره.

(٢) مصطفى شفيق علام، «الفترات الانتقالية وإعادة إنتاج "الفلول.. تجارب وخبرات»، مركز المصري للدراسات، أبريل ٢٠١٢م، www.almasryalyoum.com/node/788076

النمو الذي تحقق في البرازيل منذ الانقلاب العسكري، وذلك على الرغم من الطابع شديد القسوة والدموية لجنرالات البرازيل اليمينيين[١].

ثالثًا: التحول إلى اقتصاد السوق الحر:

بتتبع الأداء الاقتصادي للدولة البرازيلية منذ بداية الحكم المدني في ثمانينيات القرن الماضي، نجد أنها واجهت أزمة ديون حادة، خاصة بعد سياسات الاقتراض المتهورة التي انتهجتها الحكومات العسكرية، حيث شهدت تلك الفترة عدة محاولات فاشلة للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، كما شهدت تراجعًا في معدلات النمو، وفشلت البرازيل في تلك الفترة في تبني إصلاحات اقتصادية حقيقية نظرًا لعدم قدرة الحكومة على ضمان التأييد والحشد السياسي اللازم لتطبيق مثل هذه الإصلاحات؛ مما يشير إلى حقيقة أن أي تحول اقتصادي يتطلب الدعم السياسي والمجتمعي المناسب، وخاصة أثناء فترات التحول الديمقراطي[٢].

وشهدت البرازيل منذ نهاية ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن العشرين تطبيق سياسة التحول إلى اقتصاد السوق الحر، فبعد أن علقت آمالها في الفترة ما بين ١٩٤٠ ـ ١٩٨٩م على صيغة الروح

(١) مركز الدراسات الإشتراكية ـ مصر، «البرازيل: عمال في مواجهة العسكر (١٩٧٨ ـ ١٩٨٠م)»، يناير ١٩٩٦م، http://www.e-socialists.net/node/3818

(٢) أمل مختار، «تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر»، http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=84.

التجارية القومية Mercantilism، والتي قامت على سيطرة الدولة على التجارة، والإدارة المركزية للمشروعات الخاصة بالبنية التحتية والخدمات، في الوقت الذي تقوم فيه بحماية وتقديم الإعانات المالية للصناعة والزراعة وتشكل قطاع خاص تابع لها، شرعت البلاد منذ مطلع عام ١٩٩٤م في تنفيذ برنامج استند على جملة من الإصلاحات المالية التي تلت عددًا من الخطوات التي اتخذتها الحكومة من أجل تشجيع قطاع الاستثمار الذي أولته أهمية قصوى.

١ ـ السياسة الاقتصادية في عهد هنريك كاردوسو:

بدأ التحول إلى اقتصاد السوق الحر في البرازيل بصورة واضحة عقب تولي عالم الاجتماعي السياسي هنريك كاردوسو (١٩٩٥ ـ ٢٠٠١م) رئاسة البلاد، وهو الذي كان يعد من منظري مدرسة التبعية في الاقتصاد، ولكنه سرعان ما اعتنق مقولات النظرية الليبرالية الجديدة، وقام بتطبيق توجيهات صندوق النقد الدولي بحذافيرها، وشهدت البلاد في ظل حكمه تغيرات هيكلية ومؤسسية عميقة، حيث قام بتنفيذ برنامج استند على عدد من الإصلاحات الاقتصادية، من أهمها: إعطاء الأولوية لإقامة وتحديث البنية الأساسية، ومنح قدر من المرونة للقطاعات التي كانت تسيطر عليها الحكومة كقطاعات الاتصالات والكهرباء والبترول والغاز الطبيعي، وخصخصة العديد من الشركات المملوكة للدولة، وإعطاء صلاحيات كبيرة للشركات الأجنبية،

بالإضافة إلى فتح الأنشطة التعدينية والاستثمار في مجال الطاقة الكهربائية أمام المستثمرين الأجانب، وتدلنا أرقام العائدات المالية من عمليات الخصخصة على أن البرازيل قد حققت ٢٢,٤ مليار دولار كثمار لعملية الخصخصة، وذلك خلال الفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦م[١].

وفي ظل إصلاحات النموذج الجديد للتنمية الذي قدمه كاردوسو، تم العمل على تهيئة البيئة الداخلية أمام الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية، وأخذت المشروعات الخاصة حتى الأجنبية منها على عاتقها مسؤولية كبيرة في التنمية الاقتصادية، وتم التركيز على قضايا تحرير التجارة، وتقوية نظام البنوك الخاصة، ونمو أسواق المال والاستثمارات الخارجية الكبيرة. وأخذ دور الدولة تعريفًا جديدًا حيث بدأ التركيز في الإنفاق العام يتحول باتجاه تحسين التعليم والخدمات الصحية، وإنتاج النفط والطاقة الكهربائية وتنظيم الخدمات العامة، كما تم تقليص دور الدولة في قطاعات الإنتاج الاقتصادي المختلفة، وتم خفض الإنفاق العام بحوالي ٩ بالمائة[٢].

---

(١) Maria de Lourdes Rollemberg Mollo, "Neoliberal Economic Policies in Brazil (1994-2005): Cardoso, Lula and the Need for a Democratic Alternative", New Political Economy, Vol. 11, No. 1, March 2006; Peter Kingstone, "Sobering Up and Going Global: Brazil's Progress from Populism and Protectionism", Paper prepared for the Conference on Trade Integration in the Americas: Revisiting the Washington Consensus, Tower Center for Political Studies, Southern Methodist University, April 10-11, 2008.

(٢) Peter R. Kingstone, "the Limits of Neoliberalism: Business, the State, and Democratic Consolidation in Brazil", Prepared for the XX International Congress of the Latin American Studies Association, April 17-20, 1997, Guadalajara, Mexico.

وطبقت البرازيل بعض الإصلاحات الاقتصادية الأخرى، حيث عدلت قانون الإفلاس، والتحكم في العجز العام على مستوى الولايات والبلديات، فضلًا عن تنظيم سوق النفط من خلال كسر احتكار شركة بتروبراس للتنقيب عن النفط واستخراجه في البلاد. وكان من نتائج هذه الإصلاحات تقلص معدل التضخم من متوسط سنوي بلغ ١٠٩٤ بالمائة عام ١٩٩٤م إلى ٩,٨ بالمائة عام ٢٠٠٠م[١]، ورغم ذلك فإن معدل نمو الاقتصاد البرازيلي ظل خلال فترة حكم كاردوسو عند متوسط سنوي بلغ ٣ بالمائة، ويمكن تفسير ذلك بأن استراتيجية كاردوسو الاقتصادية كانت بالأساس موجهة لتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، ولكنها تجاهلت وضع استراتيجية للتنمية على المدى المتوسط أو القصير، إلا أنه وبصورة عامة، فإن جهود كاردوسو في مجال الإصلاح الاقتصادي شكلت الأساس الذي مهد الطريق أمام الإنجاز الاقتصادي الذي تحقق في عهد خليفته «لولا دا سيلفا»[٢].

وفي إطار محاولات كاردوسو لإصلاح الاقتصاد البرازيلي، وضع خطة «الريال» (١٩٩٤ ـ ١٩٩٩م)، التي كان هدفها دمج

(١) «خيارات الاقتصاد المصري بين نموذجي البرازيل وبولندا»، ١ سبتمبر ٢٠١٣م، www.almasryalyoum.com/node/2068346

(٢) Paulo Roberto De Almedia, "Lula's Foreign Policy: Regional and Global Strategies", in: Joseph L. Love and Werner Baer (eds.), Brazil under Lula: Economy, Politics, and Society under the Worker-President, (New York: Palgrave-Macmillan, 2009), P.167.

الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي، كما تبنى سياسة الاستدانة من الخارج، وأصدر عملة وطنية جديدة (الريال)، وقام بربطها بالدولار الأمريكي. وكان للسياسات الاقتصادية التي تبناها كادروسو تداعيات خطيرة على المجتمع والاقتصاد البرازيلي. **فعلى المستوى الاجتماعي**، أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي والخصخصة إلى مزيد من البطالة وارتفاع معدلات الفقر بصورة مرتفعة. كما تعاظمت المشكلات الاجتماعية؛ كمشكلة التسرب من التعليم وتردي أحوال المدارس، وانتشار الجريمة المنظمة وخاصة تجارة المخدرات، إلى جانب مشاكل الجوع والتفاوت الشديد بين طبقات المجتمع، الذي كان ينقسم بوضوح شديد إلى طبقتين: الأولى عبارة عن شريحة محدودة جدًا من الأغنياء غنًى فاحشًا، في مقابل شريحة عريضة من الفقراء فقرًا مدقعًا، فيما تكاد تكون الطبقة الوسطى غير مرئية على الإطلاق في مشهد واضح للتفاوت الاقتصادي وانعدام شبه كامل للعدالة الاجتماعية.

وعلى المستوى الاقتصادي، تعاظمت المشكلات الاقتصادية، مثل: مشكلة انخفاض قيمة الريال البرازيلي أمام الدولار الأمريكي ـ أربع ريالات للدولار الواحد ـ، والتضخم، بالإضافة إلى مشكلة النقص الحاد في توصيل الكهرباء إلى مساحات شاسعة من البلاد، وهو ما أعاق مشروعات التنمية الزراعية والصناعية بشكل كبير؛ مما أثر سلبًا على معدلات النمو

الاقتصادي. بالإضافة إلى حدوث تراجع حاد في الإنتاج المحلي الإجمالي، وتراجع معدلات التصدير[١].

وكاد أن ينهار اقتصاد البرازيل عام ١٩٩٩م (مع انهيار اقتصادات دول أخرى في شرق آسيا)، حيث انخفض سعر صرف العملة المحلية أكثر من ٤٠ بالمائة من قيمته في مواجهة أسعار صرف العملات الأجنبية خلال فترة زمنية لا تزيد عن شهر واحد، وقفز التضخم إلى معدلات خطيرة، وتدنت معدلات دخل الفرد السنوي إلى مستويات غير مسبوقة. وارتفعت مستويات الدين العام بصورة ملحوظة، وبلغت المديونية العامة أكثر من ١٨٠ مليار دولار أمريكي، واضطرت البرازيل لاقتراض ٤٣ مليار دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي لمحاولة الخروج من الأزمة، وكان أكبر قرض يمنحه صندوق النقد الدولي لدولة عضو في هذه المؤسسة المالية العالمية منذ تأسيسه وحتى ذلك الوقت، ليقفز إجمالي المديونية إلى حوالي ٢٢٣ مليار دولار أمريكي[٢].

وأدى هذا التضخم في الدين العام إلى أزمة انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي سواء من الجهات الدولية المانحة أو المستثمرين المحليين والأجانب، كما اتجهت سياسات كاردوسو أيضًا نحو طرح سندات الدين الداخلي بفوائد مرتفعة؛ مما شجع

---

(١) Fernando Ferrari-Filho, "The Legacy of the Real Plan: a stabilization without economic growth?", Federal University of Rio Grande do Sul, www.ufrgs.br/PPGE/pcientifica/2001_06.pdf.

(٢) أمل مختار، «تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر»، مرجع سبق ذكره.

المستثمرين على التخلي عن الاستثمار المنتج لصالح شراء السندات الحكومية حتى ارتفع الدين الداخلي بنسبة ٩٠٠ بالمائة، وهكذا انحرفت محاولاته إلى مزيد من الأعباء على الأجيال القادمة، ولم تحقق تقدمًا في الإنتاج بل انحصر نجاحها في القطاع المالي والمصرفي فقط.

وقبيل انتهاء فترة رئاسته وبالتحديد في يوليو ٢٠٠٢م سعى كاردوسو سعيًا حثيثًا للحصول على قرض جديد من صندوق النقد الدولي، وراح يتعهد باتخاذ خطوات للتصدي لأزمة الثقة في الاقتصاد البرازيلي، وفي أغسطس من نفس العام رد الصندوق بأنه على استعداد لإقراض البرازيل قرضا بـ٣٠ مليار دولار أمريكي، ولكن عقب الانتخابات الرئاسية ومعرفة توجهات الرئيس الجديد، حتى أن المصادر المختلفة أشارت إلى أن صندوق النقد الدولي رفض منح البرازيل هذا القرض خوفًا من عدم قدرتها على سداده. وهكذا ترك كاردوسو الحكم مخلفًا وراءه مشكلات اقتصادية كبرى تلقي بظلال الإفلاس على البلاد على الرغم من محاولاته الحثيثة لحل هذه المشكلات.

ومن جملة ما سبق يمكن القول: إنه خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي، كان الجيش قد تراجع تمامًا عن الحياة السياسية، فانتهجت الحكومات المدنية سياسات اقتصادية رأسمالية، وتبنت سياسات الانفتاح الاقتصادي وسياسات السوق الحر، وعمت البرازيل حمى الخصخصة والتحرير الاقتصادي كما كان الحال في العديد من دول العالم الثالث التي اتبعت توجيهات

صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو ما أدى إلى تقدم في مؤشرات الاقتصاد الكلي، بيد أن ذلك لم يكن يعنى تقدمًا حقيقيًا يلمسه المواطن العادي، مما أدى إلى مزيد من البطالة وتراجع حاد في الإنتاج المحلي، ومن ثم تراجع معدلات التصدير، وكذلك ارتفاع معدلات الفقر التي كانت مرتفعة بالأساس، وهو ما يعني أن عملية الانفتاح والاندماج الاقتصادي مع العالم بصورة غير مدروسة، وفي سياق اعتبارات العولمة، قد أضر بالاقتصاد البرازيلي أكثر مما نفعه.

وبعد مرور عدة سنوات على الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البرازيل عام ١٩٩٩م أصبحت في الوقت الراهن أكبر قوة اقتصادية في أمريكا الجنوبية، وسادس قوة اقتصادية عالمية متخطّيةً بريطانيا في نسبة النموّ. وقدّرت قيمة النشاط الاقتصادي للبرازيل بنحو ٢,٣ تريليون دولار أمريكي، كما تراجعت معدلات الفقر، وزاد دخل نصف سكان البلاد بحوالي ٦٨ بالمائة خلال العقد الماضي.

وبعد أن كانت البرازيل من أكثر دول القارة اللاتينية فقرًا، عاد الاقتصاد البرازيلي قويًا، واستطاع البنك المركزي أن يسدد قرض صندوق النقد الدولي قبل موعده، بل إنه خلال سنوات قليلة أصبح الصندوق نفسه مدينًا للبرازيل بنحو ١٤ مليون دولار أمريكي. ولهذا، صارت البرازيل هدفًا لكثير من المستثمرين، بنوكًا ومؤسسات مصرفية. **فما الذي حدث في البرازيل لتحرز هذا النجاح الكبير؟ وكيف استطاعت تخطي الكثير من العثرات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها؟**

يُرجع الكثيرون الفضل في النجاح الكبير الذي حققته البرازيل إلى لولا دا سيلفا ـ أحد أشهر رموز اليسار في أمريكا اللاتينية ـ الذي تولى مقاليد الحكم كأول رئيس عمالي في البرازيل عام ٢٠٠٢م، حيث فاز في الانتخابات الرئاسية بنسبة ٦١ بالمائة، وذلك بعد أن قضى سنوات طويلة في العمل النقابي والدفاع عن حقوق العمال، وحقوق الطبقات الفقيرة والمعدمة، والنضال من أجل حياة كريمة لهم.

وبدأت خيبة الأمل تعتري الكثيرين داخل وخارج البرازيل، وتزايدت المخاوف من مستقبل الاقتصاد البرازيلي، في ظل تولي زعيم اشتراكي رئاسة البلاد، حيث خشي رجال الأعمال من أن يؤدي انتخاب لولا إلى حدوث تغييرات كبرى في السياسة الاقتصادية. ولذلك فلم يكن مستغربًا أن يؤكد لولا مرارًا في تعهداته الانتخابية التزامه بكافة الاتفاقيات الموقعة مع صندوق النقد الدولي (١٩٩٨، ٢٠٠١، ٢٠٠٢م)[١].

٢ ـ السياسة الاقتصادية في عهد لولا دا سيلفا (نموذج التنمية المستقلة): أبرز أسسها وأهم مقوماتها:

نجحت البرازيل في تحقيق تجربة تنموية فريدة خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا، وهي فترة وجود لولا في الحكم (٢٠٠٣ ـ ٢٠١٠م)، مما جعل الكثيرين يعتبرونه رائد النهضة البرازيلية، حيث كانت لديه

(١) Paulo Roberto De Almedia, "Lula's Foreign Policy: Regional and Global Strategies", Op.cit, P.168.

إرادة ورؤية وطنية صادقة لتحقيق هذه النهضة، خاصة بعد أن شارفت البرازيل على الإفلاس الاقتصادي قبل وصوله مباشرة إلى سدة الحكم، وذلك عندما تسلم لولا من سلفه كاردوسو تركة اقتصادية مثقلة بالديون الخارجية وديون داخلية تشكل ٦١ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي[١].

ويمكن رصد بعض أسس ومرتكزات السياسة الاقتصادية في البرازيل في ظل عهد لولا دا سيلفا على النحو التالي:

أولًا: سياسة التقشف:

اعتمدت الحكومة البرازيلية خطة للخروج بالبلاد من أزمتها الاقتصادية، وبدأت في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي اشترطها صندوق النقد الدولي، فاتبعت سياسة تقشفية مست مخصصات البرامج الاجتماعية التي انخفضت إلى ٢٢ بالمائة من إجمالي الناتج القومي لعام ٢٠٠٣م. وأدى برنامج التقشف إلى خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبرازيل، وساهم ذلك بقوة في القضاء على أزمة انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي، وبناء عليه تلقت البرازيل نحو ٢٠٠ مليار دولار أمريكي في صورة استثمارات مباشرة منذ ٢٠٠٤م حتى عام ٢٠١١م، وقد أدت هذه الاستثمارات إلى رفع الطاقة الإنتاجية،

(١) Edmund Amann, "Brazil's Economy under Lula, The dawn of a new era", World Economies, Vol.6, No.4, October-December 2005.

وتوفير فرص عمل جديدة، ومن ثم المساهمة في تخفيف حدة الفقر[1].

وقد أثارت هذه الإجراءات التقشفية انشقاقات شديدة داخل البرازيل، واتهم لولا بالتخلي عن يساريته، كما هدد كثير من نواب حزب العمال الذي ينتمي إليه بالتصويت ضد برنامجه الإصلاحي، ولم يتراجع لولا عن تلك الإجراءات، ولكنه حرص على أن يواكب برنامج التقشف الذي تبنته الحكومة برنامج آخر للإعانات الاجتماعية المشروطة، يقوم على تقديم معونات مالية للأسر الفقيرة، بهدف رفع مستواها الاقتصادي وتحسين مستوى معيشتها، ولذلك حظي برنامج التقشف بمساندة الطبقات الفقيرة[2].

ثانيًا: التوسع في الصناعة:

حرصت البرازيل على التوسع في الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام، مثل: التعدين والصناعات الغذائية والجلدية والنسيجية، والتي كانت قائمة بالفعل من قبل، ولكن شهدت توسعات جديدة مع الاهتمام بقطاع الزراعة والاكتشافات البترولية.

---

(١) سيتم التعرض للسياسة الاجتماعية التي تبناها لولا خلال فترة حكمه بقدر أكبر من التفصيل في الفصل الثاني من هذا الكتاب: البعد الاجتماعي لعملية التنمية: البرازيل بين النمو المرتفع والنمو المتوازن.

(٢) «خيارات الاقتصاد المصري بين نموذجي البرازيل وبولندا»، مرجع سبق ذكره.

واهتمت البرازيل كذلك بالتوسع في الصناعات التقنية المتقدمة، كصناعة السيارات والطائرات التي أحرزت فيها تقدمًا واضحًا على المستوى الدولي. ومن أهم الأمثلة على ذلك شركة إمبرير (Embraer)، والتي تعتبر ثالث أكبر شركات تصنيع طائرات تجارية في العالم، بعد إيرباص وبوينغ، وهي أكبر شركة مصدرة في البرازيل كلها، وتمثل طائرات شركة «إمبريير» ٣٧ بالمائة من أسطول شركات الطيران الإقليمية في أمريكا. وقد تم إنشاء هذه الشركة من قبل النظام العسكري عام ١٩٦٩م، ولكنها ظلت شركة خاسرة، حتى تم خصخصتها في عام ١٩٩٤م، ومن ثم أخذت في التطور حتى حققت نجاحًا كبيرًا في السنوات الأخيرة.

ولذلك فيمكن القول: إن البرازيل خلال سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي تزاوج بين الإنتاج عالي التقنية والإنتاج القائم على المواد الخام غير المصنعة، وذلك من أجل الاستفادة من مواردها الطبيعية الهائلة. ولعل أفضل الأمثلة على هذه المزاوجة تجربتي شركة بتروبراس (Petrobras) التي تعد من كبريات الشركات البرازيلية العاملة في قطاع النفط، وفي مجال الثروات المعدنية أصبحت شركة فال دو ريو دوس (Companhia Vale do Rio Doce) التي أُنشئت عام ٢٠٠٦م ـ والتي تم خصخصتها عام ١٩٩٧م ـ ثاني أكبر شركات التعدين عالميًا في عام ٢٠٠٨م[١].

وتتمتع البرازيل بمركز مرموق في مجال تصنيع المنتجات

(١) "An economic superpower, and now oil too", The Economist, 17 -04-2008, http://www.economist.com/node/11052873?story_id = 11052873.

المعدنية كنشاط صناعي رئيس، وهي رائدة في مجال صناعة السيارات. ويوجد بها أكبر مصنع للحديد والفولاذ في أمريكا اللاتينية، كما أنها واحدة من الدول الرائدة في العالم في مجال المنتجات النسيجية، وتحظى بمركز متميز في عالم النشر في أمريكا الجنوبية[1].

ثالثًا: تشجيع الصادرات وتغيير سياسة الإقراض:

اهتمت حكومة لولا دا سيلفا بتشجيع الصادرات باعتباره دعامة للنمو الاقتصادي، ومجالًا لخلق فرص عمل جديدة، وعملت على تبسيط الإجراءات الإدارية والجمركية أملًا في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، واهتمت بتنظيم المعارض والمهرجانات التجارية التي ساهمت في التعريف بالمنتجات والسلع البرازيلية وبتوسيع أسواقها.

ومن ناحية أخرى قامت البرازيل بتوفير تسهيلات ائتمانية، وخفضت سعر الفائدة من ١٣,٢٥ بالمائة إلى ٨,٧٥ بالمائة، وهو ما سهل الإقراض بالنسبة لصغار المستثمرين، مما أدى إلى تيسير إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي ساهمت في توفير فرص العمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية وزيادة النمو الاقتصادي، مما ساعد على التخفيف من حدة مشكلة الفقر.

وحرصت الدولة البرازيلية على تشجيع إقامة المشروعات

---

(١) «لولا دا سيلفا: الحلم البرازيلي»، الشرق الأوسط»، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٩م، العدد ١١٣١٥، http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10992&article=545110.

الصناعية من خلال تبني برنامج لتمويل الصادرات وتأمين القروض ليستفاد به في تقوية التجارة، وهو نظام يُعنى بضمان تسديد القروض في حالات تعثر السداد؛ سواء بسبب المخاطر التجارية، أو فرض الحراسة القضائية، والإفلاس، أو وجود مخاطر سياسية. وعملت الحكومة البرازيلية على حصول شركاتها الكبرى على قروض ميسرة من خلال أكبر بنك تنمية في أمريكا الجنوبية (البنك الوطني للتنمية BNDES)، وتصل فوائد هذه القروض في بعض الأحيان إلى ٤,٥ بالمائة حسب مجال عمل كل شركة على حدة.

وزادت البرازيل من تصدير السلع التقنية ذات المستوى المتقدم والمتوسط، وهي ربما تصدر كل شيء؛ من طائرات عسكرية ومدنية إلى قهوة وعصير برتقال. ولديها صناعات رئيسة أخرى مثل الطائرات والمواد الكيميائية، والإسمنت، والمعدات الكهربائية، والمنتجات الغذائية، والآلات، والورق، ومستحضرات الأدوية، ومعدّات النقل. ويحتل النفط المركز الرئيس في واردات البرازيل، وتتضمن الواردات الرئيسية الأخرى المواد الكيميائية، والأسمدة، والآلات، والقمح[١].

وتمارس البرازيل التجارة بانتظام مع أكثر من مائة دولة، ٧٤ بالمائة من الصادرات تتكون من البضائع المصنعة وشبه مصنعة. وشركاؤها التجاريون الرئيسيون هم: الصين (١٧ بالمائة

(١) Paulo Roberto de Almeida, "Lula's Foreign Policy: Regional and Global Strategies", in: Joseph L. Love and Werner Baer (eds.), Op.cit, P.167.

من الصادرات و١٥ بالمائة من الواردات)، الولايات المتحدة الأمريكية (١١ بالمائة من الصادرات و١٤,٦ بالمائة من الواردات)، بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى مثل الأرجنتين وألمانيا وهولندا والهند[١].

رابعًا: التوسع في الإنتاج الزراعي والاستفادة من الموارد الطبيعية:

يُعتبر الموقع الجغرافي والثروات الطبيعية أحد مصادر قوة البرازيل، فهي تُعد خامس أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، والتي تبلغ حوالي ٨,٥ مليون كم٢؛ أي: ما يقرب من نصف مساحة أمريكا الجنوبية. وإذا ما استثنينا الإكوادور وشيلي فإن كافة دول أمريكا الجنوبية لها حدود مشتركة مع «جمهورية البرازيل الاتحادية»؛ إذ يحدها من الشمال كل من فنزويلا وسورينام وغويانا الفرنسية، ذلك الإقليم الخاضع لسيادة فرنسا عبر البحار. أما كولومبيا فتحد البرازيل من الشمال الغربي، وتجاورها بوليفيا وبيرو من الجنوب الغربي، والأرجنتين وباراجواي وأوروجواي من الجنوب[٢]. وساهم الموقع الجغرافي للبرازيل على انفتاحها على الأسواق الأوروبية والأمريكية والإفريقية، وتوافر مواقع طبيعية لتشييد الموانئ الكبرى. كما

---

(١) ÂBrazil Balance of Trade", http://www.tradingeconomics.com/brazil/balance-of-trade

(٢) «خريطة البرازيل»
http://www.worldmapfinder.com/Map_Earth.php?ID=/Ar/South_America/Brazi,

ساهمت وفرة الثروات المعدنية والمنتجات والسلع الزراعية في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع الزراعة والتعدين.

وتتميز البرازيل بالتنوع الطبوغرافي، حيث يمر فيها خط الاستواء وفيها أجزاء كبيرة من نهر الأمازون، الذي يعد أكبر أنهار أمريكا الجنوبية طولًا، ويشغل حوضه ثلث مساحة البلاد. ولذا فأراضيها مليئة بالغابات الاستوائية والمناطق الصالحة للزراعة، وتحتل الجبال المنخفضة والهضاب الواسعة ثلثي مساحتها. ويتكون الجزء المتبقي من أراضٍ منخفضة تكسوها الغابات وتخترقها أنهار متعددة مثل الأمازون وبارانا وتابهوس وزينجو، وهو ما يضمن تمتعها بموارد مائية وفيرة، بالإضافة إلى الثروات الطبيعية المرتبطة بالتنوع البيولوجي، والثروات المعدنية، خاصة رواسب الحديد والذهب والألمونيوم[١].

وفي ظل هذه المساحة الشاسعة تتمتع البرازيل باحتياطات بترولية تصل إلى حوالي ١٢,٦ مليار برميل من النفط، وحوالي ٣٦٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وتعد اليوم ثاني أكبر منتج للنفط في أمريكا الجنوبية بعد فنزويلا، والثالث عشر على مستوى العالم، ونظرًا لكبر حجمها السكاني وإمكاناتها الصناعية والتعدينية تحتل البرازيل المرتبة الثانية عشرة عالميًا في استهلاك النفط بمعدل ٢,٥ مليون برميل يوميًا.

---

(١) The World Factbook, "Brazil", https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/br.html; Joe Leahy, "Brazil: Platform for growth", The Financial Times, 15 March 2011, http://www.ft.com/intl/cms/s/0/fa11320c-4f48-11e0-9038-00144feab49a.html#axzz1TzXCabD0.

ومن العوامل التي يمكن أن تسهم بقوة في تدعيم الاقتصاد البرازيلي اكتشاف حقول للبترول في المياه العميقة لحوضي كامبوس وسانتوس، مما سيجعلها واحدة من دول العالم الكبرى في إنتاج وتصدير البترول[1]، كما أنها تتقدم تدريجيًا بين دول العالم في حجم الاحتياطي المؤكد للنفط؛ حيث أصبحت تحتل المرتبة الخامسة عشرة عالميًا، باحتياطي مقداره نحو ١٣ بليون برميل، فضلًا عن أن الاكتشافات الجديدة للبترول بالقرب من ساحل ريو دي جانيرو تمثل إضافة لمصادر الطاقة التي تمتلكها.

وتتقدم البرازيل دول العالم في إنتاج البوكسيت (المركز الثالث بعد أستراليا والصين)، والحديد (المرتبة الثانية بعد الصين)، وتنتج أيضًا كميات كبيرة من اليورانيوم، والمنجنيز، خام الحديد، الألمونيوم والذهب ومواد أخرى كثيرة تحتاجها الصناعة.

وتمتلك البرازيل قدرا كبيرا من الموارد المائية، ففيها حوالي ١٤ بالمائة من مصادر المياه العذبة المتجددة في العالم (خاصة في نهر الأمازون)، وتمثل غابات الأمازون نحو ٤٠ بالمائة من مساحة الأرض البرازيلية. وتُعرف البرازيل بأنها «أرض المياه»، فنهر الأمازون هو أهم معلم طبيعي بلا منازع، ليس فقط في البرازيل بل في نصف الكرة الغربي والعالم أجمع؛ فهذا

(١) Joshua Schneyer, "Brazil, the New Oil Superpower", Business Week, 09/11/2007, http://www.businessweek.com/bwdaily/dnflash/content/nov2007/db20071115_045316.htm?chan=-top+news_top+news+index_businessweek+exclusives.

الحوض النهري العظيم يعد أحد أطول وأغنى الأنظمة النهرية وأكثرها كثافة وحملا للمياه في العالم[١].

وبالإضافة إلى الأنهار والروافد؛ فهناك مساحات واسعة من المستنقعات والبحيرات الموسمية والأراضي التي تغمرها مياه الفيضانات، تجعل «الأراضي الرطبة» في الداخل البرازيلي نموذجًا للباحثين والدارسين لاقتفاء أثر التغير البيئي الموسمي وتبدل الفصول الأربعة[٢].

وتتمتع البرازيل بوفرة الثروات الطبيعية، من أراض زراعية شاسعة، ومناخ جيد، جعل منها منتجة لمحاصيل زراعية متميزة عليها طلب عالمي وغير متوفرة في بلاد أخرى، مثل البن وأنواع من الفواكه. ولذا فيمكن القول: إن البرازيل تعتمد منذ اكتشافها على الموارد الطبيعية والثروات المعدنية في إقامة اقتصادها القومي، فمع اكتشاف البرازيل تم اكتشاف واستخراج خشب أحمر كان يسمى براسيل، وربما يرجع أصل تسميتها إلى هذا النوع من الأخشاب، وكان يصدر لأوروبا لاستخدامه في الدهان.

ومع البدء في زراعة قصب السكر واستخراج السكر منه بدلًا من البنجر، بدأت تجارة العبيد واستعمالهم في الزاعة وبناء السكك الحديدية، نظرًا لنقص اليد العاملة في البرازيل آنذاك.

---

(١) The World Factbook, "Brazil", Op.cit; Joe Leahy, Op.cit.

(٢) عاطف معتمد عبد الحميد، «البرازيل ملامح دولة تصنع المستقبل»، في: محمد عبد العاطي (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص٩.

وفي القرن السادس عشر بدأت رحلات المستكشفين للبحث عن المعادن الثمينة في البرازيل، ومن أهمها الذهب، النحاس، والفضة، والأحجار الكريمة، والماس. ولعبت القهوة دورًا بالغ الأهمية منذ بداية القرن الثامن عشر حتى عام ١٩٣٠م، حيث كانت أهم منتج للتصدير. وفي منتصف القرن الثامن عشر تم اكتشاف شجرة سيرجويرا وتم استخراج المطاط في غابات الأمازون وبدأ استعمالها في المصانع الأوروبية وأمريكا الشمالية.

واعتمدت البرازيل على تصدير هذه المنتجات الخام، وخاصةً قبل الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨م، واستفادت من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية، مما ساهم في سد العجز في ميزان المدفوعات، كما ساعد على نمو القدرة الاقتصادية للدولة، خاصة أن المواد الخام تشكل حوالي نصف قيمة صادراتها؛ فهي أكبر منتج للبن في العالم، كما تزرع كميات كبيرة من الموز أكثر من أي دولة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك فهي تأتي في مقدمة الدول المنتجة للكاكاو، والماشية، والقطن، والخيول، والليمون، والذرة الشامية، والبرتقال، والأناناس، والأرز، والأغنام، وفول الصويا، وقصب السكر، والتبغ. وتنتج الغابات كميات كبيرة من الجوز وأخشاب الغابات ومنتجات أخرى، كما تولد وحدات الطاقة من أنهارها كميات كبيرة من الكهرباء[١].

(١) المرجع السابق، ص١١.

وتحتل البرازيل المرتبة السابعة عالميًا في إنتاج محاصيل الحبوب، وفي محصول مثل الذرة تحتل المرتبة الثالثة عالميًا، والمرتبة الثامنة في إنتاج الأرز. وهي الأولى عالميًا في إنتاج بعض محاصيل الخضروات مثل الفاصوليا. ولا تغادر المراتب الأربعة/الخمسة الأولى في عديد من المحاصيل الزراعية ذات الأهمية الاقتصادية مثل القطن، وتحتل المرتبة الثانية عالميًا في إنتاج فول الصويا. وتسهم الأراضي الرعوية الشاسعة في جعل البرازيل ثاني أكبر مالك للماشية في العالم (بعد الهند)؛ حيث تمتلك ما يعادل ١٣ بالمائة من إجمالي ثروة العالم من الماشية، وهي واحدة من أكبر دول العالم في إنتاج اللحوم، كما تحتل المرتبة السادسة بين أكبر دول العالم إنتاجًا للألبان[١].

وكان لامتلاك البرازيل للثروات الطبيعية الوفيرة والمتنوعة، والذي جعلها منتجًا ومصدرًا للعديد من المواد الخام والمحاصيل الزراعية ـ التي تحتل مرتبة متقدمة في صادراتها ـ انعكاسات واضحة على سياستها الخارجية، حيث أولت اهتمامًا كبيرًا بقضايا تحرير التجارة العالمية وبصفة خاصة قطاع الزراعة، وعكفت على تنسيق جهودها مع مجموعة من الدول النامية خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية بهذا الشأن، وكثيرًا ما أصاب التوتر علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بسبب رفضها للسياسات الحمائية التي يطبقونها في قطاع الزراعة.

(١) St. Louis.R, & Draffen.A, Brazil: Lonely Planet Guide, (Swanage, Dorset, DOR, United Kingdom, 2005), PP.13-62.

واتبعت البرازيل العديد من السياسات من أجل تطوير قطاع الزراعة وتعظيم الاستفادة من ثرواتها الطبيعية الضخمة؛ حيث اهتمت بتشجيع البحث العلمي والاستثمار فيه وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة، وخاصة المحاصيل الاستوائية، بما يضمن جودة الإنتاج الزراعي وتشجيع نمو الثروة الحيوانية، حيث أقامت جهازًا تابعًا لوزارة الفلاحة Embrapa مهمته الإشراف على ٣٧ مركزًا للبحث وتوجيه القطاع الزراعي وربطه بمجال الأبحاث الزراعية والبيئية، مما ساعد على مضاعفة الإنتاج الزراعي وعلى إنتاج نباتات قادرة على التكيف مع ظروف البلاد الطبيعية. هذا بالإضافة إلى اهتمام البرازيل بالاستثمار في إنتاج الأدوات والآلات الزراعية، وتطوير المناطق الريفية وتحديث البنية الأساسية فيها.

خامسًا: تعظيم الاهتمام بقطاع السياحة:

تمتلك البرازيل ثروات طبيعية هائلة من غابات وشواطئ وجبال مكنتها من اجتذاب السياح إليها. وشهدت البرازيل خلال السنوات الماضية نموًا ملحوظًا في هذا المجال، حيث ابتكرت نوعا خاصا من السياحة يعرف بسياحة المهرجانات، فالبرازيل دولة تمتلك تراثا شعبيا شديد الخصوصية في الاحتفال عن طريق المهرجانات الجماهيرية التي تشهد حالة من الاحتفال الجماعي في الشوارع برقصات السامبا والموسيقى والألوان والاستعراضات المبهرة، وقد نجحت في الترويج لمثل هذا اللون الخاص من

السياحة، حيث تستقبل خمسة ملايين سائحًا سنويًا، وهو الأمر الذي يساهم بالتأكيد في إنعاش الاقتصاد القومي وتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي. كما تمثل السياحة موردًا مهمًا للدخل القومي يعادل أربعة مليارات دولار أمريكي، ومن أكثر الولايات استقبالًا للسائحين الأجانب ريو دي جانيرو، وسانتا كاترينا، وسابرانا، ساو باولو، وباهيا.

سادسًا: اتباع سياسة رائدة في مجال إدارة الديون:

ارتفعت ديون البرازيل في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي إلى حوالي ٦٠٠ مليار دولار أمريكي أو ٤٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن بلغت ٤٥٠ مليار دولار (٤٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) في أوائل تسعينيات القرن الماضي. وفي هذا الإطار قامت البرازيل بوضع إطار عمل على مستوى عالمي لإدارة الديون، بمساندة البنك الدولي، الذي قدم لها مساعدات فنية لتطوير قدرات الخبراء والمستشارين المكلفين بمراجعة التنظيم والعمليات بالحكومة البرازيلية، كما التزمت بالاتفاقيات التي وقعتها مع صندوق النقد الدولي.

ومن السياسات والإجراءات التي ساهمت في إدارة الديون، أنها قامت بوضع نظام داخلي لإدارة الدين يُراعي المتطلبات المعقدة والفريدة لإدارة ديون البرازيل، كما وضعت سياسات استهداف التضخم (حيث يتمتع البنك المركزي بحرية تعديل أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم)، وسياسة لتعويم سعر

الصرف، كما عملت الحكومة على توفير فوائض كبيرة في ميزانية الدولة تكفي لإبقاء نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في اتجاه تنازلي[١].

وعلى المستوى المؤسسي، تم إنشاء لجنة الديون عام ٢٠٠٣م، والتي تلخصت مهمتها في إصدار السندات، والموافقة على خطة الإقراض السنوية، كما قامت الحكومة بإسناد مهمة إدارة الديون الخارجية بشكل تدريجي للخزانة الوطنية بدلًا من البنك المركزي. وترسيخًا لمبدأ الشفافية، حرصت الدولة البرازيلية على إصدار نشرة شهرية عن الديون الحكومية (الفيدرالية)، والتي تتضمن أحدث الإحصائيات الخاصة بحجم الدين المحلي والخارجي.

وبهدف سداد ديونها الخارجية حرصت البرازيل على تنشيط نموها الاقتصادي من أجل زيادة دخل الدولة من جهة، وتطبيق برامج اجتماعية لمكافحة الفقر من جهة أخرى، كما ساهم القطاع الخاص بدور محوري في تنفيذ السياسات الاجتماعية وزيادات الاستثمارات العامة بدلًا من الاتجاه نحو زيادة الضرائب لتوفير الموارد المطلوبة للاستثمارات الكبرى كالبنية الأساسية.

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في سداد البرازيل لديونها الخارجية دخولها في تكتلات اقتصادية مع عدد من الدول

(١) البنك الدولي، «إدارة الدين في البرازيل جنبتها وطأة الأزمة المالية»، أبريل ٢٠١٠م، web.worldbank.org/.../0,,contentMDK:22567968~pagePK:64257043~pi...

الكبرى، وتوسعها في التصدير خاصة المواد الأولية والمواد الغذائية لعدد كبير من دول العالم، وكذلك التوسع في الزراعة والصناعة، بالإضافة إلى ظهور احتياطيات نفطية كبيرة بها.

وفي ظل هذه الإجراءات لم يكن مستغربًا أن تقوم مؤسسات التصنيف الائتماني ـ ستاندرد أند بورز وفيتش ثم خدمة المستثمرين في مؤسسة موديز ـ في عام ٢٠٠٩م بمنح البرازيل تصنيفًا استثماريًا متميزًا، حيث احتل الاحتياطي النقدي البرازيلي المرتبة السادسة عالميًا بعد كل من الصين واليابان وروسيا والسعودية وتايوان عام ٢٠١١م بقمية ٣٥٠,٩ مليار دولار أمريكي. واستشهدت المؤسسات الثلاث بسياسات إدارة الدين الرشيدة التي انتهجتها كأحد الأسباب الرئيسة وراء رفع التصنيف من تصنيف عالي المخاطر إلى تصنيف استثماري، ولا شك أن أهم تأثير لهذا الإنجاز هو خفض تكاليف الاقتراض بالنسبة للبرازيل.

وفي فبراير ٢٠٠٨م أعلن البنك المركزي البرازيلي أن الدولة اللاتينية أصبحت للمرة الأولى في تاريخها دولة «دائنة» بعد أن زادت أصولها في الخارج عن ديونها الخارجية. ووفقًا للبنك المركزي فإن احتياطيات البرازيل من العملة الأجنبية تجاوزت إجمالي الدين العام والدين الخارجي بحوالي ٤ مليارات دولار أمريكي. وهذا النهج الجديد لإدارة الدين لم يسفر فقط عن توفير مليارات الدولارات من مدفوعات خدمة الدين، لكنه أرسى أيضًا أساسًا جديدًا للقوة الاقتصادية التي ساعدت في حماية البرازيل

من حدة الأزمة المالية العالمية. وتم إعادة تخصيص موارد تقدر بثلاثة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كانت تستخدم في السابق في التزامات خدمة الدين، وذلك لتوسيع نطاق تقديم الخدمات العامة وزيادة جودتها[١].

وفي أغسسطس ٢٠١٣م أعلن البنك المركزي في البرازيل على موقعه الإلكتروني أن احتياطي النقد الأجنبي سجل ارتفاعًا قيمته ٢,٥٦ مليار دولار أمريكي إلى ٣٧٣,٦٧ مليار دولار أمريكي في يوليو من العام نفسه. وعلى الرغم من هذا الارتفاع إلا أن الاحتياطي قد تراجع في سبتمبر ٢٠١٣م، حيث بلغ ٣٦٨,٦٥٤ مليار دولار أمريكي بعد أن أنهى عام ٢٠١٢م عند ٣٧٨,١٤٧ مليار دولار أمريكي.

سابعًا: الاندماج في التكتلات الاقتصادية[٢]، وتعظيم الاستفادة من السياسة الخارجية لدعم الاقتصاد البرازيلي:

لم تعتمد البرازيل في سعيها للنهوض الاقتصادي على السياسات الاقتصادية الداخلية فحسب، إنما حرصت بشكل واضح خلال فترة حكم لولا على الاستفادة من سياستها الخارجية في تحقيق تقدمها الاقتصادي. لذلك قامت بالانضمام إلى التكتلات الاقتصادية المختلفة على المستويين الإقليمي والدولي.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) سيرد مزيد من التفاصيل عن هذه النقطة في الفصل الثالث من هذا الكتاب: السياسة الخارجية البرازيلية: الاستقلالية في ظل الاعتماد الدولي المتبادل.

فالبرازيل هي عضو في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية، وتجمع الميركوسور، ومجموعة ريو، ومجموعة دول الأنديز (البلد الشريك)، والرابطة المشتركة بين بنك التنمية الأمريكي والبنك الإسلامي للتنمية.

ومع وصول الرئيس لولا إلى الحكم لم يقتصر برنامجه الرئاسي على إصلاح الوضع الاقتصادي المتردي للبلاد فقط، بل كان لديه أيضًا برنامج شديد الطموح فيما يخص السياسة الخارجية. وقد استخدم لولا ببراعة شديدة النجاحات الاقتصادية التي استطاع تحقيقها خلال فترة رئاسته للحصول على مكاسب على مسار السياسة الخارجية، ومن جهة أخرى وجه سياسته الخارجية النشطة لتحقيق مكاسب اقتصادية جديدة.

القطاعات القائدة للاقتصاد البرازيلي:

يمثل قطاع الزراعة ٥,٢ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل، و١٥,٧ بالمائة من قوة العمل، بينما يسهم قطاع الصناعة بحوالي ٢٦,٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي و١٣,٣ بالمائة من فرص العمل، أما قطاع الخدمات فيسهم بحوالي ٦٨,٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي و٧١ بالمائة من قوة العمل، وذلك في عام ٢٠١٢م[١]. ولدى البرازيل قاعدة صناعية صلبة

(١) The World Factbook, "Brazil", Op.cit.

وقطاع خدمي متطور، يضم واحدا من كبريات البنوك والقطاعات المصرفية في العالم، وتعتبر بورصة bovespa واحدة من أكبر البورصات العالمية.

ولدى البرازيل قطاع حيوي من التكنولوجيا المتطورة، حيث تمتلك مهارات تطوير المشاريع التي تتراوح من الغواصات والطائرات وتشارك في أبحاث الفضاء، وتمتلك مركزا لإطلاق مركبة خفيفة، وكانت البرازيل هي البلد الوحيد في نصف الكرة الجنوبي الذي كون الفريق المسؤول عن بناء محطة الفضاء الدولية. وهي من الدول الرائدة في مجال التنقيب عن النفط في المياه العميقة، وهي كذلك من أوائل البلدان التي يوجد أكبر عشر شركات لتجميع السيارات على أراضيها.

اقتصاد البرازيل بين دور الدولة والقطاع الخاص:

سبق وأن أشرنا إلى أن فوز لولا دا سيلفا بالانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٣م بعد ثلاث تجارب انتخابية فاشلة أدى في بداية الأمر إلى انهيار البورصة البرازيلية بشدة، نتيجة تخوف طبقة رجال الأعمال والنخبة الاقتصادية الليبرالية على مستقبل استثماراتهم مع وصول اليسار إلى الحكم. ويومًا بعد يوم نجح دا سيلفا ونخبته الجديدة في احتواء النخبة القديمة من رجال الأعمال وإزالة مخاوفهم المالية، وذلك بالتوازي مع تدشينه برامج ناجحة لمكافحة الفقر، كما عمل على تقوية اقتصاد البلاد معتمدًا في ذلك على مجموعة من الشركات والمؤسسات الصناعية الرئيسية

التي تنتج الطائرات والسيارات والأغذية، وذلك عبر معادلة مفادها أن الاقتصاد القومي ما هو إلا نتاج شركات قوية وناجحة تعمل جنبًا إلى جنب مع الدولة. وبذلك فقد استعان لولا بالنخبة الاقتصادية القديمة غير الفاسدة من رجال الأعمال والاقتصاديين الوطنيين، وعمل على احتوائهم، وهو ما قد يُعطي مصر والدول العربية درسًا في إمكانية الاستفادة من رجال الأعمال غير المتورطين في إفساد الحياة السياسية[1].

وقامت حكومة لولا دا سيلفا باستكمال خصخصة الشركات المملوكة للدولة، واهتمت بتنشيط الاقتصاد لخلق وظائف جديدة، لا سيما مع الزيادة التي شهدتها أعداد الموظفين الحكوميين في البرازيل من ٩٠٠ ألف إلى ١,١ مليون خلال الأعوام الأخيرة، فضلًا عن تنظيم الاقتصاد غير الرسمي.

وبالرغم من قوة ونجاح برنامج الخصخصة، والدور المحوري الذي تلعبه الشركات الخاصة والدولية في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن الشركات الوطنية الكبرى تعد من أهم دعائم استقرار الاقتصاد البرازيلي، وتنشط هذه الشركات في مجالات اقتصادية وإنتاجية متعددة مثل التعدين والطيران والإعلان والبتروكيماويات. وقد صنفت مجموعة بوسطن الاستشارية (Boston Consulting Group) أربع عشرة شركة من شركات البرازيل من بين مائة من «المنافسين العالميين الجدد» في العالم،

(١) مصطفى شفيق علام، مرجع سبق ذكره.

والتي تعد من الشركات الأقوى والأكثر شهرة خارج حدود الدولة (الشركات متعددة الجنسيات)، وتأتي على رأسها شركات فال دو ريو دوس، والتي تنشط في قطاع التعدين، وبتروبراس في قطاع البترول، وإمبرير في قطاع تصنيع الطائرات[١].

دور الشركات دولية النشاط والاستثمارات الأجنبية:

لعبت الشركات الدولية وكذلك الاستثمارات الأجنبية دورًا محوريًا في الاقتصاد البرازيلي منذ فترة الحكم العسكري وحتى الوقت الراهن. وتعد البرازيل من البلدان الجاذبة لرأس المال الأجنبي، حيث تم السماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في سوق الأسهم البرازيلي منذ عام ١٩٩١م، كما أقرّ الكونجرس البرازيلي في عام ١٩٩٥م مشروع التعديلات الدستورية الذي يتمحور حول القضاء على التمييز بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني. وفي ٣١ مارس٢٠٠٠م، تم البدء في تنفيذ قوانين جديدة لتحرير الاستثمارات الأجنبية ضمن قطاع الأسهم، وهو ما شكّل خطوة نوعية ساهمت بالدرجة الأولى في وضع المستثمرين الأجانب على قدم المساواة مع المستثمرين البرازيليين[٢].

ووفقًا لبيانات تقرير الاستثمار في العالم لعام ٢٠١٣م، بلغ المتوسط السنوي للاستثمارات الأجنبية في البرازيل خلال الفترة

---

(١) "Decoding the DNA of Brazilian Multinationals", Mar 24, 2010, http://www.wharton.universia.net/index.cfm?fa = viewArticle&id = 1863&language = english.

(٢) «ميشيل حلبي: لا أهمية للبعد الجغرافي بين البرازيل والعرب»، /http://arabic.arabianbusiness.com/business/2013/mar/17/326353

ما بين ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠م: ١٢,٠٠٠ مليون دولار، و١٥,٠٦٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥م، و١٨,٨٢٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦م، و٣٤,٥٨٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧م، و٤٥,٠٥٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨م على التوالي. وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ٤٨ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٠م، و٦٦ بليون دولار أمريكي عام ٢٠١١م، ولكنه انخفض في عام ٢٠١٢م ليصل إلى ٦٥ بليون دولار أمريكي، وتحتل البرازيل المرتبة الرابعة على مستوى العالم فيما يتعلق بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وهي ثاني أكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بعد الصين[١].

وتعمل بالبرازيل حوالي ٤٣٠ شركة دولية، وتنتمي معظمها إلى هولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأسبانيا، واليابان، وفرنسا. وتسيطر الشركات متعددة الجنسيات على الإنتاج في العديد من القطاعات المهمة مثل السيارات والأدوية. وكان من العوامل التي شجعت على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البرازيل السياسة الاقتصادية المحفزة، وكبر حجم السوق المحلي، وانخفاض تكاليف الإنتاج والنقل، ووفرة اليد العاملة ورخصها، وتنوع الاقتصاد البرازيلي، خاصة في منطقة نهر الأمازون، حيث الأخشاب والصلب والبترول، وتوفر النفط، والطاقة البديلة[٢].

---

(١) UNCTAD, "World Investment Report 2013: Annex Tables", http://unctad.org/en/Pages/DIAE/World àúÍúóè 20 Investment àúÍúóè 20 Report/Annex-Tables.aspx.

(٢) "Multinational Companies", http://www.brasil.gov.br/para/invest/investing-in-brazil/multinational-companies.

وساهمت الشركات الدولية بالفعل في إحداث التنمية في البرازيل، وذلك من خلال مشاركتها في إقامة صناعات رائدة، وبصفة خاصة صناعة الطائرات متوسطة الحجم، وإشرافها على أهم المناجم، ومساهمتها بـ٤٠ بالمائة من الصادرات، وتوفير نصف فرص العمل تقريبًا، والإشراف على ٣٥ بالمائة من القطاع الإنتاجي والمالي، وكذلك السيطرة على أغلب الأنشطة بنسب متفاوتة: ٩٠ بالمائة من صناعة السيارات، ٧٨ بالمائة من الأدوية، ٧٤ بالمائة من الكهرومنزلية، ٥٠ بالمائة من المطاط، و٧٠ بالمائة من المنتجات النسيجية. مما يعني أن الشركات الدولية لعبت دورًا محوريًا في توسيع حجم الطبقة العاملة، كما أفادت الطبقة المتوسطة، وأدت إلى زيادة حجم الإنتاج الصناعي[١].

وعلى الرغم من الإسهام الإيجابي للاستثمارات الأجنبية والشركات الدولية، إلا أنه كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد البرازيلي، حيث ساهمت في استنزاف الموارد المعدنية والثروات الطبيعية، واستغلال الأيدي العاملة الرخيصة، وتلويث البيئة بنفايات مصانعها مما يهدد التوازن البيئي في البرازيل، كما بالغت في الاهتمام بالمشاريع المربحة والموجهة للتصدير، وتحويل الشركات الدولية لأرباحها نحو الخارج.

فضلًا عن أن هذا النوع من التنمية الذي حققته الشركات

(١) Benedict J. Clements, Lino A. Moreira, "Multinationals, Employment, and Income Distribution in Brazil", Journal of Economic Development, Vol. 19, No.1, June 1994.

الدولية أحدث شرخًا داخل الدولة ما بين فئة محدودة تربطها صلات قوية بالشركات الدولية العاملة داخل البرازيل، وتستفيد منها بدرجة كبيرة، مقارنة ببقية فئات المجتمع التي تتعرض للتهميش، ولا تجد فرصة للاستفادة من تلك الشركات، ومن ثم فهي تنظر إليها باعتبارها مصدرًا للشقاء والبؤس.

ويرتبط بتحليل دور الشركات الدولية أزمة المديونية التي تعاني منها البرازيل، التي قامت بالاقتراض من الأسواق الدولية في وقت كان سعر الفائدة فيه منخفضًا، وبعد ذلك ارتفع سعر الفائدة، مما ترتب عليه زيادة مديونيتها. والأمر الذي ينبغي التركيز عليه هو أن نمط النمو الذي اتبعته البرازيل يعتبر السبب في أزمة المديونية التي تواجهها، ذلك أنها اعتمدت في تنميتها على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

صحيح أن تلك الأموال تؤدي إلى زيادة الإنتاج، لكنها تؤدي إلى زيادة المدفوعات الخارجية في صورة أرباح وفوائد وخدمة لرؤوس الأموال الأجنبية، إضافة إلى خدمات أخرى كشراء التكنولوجيا من الخارج. وبالتالي فإن قدوم رؤوس الأموال الأجنبية كان سببًا في تفاقم أزمة المديونية في البرازيل، حيث بلغت خدمة الدين كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات ١٩ بالمائة عام ١٩٩٠م، و٢٧ بالمائة عام ٢٠٠٧م[١].

---

(١) Ibid.

نتائج السياسة الاقتصادية خلال فترة حكم لولا دا سيلفا:

أسفرت السياسة الاقتصادية التي تبناها لولا دا سيلفا عن استمرار الاقتصاد البرازيلي في النمو، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي ٧,٥ بالمائة في عام ٢٠١٠م. وقد توقع جولدمان ساكس أن تحقق البرازيل معدل نمو اقتصادي سنوي قدره ٤,٥ بالمائة خلال العقود الأربعة القادمة، كما توقع أن يتفوق الاقتصاد البرازيلي على نظيره في فرنسا وألمانيا مع حلول عام ٢٠٣٠م، والمملكة المتحدة مع عام ٢٠٣٦م، وروسيا واليابان في عام ٢٠٥٠م، لتصبح رابع قوة اقتصادية في العالم بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند[١].

ولكن ما حدث هو أن الاقتصاد البرازيلي تفوق على نظيره الإنجليزي ليحتل المرتبة السادسة بين أقوى الاقتصادات في العالم، ليأتي بعده اقتصاد المملكة المتحدة في المرتبة السابعة وذلك في عام ٢٠١٠م، حيث حقق معدل نموّ بلغ ٢,٧ بالمائة، حسب ما أعلن عنه وزير المالية البرازيلي، مقابل تحقيق الاقتصاد البريطاني نموًّا بنسبة لم تتجاوز ٠,٨ بالمائة[٢].

ووفقًا لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي فإن الاقتصاد البرازيلي أكبر من نظيره الأرجنتيني بحوالي أربع مرات، وأكبر من

(١) "The N-11: More Than an Acronym", Appendix II: Projections in Detail", Goldman Sachs Economic Research, http://www.chicagobooth.edu/alumni/clubs/pakistan/docs/next11dream-march àúÍúóè 20 àúÍúóè 2707-goldmansachs.pdf.

(٢) The Economist, "Measuring Brazil's economy: Statistics and lies", www.economist.com/node/18333018.

اقتصاد براجواي بحوالي ست مرات، كما أنها شريك تجاري رئيس لكل من الاتحاد الأوروبي، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وجيرانها من دول أمريكا الجنوبية، بالإضافة إلى تنامي تجارتها الخارجية مع الهند وغيرها من الدول الآسيوية والإفريقية[١].

وعلى مدى العقدين الماضيين حققت البرازيل استقرارًا اقتصاديًا، ومن أبرز المؤشرات على ذلك: انخفاض معدلات التضخم، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وانخفاض نسبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فضلًا عن الحد من التفاوت في الدخول، وانحسار نسبي للفقر، كما صمد الاقتصاد البرازيلي في وجه الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، والتي تركت أثرًا سلبيًا على معدل النمو في اقتصاديات العديد من بلدان العالم النامية منها والمتقدمة[٢].

وتبدو البرازيل لأول مرة في تاريخها مستعدة لامتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية، تتسلح في ذلك بسعر صرف مرن، واحتياطي ضخم من العملات الأجنبية، وتناقص مستمر في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإدارة رشيدة من البنك المركزي لمشكلة التضخم. وتتمتع البرازيل بسوق محلي قوي

(١) The World Factbook, "Brazil", https://www.cia.gov/library/publications/the-worldfactbook/rankorder/2001rank.html?countryName=Brazil&countryCode=br&regionCode=-sa&rank=10#br.

(٢) Fernando Ferrari-Filho & Philip Arestis, Assessing the Economic Policies of President Lula da Silva in Brazil: Has Fear. Defeated Hope?, (University of Cambridge, 2007).

يمثل أحد أهم إمكانات النمو المستقبلي لاقتصاد الدولة، وقد استمد هذا السوق قوته من الاستقرار الاقتصادي، وسياسات النمو والحد من الفقر، تلك السياسات التي أدت إلى تنمية الطبقة الوسطى، كما أفرزت حراكًا جديدًا في السوق المحلي[١].

إضافة إلى ما سبق فإن سنوات طويلة من الاستقرار الاقتصادي قد شجعت الأسر والمؤسسات التجارية لتراهن على المستقبل بشكل أكثر أمنًا، بحيث بنت خططها وسياساتها المقبلة على مدى زمني طويل، مما يبشر بنتائج إيجابية بالنسبة لمستقبل النمو الاقتصادي والتنمية في البرازيل[٢].

ومنذ أن تولت منصب الرئيس عام ٢٠١١م، سعت ديلما روسيف إلى تحفيز النمو من خلال زيادة الإنفاق العام، ورفع الحد الأدنى للأجور، وإجبار البنوك التي تديرها الدولة على تقديم المزيد من القروض، ولم يتم معالجة التضخم الناتج عن ذلك من خلال رفع أسعار الفائدة، ولكن من خلال خفض ضرائب المبيعات والعمل على خفض أسعار المواد الأكثر تأثيرًا على مؤشر التضخم، بما في ذلك المواد الغذائية، والوقود، وغيرها، لكن الركود المتنامي بدأ في ضرب جيوب البرازيليين، فبعد ارتفاعات متتالية في الأجور، كانت الأجور في عام ٢٠١٣م متجاوزة بالكاد للتضخم، وبدأت الأسر البرازيلية المثقلة بالديون

---

(١) Matt Moffett, "Brazil Joins Front Rank of New Economic Powers", The Wall Street Journal, http://online.wsj.com/article/SB121063846832986909.html.

(٢) ºúàîúØõ îÍúã íúìü Ãõ ìúÍ úÍúª http://www.businesstendersmag.com,

بالفعل في كبح جماح الإنفاق، وبالتالي انخفض مؤشر ثقة المستهلك بشكل كبير، وأصبح يردد الكثير من المواطنين أن زيادة الأسعار هي أكبر أسباب القلق، وعلى الرغم من معدلات النمو الضعيفة، فاجأ البنك المركزي البرازيلي الأسواق برفع سعر الفائدة من ٧,٥ بالمائة إلى ٨ بالمائة ثم إلى ٩ بالمائة، ليصبح الاقتصاد البرازيلي هو الاقتصاد الكبير الوحيد حاليًا الذي يشدد السياسة النقدية، ويتوقع البعض زيادة معدلات الفائدة مرة أخرى للسيطرة على التضخم ودعم ثقة المستثمرين عند النسبة المستهدفة، وهي ٤,٥ بالمائة.

وبصفة عامة فإن فرص البرازيل في تعزيز دورها على المستوى الدولي يرتبط بشكل كبير بقوة اقتصادها القومي، وقدرتها على تحقيق نمو اقتصادي متواصل. ولذلك فإنه مع المشكلات الاقتصادية التي بدأت تواجهها البرازيل في بداية عام ٢٠١٣م، تصاعدت الأصوات القائلة بأن القطب الجنوبي يتجه نحو فقدان بريقه، خاصة مع استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم كله منذ صيف ٢٠٠٨م، والتي بدأت تظهر تداعياتها على الاقتصاد البرازيلي، الذي يرتبط ميزانه التجاري بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مصدري الأزمات الاقتصادية الحالية. حيث تشهد البرازيل ركودًا هو الأسوأ منذ نهاية عام ١٩٩٠م، خاصة مع ما خلفته الأزمات العالمية الاقتصادية من تأثيرات سلبية على الصادرات البرازيلية، التي بدأت تتهاوى أمام المنافسة العالمية وتحديدًا الصينية. حيث

أعلنت وزارة التنمية والصناعة والتجارة الخارجية البرازيلية أن العجز التجاري خلال الثلث الأول من عام ٢٠١٣م وصل إلى ٦,١٥ مليار دولار أمريكي، في حين حققت البلاد فائضًا تجاريًا خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٢م، بلغ ٨٧٩ مليون دولار أمريكي. وارتفع معدل التضخم إلى ٥,٨٦ بالمائة عام ٢٠١٢م، وزاد الدين الخارجي من ٣١٠,٨ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١١م إلى ٣٩٧,٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٢م[١]، كما تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البرازيل كما سبق الذكر[٢].

وثمة اتجاه آخر يرى أن هذا التراجع في الميزان التجاري البرازيلي، إنما يعبر عن نوبة عابرة لن تستمر في المستقبل، وسوف تعاود بعدها البرازيل ممارسة دورها على المسرح الدولي كقوة إقليمية ودولية صاعدة، وهم يدللون على رأيهم هذا بالإشارة إلى أنه برغم حالة الركود الاقتصادي الذي شهدته البرازيل في بداية عام ٢٠١٣م، فإن اقتصادها سرعان ما سجل نموا بمعدل ١,٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م. وكشف المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء عن أن إجمالي الناتج المحلي بلغ ٥١٠ مليار دولار أمريكي في أغسطس ٢٠١٣م، مما يعد مؤشرًا على بدء تعافي الاقتصاد البرازيلي[٣].

---

(١) Banco Central do Brasil, Economic indicators, http://www.bcb.gov.br/?INDICATORS

(٢) UNCTAD, Op.cit.

(٣) Brazil-Arab News Agency, "Investment drives Brazilian GDP growth", 30/08/2013, http://www2.anba.com.br/noticia/21633936/macro-en/investment-drives-brazilian-gdp-growth/.

وبصفة عامة، يمكن القول: إنه في ظل النجاحات الاقتصادية الكبيرة التي حققتها البرازيل، لم يكن مستغربًا أنها أصبحت في السنوات القليلة الماضية إحدى الدول المقرضة للبنك الدولي بعد أن كانت مدينة له، ومن ثم استخدمت ذلك الوضع للمطالبة بكوتة تصويتية أكبر للدول النامية. وفي مشهد آخر وبعد تحقيق البرازيل لنموها الاقتصادي الكبير والذي تزامن مع التدهور الحاد الذي أصاب دول الاتحاد الأوروبي، نجد البرازيل تقوم بشراء السندات الحكومية البرتغالية في محاولة منها لمساعدتها، بل وصرح «لولا» قبيل خروجه من الرئاسة بدعمه لفقراء أوروبا، ورفضه فرض برامج التقشف عليهم، وهو بهذه السياسات يسعى لكسب الدعم الدولي في قضية الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن باعتبار البرازيل قطبًا اقتصاديًا وسياسيًا دوليًّا صاعدًا.

المبحث الثالث

البعد البيئي لعملية التنمية

البرازيل بين تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة

تتمتع البرازيل بالتنوع البيئي الذي ساعدها في تطوير أنواع بديلة من الوقود الحيوي القائم على تحويل بعض المحاصيل الزراعية إلى غاز الإيثانول. وهي تعد دولة رائدة في استخدام مصادر الطاقة البديلة، لا سيما الوقود الحيوي «(بيو ـ فيول» أو «بيو ـ ديزل»)، إذ يُعد إنتاج الإيثانول من قصب السكر أحد المشروعات الحكومية الناجحة في البرازيل لإمداد السيارات بالوقود، ولذلك فبرغم الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار البترول في عام ٢٠٠٨م، كانت منظومة الطاقة فيها الأكثر استقرارًا على مستوى العالم؛ حيث تشكل الطاقة المتجددة حوالي ٤٧ بالمائة من استهلاكها من الوقود، لا سيما الوقود الحيوي المستخرج من قصب السكر والطاقة الهيدروليكية، فضلًا عن اعتماد حوالي ٤٠ بالمائة من المركبات الخفيفة على الإيثانول. وتم وضع سياسات عامة للتحول إلى الإيثانول والوقود الحيوي (قصب السكر)، حيث

أصبح ٢٥ بالمائة من مزيج الوقود المستخدم هو وقود من قصب السكر والباقي من البنزين، كما تم العمل على تشجيع السيارات التي تعمل بالبنزين على التحول إلى بدائل أخرى.

وعلى المستوى الدولي، فإنها تتقدم بقية دول العالم في إنتاج الوقود الحيوي؛ فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية إنتاجًا له، والأولى تصديرًا له في العالم. ومما يبشر بمستقبل ناجح لقطاع الطاقة القائمة على الإيثانول أن قصب السكر المزروع لهذا الغرض لا يشغل من الأراضي الزراعية في البرازيل سوى واحد بالمائة، كما أن نحو ثلثي التوسع في زراعة قصب السكر لإنتاج الإيثانول تم على حساب أراضي مستصلحة حديثًا وليس على حساب أراضي مزروعة بالفعل[١].

وتحتل البرازيل مكانة مهمة بصفتها «رئة العالم»، فغابات الأمازون وأحواض الأنهار في تلك الدولة تمثل «أكبر مستودع للتنوع الحيوي»، والأنواع النباتية والحيوانية النادرة تبلغ مداها في أرض البرازيل، ويقدرها البعض بأربعة ملايين نوع. لذلك فلا يوجد بالبرازيل مجرد نظام بيئي يسهم بقسط مهم من الميزانية المائية العالمية ضمن آليات التبخر والنتح ودورة الأمطار فحسب، بل يوجد بها أنظمة بيئية ترسم توازنات المناخ العالمي وتقلباته[٢].

---

(١) Susanne Gratius, "Brazil's geo-political and geo-strategic conditions for leadership", Unpublished report prepared for Aljazeera Centre for Studies, 2010.

(٢) عاطف معتمد عبد الحميد، «البرازيل ملامح دولة تصنع المستقبل»، في: محمد عبد العاطي (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص١٢.

ولهذا، يتطلع الجميع إلى البرازيل بشغف وقلق متزامنين؛ فتعاونها أو تقاعسها في السياسة البيئية العالمية يحدد جانبًا مهمًا من مستقبل كوكب الأرض. وتجد البرازيل نفسها متأرجحة بين الاستماع لنداءات العالم بعدم المساس بالبيئة البكر والحفاظ على «الميراث الطبيعي»، وبين تلبية حاجات النمو الاقتصادي المرهونة بمشروعات اقتصادية طموحة في التنقيب عن المعادن واستخراج الخامات، تلك الأنشطة التي تستوجب إزالة الغابات وتمشيط البيئة الطبيعية بحثًا عن مصادر جديدة تضمن سريان عجلة التنمية. وعلى هذا النحو قد تمثل البرازيل مثالًا جيدًا للمقولة الشهيرة «التنمية عدو البيئة»[1].

وتعد البرازيل من أكثر دول العالم إسهامًا في ظاهرة التغيرات المناخية؛ نظرًا لاتساع نطاق نشاطها الصناعي، حيث تحتل المرتبة السابعة عالميًا من حيث مستوى انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وذلك بعد الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والهند، وروسيا، وإندونيسيا. وهو ما يمكن إرجاعه إلى أنشطة إزالة الغابات التي تقوم بها، فوفقًا لإحصاءات الاتحاد العالمي للحياة البرية، فإن إزالة غابات الأمازون يسهم بحوالي نصف كمية الانبعاثات التي تؤدي لتغير المناخ، والتي تشكل بدورها حوالي ٢٠ بالمائة من الانبعاثات التي تسهم في ظاهرة البيوت الزجاجية

(١) المرجع السابق.

(الاحتباس الحراري)، وتشير الإحصائيات إلى أنه تم إزالة ما يعادل مساحة فرنسا من غابة الأمازون منذ خمسين سنة.

وبالرغم من صيحات التحذير المستمرة، فإن عمليات شق الطرق واستغلال مناجم الذهب والأحجار الكريمة وإقامة السدود ما انفكت تسهم في تدهور البيئة. وتتواصل عملية إزالة الأشجار بتقنيات سريعة وقوية، وقد شرعت الدولة في إقامة مشروعات مهمة لإعالة سكان الأمازون (شق الطرق، بناء المدن والسدود، استغلال الخشب والمناجم، إقامة المصانع، إنشاء مساحات لتربية الماشية). وتحصلت شركات آسيوية وأوروبية وأمريكية على استثمارات تزيد مساحتها على ٢٠٠٠ كلم٢، وقد أتت على أحسن أنواع الأخشاب إلى جانب أكثر من ٢١ مليون رأس من الماشية؛ أي: ما يعادل ٨ بالمائة من القطيع في البرازيل، كما إن شق الطرق واستغلال وإقامة السدود وتوسيع المساحة المخصصة لإنتاج الصويا من شأنه أن يتسبب في إزالة ١٨٠ ألف كلم٢ من غابات الأمازون خلال السنوات العشرين المقبلة.

وإذا علمنا أن غابات الأمازون بمثابة رئة العالم بلا منازع، من حيث إنها تولد معظم الأكسجين في العالم وتمتص معظم ثاني أكسيد الكربون، فإن تدمير غابات الأمازون يعني تقلص قدرة الطبيعة على امتصاص غاز الكربون وتوليد الأكسجين، وهو الأمر الذي يعني أن سياسة البرازيل باتت تهدد التوازن البيئي في العالم، من خلال انقراض أنواع نباتية وحيوانية نادرة، وتفاقم

ظاهرة الاحتباس الحراري، التي تؤدي بدورها إلى تغيرات مناخية تهدد مستقبل كوكب الأرض كافة والإنسانية برمتها.

وبصفة عامة، يمكن القول: إن البرازيل صاغت دورها فيما يتعلق بالبيئة والتغيرات المناخية عالميًا بناء على توظيفها لمفهوم التنمية الوطني، فقد كان استخدام مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة مثل الوقود الحيوي جزءا من مشروع التنمية البرازيلي، مما يعد مؤشرًا على أنها ركزت جل اهتمامها على جذب الاستثمارات الأجنبية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك على حساب توفير بيئة نظيفة لمواطنيها وللعالم أجمع؛ أي: أنها ضحت بهدف تحقيق التنمية المستدامة لصالح التنمية الاقتصادية[١].

وفي هذا الإطار قامت البرازيل في مايو ٢٠١١م بإنشاء «مجلس أزمة» لوقف قطع الأشجار غير المشروع في أكبر غابات استوائية مطيرة في العالم، وأسفرت هذه الجهود عن تقلّص خطى إزالة الأشجار في الأمازون إلى النصف تقريبًا، وهو أدنى مستوى له خلال عام ٢٠٠٩م منذ أكثر من عشرين عامًا، وهو ما قد يلعب دورًا مهمًا في خفض درجة حرارة الكرة الأرضية، ويسهم في محاربة ظاهرتي تغير المناخ والاحتباس الحراري، وهو ما يمكن أن يعد مؤشّرًا على أن البرازيل لا تمثّل خطرًا على الغابات المطرية. كما أن البرازيل دولة رائدة في مجال إعادة تدوير النفايات وتحويل النفايات إلى طاقة وخصوصًا الألومنيوم، وكذلك

(١) Amós Nascimento, "Environmental Philosophy in Brazil?, Theoretical and practical reflections on a South American question", www.cep.unt.edu/iseepapers/nascimento-eng.pdf.

إنتاج الطاقة الكهرومائية، مما يسهم في التخلص من النفايات وتقليل التلوث البيئي[1].

واتخذت الدولة مجموعة من السياسات في مجال البيئة، ومنها: إقرار قوانين مكافحة تلوث البيئة مثل قوانين تلوث الماء والهواء، تآكل الأرض وتلوث المياه الناتج عن أنشطة التعدين، تجارة الحياة البرية غير القانوني، تدهور الأراضي الرطبة، وتسرب النفط وغير ذلك من قوانين بيئية مهمة. ووضعت الحكومة البرازيلية استراتيجيات لفرض سياسات معينة لكل منطقة إحيائية، والإصلاح المؤسسي لقطاع الغابات، وهناك اهتمام كبير بمفهوم المدن المستدامة (المدن البيئية) وهي مدن منخفضة التلوث، وهناك مدينتان في جنوب البرازيل تنطبق عليهما هذه الصفة وهما: بورتو اليجري وكوريتيبا. وتعكف الدولة البرازيلية على وضع استراتيجية استثمارية للأنشطة ذات الأولوية لتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، ليتم تمويلها من قبل برنامج الاستثمار في الغابات التابع للبنك الدولى.

ويسهم القطاع الخاص والأهلي في تقديم الخدمات البيئية، ومنها: معهد البيئة الاجتماعي، منظمة الأرض الخضراء الدولية، ومنظمة الحفاظ على الغابات الدولية، ومنظمة التنمية المستدامة البرازيلية وغيرها من منظمات ذات صلة. وقامت البرازيل بتبني

(١) «البرازيل تُنشئ «مجلس أزمة" لإيقاف قطع الأشجار»،
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=48414

برامج المشاركة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات وخاصة الكبرى منها، حيث تسهم هذه المشاركات في الحد من تلوث البيئة.

وتقوم البرازيل بدور عالمي في مجال تطوير الطاقة المتجددة، حيث لعبت دورًا رئيسًا في مفاوضات البيئة العالمية، وتشهد تنظيم العديد من المؤتمرات السنوية، وخاصة في مدينة «ريو دي جانيرو» التي تعنى بشؤون البيئة وأهم المستجدات على الساحتين الوطنية والدولية، كما اقترحت إنشاء منظمة دولية لحماية البيئة. وسبق أن استضافت البرازيل قمة الأرض في عام ١٩٩٢م كأول قمة عالمية تناقش قضايا البيئة، كما وقعت على العديد من الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية البيئة، من أهمها برتوكول كيوتو، وقامت بإنشاء مكاتب في الدول النامية المهتمة بالاستفادة من المعرفة والخبرة البرازيلية في هذا المجال.

ومنذ عام ٢٠٠٠م شجعت البرازيل وطورت برنامجًا دوليًا لاستخدام الطاقة الحيوية، خاصة الإيثانول، وذلك من خلال إجراءات ثنائية ومتعددة الأطراف، كذلك عقدت البرازيل اتفاقيات ثنائية للتعاون الفني مع أكثر من ٤٥ دولة حول العالم، كما عقدت اتفاقيتين مع مؤسسات متعددة الأطراف كالاتحاد الأوروبي. وبشكل عام تعتبر البرازيل أن استخدام الإيثانول يمكن أن يمثل

حلًا لأكبر ثلاثة تحديات دولية: أمن الطاقة، التغيرات المناخية، ومحاربة الجوع والفقر[١].

وبالنسبة لقضية التغيرات المناخية وإزالة الغابات في منطقة الأمازون فقد تم معالجتها من خلال عقد عدة اتفاقيات مع دول الجوار في أمريكا الجنوبية، للحد من ظاهرة إزالة الغابات، ووضعت خطة للحد من التغير المناخي، تستهدف تحقيق سبعة أهداف منها: تعزيز الكفاءة في أداء القطاعات الاقتصادية، بهدف تحقيق أفضل الممارسات، والإبقاء على نسبة مشاركة عالية من الطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الكهربائية، وتشجيع التوسع المستدام في استخدام الوقود الحيوي في نظام النقل الوطني، والسعي للخفض المستمر في معدلات إزالة الغابات لحين الوصول إلى صفر في إزالة الغابات بصورة غير مشروعة، وتحديد الآثار البيئية الناجمة عن تغير المناخ، وتشجيع البحث العلمي بهدف تنفيذ استراتيجيات التكيف[٢].

وعلى الرغم من هذه الجهود التي تقوم بها البرازيل، فإن سياستها البيئية لا تزال مخيبة للآمال؛ فخلال فترة حكم الرئيس دا سيلفا عادت أنشطة إزالة الغابات لمستواها السابق بعد عامين من التراجع، وإجمالًا تمت إزالة نحو ١٥ بالمائة من مساحة

(١) علاء الدين عرفات، «التنمية كقوة ناعمة في السياسة الخارجية: البرازيل نموذجًا»، آفاق التنمية، العدد السابع، يناير ٢٠١٣م. ص٢٨ ـ ٢٩.

(٢) Tony awson, "Sustainable Development in Brazil", Social Science, Vol.410, November, 1999, www.dcp.ufl.edu/ckibert/.../Brazil/BrazilSustainableDev1999.pdf

الغابات المطيرة منذ عام ١٩٧٠م، وتكمن المعضلة في إخفاق الحكومة في التصدي للأنشطة غير الشرعية لإزالة الغابات في بعض الولايات المطلة على نهر الأمازون في ظل تآمر السلطات المحلية مع هذه الأنشطة. وفي السياق ذاته، تواجه البرازيل انتقادات من جانب الناشطين الراديكاليين في الجماعات البيئية؛ لسماحها بزراعة فول الصويا المعدل وراثيًا في جنوب البلاد؛ وهو ما يعتبرونه إخلالًا باتفاقية قرطاج للسلامة الحيوية. كما جاءت استقالة «مارينا سيلفا» الناشطة البيئية السابقة من منصب وزيرة البيئة في مايو ٢٠٠٨م كرسالة احتجاجية لدعم الجهود الهادفة لحماية البيئة في البرازيل[١].

(١) ميجيل دياز وباولو ألميدا، «البرازيل.. قطب دولي جديد»، يناير ٢٠١٠م، http://rana9.blogspot.com/2012/01/blog-post_11.html

الفصل الثاني

البعد الاجتماعي لعملية التنمية

البرازيل بين النمو المرتفع والنمو المتوازن

قامت التجربة التنموية في البرازيل وبصفة خاصة خلال فترة حكم لولا دا سيلفا على تبني فلسفة اقتصادية مزجت بين العدالة الاجتماعية والحرية الاقتصادية، حيث تبنى الفلسفة اليسارية الرامية إلى الحفاظ على البعد الاجتماعي للتنمية وحل معضلة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال دعمه للفئات الاجتماعية المهمشة والأكثر فقرًا، ليس فقط من خلال تلقيها للمعونات، وإنما بدعم تمكينها السياسي والاقتصادي، وتحويلهم إلى فئات منتجة في المجتمع.

وفي الوقت نفسه انتهج لولا سياسات ليبرالية تهدف إلى دعم الحرية الاقتصادية وإعطاء المستثمرين وعودًا بعدم التعرض لمشروعاتهم إذا ما خضعوا للقوانين المنظمة للاستثمار. الأمر الذي أدى إلى تزايد شعبيته بين قطاعات رجال الأعمال، فضلًا عن تأييده من قبل الطبقتين الوسطى والفقيرة، حتى كادت أن تصل شعبيته إلى ٨٠ بالمائة قبيل انتهاء فترة رئاسته الثانية[١].

(١) David Samuels, "Brazilian Democracy under Lula and the PT", February 2007, www.polisci.umn.edu/.../Samuels%20-%20Brazilian%2...

المبحث الأول

مصادر قوة البرازيل في بعدها الاجتماعي

هناك عدد من العوامل التي تشكّل جزءًا من الحساب التقليدي لقياس قوة دولة ما، بالإضافة إلى البعد الاقتصادي أو العسكري للقوّة، مثل القوة البشرية، والتي تمثل عنصرًا أساسيًا في صعود العديد من الدول على المستوى العالمي، فكبر عدد السكان يعني قدرة أكبر على توفير قدر لا حدود له من القوى العاملة، وتعد البرازيل من الدول التي تمتلك ثروة بشرية هائلة.

أولًا: القوة البشرية:

تحتل البرازيل المرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث عدد السكان، والأولى على مستوى دول أمريكا اللاتينية، حيث قفز عدد سكان البرازيل عدة مرات خلال القرن الماضي، فبعد أن كان لا يزيد عن ١٨ مليون نسمة في عام ١٩٠٠م تضاعف إلى ٤٠ مليون نسمة عام ١٩٤٠م، ثم تضاعف مرة أخرى إلى أكثر من ٩٠ مليون نسمة عام ١٩٧٠م قبل أن يقفز قفزته الكبيرة عام ٢٠١٠م ويصل إلى ما يقرب من ٢٠٠ مليون نسمة. وإن كان هذا لا يمنع

من القول بأن القدرات الطبيعية والاقتصادية للبرازيل ما تزال قادرة على استيعاب نمو سكاني أكبر في المستقبل القريب[١].

ويمكن اعتبار البرازيل دولة حضرية[٢]، حيث يقطن حوالي ثلاثة أرباع سكانها في المدن الحضرية الكبرى مثل ريو دي وساو باولو، التي تعد العاصمة الصناعية والتجارية. ووفقا لإحصائيات عام ٢٠١٠م يعيش ٨٦ بالمائة من السكان في الحضر، و١٤ بالمائة في الريف[٣].

وعلى الرغم من كبر حجم مساحة البرازيل وترامي أطرافها، فإن السكان يتوزعون بطريقة غير منتظمة، فيعيش ما يقرب من ٨٠ بالمائة من السكان ضمن نطاق طوله حوالي ٣٢٠ كلم٢ من ساحل المحيط الأطلسي. وعلى النقيض من ذلك يعيش حوالي ٧ بالمائة من السكان بإقليم الأمازون في الشمال الغربي، والشمال والوسط[٤].

---

(١) عاطف معتمد عبد الحميد، «البرازيل ملامح دولة تصنع المستقبل»، في: محمد عبد العاطي(محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص١٧.

(٢) يعيش أغلب سكان البرازيل (٨٦ بالمائة) في المدن والتجمعات الحضرية، وهو ما يجعلها واحدة من أعلى دول العالم في السكن الحضري. وتتصدر ثلاث مدن قائمة أكبر التجمعات الحضرية في البلاد، وهي ساو باولو (٢٠ مليون نسمة)، وريو دي جانيرو (١٢ مليون نسمة)، وبيلو هوريزونتي (٦ مليون نسمة)، وجميعها تقع في الجنوب الشرقي، وبالبرازيل عشر مناطق حضرية تضم كل واحدة منها أكثر من مليون نسمة. انظر في تفصيل ذلك: عاطف معتمد عبد الحميد، «البرازيل ملامح دولة تصنع المستقبل»، في: محمد عبد العاطي (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص١٣.

(٣) World factbook, "Brazil", Op.cit.

(٤) ميجيل دياز وباولو ألميدا (مؤلفان)، القوى والمبادئ. . القيادة الدولية في عالم آخذ في التقلص، محمد عبد الله يونس (عرض)، (واشنطون: مؤسسة ستانلي، مايو ٢٠٠٩م)، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٩م،
http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=7618&Itemi d=1.

ويتوزع السكان في البرازيل وفقًا للفئة العمرية على النحو التالي: في الفئة العمرية: صفر ـ ١٤ سنة: ٢٤,٢ بالمائة، ١٥ ـ ٢٤ سنة: ١٦,٧ بالمائة، ٢٥ ـ ٥٤ سنة: ٤٣,٦ بالمائة، ٥٥ ـ ٦٥ سنة: ٨,٢ بالمائة، ٦٥ سنة فأكثر: ٧,٣ بالمائة. وهو ما يعني أن البرازيل دولة شابة بمعايير توزيع السكان وفقًا للفئة العمرية، وهو ما يعطي دلالات إيجابية بشأن مستقبل البرازيل الاقتصادي، خاصة إذا أحسنت توظيف قوتها البشرية[١].

ثانيًا: التنوع الثقافي والعرقي والديني في البرازيل:

اتساع البرازيل جعل منها بلدا غنيا بالحضارات والتقاليد من مختلف أنحاء العالم التي جاءت مع المهاجرين واختلطت بالسكان الأصليين؛ ولهذا السبب لا يوجد ثقافة برازيلية أصلية لهذا البلد، ذلك لأن الثقافة البرازيلية ما هي إلا مزيج من عدة حضارات وثقافات. وتمثل المسيحية على المذهب الكاثوليكي العقيدة الأساسية في البلاد، وتضم البرازيل حوالي ١٢٣ مليون كاثوليكي، ومائتين وتسعًا وستين مقاطعة كنسية يخدمها أربعمائة وثلاثون أسقفًا وزهاء ثمانية عشر ألف كاهن، ويصل عدد الرعايا في البرازيل إلى ثمانية آلاف وستمائة وأربع وستين رعية. وتعتبر البرازيل ثاني أكبر دولة مسيحية وأكبر دولة كاثوليكية في العالم، ولديها مستوى أعلى من الالتزام الديني مقارنة بغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية. وقد دخلت المسيحية مع الاستعمار البرتغالي

(١) World factbook, "Brazil", Op.cit.

للبرازيل، وفي السنوات الأخيرة انخفضت نسبة الكاثوليك بين سكان البرازيل، بينما تزايدت نسبة البرازيليين المنتمين إلى الكنائس البروتستانتية، إضافة إلى نسبة البرازيليين الذين يقولون: إنهم ينتمون إلى ديانات أخرى أو لا يتبعون أي دين، ووفقًا لتعداد عام ٢٠٠٠م فإن حوالي ٩٠,٤ بالمائة من السكان مسيحيون، وتتضمن النسبة: الكاثوليك ويشكلون ٦٤,٦ بالمائة، والبروتستان ويشكلون ٢٢,٢ بالمائة، و١,٥ بالمائة يتبعون ديانات روحانية محلية، و١ بالمائة يعتنقون ديانات وثنية، وأقل من ١ بالمائة يعتنقون الإسلام، و٨ بالمائة لا يعتنقون أي ديانة. ويتركز أكبر نسبة من الكاثوليك في الشمال الشرقي (٧٩,٩ بالمائة) والأقاليم الجنوبية (٧٧,٤ بالمائة). وازداد عدد السكان الإنجيليين في البرازيل من ١٦ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠م إلى ٤٢,٣ مليون نسمه في عام ٢٠١٠م. وتتواجد أكبر نسب من البروتستانت في الشمال (١٩,٨ بالمائة)، ووسط غرب (١٨,٩ بالمائة) والأقاليم الجنوب شرقية (١٧,٥ بالمائة)[١].

وتشكل البرتغالية اللغة الرسمية للبلاد مع السماح باستخدام اللغات المحلية للسكان الأصليين في بعض البلديات، مثل منطقة ساو جابريل ودا كاشوييرا (في غرب البلاد)، فضلًا عن لغات المهاجرين في التجمعات السكانية الإيطالية والألمانية والعربية. ولأن البرازيل هي الدولة الوحيدة الناطقة بالبرتغالية في أمريكا

(١) "Brazil",, http://berkleycenter.georgetown.edu/resources/countries/brazil.

الجنوبية الناطقة بالإسبانية؛ فإن ذلك جعل لها خصوصية حضارية وتميزًا في الهوية الثقافية بين دول الجوار الإقليمي[١].

وتتسم التركيبة السكانية في البرازيل بالتنوع، بحيث يمكن اعتبارها نموذجًا مثاليًّا للتعايش بين عرقيات وثقافات متعددة. وعادة ما كانت البرازيل بوتقة صهر لجميع سكانها على غرار الولايات المتحدة الأمريكية. وفي حين لا تتجاوز نسبة السكان الأصليين «الهنود» حوالي ١ بالمائة من مجموع السكان، يمثل المهاجرون الأوروبيون غالبية السكان. ويرجع أصل السكان إلى جذور كثيرة، ومعظمهم ألمان، وإيطاليون، وبرتغاليون، وإسبان، ويشكل الزنوج نسبة قليلة من السكان[٢].

ويتوزع السكان على النحو التالي: السود: ٧ بالمائة، البيض: ٤٨,٧ بالمائة، الملونون: ٤٣,٦ بالمائة، السكان الأصليون وغيرهم ٠,٧ بالمائة.

وتضم البرازيل أكبر عدد من المواطنين المنحدرين من أصول إفريقية خارج إفريقيا، وأكبر عدد ممن ينحدرون من أصول يابانية خارج اليابان، بالإضافة للمهاجرين الأوروبيين، وعدد كبير ممن ينحدرون من أصول شرق أوسطية أغلبيتهم من اللبنانيين.

وتنسجم المجموعات العرقية عادة مع بعضها البعض إلى حد بعيد، ولا تنتشر التفرقة العنصرية في البرازيل، بل هي أقل

---

(١) Ethnologue,.

(٢) World factbook, "Brazil", Op.cit.

بكثير من مثيلاتها في كثير من الدول الأخرى التي يعيش فيها سكان من شتى الأجناس، وإن كان يتمتع المواطنون ذوو الأصل الأوروبي بفرص جيدة في مجال التعليم، ويشغلون معظم الوظائف العليا في الحكومة والصناعة[١].

ولم يمنع كل هذا التنوع السكاني البرازيل من تكوين درجة عالية من الوحدة الوطنية، فغالبية السكان يتحدثون البرتغالية، باستثناء أقلية من الهنود في إقليم الأمازون. كما لا توجد حركات انفصالية، بل توجد حركات تطالب بالمساواة بين المواطنين الأصليين والسكان الوافدين دون تحد واضح لسلطة الدولة، مما يعني أن الدولة لم تواجه مشكلات جوهرية فيما يتعلق بعملية بناء الأمة، وهو ما ساهم في أن تؤتي جهودها في مجال التنمية ثمارها[٢].

وفي مجال إدارة الصراعات الداخلية، يمكن لمصر والدول العربية أن تستفيد من تجربة البرازيل التي تعد من الدول التي تقدم نموذجًا مثاليًّا للتعايش بين عرقيات وثقافات وديانات متعددة بين سكانها الذين يبلغ عددهم حوالي مائتي مليون نسمة، حيث كانت من أوائل دول أمريكا اللاتينية التي تتبنى نظام الكوتا من أجل مساعدة الأقليات في الحصول على الخدمات الحكومية، كما تبنت تشريع مهم لمحاربة التمييز ضد المواطنين من أصول

(١) Gomez.M, "Black Crescent: The Experience and Legacy of African Muslims in the Americas", (Cambridge University Press, 2005), PP.91-97.

(٢) Ibid.

أفريقية. وفي عام ٢٠٠٣م كانت من أولى دول العالم التي أوجدت أمانة خاصة على مستوى وزاري لتعزيز المساواة بين الأعراق[١].

وتطبق البرازيل سياسة التمييز الإيجابي، واعتمدت نظام الحصص في مجال التعليم لتسهيل نفاذ السود إلى الجامعات، حيث تم تخصيص٢٠ بالمائة من المقاعد في الجامعات البرازيلية للمواطنين السود. وقامت الحكومة بعدة خطوات من أجل تعزيز أجواء التسامح العرقي والإسراع بوتيرة الاندماج في المجتمع البرازيلي، ومما يدل على ذلك فوز القاضي الأسود «جوكويم باربوسا» في أكتوبر ٢٠١٢م برئاسة المحكمة الاتحادية العليا في البرازيل، للمرة الأولى في تاريخ البلاد[٢].

(١) Bernd Reiter, Negotiating Democracy in Brazil: The Politics of Exclusion, First Forum Press, 2009.

(٢) كرم سعيد، «على وقع الاحتجاجات: التجربة اللاتينية تحت الاختبار»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٥/٠٦/٢٠١٣م،
http://acpss.ahramdigital.org.eg/Review.aspx?Serial=129

المبحث الثاني

استراتيجيات وسياسات التنمية الاجتماعية

تبنت البرازيل العديد من السياسات والبرامج لتخفيض حدة الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل، والتي كان ركيزتها الأساسية إعادة توزيع الدخول، وزيادة الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى تبني سياسات التمييز الإيجابي. وعملت الدولة البرازيلية على تشجيع القطاع الخاص والعام على الاستثمار في المناطق الفقيرة، وحققت نجاحًا كبيرًا في استقرار اقتصادها الكلي خاصة بتقديمها دعمًا قويًا للإعانات الاجتماعية. وتبنت البرازيل سياسة تدعيم المزارع الصغير وشراء إنتاجها، مع التوسع في القروض الصغيرة للمزارعين. فضلًا عن منح معونات مالية مشروطة للأسر الفقيرة مع التزامها بتعليم أبنائها وتطعيم أطفالها بشكل منتظم. ويمكن رصد أبرز أسس ومرتكزات استراتيجية التنمية الاجتماعية في البرازيل على النحو التالي:

أولًا: مكافحة الجوع والفقر:

وكان من أهم البرامج التي تبنتها البرازيل برنامج مكافحة

الجوع (Fome Zero (FZ، وهو ما يعني «الجوع صفر» zero hunger. وقد أطلقت الحكومة هذا البرنامج الشامل لدعم الفقراء والقضاء على الجوع في يناير ٢٠٠٣م، واستهدف ضمان عدم تعرض المواطنين لخطر الجوع مع حلول ديسمبر ٢٠٠٦م.

وتم إطلاق برنامج «الجوع صفر» بعد فشل محاولات البرامج السابقة التي كان جل تركيزها على توفير المساعدات الغذائية والنقدية بصورة مباشرة وغير دورية للفئات الفقيرة في البرازيل في مجالات بعينها. فبالأخذ في الاعتبار تركز الثروة في البرازيل التي تعد واحدة من أكثر دول العالم تفاوتًا بين سكانها، وجد أن الحلول الجزئية أو المتقطعة في التعامل مع مشكلة الفقر لن تُجدي نفعًا. وإنما السبيل يكون من خلال مساعدة الفقراء أنفسهم على أن يكونوا في أحوال أفضل، وذلك من خلال تحسين الفرص التعليمية والصحية المتاحة أمامهم، وربطها بالمساعدات المادية بما يساهم في إحداث تغييرات اجتماعية أوسع تنكسر فيها حلقات الفقر وتوارثها بين أفراد قطاعات محددة داخل المجتمع[١].

لقد اتخذ الرئيس لولا ـ اقتناعًا منه بأنه يمكن وينبغي القضاء على الجوع ـ قرارًا سياسيًا واضحًا عندما أطلق برنامجا للقضاء على الجوع، والذي جمع في كنفه مختلف الجهود العامة

(١) هشام سليمان، «القضاء على الفقر كمفتاح لتحسين التعليم والصحة: خبرات البرازيل»، آفاق التنمية، العدد الثاني، مارس ٢٠١٠م، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات، ص٢٤.

والخاصة وغير الحكومية حول هدف مشترك: التغلب على حالة انعدام الأمن الغذائي الذي يئن تحت وطأتها آلاف البرازيليين. وأعلن في أول خطاب له إثر فوزه في الانتخابات الرئاسية في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٢م: «إذا كان بإمكان كل برازيلي في نهاية ولايتي أن يأكل ثلاث مرات في اليوم، سأكون قد أتممت رسالة حياتي».

وفي الخطاب الذي ألقاه أثناء تنصيبه رئيسًا للجمهورية في الأول من يناير ٢٠٠٣م قال لولا: «إننا نسعى إلى خلق الظروف المناسبة لجميع المواطنين في بلادنا للحصول على ثلاث وجبات لائقة في اليوم، كل يوم، من دون الحاجة إلى الاعتماد على التبرعات من أي شخص. فالبرازيل لا يمكنها تحمل هذا القدر من التفاوت، نحن بحاجة إلى القضاء على الجوع والفقر المدقع والتهميش الاجتماعي. إن حربنا لا تهدف إلى قتل أي شخص، إنها تهدف إلى إنقاذ الأرواح»[١].

ومع فوز لولا في الانتخابات الرئاسية، أصبح مشروع القضاء على الجوع والفقر الاستراتيجية الحكومية الرئيسية التي توجه كافة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البرازيل. وكان ذلك بداية حقيقية للتخلي عن التوجهات التي كانت سائدة في البرازيل في الماضي والتي تفرق بين السياسات الاقتصادية

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، «برنامج القضاء على الجوع: التجربة البرازيلية»، ٢٠١٢م، http://www.fao.org/docrep/017/i3023a/i3023a.pdf

والاجتماعية، والعمل على دمج السياسات المختلفة في إطار موحد لمكافحة الجوع والفقر.

إن العنصر الرئيس في مشروع القضاء على الجوع يكمن في توليفة متكاملة من السياسات الهيكلية التي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل، وتعزيز الإنتاج، وتوليد فرص العمل، وتعزيز الإصلاح الزراعي من جهة، والتدخل في حالات الطوارئ التي غالبًا ما يشار إليها بالسياسات التعويضية من جهة أخرى. وأدرك القائمون على البرنامج أنه من غير المقبول أن تخضع جهود محاربة الجوع لتنفيذ تغييرات عميقة في السياسات الهيكلية كخطوة أولى، فهذا يعني التخلي عن التضامن والتعاضد الذي يمثل واجبًا ملزمًا على جميع المواطنين نحو ملايين البرازيليين الذين يعانون من الإقصاء الاجتماعي، وعدم وجود ما يكفي من طعام لهم، حيث سيتطلب الأمر سنوات طويلة حتى تُؤتي السياسات الهيكلية ثمارها، وسوف يستمر الجوع في أن يكون سببًا لوفاة الكثيرين، وسيتسبب في تفاقم مشكلات التشرد الاجتماعي والأمراض واليأس والعنف[١]. ومن ثم فإن برنامج مكافحة الجوع جاء ليمزج بين التدابير التي فشلت في كلتا السياستين، وإن أعطيت الأولوية القصوى لتوطيد التدابير التي يمكن تنفيذها على وجه السرعة، ولكن دون إغفال التغيرات العميقة المطلوبة لبناء البرازيل باعتبارها دولة متكاملة وواعدة أيضًا[٢].

---

(١) Anna Ozorio de Almeida, "Continuity and Change in the PT Government", Working Papers,11/2004, September 2004, www.cespi.it/WP/wp11-PT.pdf, PP.6-8

(٢) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، «برنامج القضاء على الجوع: التجربة البرازيلية»، ٢٠١٢م، مرجع سبق ذكره.

وتم إعداد برنامج القضاء على الجوع لضمان الأمن الغذائي والتغذية لجميع المواطين البرازيليين رجالًا ونساء، لكن الأمن الغذائي من وجهة نظر القائمين على البرنامج لا يعني فقط القضاء على الجوع اليوم، بل ضمان تمكين جميع الأسر من الحصول على الطعام بانتظام وبكرامة وبالكمية والجودة المطلوبة، لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، والحفاظ على صحتهم على أساس يومي وبصورة كريمة. ويستهدف البرنامج كذلك ضمان حقوق المواطنة لشرائح السكان الأكثر عرضة للجوع. لذلك فقد اعتبرت الحكومة البرازيلية مكافحة الفقر في البرازيل جزءا من مقاربة التنمية الشاملة، حيث الاندماج الاجتماعي هو الطريق لضمان النمو المستدام.

ويجمع هذا البرنامج بين مجموعة من السياسات العامة التي تشرك المستويات الثلاثة للحكومة: المستوى الفيدرالي، والبلديات، ومستوى الحكومة الفيدرالية، كما يشرك البرنامج جميع الوزارات. وقام البرنامج على الشراكة ما بين المجتمع المدني والحكومة والمبادرات الخاصة، كما شجع على المشاركة الشعبية والرقابة العامة على الأعمال والأنشطة التي تقوم بها الدولة.

واستهدف برنامج مكافحة الفقر فئة سكانية كبيرة: ٩,٣ مليون أسرة شديدة الفقر (أو ٤٤ مليون نسمة) تكسب أقل من دولار واحد يوميًا، وهو خط الفقر الذي اعتمده البنك الدولي. وتعيش معظم أفقر الأسر البرازيلية في المدن الصغيرة ومتوسطة

الحجم أو في المناطق الريفية (٤,٣ مليون أسرة أو ٢٠ مليون نسمة)، وفي المناطق الحضرية الكبرى (٢ مليون أسرة أو ٩ مليون نسمة)، ولا يزال الفقر يطول ما يقرب من ٣ ملايين أسرة في المناطق الريفية (١٥ مليون نسمة)، وحتى منطقة جنوب شرق البرازيل وهو أكثر مناطق البرازيل تقدمًا تأوي عددًا هائلًا من الفقراء (٢,٦ مليون أسرة أو ١١,٥ مليون نسمة). ولعل العامل الأكثر خطورة يتمثل في تزايد الفقر خاصة في المناطق الحضرية الكبرى، لا سيما في مدينة ساوبولو حيث تتركز معظم ثروة البلاد[١].

وهذه الأرقام تكشف عن حقيقة أن الفقر ليس مجرد مشكلة عابرة في البرازيل، بل هو مشكلة هيكلية متجذرة في المجتمع عبر سنوات طويلة من النمو الفاسد الذي اعتمد على الرواتب المتدنية، وأدى إلى تزايد تركيز الدخل وتفاقم مشكلة البطالة. وقد تفاقم هذا الوضع في السنوات الأخيرة نظرًا لارتفاع معدلات البطالة والنفقات غير الغذائية التي تتحملها الأسر الأشد فقرًا (من قبيل نفقات السكن والتنقل والرعاية الصحية والتعليم).

فبناء على أبحاث قامت بها الهيئة البرازيلية للبحث الزراعي فإنه بإمكان المزارعين البرازيليين إنتاج جميع المواد الغذائية التي يحتاجها السكان، لذا فإن الجوع في البرازيل لا يعود إلى النقص في الغذاء، وإنما يعود إلى أن المواطنين ليس لديهم المال الكافي

(١) المرجع السابق.

لشراء الغذاء، ويعانون من مشكلة انخفاض القدرة الشرائية، والتي لا تتناسب مطلقًا مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية. بعبارة أخرى: فإن مشكلة الجوع في البرازيل ليست ناتجة عن نقص في توفير الغذاء، وإنما هي متعلقة بصعوبة الحصول عليه. وقد أشار الرئيس لولا في كلمة له عام ٢٠٠٣م «أن هذا البلد يتمتع بوفرة في الأراضي شديدة الخصوبة، ويضم عددًا كبيرًا من المواطنين الذين يرغبون في العمل إلى درجة أنه لا مجال للحديث عن الجوع. ومع ذلك فهناك ملايين البرازيليين يعانون اليوم من نقص التغذية، فهم يعيشون بأعجوبة تحت خط الفقر إن لم يموتوا، وهم يستجدون كسرة خبز. ولهذه الأسباب رأيت أن أجعل ضمن أولويات إدارتي برنامجًا للأمن الغذائي يحمل اسم: برنامج القضاء على الجوع».

وتعيش البرازيل مفارقة غريبة، حيث تعاني ملايين الأسر فيها من عدم وجود ما يكفي من الغذاء في بلد يعرف وفرة في المواد الغذائية، ويشهد طفرة في صادرات المنتجات الزراعية. فالبرازيل بلد ذات إمكانيات تنموية هائلة، جعلته يتحول عن طريق دورات التوسع والنمو الاقتصادي خلال القرن العشرين من مجتمع ريفي زراعي إلى مجتمع حضري يقوم على قطاع صناعي حيوي وقطاع زراعي عصري. وانتقلت البرازيل من دولة هامشية ـ طرفية لتحتل موقع سادس أكبر اقتصاد في العالم، غير أن النمو الاقتصادي لم يعد بالنفع على سكان البرازيل من الفقراء، وكانت الحصيلة أن شهدت البرازيل اختلالات اجتماعية واقتصادية

عميقة، وكشفت التجربة أن النمو الاقتصادي الذي عرفته البلاد في الماضي والذي لم يرافقه توزيع عادل للدخل، بل قام على تراكم رأس المال الخاص، لم يكن كافيًا لخلق أسواق وطنية متينة ووضع حجر الأساس للتنمية المستدامة[١].

ومن الناحية العملية يتكون برنامج القضاء على الجوع على مجموعة من البرامج تتجاوز الثلاثين برنامجًا فرعيًا أو تكميليًا، صممت لمحاربة الأسباب المباشرة والكامنة وراء الجوع وانعدام الأمن الغذائي. وتؤكد البرازيل من خلال هذه البرامج التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تشمل ليس فقط الهدف الأول المتمثل في الحد من الجوع والفقر، ولكن تشمل أيضًا الأهداف الأخرى ذات الصلة بالصحة والتعليم والبيئة والمساواة بين الجنسين.

وتعتبر أكبر البرامج من حيث الاستثمارات وعدد المستفيدين البرامج التالية:

ـ برنامج منحة الأسرة (بولسا فاميليا) Bolsa Familia، وهو عبارة عن برنامج للتحويلات النقدية المشروطة والموجهة للأسر الفقيرة، وللاستفادة من هذه المنح تلتزم الأسر الفقيرة المستفيدة بحضور الأبناء في المدارس، وكذلك حضور الأبناء للفحص في وحدات الرعاية الصحية، حيث يتم الربط بين النظام الصحي

(١) E. Amman and W. Baer, "Economic Orthodoxy versus Social Development: The Dilemmas Facing Brazil's Labor Government", 2005, business.illinois.edu/Working_Papers/.../05-0108.pdf, PP.3-4.

الموحد والنظام التعليمي في البرازيل. وبناء على ذلك، فإن برنامج بولسا فاميليا يحقق نتيجتين هامتين هما: المساعدة على تخفيض أعداد الفقراء في الوقت الراهن وتشجيع الأسر على الاستثمار في أطفالها، وهو ما يؤدي بدوره إلى كسر حلقة توارث الفقر بين الأجيال والحد من انتشار الفقر وتفشيه في المستقبل[1]. ويقدم برنامج منحة الأسرة مساعدة للأسر حسب عدد أفرادها عندما لا يتجاوز دخلها الشهري ١٤٠ ريالًا برازيليًا (٨٢ دولارًا أمريكيًا)، أما الأسر التي لا يتعدى دخلها ٧٠ ريالًا برازيليًا (أي: ٤١ دولارًا أمريكيًا) في الشهر فتعد فقيرة جدا. وتحصل هذه الأسر على معدل قيمته ٩٤ ريالًا برازيليًا (٥٦ دولارًا أمريكيًا) شهريا. وقد عرفت ميزانية البرنامج ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨م زيادة نوعية من ٣,٢ مليار ريال برازيلي (١,٩ مليار دولار أمريكي) إلى ١٠,٥ مليار ريال برازيلي (٦,١ مليار دولار أمريكي).

ـ البرنامج الوطني للوجبات المدرسية الذي يقدم وجبات للأطفال في مراكز الرعاية النهارية والمدارس العامة.

ـ البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية، الذي يوفر قروضًا مدعمة وخدمات فنية خاصة لصغار المزارعين.

ـ برنامج اقتناء الغذاء الذي يتمثل في شراء الغذاء للمزارعين لتوزيعه محليًا على مختلف المؤسسات والبرامج ذات الصلة بالأغذية.

---

(١) البنك الدولي، «برنامج بولسا فاميليا، انتشال الأسر من براثن الفقر في البرازيل»، web.worldbank.org/.../0,,contentMDK:20759533~pagePK:64257043~pi...

ـ برنامج بناء الخزانات الذي يقوم ببناء خزانات لجمع مياه سيول الأمطار للاستخدام المنزلي في المنطقة شبه القاحلة في شمال شرق البرازيل.

ـ وثمة برامج أخرى تشمل مخططات لتوزيع المواد الغذائية للسكان المستبعدين، مثل: المطاعم المدعمة وبنوك الغذاء والزراعة في المناطق الحضرية وتوزيع فيتامين (أ) والحديد والتوعية الغذائية ومراقبة التغذية وتوفير حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في توفير مطاعم في أماكن العمل لموظفيها[1].

وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرض لها البرنامج فقد ساهم في إعادة مشكلة الجوع مرة أخرى إلى جدول الأعمال الوطني، كما أسفر برنامج القضاء على الجوع عن نتائج إيجابية كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

ـ تمكنت البرازيل من تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة ـ تخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥م ـ قبل الموعد المحدد بعشر سنوات، حيث كان من المفترض أن يتحقق بحلول عام ٢٠١٥م، ولا زالت إجراءات الحد من الفقر وعدم المساواة تسير بوتيرة متسارعة. ففي عام ١٩٩٢م كان ١١,٧ في المائة من السكان يعيشون بأقل من دولار واحد يوميًا، وفي

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، «برنامج القضاء على الجوع: التجربة البرازيلية»، ٢٠١٢م، مرجع سبق ذكره.

عام ٢٠٠٦م انخفض هذا الرقم إلى ٤,٧ في المائة. وبالنظر إلى هذه الحقائق فقد وضعت البرازيل هدفا جديدا وهو تخفيض الفقر المدقع إلى الربع بحلول عام ٢٠١٥م مع الهدف النهائي المتمثل في القضاء النهائي على الجوع والفقر المدقع.

ـ تكشف البيانات عن وجود انخفاض حاد في النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الفقر، وبشكل خاص بين أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع. وهناك أيضًا انخفاض في التفاوت في توزيع الدخل، وذلك على الرغم من أن البرازيل لا تزال واحدة من أكثر البلدان تفاوتًا في توزيع الدخل، فقد انخفض التفاوت في الدخل بنسبة ٨ بالمائة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٧م، كما انخفض معدل الفقر بحوالي ٣٧ بالمائة، والفقر المدقع بحوالي ٥٣ بالمائة، والنقص في التغذية عند الأطفال البالغين أقل من ٥ سنوات بحوالي ٤٦ بالمائة خلال الفترة نفسها.

ـ خرج ٢٠ مليون شخص من دائرة الفقر خلال الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٩م، وانخفضت نسبة الفقر من ٢٧,٨ بالمائة عام ١٩٩٩ إلى ١٥,٤ بالمائة عام ٢٠٠٩م[١].

ـ كان تقليص الفقر وعدم المساواة أكثر وضوحا في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية والمدن الكبرى. وقد تناقص عدد الفقراء بحدة في المناطق الحضرية حيث تم

(١) المرجع السابق.

تخليص١٠ ملايين شخص من الفقر تليها المناطق الحضرية الكبرى حيث سجلت انخفاضا بـ٥,٦ مليون شخص، وعرفت المناطق الريفية انخفاضا قدره ٥,١ مليون شخص، غير أن الانخفاض الأكبر حدث في المناطق الريفية بأكثر من ١٤ بالمائة، وفي المنطقة الشمالية الشرقية خرج ٩ مليون شخص من دائرة الفقر، كما تخلص٦,٥ مليون شخص من الفقر في المنطقة الجنوبية الشرقية في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٩م. كما ارتفع دخل العاملين في الزراعة الأسرية بنسبة ٣٣ بالمائة في الفترة ٢٠٠٣ و٢٠٠٩م؛ أي: بنسبة أكبر من المعدل الوطني البالغ ١٣ بالمائة. والسبب الرئيس في هذا التطور هو ارتفاع الدخل الناتج عن سياسات جديدة تهدف إلى ضمان الحق في الأرض وتعزيز المساواة بين الجنسين ودعم إنتاج المزارع الأسرية.

ـ في عام ٢٠٠٦م ارتفع دخل البرازيليين في المتوسط بحوالي ٩,١٦ بالمائة مقارنة بعام ٢٠٠٥م. أما بالنسبة لدخل الـ٤٠ بالمائة الأكثر فقرا فقد ارتفع الدخل بنسبة ١٢ بالمائة، في حين ارتفع بالنسبة لـ١٠ بالمائة الأكثر غنى بحوالي ٧,٨٥ بالمائة. وقد انخفض تركيز الدخل في البرازيل في عام ٢٠٠٨م إلى أدنى مستو له في الثلاثين عامًا الأخيرة.

ـ تمكن برنامج منحة الأسرة من حصول ١١,١ مليون أسرة فقيرة في جميع أنحاء البرازيل ـ أي: حوالي ٤٥ مليون شخص أو ٢٥ بالمائة من السكان ـ على تحويلات نقدية شهرية، بمتوسط حوالي ٦٠ ريال في إطار برنامج منحة الأسرة، مما يجعله واحدًا

من أكبر البرامج من نوعه على مستوى العالم. وينتمي حوالي ٧٣ بالمائة من المستفيدين إلى خمس السكان ذوي الدخل المنخفض و٩٤ بالمائة إلى الخمسين الأقل دخلًا. ومن ثم ساعدت التحويلات النقدية على زيادة دخل المستفيدين منها بنسبة ٢١ بالمائة في المتوسط.

ـ تشير دراسات حديثة إلى أن المستفيدين من برنامج منحة الأسرة ينفقون حوالي ٧٦ بالمائة من هذه المبالغ على المواد الغذائية، وأن عدد الأسر التي باتت تحصل على وجبات أكثر تغذية بوتيرة متزايدة قد ارتفع ايضًا. كما أن احتمال إصابة الأطفال في الفئة العمرية ما بين ٦ أشهر و١١ شهر الذين ينتمون إلى الأسر التي لا تستفيد من هذه المنح بالنقص المزمن في التغذية يناهز حوالي ٦٢ بالمائة، وهو ما يشير إلى مردود البرنامج الإيجابي على الصحة. وتبين بعض الدراسات أن التحويلات النقدية التي تمت لصالح تلك الأسر وأن الوجبات الغذائية المقدمة لأبنائهم في المدارس هي أهم وسائل تأمين الحصول على الأغذية لصالح الأسر ذات الدخل المحدود[١].

ـ ساهم برنامج منحة الأسرة في زيادة دخل الأسر التي يشملها بنسبة ٢٩,٢ بالمائة، وقد وصلت هذه الزيادة إلى ٣٤,٤ بالمائة في المنطقة الشمالية الشرقية، كما تمت تغطية ٥٧ في المائة من السكان في المنطقة شبه القاحلة من قبل برنامج منحة

(١) المرجع السابق.

الأسرة ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦م. وفي عام ٢٠٠٣م كان ٢٨,١٧ بالمائة من السكان تحت خط الفقر، وفي عام ٢٠٠٦م أصبح ١٩,٣١ بالمائة من السكان تحت خط الفقر، وخرج أربعة عشر مليون شخص من دائرة الفقرة خلال هذه الفترة.

ـ حتى عام ٢٠٠٨م استطاع البرنامج الوطني للوجبات المدرسية أن يؤمن تقديم معدل ٣٥ مليون وجبة مجانية تقريبًا يوميًا بالمدارس الحكومية في البرازيل لصالح الأطفال في الفئة العمرية صفر و١٤ سنة بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية، بما في ذلك مراكز رعاية الأطفال الرضع ومراكز التعليم الأولي.

ـ في عام ٢٠٠٩م ومع التحاق تلاميذ المرحلة الثانوية بالبرنامج وأولئك الذين يشملهم برنامج تربية الشباب والراشدين قدر عدد الوجبات المقدمة بالمدارس بحوالي ٤٧ مليون وجبة يوميًا. وفي عام ٢٠١٠م بلغت الميزانية الفيدرالية التي تم إنفاقها في هذه العملية ٣ مليارات ريال برازيلي (أي: ١,٧٥ مليار ولار أمريكي).

ـ لذلك فقد بات جميع الأطفال والمراهقين البرازيليين الملتحقين بالمدارس العامة، وعددهم ٣٦,٣ مليون تلميذ، يحصلون بشكل أفضل على وجبات مغذية كل يوم في مراكز الرعاية النهارية الخاصة بهم ومؤسسات التعليم الأولي أو الابتدائي.

ـ منذ بداية إدارة الرئيس لولا ارتفع المبلغ الفردي المحول

يوميًا إلى الحكومات المحلية والبلدية بنسبة ١٣٠ بالمائة؛ أي: من ٠,١٣ ريال برازيلي إلى ٠,٣٠ ريال برازيلي لكل تلميذ، وقد تضاعف هذا المبلغ لصالح السكان الأصليين (جماعة الكويلومبو).

ـ ساعد برنامج غذاء العمال ـ وهو برنامج غذاء تكميلي لصالح العمال ذوي الدخول المنخفضة ويتم تنفيذه من خلال الشركات التي تستفيد من حوافز ضريبية لهذا الغرض ـ حوالي ١١,٨ مليون عامل. ويشمل إعفاءات ضريبية تقدر سنويًا بـ٤٨٥ مليون ريال برازيلي (٢٨٥ مليون دولار أمريكي لتلك الشركات).

ـ يتم تنفيذ مجموعة من المرافق العامة في مجال الغذاء والتغذية في عدة مدن برازيلية مثل المطاعم المدعمة (٩٠ وحدة تستقبل يوميًا حوالي ٢٠٠ ألف شخص)، وبنوك الطعام (١٤٠ وحدة تشمل تقريبًا ١ مليون شخص)، والمطابخ الجماعية (٦٤٥ وحدة يستفيد منها ١٤٠ ألف شخص).

ـ وفقًا لبرنامج بناء صهاريج المياه في المنطقة شبة القاحلة من البرازيل، وهي منطقة لا تسقط فيها الأمطار لمدة أربعة شهور في السنة، وتعرف بكونها ذات أدنى المؤشرات الاجتماعية بالبلاد، تم بناء ٢٤٩ صهريج ماء لتخزين مياه سيول الأمطار، وكانت حصيلة ذلك أن استطاع ١,١٨٦ مليون شخص الحصول اليوم على مياه جيدة في منازلهم بتلك المنطقة. وأصبح ٨٥ بالمائة من سكان المناطق الريفية تتوافر لديهم القدرة على

الحصول على مصدر محسن لمياه الشرب عام ٢٠١١م بعد أن كانت تبلغ ٨١ بالمائة عام ٢٠٠٧م[١].

ـ يحصل ما يقرب من ٢ مليون من صغار المزارعين على القروض، وأكثر من ٧٠٠ ألف يحصلون على قروض لأول مرة في حياتهم.

ـ بينت بعض الإحصاءات المستقلة التي أجريت في البرازيل وجود تحسن في معدلات التحاق وانتظام أبناء الأسر الفقيرة في مختلف برامج التعليم في سياق برنامج التحويلات النقدية العائلية، مما أدى إلى حدوث تراجع كبير في معدلات عمالة الأطفال، كما تراجعت نسبة الأمية. كما تم رصد تراجع معدلات التفاوت في الدخول بين الطبقات كنتيجة مباشرة لهذا البرنامج، حيث تمكنت الأسر الفقيرة من توجيه القدر الذي كان يوجه في السابق للإنفاق على الغذاء لأوجه أخرى للإنفاق دون التحمل في المقابل أي أعباء إضافية لحصول أبنائها على التعليم، وهو ما دفع عددا كبيرا من الأسر خارج دائرة الفقر أو الفقر المدقع مع تزايد عدد المستفيدين من البرنامج[٢].

ـ ولذلك فيمكن القول: إن برامج «لولا» لم تقض على الفقر تمامًا، ولكنها حركت ملايين الأسر البرازيلية من دائرة الفقر إلى منطقة «الطبقة الوسطى»، وعلى الرغم من التقدم المتحقق منذ

---

(١) البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/country/brazil

(٢) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، «برنامج القضاء على الجوع: التجربة البرازيلية»، ٢٠١٢م، مرجع سبق ذكره.

عام ٢٠٠٣م فإن ٢٩,٥ مليون شخص ما يزالون يعتبرون فقراء في البرازيل.

وهناك العديد من العوامل التي ساهمت في تحقيق هذه الإنجازات في مجال مكافحة الجوع والفقر في البرازيل، بحيث أضحت اليوم نموذجًا دوليًا جديرًا بالاقتداء فيما يتعلق بسياسات الأمن الغذائي والتنمية الريفية والقضاء على الفقر. ومن بينها:

أولًا: أن القضاء على الجوع ومحاربة الفقر قد أصبحا الهدفين الرئيسين في جدول الأعمال الوطني البرازيلي، كما وضعا في جدول أعمال السياسة الاقتصادية.

ثانيًا: إنشاء سياسة ونظام وطنيين للأمن الغذائي والتغذية معززين بإطار قانوني ومؤسسي جديد وبمجموعة من السياسات العامة، وذلك على النحو التالي:

ـ منذ عام ٢٠٠٤م أعيد تنظيم جميع وكالات الإدارة الفيدرالية المكلفة بهذا الموضوع، وذلك بهدف توسيع نطاق تأثير برنامج القضاء على الجوع، ومن ذلك إدماج مبادرة بطاقات الغذاء في برنامج منحة الأسرة الذي وحد جميع التحويلات النقدية الحكومية لصالح الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والتغذية. كما قام البرنامج على دمج موضوعات ذات صلة بالجوع والتغذية والأمن الغذائي ومحاربة الفقر ضمن برنامج السياسة الوطنية.

ـ تم إنشاء وزارة فوق العادة مكلفة بالأمن الغذائي ومحاربة

الجوع ومرتبطة برئاسة الجمهورية ومسؤولة عن وضع وتنفيذ سياسات الأمن الغذائي. وفي يناير ٢٠٠٤م تم إغلاق الوزارة بعد مضي سنة على إنشائها، وتم دمجها في وزارة جديدة ـ وزارة التنمية الاجتماعية ومحاربة الجوع ـ، والتي ضمت إليها أيضا وزارتين أخريين تم إنشاؤهما عام ٢٠٠٣م: وزارة المساعدة الاجتماعية والأمانة التنفيذية لبرنامج منح الأسرة، وبرنامج التحويلات النقدية الموحدة التي تجمع برنامج بطاقة الغذاء لبرنامج القضاء على الجوع، وأيضا برامج المنح الدراسية ومنح التغذية ومنح الغذاء التي كانت من قبل تحت مسؤولية وزارات متنوعة، وذلك لضمان إدارة أكثر فاعلية لهذه البرامج من قبل الإدارة الفيدرالية والتغلب على الصعوبات والمعوقات البيروقراطية. وتنفذ وزارة التنمية الاجتماعية بعض البرامج بشكل مباشر لكنها تساهم أيضًا في تمويل برامج أخرى تنفذها وزارات ومؤسسات أخرى من ميزانيتها الخاصة أو من مصادر مالية أخرى. وقد مكن إنشاء وزارة التنمية الاجتماعية عام ٢٠٠٤م وتوحيد برامج التحويلات النقدية الرئيسية من خلق أرضية موحدة لتصميم وضمان التركيز على مبادرات الأمن الغذائي والحد من الفقر وتقليل تكاليف المعاملات بالنسبة للحكومة والمشاركين على حد سواء علاوة على تعزيز الشفافية.

ـ ساعدت إعادة تأسيس المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذية ـ الذي يرتبط برئاسة الجمهورية ـ على توفير منتدى يناقش فيه جميع الفاعلين الرئيسيين في الحكومة والقطاع الخاص

والمجتمع المدني معًا قضايا ذات صلة بالأمن الغذائي والتغذية. وقد ساهم المجلس في وضع مبادئ توجيهية لسياسات الأغذية والتغذية وتصميم البرامج وإجراء مفاوضات ناجحة للحصول على مزيد من موارد الميزانية، علاوة على ضمان تنفيذ البرامج بشكل سليم. والمجلس مكلف بضمان جدوى الاتفاقيات الموقعة بين الدولة والمجتمع تنفيذ السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذية، وتقديم المشورة لرئيس الجمهورية. وتم تأسيسه في ٣٠ يناير ٢٠٠٣م من ٦٢ عضوًا، كان ١٣ منهم من الوزراء، و٣٨ من الممثلين عن المجتمع المدني، و١١ كانوا مراقبين. وكان الوزير فوق العادة المكلف بالأمن الغذائي هو أمين المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذية، وكان إطاره الإداري تحت مسؤولية الوزارة فوق العادة المكلفة بالأمن الغذائي أيضًا.

ـ وضعت مصادقة مجلس الشيوخ الفيدرالي على القانون الوطني للأغذية والأمن الغذائي الذي يضمن حق جميع المواطنين في الغذاء الكافي الأسس لإقامة النظام الوطني للأغذية والأمن الغذائي بغية ضمان هذا الحق. وقد تم إصدار هذا القانون الذي تمت صياغته بمشاركة كافة القوى المجتمعية وصودق عليه بالإجماع في البرلمان البرازيلي ليقره الرئيس، ليتم بذلك إرساء النظام الوطني للأمن الغذائي والتغذية.

ـ سمح صدور قانون خاص بالمزارع الأسرية والاعتراف بأهميتها الاقتصادية، حيث تسهم بحوالي ٤٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للزراعة/الثروة الحيوانية)، بوضع سياسات عامة

من أجل تسهيل حصول أسر المزارعين على القروض والمساعدة التقنية والتأمين الزراعي وآليات تسويق منتجاتها.

ـ تم تشكيل مجموعة عمل وزارية للقضاء على الجوع من قبل غرفة السياسة الاجتماعية برئاسة الجمهورية بغية تعزيز التعاون متعدد القطاعات.

ـ تم وضع أمانة خاصة ونظام للرصد والتقييم لدى وزارة التنمية الاجتماعية ومحاربة الجوع لتقديم تقييمات مختلفة عن التقدم المتحقق في البرامج.

ـ في سنة ٢٠١٠م تم تعديل المادة (٦) من الفصل الثاني من الدستور البرازيلي ليضيف الحق في الحصول على الغذاء إلى الدستور باعتباره واحدًا من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها في الدستور، وذلك على النحو التالي: «تعتبر كل من التربية والتعليم والصحة والغذاء والعمل والترفيه والسكن والأمن والضمان الاجتماعي وحماية الأمومة والطفولة ومساعدة المعوزين حقوقا اجتماعية في ظل هذا الدستور». وبناء عليه فهناك أداة قانونية شاملة لضمان تفعيل كافة العمليات المدمجة في برنامج القضاء على الجوع، ليصبح الحق في الحصول على الغذاء اليوم حقًا دستوريًا في البرازيل.

وتعكس هذه الآثار الإيجابية تراكم الإجراءات والسياسات التي سبق وأن اتبعتها البرازيل منذ بداية عملية التحول الديمقراطي، ومن هذه الإجراءات إدماج حقوق اجتماعية جديدة

في الدستور الفيدرالي لعام ١٩٨٨م، وإنشاء مجلس للأمن الغذائي في عام ١٩٩٣م، وعقد المؤتمر الوطني الأول للأمن الغذائي والتغذية في عام ١٩٩٤م، وبروز «حركة المواطنين ضد الجوع والفقر ومن أجل الحياة» في السنوات التي تلت طرح ملف الأمن الغذائي للنقاش العام.

أهم الدروس المستفادة من التجربة البرازيلية في مكافحة الجوع والفقر:

يمكن استخلاص مجموعة من الدروس المستفادة من التجربة البرازيلية التي يمكن أن تكون مفيدة في بلدان أخرى إذا تم تكييفها بشكل مناسب مع ظروفها المحلية، بل تعتبر مفيدة أيضًا لبعض المنظمات الدولية المعنية بالقضاء على الجوع من قبيل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، وتشمل هذه الدروس ما يلي:

ـ لا يؤدي النمو الزراعي تلقائيًا إلى الحد من الجوع، بل يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الجوع بسبب المنافسة الشرسة في الأسواق سواء أسواق المال أو المنتجات، والميل إلى تركيز الأراضي في يد فئة صغيرة من المواطنين. فالنمو الاقتصادي لا يؤدى بالضرورة إلى انخفاض نسبي في مستويات الفقر والجوع خاصة في الاقتصادات التي تتميز بتوزيع غير متكافئ للدخل. فقد كانت البرازيل، تاريخيًا من بين البلدان التي يتم تصنيفها بشكل دائم ضمن البلدان التي توجد فيها أعلى معدلات تركّز الدخل.

فعلى مدى عقودٍ طوال ظل ٦٠ في المائة من السكان في البرازيل ـ وهم المواطنون الأشد فقرًا ـ يحصلون فقط على ما لا يتجاوز ٤ في المائة من الدخل القومي.

ـ ومن ثم فإن تحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية لم يكن ليتحقق سوى من خلال برامج محددة تهدف إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء الجوع والفقر. ومن ناحية أخرى فإن أي تقدم يحرز في مجال الحد من الجوع وتحسين الأمن الغذائي يؤدي إلى انخفاض سريع في مستويات الفقر المدقع، ومن المتوقع أن يولد فوائد اقتصادية كبيرة[١].

ـ يشير كل من الفقر وعدم المساواة والسياق الاجتماعي في البرازيل إلى أهمية دور السياسة الاجتماعية. ففي الوقت الذي تبرز فيه أهمية النمو الاقتصادي لتخفيض أعداد الفقراء، تعد الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية مهمة للغاية من أجل تحسين مستويات معيشة الفقراء والإبقاء عليها.

ـ يعتبر الالتزام القوي والمستدام وغير الحزبي ـ إن أمكن ذلك ـ بالقضاء على الجوع بوصفه هدفًا وطنيًا رئيسًا يحظى بتأييد واسع من قبل السكان، أمرًا ضروريًا للتغلب على مقاومة هؤلاء الذين يرغبون في الحفاظ على الوضع الراهن والقائم على التبعية. ويتعزز هذا الالتزام عندما تصدر الدولة بعض القوانين وتصادق

(١) أمل مختار، «تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر»، مرجع سبق ذكره.

على السياسات العامة بغية ضمان استمراريتها بصرف النظر عمن يكون رئيس الحكومة.

ـ من الضرورى اتباع نهج متعدد القطاعات في تحقيق الأمن الغذائي لضمان جدوى الاتفاقيات المؤسسية التي تؤدي إلى الالتزام الكامل والمنسق لجميع المنظمات المرتبطة بهذا الموضوع مع تحديد واضح للمسؤوليات.

ـ يمكن للمجتمع المدني والقطاع الخاص أن ينهضا بدور حيوي في تصميم وتنفيذ البرامج، وخاصة من خلال المشاركة في إنشاء وتعزيز مؤسسات مثل المجلس الوطني للأمن الغذئي والتغذية أو التحالفات الوطنية ضد الجوع التي من شأنها دعم الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص على المستويين الوطني والمحلي.

ـ من المهم أن يكون هناك إدراك رسمي وشعبي بأن برامج واسعة النطاق للأمن الغذائي تحتاج إلى مراجعة دورية لتصحيح مسارها، ولكي تكون عملية التعديل والتصحيح قابلة للتحقق وجب وضع نظام للرصد والتقييم منذ البداية لضمان الشفافية وتدفق المعلومات الموثوق فيها بشأن الإجراءات وأثر البرنامج، وذلك باستخدام المؤشرات ذات الصلة لتحسين إدارتها[1].

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «برنامج القضاء على الجوع: التجربة البرازيلية»، ٢٠١٢م، مرجع سبق ذكره.

ـ يجب التأكيد على أن البرامج الغذائية واسعة النطاق/ برامج تخفيض الفقر يمكن أن تكون مستدامة ماليًا حتى في البلدان التي تعتبر من الناحية الاقتصادية أقل تطورا من البرازيل. ففي عام ٢٠٠٦م شكلت تكلفة برنامج منحة الأسرة ١ في المائة فقط من الميزانية الفيدرالية، و٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر. وناهزت التكلفة السنوية للمشترك الواحد نحو ٢٥ سنتيم من دولار واحد في اليوم الواحد. أما مساهمة برنامج الوجبات المدرسية فلم تتجاوز كلفته ٠,١٠ سنتيم من الدولار في اليوم الواحد وعن كل طفل.

ـ إن النتائج التي حققتها البرازيل تقدم درسا وتثبت بما لا يدع مجالا للشك إمكانية التصدي لمكافحة الفقر وعدم المساواة والتفاوت في الدخل بطريقة قابلة للاستدامة، وهو ما من شأنه أن يدمج ملايين من الناس في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني، دون التهاون أو التفريط في التنمية الاقتصادية أو التخلي عنها.

ـ يثبت برنامج القضاء على الجوع أن بمقدور السياسات الاجتماعية أن تتجاوز نطاق المساعدة المجردة لتصبح أدوات إيجابية نشطة لإحداث التحول الاقتصادي والاجتماعي، وتثبت لنا البرازيل أن السياسات الاجتماعية تملك في جعبتها ما يمكنها من تحقيق هذه الغاية. وهناك مؤشرات متزايدة على أن المكونات الأساسية لبرنامج القضاء على الفقر قد بدأت تدر منافع اقتصادية،

وبالتالى لا يمكن اعتبارها تدخل ضمن الحماية الاجتماعية، بل هي بالأحرى استثمارات مجدية[١].

ولا يمكن إغفال أن أحد أهم أسباب نجاح هذا البرنامج هو توافر الموارد المادية والإدارية، وقبل هذا كله الرغبة والإرادة لدى جهاز الدولة البرازيلية، ثم الاستهداف الصحيح والقدرة على الوصول للمجتمع المراد إحداث التغيير فيه. ولذلك فإنه نتيجة للآثار الإيجابية لبرنامج «الجوع صفر» تمتع لولا بشعبية كبيرة بين البرازيليين خاصة الفقراء منهم؛ حيث أطلقوا عليه «نصير المحرومين» أو «بطل الفقراء»، حيث استطاع أن يقنع العديد من رجال الأعمال والطبقة المتوسطة بالالتفاف حول الفقراء، كما وضع برامج اجتماعية أسهمت إلى حد كبير في التطورات الإيجابية الأخيرة التي تشهدها البرازيل. وكان يؤكد لولا دومًا أن ندرة الغذاء تهدّد بتقويض إنجازات البلاد في الحد من الفقر العالمي، لذا فقد أعطى اهتمامًا كبيرًا في توسّع البرازيل في الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى تعزيز مكانتها كثاني أكبر مصدّر للغذاء عالميًا[٢].

وتبقى هناك مجموعة من الإشكاليات والتحديات التي تواجه البرنامج، والتي تتمثل في كيفية مواصلة تعزيز تأثيره، وذلك من

---

(١) المرجع السابق.

(٢) البنك الدولي، «الخروج من براثن الفقر في شمال شرق البرازيل»، أبريل ٢٠١٠م، http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:22705483~menuPK:64256347~pagePK:34370~piPK:34424~theSitePK:4607,00.html

خلال إدراجه لإجراءات وتدابير خاصة بمجالات أخرى، مثل: الوصول إلى أسواق العمل، وتوليد الدخل، ومساندة الخريجين الشباب بعد إتمام الدراسة بالمرحلة الثانوية، مع القيام في نفس الوقت بتقوية ما لدى الولايات والبلديات من طاقات وقدرات في هذه الميادين. ومن بين هذه التحديات أيضًا زيادة حجم القطاعات المستهدفة، وزيادة وتحسين نوع الدعم المقدم. ومن ناحية أخرى يفكر القائمون على البرنامج في أن زيادة عدد المتعلمين تعني زيادة قوة العمل وتحسن نوعيتها، وهو ما يعني بالضرورة مزيدا من الطلب على فرص العمل؛ مما يستلزم حث الخطى في تحقيق النمو الاقتصادي، بحيث يمكن استيعاب كل هؤلاء الوافدين الجدد لسوق العمل، وتحقيق الغاية الأهم من وراء البرنامج وهو تغيير شكل الحياة في البرازيل[1].

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أنه على الرغم من المساعي الحثيثة لمقاومة الفقر، إلا أن الفقر ما زال موجودا، والتفاوت الاجتماعي ما زال كبيرا. لكن المهم أنه أقل مما كان وبنسب ومعدلات كبيرة، وهذا يشير إلى أن الاستمرار على هذا المنوال سيعني مزيدًا من النجاح في التخفيف من حدة الفقر. وقد قال الرئيس لولا في أحد اللقاءات التليفزيونية ردًا على سؤال عن استمرار الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين فئات المجتمع البرازيلي، قال: «إنه لا يمكن حل مشكلات خمسمائة عام في ثمانية أعوام

(١) البنك الدولي، «برنامج بولسا فاميليا، انتشال الأسر من براثن الفقر في البرازيل»، مرجع سبق ذكره.

فقط، لقد بدأت عملية العدالة الاجتماعية وعليها أن تستمر لتؤتى ثمارا أكبر، وأنا أرى أن المهم في التقدم الاقتصادي ليس التقدم على مستوى الناتج المحلي الإجمالي فقط، ولكن الأهم هو الإنجاز في مجال السياسات الاجتماعية أو العدالة الاجتماعية، لقد زاد دخل السكان السود في عهدي بنسبة ٢٢٠ بالمائة، والفقراء أصبحوا يتسوقون من المراكز التجارية، وهو ما لم يكن متاحًا لهم من قبل»[١].

ثانيًا: الاستثمار في العنصر البشري:

- **الرعاية الصحية:**

حققت البرازيل عدة إنجازات في مجال الرعاية الصحية، حيث بلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ٧٣,٨ سنة في عام ٢٠١١م مقارنة بحوالي ٦٩,٧ سنة في عام ١٩٩٨، وبلغ معدل المواليد ١٧,٥ في الألف والوفيات ٦,٤ في الألف عام ٢٠١١م. وبلغت كثافة الأسرة بالمستشفى (٢,٣ سرير لكل ألف مواطن) عام ٢٠٠٩م، وكثافة الأطباء ١,٧ طبيب لكل ألف مواطن، كما انخفض معدل وفيات الأطفال تحت عمر الخمس سنوات إلى ١٩ لكل ألف مولود حي. ويبلغ الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية ٤,٢ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي[٢]. ونص

(١) أمل مختار، «تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر»، مرجع سبق ذكره.

(٢) البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

دستور ١٩٨٨م على وجود نظام صحي موحد بالدولة لتقديم خدمات الرعاية الصحية بالبرازيل، ويهدف هذا النظام إلى إعادة تنظيم قطاع الصحة وتحسين الحالة الصحية العامة، مع الاهتمام بوجه خاص بالحد من وفيات الأطفال. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف قامت الدولة البرازيلية بزيادة مخصصات الإنفاق على تحسين الصحة والتعليم إلى عشرة مليارات دولار أمريكي، وحدثت نقلة نوعية في دور الدولة في مجال الصحة، حيث تحولت من دور تقديم العلاج إلى دور الوقاية، مع التركيز على الرعاية الصحية الأولية من خلال برنامج صحة الأسرة (PSF) ليكون بمثابة استراتيجية لإعادة توجيه نموذج الرعاية.

وحرصت البرازيل على تشجيع اللامركزية، ودعم دور المحليات في ابتكار النظم الصحية، ونقل مسؤولية إدارة النظام الصحي الموحد إلى المحليات، مع تقديم التعاون التقني والمالي من الحكومة الاتحادية إلى المحليات، كما تم إنشاء اتحادات للصحة تضم موارد المحليات المتجاورة لتكون أداة حيوية لتدعيم وإعداة تنظيم النظام الصحي الموحد[١].

وسمحت الدولة البرازيلية للمحليات بإنشاء عدد من البرامج والإجراءات الصحية للوصول إلى أكبر عدد من المواطنين (البطاقة الصحية، رعاية الطوارئ، أكاديمية الصحة، برنامج الرعاية المنزلية، برنامج توصيل الدواء للمواطن، مواجهة الأمراض

(١) World Health Oraganiztion," Brazil's march towards universal coverage", http:// www.who.int/bulletin/volumes/88/9/10-020910/en/

الشائعة، التبرع بالأعضاء، بنوك الحليب البشري، مكافحة السرطان، مكافحة التدخين، مبادرات الحد من وفيات الرضع، مشروع دعم شبكات الرعاية الصحية، وخدمة الطوارئ الطبية المسموعة).

وعملت الدولة البرازيلية على تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب في تنفيذ البرامج الصحية، كما تم السماح للبنك الدولي والأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بتنفيذ بعض البرامج الصحية. وتم وضع سياسة وطنية للمسنين، تضمن توفير إمكانية حصولهم على الأدوية والرعاية الطبية المناسبة بسهولة[1].

- **الرياضة والترفيه:**

تحتل البرازيل المرتبة الأولى على مستوى العالم في مجال كرة القدم (بطل العالم في كرة القدم خمس مرات)، وتعد كرة القدم من مصادر قوتها الناعمة، حيث تحظى بشعبية تاريخية كاسحة في العالم، ففي عام ٢٠١٠م عندما خسر فريق كرة القدم البرازيلي لبطولة كأس العالم فإن حوالي ٧٠٠ مليون شخص حول العالم قد شاهدوا المباراة النهائية مقارنة بحوالي ١٦٣ مليون مشاهد لنهائي بطولة كرة القدم الأمريكية عام ٢٠١١م. والتي سجلت أعلى معدل لمشاهدة برنامج تليفزيوني أمريكي، في حين

(١) World Health Oraganiztion, "Flawed but fair: Brazil's health system reaches out to the poor", http://www.who.int/bulletin/volumes/86/4/08-030408/en/

بلغ عدد المشاهدين لحفل افتتاح أوليمبياد بكين عام ٢٠٠٨م حوالي ٦٠٠ مليون مشاهدة خارج الصين.

وقد ساهم إعجاب المشاهدين بلاعبي كرة القدم البرازيليين في تحسين صورتها في العالم، كما ساعد على رسم صورة للبلاد باعتبارها دولة يرغب بقية الدول في التعاون معها[١]. فكرة القدم هي أهم رياضة في البرازيل بل وفي العالم أجمع، ويعتبر المنتخب البرازيلي لكرة القدم الأفضل على مستوى العالم، وهو صاحب الرقم القياسي في إحراز كأس العالم، حيث أحرز البطولة ٥ مرات في أعوام ١٩٥٨ و١٩٦٢ و١٩٧٠ و١٩٩٤ و٢٠٠٢م.

ومن الجدير بالذكر أن المنتخب البرازيلي تأهل لجميع نهائيات كأس العالم لكرة القدم. وقد سبق أن استضافت البرازيل العديد من المناسبات الرياضية، ففي عام ١٩٥٠م استضافت كأس العالم لكرة القدم، وتم اختيارها لاستضافة كأس العالم في ٢٠١٤م. وستقوم البرازيل للمرة الأولى بتنظيم دورة الألعاب الأولمبية، حيث فازت ريو دي جانيرو يوم ٢ أكتوبر ٢٠٠٩م باستضافة دورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠١٦م، كما أنها المصنفة الأولى عالميًا في مجال الكرة الطائرة[٢].

---

(١) Rob Hughes, "Carrying on the Legacy for Brazilian Soccer", The New York Times, 5 July 2011, http://www.nytimes.com/2011/07/06/sports/soccer/06iht-soccer06.html; Scott Roxborough and Benjamin Jones, "World Cup finale draws 700 million viewers", Reuters, 13 June 2010, http://www.reuters.com/article/2010/07/13/us-football-idUS-TRE66C0ZV20100713.

(٢) «ريو دي جانيرو تنظم أولمبياد ٢٠١٦م»، الجزيرة. نت، http://www.aljazeera.net/news/pages/cae0912c-4eff-4f74-b54c-aa533cfb2b3d.

ونص دستور ١٩٨٨م على أهمية الرياضة لجميع المواطنين في أكثر من فقرة، وأكد على أن من واجب الدولة أن توفرها لجميع مواطنيها، كما نص على إنشاء مؤسسة تتولى القيام بهذه المهمة، وهي: الأمانة الوطنية لتنمية الرياضه والترفيه. وتم وضع عدة سياسات خاصة بالرياضة استهدفت جميعها: تشجيع الرياضة كنشاط ترفيهي لجميع المواطنين، وكوسيلة للتعليم، ودعم الرياضات المهمة بما ينعكس بشكل إيجابي على التطور السياسي والاقتصادي للدولة، فضلًا عن السياسات والبرامج التي تم وضعها لتوظيف الرياضة كأداة لتعزيز الاندماج الاجتماعي للشباب المعرضين للخطر، وذلك كما يحدث حاليًا في عدة ولايات منها ولاية برنامبوكو Pernambuco. كما تم وضع برنامج النصف الثاني Tempo Segundo والذي يهدف إلى دمج الرياضة في المدارس خلال النصف الثاني من اليوم الدراسي ولمدة ثلاثة أيام أسبوعيًا (ساعتين يوميًا)، وذلك من أجل المساهمة في تعزيز التنمية الاجتماعية للأطفال والمراهقين والشباب، وتشجيع اندماجهم كمواطنين في الدولة، وتحسين مستوى معيشتهم. ويكثف البرنامج عمله في المجتمعات المحلية المعرضة للخطر، ويشمل توزيع وجبات الطعام والزي الرياضي والأدوات والمعدات الرياضية على المشاركين فيه.

وتم وضع برنامج المتنزهات وقت العطلات Recreio Férias وهو برنامج اجتماعي يشمل أنشطة المسرح والسينما والسيرك والرسم وورش العمل خلال العطلات المدرسية لجميع التلاميذ

ليكون مكملا للبرنامج السابق. وكلا البرنامجين بالتعاون بين الحكومة والمحليات والمنظمات غير الحكومية والوطنية والدولية.

وهناك اهتمام بالرياضة في الجامعات المختلفة من خلال برنامج المنافسات Rede Cedes والذي يؤسس مجتمعا أساسه المعرفة التكنولوجية لصياغة السياسات العامة في البرازيل للألعاب الرياضية، ويتم نشر نتائج المسابقات على شبكة الإنترنت على موقع وزارة الرياضة. ووضع برنامج الرياضه والترفيه في المدن (Pelc) والذي يهدف إلى تنمية الرياضة والترفيه ونشر الممارسة الديمقراطية، وتتكامل مع السياسات العامة الأخرى من أجل التنمية البشرية والاندماج الاجتماعي. ويعمل البرنامج من خلال شراكة بين المحليات ومنظمات المجتمع المدني. ويهتم البرنامج في أحد جوانبه بالمواطنين (أكبر من ٤٠ عامًا)، وتقديم التدريب البدني استعدادا لسن الشيخوخة، كما يشمل أيضا الاهتمام بالسكان الأصليين.

ومن جوانب الاهتمام الحكومي الأخرى بالرياضة فرض ضرائب لتدعيم الأنشطة الرياضية، والاهتمام بالمنح الرياضية للمتميزين في جميع الرياضات.

ثالثًا: بعد النوع والتنمية:

نظم المجتمع في البرازيل تاريخيًا تحت شعار السلطة الأبوية، وانعكس ذلك على مجمل الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وتمثل النساء أكبر نسبة من

الفقراء والعاطلين عن العمل، مع وجود تمييز ضد النساء في مستويات الأجور والخدمات الاجتماعية التي تحصل عليها مقارنة بالرجال، ففي عام ١٩٩٥م كان الرجال ذوو الخصائص المماثلة لخصائص النساء، والمدرجون في نفس شريحة النساء في سوق العمل، يتقاضون أجرًا أعلى منهن بنسبة ٦٦,٣ بالمائة، وانخفض هذا الفارق إلى٥٦,١ بالمائة في عام ٢٠٠٥م.

وهناك تمييز بالنسبة لوجود النساء في المناصب القيادية في الشركات الخاصة، حيث كانت نسبتهن بين العاملين على المستوى التنفيذي ١١,٥ بالمائة عام ٢٠٠٧م، وهي نسبة أقل بكثير من نسبتهن من إجمالي عدد السكان (٥١,٦ بالمائة)، ومن إجمالي السكان الناشطين اقتصاديًا (٤٣,٥ بالمائة)، مما يظهر استمرار وجود هيكل هرمي مقلوب؛ أي: أنه كلما ارتفع المنصب قل وجود النساء فيه. فعلى الرغم من أن النساء يمثلن ٨٩ بالمائة من القوة العاملة المحلية مدفوعة الأجر، لكن ٤٠ بالمائة منهن لا يتمتعن بأي صورة من صور الضمان الاجتماعي.

وبلغ متوسط العمر المتوقع للمرأة عند الميلاد ٧٥,٩ سنة، و٦٨,٦ سنة للذكور عام ٢٠٠٧م، ويبلغ مقدار دخل المرأة ٧,١٩٠ دولار، مقارنة بحوالي ١٢,٠٠٦ دولار للرجل. وبلغت نسبة النساء المهنيات والعاملات الفنيات ٥٣ بالمائة خلال الفترة من ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٧م[١].

(١) منظمة العفو الدولية، «البرازيل»،
http://www.amnesty.org/ar/region/brazil/report-2013#section-30-9

وتعاني النساء من التمييز أيضًا في المجال السياسي، فعلى الرغم من حصول المرأة على الحق في التصويت في عام ١٩٣٤م، وأنهن يمثلن ٥١ بالمائة من الناخبين في الوقت الراهن، لكنهن لا يشغلن سوى أقل من ١٠ بالمائة من المقاعد المنتخبة، مما يجعل البرازيل من أكثر دول العالم التي لديها أقل نسبة تمثيل للمرأة في المناصب العامة.

والبرازيل هي من الدول التي ترشح فيها الأحزاب عددًا من السيدات التزامًا بالقانون، الذي يلزم الأحزاب بضرورة وضع النساء «في مواقع قابلة للفوز»، كما طبقت الدولة في عام ١٩٩٥م ما يعرف بنظام الحصص الخاصة بالنساء عن طريق الدستور (الكوتا التشريعية)، بمعنى أن تشكل المرأة على الأقل نسبة معينة (٣٠ بالمائة) كحد أدنى من النواب المنتخبين. بيد أن هذا النظام لم يفعل على أرض الواقع، نظرًا لأن القانون لم ينص على عقوبات على الأحزاب التي تعجز عن تحقيق هذه النسبة، كما لم يوفر القانون ضمانات خاصة للمرأة مثل توفير الدعم الحكومي لتمويل الانتخابات وفرص الإعلان عن برامجها بصورة مجانية في الراديو والتليفزيون، فضلًا عن أنه لم يوفر أي حوافز للأحزاب السياسية لتشجيع المرأة على المشاركة السياسية[١].

ومن ناحية أخرى تتعرض المرأة للعديد من الجرائم وأعمال العنف، حيث تشير التقديرات إلى أن عدد عمليات القتل الناجمة

(١) Thais Corral, "Women's Perspectives on Sustainable Development in Brazil ", www.eolss.net/ebooks/Sample%20Chapters/C16/E1-58-22.pdf.

عن التمييز بين الرجل والمرأة تخطى الخمسين ألف عملية في البرازيل بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١١م، مما يوازي خمسة آلاف قتيلة في السنة الواحدة.

وعلى الرغم من إقرار قانون «ماريا دا بينيا» الذي اعتمد في عام ٢٠٠٦م لتشديد العقوبات على مرتكبي هذا النوع من الجرائم، فإن معدل الوفيات السنوية لم ينخفض، حيث بلغ خلال عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٦م (أي: قبل اعتماد القانون) ٢٦، ٥ امرأة لكل ١٠٠ ألف امرأة، في حين وصل بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١م إلى ٢٢، ٥ امرأة. وبعد التصويت على هذا القانون في عام ٢٠٠٧م، انخفض معدل الجرائم التي تتعرض لها النساء انخفاضًا طفيفًا، لكنه ارتفع مجددًا بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١م. بعبارة أخرى: فبرغم قيام الدولة البرازيلية بسن هذا القانون الذي يتصدى للعنف المنزلي والأسري ضد المرأة، إلا أن التحدي الرئيس يكمن في إحداث تغيير ثقافي في بنية المجتمع البرازيلي[١].

(١) «البرازيل مقتل امرأة واحدة كل ٩٠ دقيقة»، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٣م، http://alhayat.com/home/Print/555793?PrintPictures=0

المبحث الثالث

منظومة التعليم والبحث العلمي

يرتبط بعدد السكان كأحد محددات قوة الدولة مستوى تعليمهم، وما يرتبط بذلك من قدرة الدولة على الاختراع والابتكار وإنتاج التكنولوجيا العلمية والتي بدورها ستدعم من قوّة الاقتصاد ومستوى معيشة المواطنين ومن القوّة العسكرية لأي دولة. وقد شهدت البرازيل نهضة تكنولوجية هائلة بدخولها مرحلة تخصيب اليورانيوم، وبناء المفاعلات النووية، والتقدم في صناعة الصواريخ، والطائرات، وصناعة السيارات. وهناك تقدم كبير في مجال تطبيق تكنولوجيا الوقود الحيوي (البنزين من المحاصيل الزراعية)، وهي دولة رائدة عالميًا في مجال طب المناطق الحارة والطاقة الحيوية وبيولوجيا النبات. ويرجع ذلك إلى اهتمام الدولة بالتعليم، حيث تم تخصيص١,٠٢ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للإنفاق على البحث العلمي، كما تم فرض ضرائب قيمتها ١ بالمائة للاستخدام في البحث العلمي، بلغت قيمتها ٤٥٠ مليون دولار عام ٢٠١٠م. وقد بلغ حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٥,٧ بالمائة)، أما نسبة

الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق العام فقد بلغت ١٧,٤ بالمائة عام ٢٠٠٨م. ومن الجدير بالذكر أن الرئيسة «روسيف» قد أقرت في سبتمبر ٢٠١٣م مشروع قانون يخصص٧٥ بالمائة من العائدات النفطية للتعليم، على أن تذهب باقي عائدات النفط إلى تمويل خدمات الرعاية الصحية[١].

وتشهد البرازيل ارتفاعًا كبيرًا في نسبة الطلاب المقيدين في المدارس، حيث بلغت نسبة تعليم البالغين (١٥ سنة فأكثر) ٩٠,٣ بالمائة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠م، وبلغت نسبة الملتحقين في التعليم بمراحله المختلفة: ٨٥,١ بالمائة عام ٢٠٠٧م. وبصفة عامة تزيد نسبة المتعلمين في الجنوب وتقل في الجزء الشمالي الشرقي، وهو ما يعكس جانبا من جوانب مشكلة عدم العدالة الاجتماعية التي تعاني منها البرازيل. كما بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية ١٣٧ بالمائة عام ٢٠٠٥م، وبلغ متوسط عدد السنوات التي يقضيها الطلاب (البالغين) في التعليم ٧,٢ سنة، وذلك بفضل جهود الحكومة الهادفة إلى توفير أماكن للتعلم في المدارس، وتشجيع الأسر الفقيرة على إرسال أبنائهم للمدارس، وانخفاض معدلات المواليد[٢].

وبالنسبة للنظام التعليمي في البرازيل، فإن الحكومة الاتحادية تقوم بتنظيمه من خلال وزارة التعليم التي تحدد المبادئ

---

(١) «المكسيك والبرازيل... خطوة تاريخية في إصلاح التعليم»، جريدة الاتحاد، www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=74975

(٢) UNICEF, "Brazil Statistics", , 25 February 2003.

الحاكمة والمنظمة للعملية التعليمية، والدراسة في المرحلة الابتدائية إلزامية وبالمجان، ويتم إلحاق الأطفال بالمدرسة بداية من عمر سبع سنوات إلى أربع عشرة سنة، كما أن التعليم الثانوي مجاني أيضًا، وإن كانت معظم المدارس الثانوية مدارس خاصة، وهي تلعب دورًا محوريًا في العملية التعليمية بالبرازيل، وتبتكر طرق تدريس جديدة لتحسين إدارة المدارس، كما تقدم منحًا تعليمية لمحدودي الدخل، وتُدير الكنيسة الكاثوليكية الكثير من المدارس الثانوية.

واهتمت الحكومة البرازيلية بتشجيع المواطنين على إلحاق أطفالهم بالمدارس، والتصدي لمشكلة التسرب من التعليم بسبب عامل الفقر، فقامت بتطبيق برنامج «تعزيز الالتحاق بالتعليم الأساسي Bolsa Escola» الذي يستهدف حث أطفال الأسر الفقيرة على إلحاق أبنائهم بالتعليم، وذلك من خلال الربط بين حصول الأمهات داخل هذه الأسر على الدعم النقدي بصورة شهرية، في مقابل انتظام أطفالهن في الذهاب إلى المدرسة. ودخل هذا البرنامج حيز التنفيذ منذ عام ١٩٩٥م، واقتصر تطبيقه في البداية على بعض الأقاليم، ثم تم تعميمه على المستوى القومي مع حلول عام ٢٠٠١م، وذلك بتطبيقه على ما يقرب من ٩٨ بالمائة من المقاطعات البرازيلية. وبلغ إجمالي المستفيدين من البرنامج في عام ٢٠٠١م نحو ٤,٨ مليون أسرة، تضم ما يزيد عن ٨,٢ مليون طفل، موزعين على مستوى ٥,٦ ألف مقاطعة في البرازيل. وتقوم الحكومة في بعض هذه المناطق بإذاعة البرامج الدراسية من

خلال الإذاعة، ويتولى طلبة الجامعة المتطوعين تعليم الطلاب في مناطق أخرى، كما تنتشر برامج الحكومة لتعليم القراءة والكتابة للبالغين.

واهتمت الدولة البرازيلية بصحة الطلاب، فطبقت البرنامج الوطني للتغذية المدرسية الذي تم بمقتضاه تقديم وجبات غذائية لحوالي ٤٥ مليون طفل من أطفال المدارس والبالغين في سن الرابعة عشر سنويًا، ويمثل ذلك نحو ٢٠ بالمائة من سكان البلاد، كما تستثمر البرازيل نحو ٥٠٠ مليون دولار أمريكي سنويًا في مجال تغذية الأطفال[١]. ونظرًا لنجاح البرنامج الوطني للتغذية المدرسية، أطلق برنامج الأغذية العالمي وحكومة البرازيل في عام ٢٠١١م مبادرة «مركز التميز لمكافحة الجوع»، وهي مبادرة مشتركة تهدف إلى مساعدة البلدان على توسيع نطاق برامج التغذية المدرسية بغية تحسين مشروعات التغذية والتعليم والأمن الغذائي للأطفال، على أن يكون المركز بمثابة جسر لتحقيق الأمن الغذائي بين البلدان النامية. وقد أعلن برنامج الأغذية العالمي أنه نظرًا لأن البرازيل بطل عالمي في مكافحة الجوع، فإنها تمتلك حصيلة ثرية من الخبرات التي يمكن تقاسمها مع الحكومات التي ترغب في تعلم كيف حققت هذا النجاح والعمل على تطبيقه بشكل يتلاءم مع خصوصية بلدانهم[٢].

---

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، «المنظمة والبرازيل تتعاونان على تعزيز التغذية المدرسية والأمن الغذائي»، http://www.fao.org/newsroom/ar/news/2005/108199/

(٢) المرجع السابق.

وبالنسبة للتعليم الجامعي فهناك جامعتان برازيليتان تقعان ضمن أفضل ٣٠٠ جامعة على مستوى العالم، وفي عام ٢٠٠٨م تخرج في البرازيل نصف مليون طالب جامعي، وهناك ٢٧ ألف حاصل على درجة الماجستير، و١٠ ألاف حاصل على الدكتوراه سنويًا، بما يوازي عشرة أصعاف العدد منذ عشرين عامًا، وفي عام ٢٠٠٨م كان لدى البرازيل ٤٢٢ معهد تطوير وبحث، بعضها يتبع الشركات الخاصة، وبلغ عدد الباحثين في العام نفسه (١٠٠ ألف باحث) على مستوى الدولة، وتم نشر أوراق علمية توازي ٢,٧ بالمائة من إجمالي الأوراق المنشورة في العالم عام ٢٠٠٨م مقارنة بحوالي ١,٧ بالمائة عام ٢٠٠٢م، و٣٠ بالمائة من الأوراق العلمية المنشورة شارك فيها شريك أجنبي[١]. وعلى صعيد آخر فقد أطلقت الحكومة البرازيلية في خريف ٢٠١١م برنامجًا أطلقت عليه اسم «العلم بدون حدود»، وخصصت له ميزانية بليوني دولار أمريكي لإرسال مائتي ألف من الطلاب الأوائل المتفوقين للدراسة بالجامعات المتقدمة علميًا في الخارج[٢].

ولعبت الجامعات البرازيلية دورًا مهمًا في الحفاظ على الثقافة القومية، حيث قامت خلال فترة الحكم العسكري بدور قيادي في الدفاع عن القيم الثقافية المختلفة مثل الدفاع عن

(١) UNDP, "Brazil: Country Profile: Human Development Indicators, Eduacation", http://hdrstats.undp.org/en/countries/profiles/BRA.html.

(٢) مصطفى سامي، «التعليم في البرازيل والاستثمارات الكندية في الجامعات»، الأهرام اليومي، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=885252&eid=1202

الديمقراطية وحرية الفكر، وكانت ملاذًا يسمح للكثيرين بالتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم. وخلال الأربعين عامًا الماضية اهتمت الجامعات كثيرًا بالأنشطة الثقافية؛ فأقامت العروض الفنية والمسرحية ومحطات الإذاعة، وأنشأت دور النشر بل وعرضت الأعمال الإبداعية المختلفة.

ولدى البرازيل الكثير من المكتبات الرائعة، والمتاحف ومراكز الأبحاث، وتضم المكتبة القومية في ريو دي جانيرو ما يقرب من ثلاثة ملايين كتاب، وتعد أضخم مكتبة في أمريكا الجنوبية. وتشتهر مكتبة البلدية العامة بمدينة ساو باولو بمجموعات كتب الأطفال. كما يحتل المتحف الوطني في ريو دي جانيرو أعلى مرتبة بين أفضل متاحف التاريخ الطبيعي في أمريكا الجنوبية. ويضم المتحف الوطني للفنون الجميلة في ريو دي جانيرو ومتحف ساو باولو للفن المعاصر مجموعات شهيرة من الصور الزيتية البرازيلية والأوروبية. ويشتهر معهد أزوالدو كروز في ريو دي جانيرو بتخصصه في الأبحاث الطبية، ويوجد بالبرازيل واحد من أشهر مراكز الأبحاث المشهورة في العالم، وهو معهد بوتانتان بولاية ساو باولو الذي أنشئ عام ١٩٠١م، ويضم أحد أكبر مخزونات اللقاحات والأمصال المضادة للدغة الأفاعي وسم الثعابين في العالم[١].

(١) «البرازيل»، المعرفة،
http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%-D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84#.D8.A7.D9.84.D8.AA.D8.B9.D9.84.D9.8A.D9.85.

وكانت هذه النجاحات نتاج حزمة من السياسات والإجرءات التي اتبعتها الدولة البرازيلية، خاصة أن الدستور تضمن فصلًا كاملًا خاصا بالتعليم، واحتوى على عشر مواد تشرح كافة تفاصيل والتزامات الدولة ومختلف ظروف العملية التعليمية. كما نص الدستور على تشجيع البحث العلمي، بل وحدد مؤسسة الأبحاث العلمية (FAPESP) لتولي هذا الدور. كما تم إنشاء العديد من مراكز البحث العلمي كمعهد الدراسات من أجل التنمية الصناعية IEDI. ونظرًا لنقص الباحثين الوطنيين، قامت الدولة البرازيلية بتقديم التسهيلات والمنح العلمية للباحثين والعلماء الأجانب للدراسة والعمل في البرازيل، وهناك ستة مصادر مختلفة لدعم البحوث العلمية (الحكومة ـ الشركات العامة ـ الجامعات ـ القطاع الخاص ـ المنظمات غير الحكومية ـ المنح الدولية).

وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها البرازيل في مجال التعليم والبحث العلمي، إلا أن هناك إخفافات وتحديات واضحة في هذا المجال، وتتمثل في: الحاجة إلى التوسع في الأماكن المتاحة في المدارس الثانوية لكي تتناسب مع الزيادة السكانية المتسارعة وارتفاع أعداد الطلاب في سن الدراسة.

وتعاني البرازيل من مشكلة ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي الجامعات التي ارتفعت إلى ١٦,٤ بالمائة مقارنة بحوالي ٩,٣ بالمائة من إجمالي السكان، وهو ما يعكس التفاوت بين قدرات وكفاءات خريجي الجامعات واحتياجات سوق العمل. وما يقرب من ٣٧ بالمائة من الشباب المنتمين إلى الفئة العمرية (١٨ ـ ٢٤ سنة) لم

يكملوا دراستهم الثانوية، ولم يحصل على تعليم رسمي لمدة تزيد عن الثمانية أعوام سوى نصف السكان الذين تزيد أعمارهم على ٢٥ عامًا[١]. وبلغت نسبة الباحثين لكل ألف موظف ١,٤٨ عام ٢٠٠٦م.

وتشارك البرازيل بحوالي ٢ بالمائة من المقالات المنشورة في الدوريات العلمية المرموقة على مستوى العالم. وبلغت نسبة ما تساهم به الدولة من براءات اختراع على مستوى العالم ٠,٣١ بالمائة عام ٢٠٠٥م، مقارنة بحوالي ٣,٤ بالمائة في السويد؛ أي: أكثر من البرازيل بحوالي ١٩ مرة، بالرغم من قلة عدد سكان السويد، كما تسهم كوريا الجنوبية بحوالي ١,٧ بالمائة من براءات الاختراع؛ أي: أكثر من البرازيل بحوالي تسع مرات.

والتركيز الأساسي في النظام التعليمي على دراسة العلوم الاجتماعية والإنسانية على حساب علوم الطبيعة والرياضيات، فحوالي ١٠,٧ بالمائة فقط من إجمالي خريجي الجامعات يحملون شهادات في العلوم والهندسة، و١٨,٤ بالمائة من إجمالي القوة العاملة يشغلون مناصب ذات صلة بالعلوم والتكنولوجيا[٢].

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فهناك مشكلات أخرى

---

(١) OECD, Education at a Glance 2011, OECD Indicators, Country note - Brazil, 13 September 2011, P.4, http://www.oecd.org/brazil/48657313.pdf.

(٢) إليكسي باريونوفو، «تدهور مستوى التعليم في البرازيل يحد من طموحاتها»، الشرق الأوسط، ٦ سبتمبر ٢٠١٠م، العدد ١١٦٠٥،
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=11700&article=585555.

تتعلق بتدني جودة التعليم، فوفقًا للمعيار الدولي لبرنامج تقييم مستوى الطلاب (PISA) وهو أكثر المقاييس الدولية شمولًا من حيث تحديد محصلة العملية التعليمية، فقد سجل الطلاب البرازيليون في عام ٢٠٠٩م درجات متدنية للغاية على مستوى طلاب الدول الذين تقدموا للامتحانات الدولية للمهارات الأساسية، مثل القراءة والرياضيات والعلوم، كما حلوا في مرتبة تالية لنظرائهم في أمريكا اللاتينية مثل تشيلي وأوروجواي والمكسيك، حيث جاء الطلاب البرازيليون في الترتيب التاسع والأربعين من بين ٥٦ دولة في اختبار القراءة، وكانت درجاتهم أكثر سوءًا في الرياضيات والعلوم[١]. وهذا يعني أن الطالب البالغ من العمر ١٥ عامًا في البرازيل يملك نفس المهارات التي يملكها طالب يبلغ من العمر ٩ أو ١٠ سنوات في دولة مثل الدنمارك أو فنلندا[٢].

وبصفة عامة يعتبر نصف طلاب البرازيل تقريبًا متخلفون عامًا على الأقل في دراستهم، ويضطرون لإعادة سنة أو أكثر من سنوات الدراسة لفشلهم في تحقيق النجاح فيها، وربما يعود ذلك إلى سوء إعداد المعلمين وضعف مستواهم، وقد أظهرت الدراسات التي أجرتها الهيئة الاتحادية المسؤولة عن الأبحاث

(١) Organization for Economic Co-operation and Development, "Education attainment in Brazil: the experience of FUNDEF", Economics Department Working Papers, No.424, 04-Apr-2005, http://www.oecd.org/officialdocuments/displaydocumentpdf/?cote=eco/wkp(2005)11&doclanguage=en,.

(٢) United Nations, "BRAZIL - EDUCATION", http://www.un.int/ brazil/ brasil/ brazil-education.btm.

والمعايير أن الطلاب الذين يعلمهم مدرسون حاصلون على مؤهل جامعي يحققون تقدمًا أسرع للغاية من الطلاب المحرومين من هذه الميزة، ويجدر بنا أن نذكر في هذا السياق أن نصف عدد المعلمين تقريبًا في البرازيل، والبالغ إجمالي عددهم ١,٥ مليون معلم في المدارس الابتدائية العامة «الحكومية»، حاصلون على مؤهلات جامعية. ويرتبط بذلك ضعف المرتبات التي تثبط الخريجين المتعلمين جيدًا على الانخراط في مزاولة مهنة التدريس، ونتيجة لذلك يحتاج كثير من معلمي المدارس الابتدائية، ومعظمهم من النساء، إلى تدبير وظائف أخرى ليكتسبوا ما يعينهم على شؤون الحياة.

وقد كان تدني مرتبات المدرسين وضعف مستوى التعليم من الأسباب الرئيسة لتنظيم العديد من المظاهرات والإضرابات، بل كان محركًا رئيسًا للمظاهرات التي شهدتها البرازيل عام ٢٠١٣م.

ونظرًا لأن الحكومة تستهدف، على المدى القصير، خفض عجزها المالي، فإن ذلك يمنحها هامشًا ضعيفًا لتحقيق مزيد من الزيادات في رواتب المعلمين، وبدلًا من ذلك، تتركز الجهود على محاولة تحسين مهارات ومؤهلات المعلمين الحالية. وتتضمن هذه الجهود خطة تدريب قومية للمعلمين أثناء عملهم عن طريق استخدام البرامج التليفزيونية التي يتم بثها عبر الأقمار الصناعية[١].

(١) «التحسين التعليم في البرازيل: المال مهم ولكنه ليس ضروريًا»، http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id=3581

وبصفة عامة يمكن القول: إن التعليم يشكل عقبة أمام مساعي البرازيل لزيادة نموها الاقتصادي والوصول لمصاف الدول الكبرى، فمن بين ٢٥ مليون عامل يتوقع أن يلتحقوا بسوق العمل، أكثر من ٢٢ بالمائة منهم غير مؤهلين للوفاء بمتطلبات سوق العمل، مما يعني أن عشرات الآلاف من الوظائف ظلت شاغرة؛ لأن المتقدمين لها غير مؤهلين لشغلها ولا تتوافر فيهم المهارات والقدرات المطلوبة(١). وتعاني من هذه المشكلة بصفة خاصة الشركات التي تحتاج إلى الفنيين والمهندسين، كما تضررت صناعات النفط والغاز والعقارات والطائرات بشكل قوي جراء هذا النقص(٢). وكشفت دراسة قامت بإجرائها إحدى شركات الموارد البشرية، أن ٥٧ بالمائة من أرباب العمل في البرازيل لم يتمكنوا من العثور على العمالة المؤهلة التي يحتاجونها لتسيير أعمالهم(٣).

وخلاصة القول: إن الوضع الحالي للتعليم في البرازيل، في زمن المنافسة العالمية يعني إمكانية أن تتخلف عن ركب الدول النامية الأخرى في البحث عن استثمارات جديدة وفرص نمو اقتصادي سريع، ناهيك عن اللحاق بركب القوى الكبرى في العالم، كما يثير العديد من علامات الاستفهام حول مستقبل

---

(١) Eduardo J Gomez,"Viewpoint: Brazil's education challenge",. http://www.bbc.co.uk/news/world-latin-america-17688560.

(٢) "Education policy in Brazil", http://en.wikipedia.org/wiki/Education_policy_in_Brazil.

(٣) Colin Brock and Simon Schwartzman) eds), The Challenges of Education in Brazil, (Oxford, UK: Triangle Journals, Ltd, 2011).

التجربة النهضوية البرازيلية، ويكفي أن نشير في هذا السياق إلى أن الرئيس لولا دا سيلفا عندما أدى اليمين الدستوري كرئيس للبرازيل في أوائل عام ٢٠٠٣م، أعلن حينها أنه حصل مؤخرًا على أول مؤهل دراسي قبل أن يصبح رئيسًا للبلاد.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية البرازيلية

الاستقلالية في ظل الاعتماد الدولي المتبادل

دخلت البرازيل مع نجاح الرئيس السابق «لويس إيناسيو لولا دا سيلفا» عام ٢٠٠٢م والرئيسة الحالية «ديلما روسيف» عام ٢٠١٠م، في الوصول إلى رئاسة البلاد، مرحلة جديدة في تاريخها المعاصر، تبوأت فيها مكانة مرموقة على صعيد العلاقات الدولية. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى التغييرات العميقة التي شهدتها البلاد خلال فترة حكمهما، من قبيل ترسيخ المسار الديمقراطي، والأداء الاقتصادي الناجح، إلى جانب تبني سياسات اجتماعية أكثر عدالة. وقد واكب ذلك كله انتهاج البرازيل لسياسة خارجية أكثر استقلالية، خاصة مع التوجهات اليسارية لحزب العمال البرازيلي الذي ينتمي إليه كل من لولا وروسيف. وحدثت أعمق التغيرات التي شهدتها البرازيل في سياستها الخارجية في ظل حكم لولا ودعمها حزب العمال البرازيلي، ومنها: تركيز قوي على المبادرات متعددة الأطراف، والتوجه نحو معارضة الهيمنة الأمريكية على العالم، وتفعيل دبلوماسية الجنوب ـ الجنوب، وتوسيع وتقوية تجمع الميركوسور كأساس للتكامل السياسي وتعميق الاندماج الاقتصادي في أمريكا الجنوبية[١].

---

(١) Paulo Roberto De Almedia, "Lula's Foreign Policy: Regional and Global Strategies",Op.cit, P.172.

وحرصت البرازيل على إعادة صياغة علاقتها مع القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعت إلى الانعتاق من علاقة التبعية التي ربطتها بالأخيرة إبان فترة الحكم العسكري في البرازيل في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، واتباع سياسة خارجية مستقلة عنها، وسرعان ما أخذت تتغير هذه العلاقة بشكل أكثر وضوحًا مع تولي لولا دا سيلفا رئاسة البرازيل، الذي سعى جاهدًا إلى مقاومة الهيمنة الأمريكية ومواقفها الأحادية في العالم. وبدأ يطفو التوتر إلى سطح العلاقات الثنائية بين القطبين الشمالي والجنوبي، وكان آخر المؤشرات على هذا التوتر عندما أرجأت رئيسة البرازيل زيارتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى كان مقررًا لها شهر أكتوبر ٢٠١٣م، بعد كشف النقاب عن تورط وكالة الأمن القومي الأمريكية بمراقبة الملايين من الاتصالات الهاتفية ورسائل المواطنين البرازيليين الإلكترونية، والأهم من هذا كله مراقبة المكالمات الشخصية والخاصة لرئيسة البرازيل، وكذلك شركة النفط البرازيلية «بترو براس»، وهو الأمر الذي أثار حفيظة البرازيل. ولم تنحصر جهود البرازيل في مقاومة الهيمنة الأمريكية على أمريكا الجنوبية فحسب، بل سعى لولا إلى الخروج ببلاده من الإطار الإقليمي إلى العالمي، فنجد البرازيل تقوم بدور قوي في ملفات مهمة مطروحة على الساحة الدولية، وذلك بعد أن

ظلت هذه الملفات لفترة طويلة حكرًا على الولايات المتحدة الأمريكية[١].

وبدأ يتنامى دور البرازيل في العديد من الملفات الدولية، وعلى رأسها الإسهام الفعال في مجموعة العشرين، والقضايا المتعلقة بالتجارة الدولية، والطاقة، وحماية البيئة العالمية، والتغيرات المناخية، ومحاربة الفقر والجوع على المستوى العالمي، بل وفي الأزمات الدولية كما حدث في الخلاف الناشب بين الغرب وإيران على خلفية برنامجها النووي، وتنسيق البرازيل مع تركيا في هذا الأمر. هذا بالإضافة إلى محاولاتها المتواصلة لتطوير العلاقات العربية البرازيلية التي شهدت طفرة ملموسة في ظل حكم لولا دا سيلفا. وتلعب البرازيل دورًا مهمًا في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال قيادتها لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ومساهماتها الواضحة في عملية إحلال السلام في تيمور الشرقية[٢].

---

(١) Ibid, P.167.

(٢) Paulo Fagundes Visentini, "Prestige diplomacy, southern solidarity or "soft imperialism"?, Lula's Brazil-Africa relations (2003 onwards)", Paper Presented at seminar, African Studies Centre, April 16, 2009.

المبحث الأول

أسس ومرتكزات السياسة الخارجية للبرازيل، وأهدافها الرئيسية

تحدد المادة (٤) من الدستور الفيدرالي البرازيلي أسس ومبادئ السياسة الخارجية، حيث تشير إلى أن العلاقات الدولية للبرازيل تحكمها مجموعة من المبادئ، وهي: الاستقلال الوطني، احترام حقوق الإنسان، حق الشعوب في تقرير مصيرها، عدم التدخل، المساواة بين الدول، الدفاع عن السلام، محاربة الإرهاب والعنصرية، التعاون بين شعوب العالم من أجل تقدم البشرية، ضمان حق اللجوء السياسي، كما تم الإشارة في هذه المادة إلى أن جمهورية البرازيل سوف تسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين شعوب أمريكا اللاتينية، حتى يتحقق هدف إقامة تجمع أمم أمريكا اللاتينية[١].

وتقوم السياسة الخارجية البرازيلية ـ بصفة عامة ـ على أساس مبادئ التعددية وتسوية المنازعات بصورة سلمية، وعدم

(١) Georgetown University Political Database of the Americas,Op.cit.

التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، واحترام السيادة الوطنية للدول، والحفاظ على علاقات تتسم بالسلمية مع كافة دول العالم، بل وأيضًا مع الأطراف المتنازعة، فالبرازيل في عهد لولا دا سيلفا قد التزمت بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك أيضا إيران على الرغم من الصراع الدائر بين الدولتين.

ويمكن القول: إن السياسة الخارجية التي اتبعها الرئيس لولا يعود جذورها إلى التقاليد البرازيلية الموروثة منذ الحرب العالمية الثانية والقائمة على الدبلوماسية والوساطة، وفي ظل حكم لولا تطورت السياسة الخارجية في إطار مختلط من قبول ومعارضة القواعد الدولية، حيث تم النظر لهيكل النظام الدولي القائم وبصفة خاصة الوضع المهيمن للولايات الممتحدة الأمريكية كعائق أمام تحقيق طموحاتها الإقليمية والدولية. ولطالما آمنت البرازيل بأن وجود نظام عالمي متعدد الأقطاب سوف يتيح لها الفرصة بصورة أكبر لتصبح قوة كبرى.

وتستند البرازيل على عدة أدوات لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، ومنها: قوتها الناعمة، وتشكيل التحالفات الدبلوماسية، حيث تُبدي اهتمامًا خاصًا بإقامة التجمعات والتكتلات مع بعض الدول النامية في أفريقيا وآسيا، كما أعطت في السنوات الأخيرة أولوية كبرى لإقامة حوار سياسي مع القوى المتوسطة الأخرى مثل الهند، وجنوب إفريقيا، بالإضافة إلى

الصين وروسيا[١]. ويظهر ذلك جليًا في المبادرات التي عبَّر عنها المنتدى البرازيلي ـ الإفريقي، وإطلاق منتدى «إبسا للحوار». وتستهدف البرازيل أن تصبح قوة كبرى من خلال سياسة خارجية تقوم على التفاوض والمشاركة في المنتديات الدولية أكثر من اتباع الأسلوب التصادمي[٢].

وتعتمد البرازيل على الدبلوماسية متعددة الأطراف، وذلك من خلال المشاركة بفاعلية في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية المهمة، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الدول الأمريكية، فضلًا عن المشاركة بنشاط فاعل في لقاءات وقمم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما التحقت في عام ٢٠٠٧م باجتماع مجموعة الدول الصناعية الثمانية ـ بمدينة هيليجندام Heiligendamm الألمانية ـ والذي أضاف إليه خمس دولٍ صاعدة أخرى كانت البرازيل في صدارتها[٣]. وعلى الرغم من أن البرازيل تُعد أكبر دول أمريكا الجنوبية من حيث المساحة وعدد السكان، فإنها ظلت لسنوات عديدة قوة إقليمية خامدة. وعلى مدار مائة عام (١٨٨٩ ـ ١٩٨٨م) لم يكن للبرازيل سمعة

---

(١) هناك العديد من التجمعات والمنظمات التي تشترك فيها البرازيل مع غيرها من القوى المتوسطة الجديدة، بالإضافة إلى الصين، مثل تجمع الـ (BASIC Brazil, South Africa, India and China) ÒIBSA (India, Brazil and South Africa) و BRICS (Brazil, Russia, India, China and South Africa) و BICs (Brazil, India and China)

(٢) Amélie Gauthier and Sarah John de Sousa, "Brazil in Haiti: Debate over the Peacekeeping Mission", FRIDE Comment, November 2006.

(٣) Paulo Roberto de Almeida, "Lula's Foreign Policy: Regional and Global Strategies", Op.cit, PP.173- 179.

تُذكر في محافل السياسة الخارجية، ولم يكن اسمها حاضرًا في حلبة السياسة العالمية، وإن حضرت حضورًا رمزيًا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية من خلال علاقاتها التحالفية مع بعض القوى الأوروبية[1].

وفي هذا الإطار، هناك تفسيران لخروج البرازيل إلى العالم الخارجي وبصفة خاصة عالم الجنوب:

أحدهما: يرى في البرازيل صاحبة رسالة نهضوية واعية تسعى إلى كسر هيمنة الشمال على الجنوب.

والثاني: براجماتي يتمثل في الرغبة في فتح أسواق جديدة لترويج السلع والمنتجات البرازيلية[2].

وبصفة عامة وضعت القيادة البرازيلية هدفين رئيسين متكاملين لدور البرازيل في النظام الدولي:

الأول: الاستفادة من السياسة الخارجية في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول بعينها، لتحسين الأوضاع الاقتصادية الداخلية، والتي تعود بالنفع المباشر على المواطن البرازيلي.

والثاني: بلورة وضع متميز للبرازيل، والظهور كفاعل مهم على الساحة الدولية، بهدف تعديل بنية النظام الدولي، ليكون نظامًا متعدد الأقطاب، تشارك فيه أقطاب جنوبية صاعدة، لا أن

(١) كلوفيس بريجاجوا وعاطف معتمد عبد الحميد، «معالم السياسة الخارجية البرازيلية»، في: محمد عبد العاطي (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص٨١.

(٢) المرجع السابق، ص٨٤.

يظل منغلقًا على سيطرة الفاعلين الدوليين الكبار، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك فهي تركز بصفة خاصة على مسألة حصولها على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، وهو المطلب الذي يلقى دعمًا قويًا من كل من روسيا والصين، حليفتيها في البريكس. وهذا يفسر مطالباتها المستمرة بضرورة إصلاح منظمة الأمم المتحدة، وضم دول فاعلة إلى مجلس الأمن، وتوسيع دائرة المشاركة الدولية فيه، وكذلك زيادة وزنها في البنك وصندوق النقد الدوليين، فضلًا عن طموحها للعب دور أكثر تأثيرًا في مجموعة العشرين.

بعبارة أخرى: تستهدف البرازيل ترجمة قوتها الاقتصادية إلى نفوذ عالمي من خلال دفع التجارة «الجنوبية ـ الجنوبية»، وتعزيز الروابط السياسية مع الدول النامية، ولذلك فهي تركز على النظام التجاري الدولي، وتطالب بضرورة إصلاح منظمة التجارة العالمية، وتعديل محاور معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. وتهتم البرازيل بتحقيق التقارب مع القارة الأفريقية، كما أعطت أولوية اهتمامها للدول الأفريقية المتحدثة بالبرتغالية والتي توجهت إليها ببرامجها في مجال التعاون التقني والفني، وعقد حوار بنّاء مع العالم العربي (دون أن تفقد اتصالها مع إسرائيل)[1].

وقد أعادت السياسة الخارجية البرازيلية في عهد لولا

(١) Daniel Flemes, "Emerging middle powers' soft balancing strategy: state and perspectives of the IBSA dialogue forum", GIGA Working Paper, No. 57, August 2007.

التأكيد على أهمية قضية الاستقلال الوطني، وتكوين التحالفات مع الدول النامية الأخرى من أجل تقليل احتمالات تعرضها للأزمات الخارجية وزيادة قوتها التفاوضية، ومن أجل العمل نحو إقامة نظام عالمي أكثر توازنًا. ومن ناحية أخرى فإن البرازيل تستهدف القبول والاحترام من قبل العالم المتقدم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فهي تستهدف تحدي النظام الدولي القائم ولكن من داخله، وهي تسعى إلى إصلاح هذا النظام والمؤسسات المكونة له وليس إقامة نظام دولي جديد[١].

(١) Andrew Hurrell, "Brazil and the New Global Order", Current History, Vol. 109, Issue: 724, February 2010, PP.1-8.

المبحث الثاني

مجالات عمل السياسة الخارجية البرازيلية ودوائر حركتها

يرتكز برنامج السياسة الخارجية في البرازيل على أساس التحرك الدبلوماسي النشط، ليس فقط على المستوى الإقليمي داخل قارة أمريكا الجنوبية، ولكن أيضًا على المستوى الدولي. حيث أصبح للسياسة الخارجية البرازيلية في ظل حكم لولا توجه دولي بدرجة أكبر، مقارنة بالحكومات السابقة، حيث عمدت البرازيل إلى توسيع مجال نفوذها إلى كافة أنحاء المعمورة من أفريقيا للشرق الأوسط. وركزت على بناء التحالفات الدولية، كما لعبت دورًا نشطًا داخل المؤسسات الدولية، وذلك بهدف تحقيق مصالحها الوطنية من خلال إحراز مزيد من العدالة الاجتماعية والاقتصادية في العالم[١].

(١) Andrew Hurrell, "Brazil: What Kind of Rising State in What Kind of Institutional Order?", in: Alan S. Alexandroff and Andrew Fenton Cooper, eds., Rising States, Rising Institutions: Challenges for Global Governance, (Baltimore, MD: Brookings Institution Press, 2010), P.136.

وخلال العقود الماضية تركزت الجهود البرازيلية على تقوية مكانتها كدولة قائدة في النظام الدولي، كما سعت إلى التعاون مع مختلف الدول حتى غير الديمقراطية منها مثل الصين، وهي في ذلك تسعى إلى أن تقدم نموذجًا للدولة القادرة على الربط بين دول مختلفة ونماذج مختلفة من النظم السياسية والقيام بدور الوسيط بينها؛ أي: أنها تسعى لأن تكون جسر الوصل بين العالمين المتقدم والنامي، ونجحت بالفعل في أن تكون الابن المفضل للمستثمرين في وول ستريت، وفي الوقت نفسه متحدثًا باسم الجنوب[1]. وسعت البرازيل إلى تطوير دبلوماسية نشطة تعتمد على الربط بين موقع البرازيل كقوة محورية في منطقة أمريكا اللاتينية وبين انتمائها لدول الجنوب النامية وتمثيلها لمصالح تلك الدول في المنتديات الدولية المختلفة، وذلك في مواجهة دول الغرب المتقدمة. ومن أبرز مجالات عمل السياسة الخارجية البرازيلية، ودوائر حركتها ما يلي:

أولًا: تقوية العلاقات مع دول أمريكا الجنوبية:

شهدت السياسة الخارجية البرازيلية ـ عقب بدء عملية التحول الديمقراطي ـ تطورات عدة، باتجاه توثيق العلاقات مع دول القارة الجنوبية، وأصبح التكامل الإقليمي مسألة أمن قومي بالنسبة للبرازيل، وليس التحالف مع الجارة الشمالية العظمى.

(١) Daniel Flemes, "Emerging middle powers' soft balancing strategy: state and perspectives of the IBSA dialogue forum", Op.cit.

وتلعب البرازيل دورًا مهمًا في جهود الحفاظ على الأمن الجماعي، وكذلك في مجال التعاون الاقتصادي قارة أمريكا الجنوبية. كما تستهدف البرازيل توحيد وتكامل جهود دول القارة في مجالات حفظ السلام والنقل والمواصلات والاتصالات، وكذلك تعزيز التكامل الإقليمي بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وذلك من خلال السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (ميركوسور) the Southern Common Market (Mercosur)، وأيضًا عبر اتحاد أمم أمريكا الجنوبية the Union of South American Nations[1].

وسعت البرازيل إلى التغلب على حاجز اللغة التاريخي الذي فصلها عن بقية دول أمريكا اللاتينية الناطقة بالإسبانية (البرازيل هي الدولة الوحيدة في أمريكا الجنوبية الناطقة بالبرتغالية)، كما تحتفظ بتاريخ قوامه ١٥٠ سنة من الاتفاقات السلمية مع دول الجوار الجغرافي، حيث تنطلق الدبلوماسية البرازيلية من مبدأ راسخ يرى أن الحدود الجغرافية للبرازيل يجب أن تبقى دومًا مصدر تعاون واستقرار لا منبعًا للعداء والصراع. ولعل هذا يفسر وصف وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «كوندليزا رايس» البرازيل، في عام ٢٠٠٧م، بأنها «قوة إقليمية وشريك عالمي»، وهو وصف لم توصف به على مدار تاريخها الحديث[2].

---

(١) Gladys Lechini, "Middle Powers: IBSA and the New South-South Cooperation", NACLA Report on the Americas, Vol. 40, No. 5, 2007, PP.28-32.

(٢) كلوفيس بريجاجوا وعاطف معتمد عبد الحميد، «معالم السياسة الخارجية البرازيلية»، في: محمد عبد العاطي (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص٨٢.

ويكشف هيكل توزيع القوة العسكرية والديموجرافية والجغرافية والاقتصادية وموارد الطاقة في أمريكا الجنوبية مدى التفوق الذي تتمتع به البرازيل بمعايير القوة المادية، مقارنة بغيرها من دول أمريكا الجنوبية، مما يجعلها أكثر دول أمريكا الجنوبية المؤهلة للعب دور محوري على المستوى الإقليمي. ويعد الازدهار الاقتصادي أحد أهم دعائم مكانتها الإقليمية، ولعل هذا ما يفسر توافد العمالة من دول أمريكا اللاتينية عليها، سواء بالطرق الشرعية أو غير الشرعية. وفي هذا الإطار تشير الإحصاءات الحكومية البرازيلية إلى أن تحويلات العمال الأجانب من دول أمريكا اللاتينية بالبرازيل قد وصلت إلى حوالي مليار دولار أمريكي، وما زالت مستمرة في التصاعد. وبجانب توافد العمالة، تحاول شركات أمريكا اللاتينية تدشين فروع لها في جميع أنحاء البرازيل، وتحاول البرازيل استثمار ذلك عبر اقتراح قيام شركاتها بشراء منتجات الشركات اللاتينية حتى ولو لم ينطوِ على تحقيق هامش ربح[1].

وتصاعد النفوذ الإقليمي للبرازيل مع انتخاب لولا دا سيلفا رئيسا، فالتاريخ السياسي لدا سيلفا كمناضل سياسي وناشط عمالي جعل منه مثالا يحتذى به بالنسبة لقادة تيار اليسار في أمريكا الجنوبية، كما كان وصوله لرئاسة البرازيل إيذانا بولادة ما سمي بـ«اليسار الإصلاحى»، لا سيما بعد انتخاب ميشال باشيلت

(١) المرجع السابق.

Michelle Bachelet ٢٠١٠م) في شيلي، وتاباريه فاسكيس Tabaré Vázquez (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠م) في أوروجواي، نظرًا لأنه نموذج لليساري الذي نجح في تحقيق التوازن بين أجندة التنمية الشاملة من أجل الفقراء والانضباط المالي والنقدي[١]. ولذا فلم يكن أمام الرئيس الراحل هوجو تشافيز في فنزويلا وإيفو مورالیس في بوليفيا سوى الاعتراف بمكانة لولا كممثل لتيار اليسار في أمريكا الجنوبية. ومن جهة أخرى ساهمت سياسات دا سيلفا الاقتصادية الليبرالية في تعزيز علاقات البرازيل مع حكومات يمين الوسط في الإقليم وخاصة في كولومبيا[٢].

وقامت البرازيل بتقديم خدمات الوساطة بين دول هذه القارة، مثل: بوليفيا، وكولومبيا، والإكوادور، وفنزويلا، والتي تزايدت بشكل ملحوظ في عهد لولا مقارنة بالمبادرات المحدودة لسلفه، كما سعت البرازيل إلى وضع الأساس لبناء قوة إقليمية تنطلق منها لممارسة دور قائد في النظام العالمي الجديد، بعد انقضاء عهد القطبية الأحادية، وهذا ما يفسر تركيزها على قضايا التعاون في مجال الدفاع والأمن في أمريكا الجنوبية، كما أن نفقات البرازيل العسكرية خلال الفترة ما بين ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧م فاقت نفقات الأرجنتين وشيلي وكولومبيا وفنزويلا مجتمعة. وقد أثبتت البرازيل لأول مرة في التاريخ قدرة دول أمريكا الجنوبية

(١) رضا محمد هلال، «الانتخابات البرازيلية: اليسار يصل إلى الحكم»، مجلة الديمقراطية، يناير ٢٠٠٣م.

(٢) ميجيل دياز & باولو روبرتو ألميدا، مرجع سبق ذكره.

على معالجة الأزمات الإقليمية بنفسها، وذلك من خلال قيادتها لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي (MINUSTAH)، وفي مارس ٢٠٠٨م اقترح دا سيلفا إنشاء مجلس دفاع أمريكا الجنوبية، بهدف الوصول لتحالف دفاعي شبيه بحلف الناتو، وتكوين قوات عسكرية جنوب أمريكية وإقامة صناعات عسكرية إقليمية[١].

ثانيًا: بناء تحالفات مع دول الجنوب:

سعت البرازيل إلى التأكيد على أفكار التحالف والتضامن بين دول الجنوب في مواجهة الشمال المهيمن، وتغيير علاقات القوة في العالم، وقدرة بلدان الجنوب على فتح المجال أمام جغرافية جديدة للتجارة العالمية تقوم على زيادة التبادل التجاري بين دول الجنوب بديلا عن التبعية والعلاقات التجارية غير المتكافئة مع دول الشمال. وبصفة عامة تستهدف البرازيل من عضوية هذه التجمعات تحسين الجغرافية الاقتصادية (وربما السياسية) في العالم، عبر إثارة قضايا مثل إصلاح النظام التجاري العالمي داخل منظمة التجارة العالمية، وإصلاح نظام العضوية الدائمة لمجلس الأمن الدولي، مع بذل جهود مشتركة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية في العالم[٢].

---

(١) دانييل فليمس، «الخيارات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية البرازيلية بعد مرحلة القطب الواحد»، في: محمد عبد العاطي (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص٩٧ ـ ٩٩.

(٢) المرجع السابق.

وعملت البرازيل على تعزيز علاقتها بدول الجنوب من خلال عقد عدد من التحالفات واتفاقيات التعاون الفني مع تلك الدول، التي ساعدتها على تعزيز موقفها من بعض القضايا الدولية خاصة التجارة الدولية والتغيرات المناحية. كما كانت تلك الاتفاقات مكونا أساسيا في السياسة الخارجية البرازيلية استهدفت بالأساس تعزيز التبادل التكنولوجي بين تلك الدول ونقل وتبادل المعرفة المكتسبة من تجارب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الناجحة، خاصة ما يتعلق منها بالزراعة والرعاية الصحية ومكافحة الفقر[١].

وخطت البرازيل خطوات واضحة على مستوى السياسات الاقتصادية الخارجية، ومن بين التحالفات والتكتلات التي أقامتها البرازيل مع بعض الاقتصادات الصاعدة، مجموعة العشرين التي تشترك في عضويتها مع الصين والهند وروسيا، والتي تطالب بدور أكبر في تسيير النظام الاقتصادي العالمي، كما أن لدى البرازيل شركاء رئيسيين من دول الجنوب في «منتدى إبسا للحوار» (IBSA Dialogue Forum)[٢]، والذي يضم الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا؛ وتم إطلاقه في يونيو ٢٠٠٣م في برازيليا، من جانب وزراء خارجية هذه البلدان بعد سلسلة من المحادثات غير الرسمية على هامش قمة الدول الثمانية في إيفيان (فرنسا) في

(١) Maria Regina Soares de and Hirst, Mônica, "Brazil as an intermediate State and regional power: action, choice and responsibilities", International Affairs, Vo.82, No.1, 2006, PP.21-25.

(٢) للمزيد من التفاصيل عن تجمع الإبسا: http://www.ibsa-trilateral.org

مايو ٢٠٠٣م، ليكون بمثابة تحالف استراتيجي من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة للدول النامية داخل المؤسسات الدولية، ويمثل أرضية للتعاون الثنائي والثلاثي على المستوى الإقليمي وبين دول الجنوب وبعضها البعض[١]، مما قد يفسح المجال أمام دبلوماسية ثلاثية في القضايا الدولية Triangular Diplomacy. وتم إنشاء منتدى للحوار بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا عام ٢٠٠٤م للتخفيف من الفقر والجوع، بهدف تحديد المشروعات التي يمكن أن تنفذها البلدان الثلاثة في مجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي والمياه الصالحة للشرب والرعاية الصحية وجمع النفايات وإعادة تدويرها وبناء القدرات في مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة[٢]. ومن ناحية أخرى، شكلت البرازيل مع روسيا والصين والهند مجموعة بريك في ٢٠٠٩م، ثم انضمت إليهم جنوب أفريقيا في ٢٠١٠م ليصير اسمها تجمع البريكس (BRICS)، والذي يعد اختصارًا للأحرف الأولى لكل من: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا، ذلك التجمع الذي يمثل منافسا قويا للاقتصاد الأمريكي والأوروبي، حيث يضم أكبر خمس اقتصاديات على مستوى الدول النامية، حيث يعادل الناتج الإجمالي المحلي لتلك الدول مجتمعة ناتج

(١) Amélie Gauthier and Sarah John de Sousa, Op.cit.

(٢) Ibid.

الولايات المتحدة الأمريكية، والأهم أن هذا التجمع يلوح بإنشاء بنك تمويلي جديد على غرار البنك الدولي[1].

وتقوم البرازيل من خلال البريكس بتقديم نفسها باعتبارها دولة صاعدة تسعى إلى تبوؤ مكانة دولية أفضل، وذلك من خلال الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. وفي واقع الأمر فإن لولا لم يعلن عن مطلبه هذا فور وصوله إلى الحكم، ولكنه بدأ في الإعلان عنه بعد مرور ثلاث سنوات، ثم زادت نبرة المطالبة بالعضوية مع كل تقدم اقتصادي تحققه البرازيل، وما زال هذا المطلب مستمرا خلال فترة رئاسة روسيف.

وسعت البرازيل إلى تعظيم مكاسبها الاقتصادية والتأثير في بعض السياسات الاقتصادية العالمية، من خلال عضويتها في تجمع الميركوسور، وهو بمثابة السوق المشتركة لدول الجنوب، وتشكل باعتباره اتفاقية للتجارة الحرة بين كل من البرازيل والأرجنتين وباراجواى وأوروجواى في عام ١٩٩١م، وأصبحت فنزويلا عضوا كامل العضوية في يوليو ٢٠١٢م، وكذلك بوليفيا في ديسمبر ٢٠١٢م. ويضم الميركوسور ٢٥٠ مليون نسمة مع ناتج محلي إجمالي يبلغ تريليون دولار أمريكي أو نحو ٧٦ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية.

وبصفة عامة يمكن القول: إن التعاون بين دول الجنوب

(١) دانييل فليمس، «الخيارات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية البرازيلية بعد مرحلة القطب الواحد»، في: محمد عبد العاطي (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص٩٥.

ساعد على بروز صوت قوي يمثل الدول النامية في المنتديات الدولية، خصوصًا فيما يتعلق بالمساعي الرامية إلى إحداث إصلاحات أساسية في الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ولكن تؤكد البرازيل من ناحية أخرى على أن التكتلات والتحالفات بين دول الجنوب غير موجهة ضد القوى الكبرى في النظام العالمي، ولوحظ ذلك في أعقاب اجتماع وزراء خارجية «منتدى إبسا» الأول، حيث شدد وزير خارجية البرازيل السابق «سيلسو أموريم» على أن المنتدى لا يسعى إلى إحداث انقسامات جيو ـ سياسية جديدة، كما أكد على أنه عبارة عن مجموعة من الدول تعمل على إشاعة السلام وعلاقات حسن النية، وغير موجهة ضد طرف بعينه[١].

ثالثًا: التنمية كمحرك للسياسة الخارجية:

ارتبطت المشاركة البرازيلية النشطة في الشؤون العالمية في ظل حكم لولا بشكل وثيق باستراتيجيات التنمية على المستوى القومي، وعملت على تطويع دبلوماسيتها وسياستها الخارجية لخدمة استراتيجيات التنمية الوطنية واقتصادها القومي[٢]. وأصبحت التنمية جزءًا من السياسة الخارجية البرازيلية منذ ستينيات القرن الماضي، حينما جعلت أحد جوانب التنمية

(١) Amélie Gauthier and Sarah John de Sousa, Op.cit.

(٢) Alfredo Cabral and Priya Shankar, "Brazil rising: the prospects of an emerging power", foresight, 1 July 2011, http://www.policy-network.net/publications_detail.aspx?ID=4026, P.12.

الاقتصادية، ألا وهو التجارة الخارجية، ضمن أولويات سياستها الخارجية. وكان أبرز مثال على ذلك تبني البرازيل للمبادرة التي دعت إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد new international economic order. وكان الهدف الأساسي من تلك الدعوة هو تعزيز نفوذها على المسرح الدولي، وذلك من خلال تفعيل استراتيجية التنمية في السياسة الخارجية البرازيلية.

وحينما وصل لولا دا سيلفا للحكم بدأ في توظيف التنمية كقوة ناعمة في السياسة الخارجية لبلاده وسارت خليفته على النهج نفسه. حيث أكدت ديلما روسيف في أول خطاب ألقته منذ توليها السلطة عن السياسة الخارجية لبلادها: أن السياسة الخارجية للبرازيل هي أكثر من مجرد مشروع عالمي، بل هي مكون أساسي من مكونات المشروع القومي للتنمية، خاصة مع وجود نظام عالمي يقوم بشكل متزايد على الاعتماد الدولي المتبادل، مما يكشف عن وجود ارتباط وثيق بين السياسة الداخلية والخارجية للبرازيل، فالبرازيل لديها تاريخ طويل في الربط بين مبادرات السياسة الخارجية وأهدافها التنموية القومية[1].

وساعدت المحاولات التي تبذلها البرازيل من أجل تنسيق جهود الدول النامية، خاصة في إطار بعض المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، في عرقلة بعض الإجراءات والسياسات التي لا تخدم مصالحها، ومكنتها من الحصول على بعض

(١) علاء الدين عرفات، مرجع سبق ذكره، ص٢٧.

التنازلات في عدد من القضايا. وكما يرى جوزيف ناي Joseph Nye فإن القوة الاقتصادية هي مصدر آخر للقوة الناعمة لأي دولة، حيث يمكن أن تسهم في خلق سمعة جيدة وجاذبية للدولة في العالم، وبالنسبة للبرازيل فإن قوتها الاقتصادية هي أيضا مصدر للقوة الناعمة لأسباب عدة؛ فنموها الاقتصادي واستقرار اقتصادها القومي والذي ساعدها على التصدي للعديد من الأزمات التي تعرضت لها من قبل في عام ١٩٩٩ و٢٠٠٨م خلق قدرا من الإعجاب والتقدير لنجاحها الاقتصادي، وهذا يمكن أن يضاعف من قوتها الناعمة، وذلك من خلال سعي بعض دول العالم لاتباع نموذجها الاقتصادي والاجتماعي، ويتأكد ذلك مع قيامها بزيادة برامج المساعدات الإنمائية لأفريقيا[١].

وكان حرص البرازيل على تبني قيم ومبادئ العدالة والتضامن الدولي أحد مصادر قوتها الناعمة، حيث سعت إلى تعديل الأجندة التجارية الدولية بما يحقق مصالح الدول النامية، مثلما حدث في مفاوضات الدوحة، ومثل هذه المحاولات دعمت بلا شك موقف الدول النامية في المفاوضات، وساهمت في رسم صورة للبرازيل باعتبارها دولة غير عدوانية أو تسعى لتحقيق مصالحها القومية فحسب، كما دعم صورتها كدولة تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية للدول النامية جميعها، بيد أن الإجراءات الحمائية والحواجز غير الجمركية التي

(١) The Economist,"Brazil takes off" http://www.economist.com/node/14845197, 12 November 2009, P.15; The World Factbook, "Brazil", Op.cit.

تلجأ إلى فرضها في بعض الأحيان من أجل خفض معدل التضخم تهدد صورة البرازيل وتضعف من قدرتها على امتلاك مصادر القوة الناعمة من الجانب الاقتصادي، خاصة أن البنك الدولي قد أعلن أن البرازيل تفرض قيودا كثيرة على التجارة (حواجز جمركية وغير جمركية) مقارنة بدول أمريكا اللاتينية (باستثناء قطاع الزراعة الأكثر انفتاحا)، كما أن الإجراءات الحمائية تسير ضد مبدأ حرية التجارة، وضد موقفها الرافض والناقد للإجراءات الحمائية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في مفاوضات التجارة العالمية، مما قد يهدد سمعتها ويؤدي إلى تآكل قوتها الناعمة كما يضر بالمصالح الاقتصادية للدول الأخرى[١].

وهناك جانب آخر تستقي البرازيل قوتها الناعمة من نجاحها الاقتصادي، ألا وهو ما تقوم به من تبني لمبادئ وقواعد ونظم المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية، حيث التزمت بمبادئ الليبرالية الاقتصادية، ونجحت في الاستفادة منها في فتح أسواق الدول الأخرى لمنتجاتها، وقد فضل لولا أن تعمل بلاده في إطار الهياكل الاقتصادية والتجارية الدولية القائمة، وأن تسعى لتغييرها حتى تصبح أكثر عدالة وشفافية، وبما يخدم مصالحها الاقتصادية أيضا، مثل اعتراضها على الدعم الأمريكي للقطن عام ٢٠١٠م. وهو الأمر الذي قد يسهم في إعطاء صوت أقوى للدول النامية في المؤسسات الدولية، وهي بذلك تسعى لتحويل قوتها الاقتصادية

(١) World Bank, "World Trade Indicators 2009/10: Brazil Trade Brief", Country Ranking, http://info.worldbank.org/etools/wti/docs/Brazil_brief.pdf.

وتعاونها وتحالفها مع الدول الأخرى إلى نمط من الزعامة في المنتديات الاقتصادية الدولية المختلفة[١].

رابعًا: محاربة الفقر والجوع على المستوى الدولي:

من أبرز مجالات عمل السياسة الخارجية للبرازيل جهودها الدولية في مجال محاربة الفقر العالمي، والذي جاء امتدادا لما أحرزته من نجاح في تخفيض معدلات الفقر والتفاوت الاجتماعي في الداخل، خاصة عندما اعتبر لولا البرامج الاجتماعية لمحاربة الفقر والجوع نوعا من الالتزام الأخلاقي، وجعلها جزءا من قيمه السياسية كرئيس للبلاد[٢].

ففي مقابلة مع فريد زكريا عام ٢٠٠٩م قال لولا: «عندما أجلس في اجتماعات مجموعة العشرين مع مختلف رؤساء دول العالم، أعرف أنني الشخص الوحيد الذي عانى من الفقر والعوز، أعرف ماذا تعني البطالة، وكيف قادتني الديمقراطية إلى هذه المكانة، وأن الشعب هو من أوصلني إلى هذه المرتبة، وهذا أعظم مكاسب الديمقراطية».

وهذه الديمقراطية التي تحدث عنها لولا كانت من العوامل التي عززت من صورة البرازيل كفاعل دولي جذاب[٣]. وعلى

---

(١) Anna C. Prusa, Op.cit, PP.39-40.

(٢) Ibid, P.35.

(٣) "Interview with President of Brazil", transcript of Fareed Zakaria's interview with President Lula, aired on Global Public Square, 29 March 2009, http://edition.cnn.tv/TRANSCRIPTS/0903/29/fzgps.01.html.

الرغم من أن الرئيس كاردوسو قام بتدعيم وترسيخ الديمقراطية في البرازيل، وبدأ تقليد «الدبلوماسية الرئاسية» فإن لولا كان الرئيس الذي استخدم شعبيته وشخصيته الكاريزمية للدفع بالبرازيل دوليًا لتكون قوة كبرى في العالم[١].

ونظرا لما حققته برامج مكافحة الجوع والفقر من نجاح كبير في استهداف الفئات المحرومة، وخاصة برنامج التحويلات النقدية المشروطة «بولسا فاميليا»، فقد حظي بشهرة كبيرة عالميا لكونه من أكبر برامج التحويلات النقدية المشروطة في العالم، كما حظي هذا النجاح بترحيب دولي، ففي عام ٢٠٠٥م أعلن رئيس البنك الدولي آنذاك بول وولفوفيتز Paul Wolfowitz أن برنامج بولسا فاميليا من أكثر النماذج فاعلية ونجاحا في مجال السياسة الاجتماعية، وأن العديد من دول العالم تسعى لاستقاء الدروس من التجربة البرازيلية، ويتطلعون إلى تحقيق النتائج ذاتها لشعوبهم[٢].

ونظرًا للنتائج الإيجابية التي تحققت في السنوات الأخيرة في مجال الرعاية الاجتماعية في البرازيل فقد بدأت في تطبيق «دبلوماسية السياسة الاجتماعية» ضمن سياستها الخارجية، وذلك

---

(١) Jeffrey W. Cason and Timothy J. Power, "Presidentialization, Pluralization, and the Roll-back of Itamaraty: Explaining Change in Brazilian Foreign Policy Making in the Cardo-so-Lula Era", International Political Science Review, No. 30, 2009, PP. 117-140.

(٢) "Brazil's Bolsa Fam?lia Program Celebrates Progress in Lifting Families Out of Poverty", World Bank News & Broadcast, 19 December 2005, http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,contentMDK:20702063~pagePK:64257043~piPK:437376~theSi-tePK:4607,00.html.

من خلال وزارة التنمية الاجتماعية ومكافحة الجوع، كما أسهمت في برامج إطعام تلاميذ المدارس وتقديم المساعدات الغذائية في كوت ديفوار وإثيوبيا وغانا وملاوي وموزمبيق والنيجر وكينيا ورواندا والسنغال وزيمبابوي[١].

وأدى هذا النجاح إلى إطلاق شرارة الاستنارة وقريحة الاستلهام والمحاكاة بشأن تعديل البرامج الاجتماعية وتكييفها في ما يقرب من ٢٠ بلدًا، مثل شيلي، والمكسيك، وغيرهما من بلدان أخرى حول العالم كإندونيسيا وجنوب أفريقيا وتركيا والمغرب. وخلال السنوات الماضية قامت العديد من البلدان الأفريقية بإرسال فرق بحثية للبرازيل للتعلم من تجربتها وخبرتها في برامج الرفاه الاجتماعي، كما أعلنت مدينة نيويورك مؤخرًا عن إنشاء برنامج «الفرصة بمدينة نيويورك» (Opportunity NYC)، وهو برنامج للتحويلات النقدية المشروطة المعنية بتدعيم الدخل، وتم وضعه على غرار برنامج بولسا فاميليا البرازيلي ونظيره المكسيكي. ولعلها إحدى المناسبات النادرة التي تقوم فيها دولة متقدمة باعتماد إنشاء برنامج مماثل بفضل التعلم والاستفادة من خبرات وتجارب بعض دول الجنوب[٢].

وأصبحت تشكل سياسات البرازيل وتركيزها على البرامج الاجتماعية مجالًا مهما للتعاون مع بلدان منطقة الكاريبي وأمريكا

---

(١) Ibid.

(٢) علاء الدين عرفات، مرجع سبق ذكره، ص٢٨.

الجنوبية وأمريكا الوسطى، وشرعت في التنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تنفيذ برامج للتعاون بين بلدان الجنوب. حيث ألهم برنامج «الجوع صفر» قادة دول نيكاراجوا وبلدان أخرى في أمريكا الجنوبية ومنطقة بحر الكاريبي، ليقوموا بتطبيق برنامج مشابه، وذلك بالتعاون بين البرازيل وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من خلال ما يسمى ببرنامج شراء الأغذية الذي يوفر التمويل لشراء الأغذية من خمس بلدان أفريقية (إثيوبيا، النيجر، ملاوي، موزمبيق، والسنغال)، بما يعود بالنفع على صغار المزارعين ومحدودي الدخل[١].

وشاركت البرازيل بفعالية في المبادرات الدولية المتعلقة بقضيتي الفقر والجوع، مثل: «أمريكا اللاتينية من دون جوع عام ٢٠٢٥م»، و«البرازيل وأفريقيا: حوار حول الأمن العذائي والتنمية الريفية»، وإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (الفاو). وساهمت البرازيل في اقتراح أجندة اجتماعية دولية تم صياغتها أول مرة في الحملة التي قادتها الأمم المتحدة عام ٢٠٠٤م ضد الفقر والجوع[٢].

ومثل هذا النجاح يمكن أن يدعم مكانة البرازيل عالميًا بطرق مختلفة، فنجاح تجربة مكافحة الفقر داخليًا جلب لها

(١) المرجع السابق، ص١٣.

(٢) «برنامج بولسا فاميليا، انتشال الأسر من براثن الفقر في البرازيل»، مرجع سبق ذكره.

إعجاب العديد من دول العالم التي ترغب في تطبيق مثل هذه التجربة، كما منحها الفرصة للقيام بدور المعلم للدول الأخرى (مثلما الحال في أفريقيا). فضلا عن أن التزام البرازيل السياسي بخفض الفقر، والذي أثبت نجاحه في الداخل، ساهم في منحها الشرعية والقبول وكذلك السلطة الأخلاقية للعب دور قيادي في مثل هذه القضايا على الساحة الدولية[١].

خامسًا: المشاركة في حماية السلم والأمن الدوليين (عمليات حفظ السلام الدولي):

يتطلب الحديث عن دور البرازيل في عمليات حفظ السلام الدولي الوقوف ابتداء على حجم قوتها العسكرية، فبالرغم من أنّ الثروات الطبيعية والنمو الاقتصادي من أهم مصادر قوة الدولة الصلدة، إلّا أنّ القوّة العسكرية تبقى معيارًا رئيسيًّا لقياس وضع أي قوّة رئيسية.

القوة العسكرية للبرازيل:

تمتلك البرازيل أكبر قوة عسكرية في أمريكا اللاتينية (٢٨٧,٦٠٠ فرد). ويضم الجيش حوالي ١٨٩,٠٠٠ فرد، وبالقوات البحرية نحو ٤٨,٦٠٠ فرد، وتستوعب القوات الجوية نحو ٥٠,٠٠٠ فرد[٢].

---

(١) Anna C. Prusa, Op.cit, P.36.

(٢) طبقت نظام التجنيد الأجباري لمن هم في سن إلى عام وذلك خلال مدة تتراوح ما بين إلى شهرًا. أما المتطوعون في الجيش فهؤلاء تبدأ خدمتهم من سن عامًا، =

ويحظى الجيش بمكانة مرموقة في المجتمع البرازيلي؛ فنظرًا للمناصب الرفيعة التي عادة ما يتقلدها جنرالات الجيش في الحياة المدنية (من مقاعد النواب والوزراء إلى رئاسة البلاد)، يرسِل كثير من العائلات الأرستقراطية والثرية أبناءهم إلى الجيش، وخاصة بعض قطاعاته مثل قوات الطيران والقوات البحرية[١].

ومن الناحية النظرية تعاني البرازيل من موقع جيوبوليتيكي ضعيف؛ نتيجة للطول البالغ لحدودها البرية (نحو ١٧,٠٠٠ كلم) التي تشترك فيها مع أكثر من عشر دول (مثلها في ذلك مثل الصين وروسيا)، ولكن من الناحية العملية لا يمثل ذلك في الوقت الراهن أي تهديد حقيقي لها؛ نظرًا لحالة السلم والاتفاقات الثنائية التي تجمعها بكل جيرانها، وهو ما يجعل الجيش البرازيلي دون تهديد خارجي فعلي.

وبلغت قيمة إنفاق البرازيل العسكري ٣٥,٤ بليون دولار عام ٢٠١١م، وهذا وضعها في مقدمة دول أمريكا الجنوبية على مستوى الإنفاق العسكري (ضعف كولومبيا ثاني أكبر دولة منفقة)[٢].

= ومنذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين سمحت الدولة للمرأة بالتطوع والتجنيد في الجيش، لتصبح بذلك أولى دول أمريكا الجنوبية التي تأخذ بزمام تلك المبادرة، للمزيد من التفاصيل:

Encyclopedia of the Nations, Brazil - Armed forces, http://www.nationsencyclopedia.com/Americas/Brazil-ARMED-FORCES.html.

(١) Wikipedia, "Brazilian Armed Forces", http://en.wikipedia.org/wiki/Brazilian_Armed_Forces#cite_note--1.

(٢) Anna C.Prusa, Op.cit, P.24.

وبالرغم من ذلك فإن إنفاقها العسكري يعد أقل من نظيره في البلدان الصاعدة الأخرى (ثلث إنفاق الهند، وربع إنفاق الصين)، وعندما ننظر إلى قيمة الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١م نجدها تقع في مرتبة أدنى بكثير (١,٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بحوالي ٢,٦ بالمائة في الهند و٢ بالمائة في الصين. وهذه النتائج تكشف عن أن الصين والهند قد أعطيتا اهتمامًا كبيرًا لقوتهما العسكرية كاستراتيجية للحصول على مكانة دولية أكبر، وإن البرازيل لم تفعل المثل.

وقد وضعها معهد استكهولم الدولي لبحوث السلام في عام ٢٠١٠م في المرتبة الحادية عشرة على مستوى العالم، من حيث قيمة الإنفاق العسكري بالدولار الأمريكي، وهي تلي في ذلك ليس فقط الهند والصين ولكن معظم دول غرب أوروبا بما فيها إيطاليا وألمانيا وفرنسا[١].

ويعدّ تطوير أو حيازة أسلحة نووية معيارًا آخر من معايير القوّة العسكريّة في العصر الحديث، وكذلك الأمر بالنسبة للانتماء إلى النادي النووي الذي يضم الولايات المتّحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا.

وكانت البرازيل قد شرعت في سبعينيات القرن المنصرم في

(١) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI),"Background paper on SIPRI military expenditure data", http://www.sipri.org/research/armaments/milex/sipri-factsheet-on-military-expenditure-2011.pdf, P.3, 2011.

ممارسة أنشطة نووية سرية إلى جانب برنامجها النووي السلمي المعلن، فقد كانت لها ثلاثة برامج عسكرية نووية سرية بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠م، غير أنها توقفت عنها تحت الضغوط الدولية والأزمات الاقتصادية التي ألمت بها آنذاك، ومع التحول الديمقراطي قررت التخلي عن سلاحها النووي والذي يعد من أكبر مصادر القوة الصلدة لأي بلد في العالم، حيث أعلن قادتها أن بلادهم ليست في حاجة أو راغبة في امتلاك السلاح النووي، وإن كان هذا القرار محل خلاف شديد ومراجعة داخل البرازيل[١].

وقد تم إضافة بند غير قابل للتعديل في دستورها الصادر عام ١٩٨٨م يحظر بموجبه امتلاك البلاد للأسلحة النووية، ومثل هذا التوجه الداخلي أضفى نوعًا من الشرعية الأخلاقية لموقفها في مفاوضات ومحادثات نزع السلاح النووي، وهذا قد يكون مصدرًا لقوتها الناعمة[٢].

وبصرف النظر عن الجدل حول كون البرازيل دولة نووية أم لا فإنها ليست في حاجة ماسة لأن يكون لها مصادر قوة صلبة مبنية على قوتها العسكرية، فهي تقع جغرافيًّا في إقليم آمن نسبيًّا

(١) Paulo Sotero & Leslie Elliott Armijo, "Brazil: To Be or Not To Be a BRIC?", Asian Perspective, Vol. 31, No. 4, 2007, P.45.

(٢) Remarks by Monica Herz at a conference on "New Directions in Brazilian Foreign Relations", Co-hosted by the Brookings Institution and the Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, DC (28 September 2007), PP.31-32, http://www.brookings.edu/~/media/Files/events/2007.

على مستوى العالم، وهي تعد القوة الإقليمية الرئيسية في إقليم أمريكا الجنوبية، ولم تقم بشن حرب على جيرانها في الإقليم خلال ما يزيد عن قرن من الزمان، وكانت آخر مشاركتها في معركة عسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية عندما أرسلت قوتها المسلحة إلى إيطاليا للقتال إلى جانب الحلفاء.

وعلى الرغم مما يُثار من فترة لأخرى عن وجود سباق عسكري في الإقليم فإن العلاقات بين دول الإقليم مستقرة نسبيًّا، كما أن الاحتمالات بشأن إمكانية وجود صدام مسلح بين دول الإقليم ضئيلة للغاية، ونتيجة لذلك فتركز البرازيل في استراتيجية السياسة الخارجية على الجوانب غير العسكرية[١].

مشاركة البرازيل في عمليات حفظ السلام الدولي:

اعتبرت مجلة the Economist عام ٢٠١٠م البرازيل «حافظ للسلام متحمس An enthusiastic peacekeeper»، حيث شاركت في ٣٨ مهمة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة منذ تفويضها عام ١٩٤٨م بما في ذلك أول مهمة لحفظ السلام تقوم بها المنظمة في الخمسينيات من القرن العشرين في السويس (١٩٥٦ ـ ١٩٦٧م)، وأنجولا (١٩٩٥ ـ ١٩٩٧م)، وتيمور الشرقية (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٤م)، وهايتي (منذ عام ٢٠٠٤م وحتى الآن)[٢].

---

(١) Paulo Roberto de Almeida, "Lula's Foreign Policy: Regional and Global Strategies", in: Joseph L. Love and Werner Baer, (eds.), Op.cit, P.167.

(٢) " Brazil and peacekeeping Policy, not altruism How global ambitions are helping to modernise the army", The Economist, http://www.economist.com/node/17095626.

وخلال السنوات الماضية اكتسبت مهام حفظ السلام دورًا كبيرا في إطار سياستها الخارجية، حيث نظر إليها رجال السياسة البرازيليون باعتبارها استراتيجية يمكن أن تسهم في تعظيم مكانة بلادهم في العالم، ويمكن من خلالها إثبات أن البرازيل قادرة على لعب دور قائد في القضايا المرتبطة بسياسات القوى الكبرى: قضايا السلام والحرب. وكما أوضحت مونيكا هيرز Monica Herz فإن البرازيل تعتقد أن جهودها في مجال حفظ السلام ما هو إلا جزء من الثمن الذي يجب أن تدفعه مقابل أن يكون لها مكانة بين الدول التي تضع القواعد الحاكمة للعالم[١].

وتولت البرازيل قيادة مهمة الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي عام ٢٠٠٤م، وهي واحدة من كبريات مهام حفظ السلام الدولية. وفي عام ٢٠٠٥م فتحت البرازيل مدرسة لحفظ السلام في ريو دي جانيرو، وفي عام ٢٠١١م أعلنت عن نيتها إرسال جانب من قواتها المسلحة للمشاركة في قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في جنوب لبنان (اليونيفيل UNIFIL)، وذلك بعد موافقة الكونجرس على إرسال سفينة تابعة للبحرية البرازيلية وعلى متنها طائرة وطاقم من ٣٠٠ جندي، على أن تتولى السفينة مهمة قيادة أسطول من ثماني سفن تابعة لكل من ألمانيا وبنجلاديش واليونان وأندونيسيا وتركيا. وقد كان ذلك يمثل رسالة واضحة

(١) "How global ambitions are helping to modernise the army", The Economist, 23 September 2010, http://www.economist.com/node/17095626.

بأن البرازيل قادرة على القيام بدور القائد فيما وراء حدودها الجغرافية[١].

واكتسبت البرازيل كثيرا من الجاذبية باشتراكها في عمليات حفظ السلام الدولية، خاصة إذا عرفنا أنها صاحبة أكبر عدد من القوات المسلحة في مهمة الأمم المتحدة بهايتي، كما حرص قادة القوات البرازيلية المتواجدة في هايتي على التأكيد على التقارب بين الشعبين البرازيلي والهايتي، وعلى إعجاب الشعب الهايتي باللاعبين البرازيليين في مجال كرة القدم، كما شددوا على أن جنود بلادهم هناك يعكفون على تعلم اللغة المحلية لهايتي، لتسهيل تواصلهم مع المواطنين ومشاركتهم في الاحتفالات الشعبية هناك، مما يسهل من قيام هذه القوات بأداء دورها في سهولة ويسر[٢].

وعلى المستوى الدولي، حظيت مشاركة البرازيل في عمليات حفظ السلام الدولية بدعم وقبول عالمي، وقد عبر الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» Ban Ki-moon في إحدى زياراته للبرازيل عن تقديره للجهود التي تبذلها في مجال حفظ السلام والمساعدات الإنمائية، خاصة في هايتي وتيمور الشرقية،

(١) "Brazil marks landmark participation in UNIFIL", The Daily Star, 17 February 2011, http://www.dailystar.com.lb/News/Local-News/Feb/17/Brazil-marks-landmark-participation-in-UNIFIL.ashx#axzz1V0lOq9qV.

(٢) Sandra Lefcovich, "The challenge will be to disarm Haitians", Correio Brasiliense, http://www.haiti-info.com/?Commander-of-Brazilian.

كما أشادت الأمم المتحدة بصفة عامة بالمشاركة الإيجابية للغاية من جانب البرازيل في هذا المجال[١].

وبصفة عامة يمكن القول: إن دور البرازيل في مجال حفظ السلام يعد نموذجًا مهمًّا على أن القوة العسكرية كما أنها مصدر للتهديد يمكن أن تصبح أيضًا مصدرًا للإعجاب والجاذبية، مما يضيف إلى قوة الدولة. فضلًا عن أن جهود البرازيل في مجال حفظ السلام يمنحها الفرصة لرسم صورة إيجابية لها باعتبارها عضوا مسؤولًا في النظام الدولي، كما يُنظر لقيادة البرازيل للقوات الأممية في هايتي باعتباره جزءًا من طموحها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي أكثر من كونه هدفًا لتحقيق السلام الإقليمي[٢].

ومثلما يقدم برنامج بولسا فاميليا مثالًا لدولة قامت بصياغة رؤية واضحة في مجال معين، ثم كانت قادرة على تبني السياسات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية، فإن نجاحها في مجال حفظ السلام وخاصة في هايتي أضفى الشرعية على ادعاء البرازيل بأنها تلعب دورًا عالميًّا مهمًّا في تحقيق السلام والتنمية. ومن ثم فإن مصداقيتها كصانع للسلام يمنحها الشرعية للمطالبة بلعب دور أكثر فعالية في المفاوضات الدولية[٣].

---

(١) Anna C. Prusa, Op.cit, P.43.

(٢) "Ban praises Brazil's global leadership and commitment to UN ideals", UN News Centre, 17 June 2011, http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=38754&Cr=brazil&Cr1.

(٣) Joshua Goodman, "Brazil: The Global Power Looking for a Backyard", SAIS Review, Vol. 29, No. 2 (Summer-Fall 2009), P.7.

سادسًا: الدور التنموي للبرازيل في العالم:

نص الدستور البرازيلي على ضرورة التعاون بين الشعوب من أجل تقدم البشرية، باعتباره أحد المبادئ التي تحكم علاقات البرازيل الدولية، وهو ما انعكس في سياساتها في مجال التعاون الدولي، والتي تقوم على التضامن بين الدول النامية، بهدف مساعدة البلدان الشريكة في تقوية مؤسساتها ومواردها البشرية، إذ تسعى البرازيل إلى المساهمة في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لبلدان أخرى عن طريق إطلاع تلك البلدان على الدروس المستفادة وعلى المعارف المكتسبة من التجارب الناجحة وعلى الممارسات الفضلى، وبذلك فهي تستفيد من الحلول التي ابتدعت وطورت داخليا في مساندة بلدان أخرى تواجه صعوبات مشابهة من أجل التغلب على عوائق تنميتها، وتطوير قدراتها[١].

ويمكن القول: إن البرازيل اتبعت خلال السنوات الأخيرة ما يعرف «دبلوماسية الكرم» the diplomacy of generosity، فنتيجة لنموها الاقتصادي المتسارع تحولت البرازيل من دولة متلقية للمعونات إلى دولة مانحة، كما تزايدت التزاماتها بتقديم المساعدات الإنمائية للدول الصغيرة[٢]، وبصفة خاصة تلك

---

(١) الأمم المتحدة، «تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي (فرجينيا داندان)»، أغسطس ٢٠١٢م، http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session21/A.HRC.21.44_ar.pdf! ص ص٧ ـ ٨.

(٢) Sherine Jayawickrama, "Foreign Aid as Soft Power" (in India, Brazil and China)", 20 October 2010, http://hausercenter.org/iha/2010/10/20/foreign-aid-as-soft-power-in-india-brazil-and-china/.

الموجهة لأفريقيا، وهي تركز على استخدام ما يطلق عليه «الناتج المحلي الإجمالي الدبلوماسي» DIPLOMATIC GNP.

ويمثل التعاون التقني والمنح الدراسية التي تقدم للأجانب، والتعاون الدولي في المجال الإنساني والتبرع للمنظمات الأشكال الأساسية لما تسميه البرازيل «التعاون من أجل التنمية الدولية». وتشكل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية والإدارة العامة والبيئة والطاقة وتدريب الموارد البشرية وبناء القدرات في مجال الأبحاث والتعليم، مجالات التعاون الرئيسية، كما تعمل البرازيل على تقوية مؤسسات الرعاية الصحية بما في ذلك وزارات الصحة ومدارس الصحة العامة ومعاهد الصحة الوطنية.

وقامت البرازيل مؤخرا بتوثيق علاقاتها مع أربعة بلدان آسيوية من مجموعة البلدان الأقل نموًا، وهي أفغانستان وكمبوديا ولاوس وميانمار[١]، كما أبرمت اتفاقات تعاون مع ثلاثين بلدًا ناميًا في أمريكا الجنوبية والشمالية والوسطى وفي منطقة بحر الكاريبي. ولا تزال تقيم برامج تعاون تقني مع ٣٨ بلدًا أفريقيا ينتمي حوالى ٢٢ بلدًا منها إلى مجموعة البلدان الأقل نموًا، وتركز مشاريع التعاون في آسيا بالأساس على تيمور الشرقية[٢].

وأعلنت البرازيل في مايو ٢٠١٣م عن إسقاط وإعادة جدولة

(١) الأمم المتحدة، «تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي (فرجينيا داندان»)، مرجع سبق ذكره، ص٩.

(٢) المرجع السابق.

الديون الخارجية لحوالي ١٢ دولة أفريقية بقيمة ٨٤٠ مليون دولار أمريكي، ويذكر أن حجم التجارة بين البرازيل وأفريقيا قد ارتفع من ٥٠٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠م، إلى حوالي ٢٦,٥٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٢م، وتستثمر البرازيل في أفريقيا في قطاعات النفط والتعدين ومشاريع البنية التحتية الكبيرة، كما افتتحت البرازيل في العقد الأخير سفارات لها في ١٩ دولة أفريقية[١]. بالإضافة إلى جهودها في مساعدة بعض الدول الأفريقية في إنتاج وقود الإيثانول من السكر، حيث قامت شركة بتروبراس بإقامة حقول لإنتاج وقود الإيثانول في موزمبيق بهدف سد الاستهلاك المحلي، وقد انعكست هذه الجهود بالإيجاب على الشركات البرازيلية العاملة في أفريقيا، ومكنتها من فتح الكثير من الأسواق لمنتجاتها[٢].

ويرمي التعاون البرازيلي في أفريقيا إلى تقوية العلاقات مع البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية وهي: أنغولا والرأس الأخضر وغنيا ـ بيساو وموزمبيق وسان تومي وبرينسيبي، نظرا لوجود روابط تاريخية وثقافية وثيقة بها، مما سهل من عملية تبادل الخبرات، فملايين العبيد جاؤوا من القارة السوداء للعمل في مزارع البن والسكر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وساهموا بشكل واضح في بناء البرازيل منذ قرون بعيدة. ووصف لولا

---

(١) فابيانا فراسينيت، «هل تشطب البرازيل ديون أفريقيا... بدون مقابل؟»، http://ipsinternational.org/arabic/nota.asp?idnews=3082

(٢) "http://www.petrobras.com/en/magazine/post/detalhe-11.htm.

المساعدات الفنية التي تقدمها بلاده لأفريقيا بأنها نوع من سداد الدين البرازيلي لأفريقيا[١].

وتبنت البرازيل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، ولم تربط بين منح المساعدات الإنمائية وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهي تركز على المساعدات الفنية أكثر من تقديم المنح والقروض، والتي تتم في الغالب من خلال وكالة التعاون البرازيلية، وكذلك من خلال وزارة العلم والتكنولوجيا، وإدارة الشؤون الدولية بوزارة التخطيط[٢].

وللبرازيل خبرة في التعاون مع الدول والمؤسسات الدولية المانحة، حيث طبقت برنامج البرازيل ـ أفريقيا من أجل التعاون في ميدان الضمان الاجتماعي، وهو نتيجة لشراكة بين وزارة التنمية الاجتماعية البرازيلية ووزارة التنمية الدولية ومركز السياسات الدولية من أجل تنمية شاملة في المملكة المتحدة. وقد تم تطوير التعاون في مجالات أربعة هي: التعاون التقني الإقليمي، والمساعدة التقنية، والبعثات الدراسية، والتعليم عن بعد، وشاركت في هذا البرنامج كل من: أنجولا وغانا وموزمبيق. ويستهدف المشاركة في نقل المعرفة والخبرات الفنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخبرات البرازيل في مجال مكافحة الفقر[٣].

---

(١) Ibid, P.44.

(٢) "Brazil's foreign-aid programme: Speak softly and carry a blank cheque: In search of soft power, Brazil is turning itself into one of the world's biggest aid donors. But is it going too far, too fast?", The Economist, 15 July 2010.

(٣) Ibid.

وتؤدي وكالات الأمم المتحدة أيضًا دورًا مهمًا في التعاون الدولي الذي تقوم به البرازيل، ومنها: منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتقيم البرازيل أيضا شراكة مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة[1].

وتعد الزراعة مجالًا رئيسًا من المجالات التي تتعاون فيها مع شركائها الجنوبيين. فمؤسسة الأبحاث الزراعية البرازيلية التابعة لوزارة الزراعة والمواشي والتموين الغذائي، تعد أحد أهم الفاعلين في مجال التعاون التقني في ميدان الزراعة. ولا غنى عن العمل الذي تقوم به مؤسسة الأبحاث الزراعية في نجاح الزراعة الاستوائية البرازيلية، مما حفز بعض البلدان التي تعاني من مشكلات وصعوبات مشابهة على التماس المعلومات من مؤسسات الأبحاث الزراعية البرازيلية والشراكة معها. وتعتبر هذه المؤسسة اليوم أكثر معاهد الأبحاث الزراعية الاستوائية تطورًا في العالم، كما أن لديها ٤٦ مركز أبحاث وهي قناة رئيسية لتعاون البرازيل مع عدد من البلدان ولنقل تجاربها وتكنولوجياتها

(١) الأمم المتحدة، «تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي (فرجينيا داندان»)، مرجع سبق ذكره، ص٩.

ولتكييف هذه التجارب والتكنولوجيا مع الظروف المحلية في البلدان الشريكة[١]، ولديها أيضًا مجموعة من الباحثين المشهورين في مجال الزراعة الاستوائية، مما ساهم في زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها، وضاعف إنتاجها من الغذاء، وجعلها قادرة على مساعدة الدول الأفريقية في هذا الشأن[٢].

ولقي الدور التنموي للبرازيل في العالم قبولًا على المستوى الدولي، وأشاد منسق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرازيل بخبرتها في مجال تقديم المساعدات الإنمائية حيث أوضح أنها تقوم بتقديمها في إطار تفهم أفضل للسياقات التنموية للدول المتلقية، فخبرتها وتجاربها يتم نقلها لبعض الدول الناطقة بالبرتغالية وهو الأمر الذي يتم بسهولة ويسر، نظرًا لتشابه اللغة والثقافة، وهذا يجعل المساعدات البرازيلية مبتكرة ومُرحبًّا بها في البلدان المستفيدة، وبذلك يكون لها فرصة أكبر للنجاح عند التنفيذ[٣].

وفي هذا الإطار يمكن القول: إن اهتمام البرازيل بتقديم المساعدات الفنية في مجال تبادل التكنولوجيا أضفى طابعًا تنمويًا واضحًا للمساعدات البرازيلية، وصبغ المعونة بصبغة ذاتية، حيث إنها قد عانت خلال سنوات طويلة من ذات المشكلات التي تعاني

---

(١) المرجع السابق، ص١١.

(٢) Anna C. Prusa, Op.cit, P.48.

(٣) Paulo Sotero, "Brazil as an Emerging Donor: Huge potential and growing pains", Special Report, Development Outreach, World Bank Institute, elibrary.worldbank.org/.../deor_11_1_18.pdf??...,.

منها معظم الدول النامية، ونجحت في التغلب عليها، ومن ثم فيسهل عليها تقديم الحلول الفنية للدول النامية، وكذلك دعم البرامج الاجتماعية فيها[١].

ويرى بعض الباحثين أن المساعدات الإنمائية البرازيلية تعبر عن دولة نامية ترغب في مساعدة الدول النامية الأخرى بخبراتها وتجاربها في مواجهة المشكلات المشتركة، وهي تعتبرها جزءًا من التزامها وتضامنها مع دول الجنوب؛ مما أكسبها قدرًا من الاحترام والتقدير على الساحة الدولية، والكثير من النفوذ والتأثير بين دول الجنوب مما يزيد من قوتها الناعمة.

ومن ناحية أخرى ينظر البعض إلى المساعدات البرازيلية لأفريقيا باعتبارها وسيلة مهمة للحصول على دعمها في مساعيها الرامية إلى شغل مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. وبذلك فإن تلك المساعدات مثلها مثل مشاركتها في عمليات حفظ السلام الدولية وسيلة فعالة لإضفاء الشرعية على مطالب البرازيل بلعب دور قيادي في قضايا السلام والتنمية[٢].

ولكن من ناحية أخرى فإن ذلك لا يعني أن البرازيل ليس لديها مصالح اقتصادية مرتبطة بسياسات المعونة، فعلاقاتها الوثيقة بأفريقيا يوفر لها حرية الدخول للأسواق هناك، ولشركاتها حرية العمل في سهولة ويسر، وفي هذا السياق أعلن نائب رئيس المركز

---

(١) and Julia Weinstock, "Brazil: an emerging aid player", ODI Briefing Papers, No. 64, October 2010, P.3.

(٢) Ibid.

البرازيلي للشؤون الدولية «ماركوس أزمبوجا» Marcos Azambuja أن المساعدات الإنمائية تجلب النفوذ والتأثير والمكانة الدولية، خاصة مع ميل الدول المتلقية لها إلى محاكاة وتقليد الدولة المقدمة للمعونة[١].

وعلى الجانب الآخر، هناك العديد من التحديات التي تواجه سياسة البرازيل في مجال تقديم المنح والمساعدات الإنمائية، ومنها: نقص التمويل اللازم لبعض المشروعات، مثل تلك التي كان من المقرر تنفيذها في موزمبيق، مما ترتب عليه تأجيل افتتاح بعض المشروعات لأكثر من سبع سنوات[٢].

ومن الجدير بالذكر أن ميزانية وكالة التعاون البرازيلية تعتبر محدودة للغاية، فهي لم تتجاوز ٣٠ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٠م، ولكن هناك العديد من المؤسسات والهيئات الأخرى التي تقدم مساعدات ومنحا، والتي تشير التقديرات إلى أنها تنفق أكثر مما تنفقه وكالة التعاون فيما يتعلق ببرامج الدعم الفني بحوالي ١٥ مرة[٣].

ولذلك فتشير بعض التقديرات إلى أن إجمالي قيمة المساعدات الخارجية للبرازيل تبلغ حوالي ٤ بليون دولار

---

(١) Fabina Frayssinet, "Brazil: From Development Aid Recipient to Donor ", Inter Press Service English News Wire, 04-15-2011, http://www.ipsnews.net/2011/04/brazil-from-development-aid-recipient-to-donor/

(٢) Paulo Sotero, Op.cit.

(٣) "Brazil's foreign-aid programme: Speak softly and carry a blank cheque: In search of soft power", Op.cit.

أمريكي، وهي تساوي تقريبا قيمة ما تنفقه كل من السويد وكندا على مساعداتها التنموية، ولكنها أقل بكثير مما تنفقه كل من الولايات المتحدة الأمريكية (٣١ بليون دولار أمريكي) وألمانيا (١٤ بليون دولار)، خلال السنة المالية ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠م، وإن كانت قيمة المساعدات البرازيلية تزيد بصورة سنوية مقارنة بالمستويات المتجمدة لمساعدات الدول المانحة التقليدية[١]. هذا بالإضافة إلى مساهمتها المالية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠ ـ ٢٥ مليون دولار أمريكي سنويا)، و٣٠٠ مليون دولار أمريكي لبرنامج الغذاء العالمي، و٣٥٠ مليون دولار أمريكي لهايتي، وقيمة أقل لغزة، و٣,٥ بليون دولار أمريكي في صورة قروض تجارية للدول النامية منذ ٢٠٠٨م (تم تمويلها من خلال بنك التنمية الحكومي)[٢].

وبصفة عامة يمكن القول: إن البرازيل سعت إلى الظهور باعتبارها قوة متوسطة وصوت مدافع عن السلام والتنمية في العالم، وأكد المسؤولون البرازيليون مرارًا على ضرورة أن تهتم الجماعة الدولية بقضايا محاربة عدم المساواة والتهميش الاجتماعي والثقافي والفقر والجوع والمرض وفتح الأسواق، مثلما تهتم بقضية الأمن على المستوى الدولي. كما طالبت البرازيل بقدر أكبر من العدالة في تمثيل الدول والأقاليم على المستوى الدولي من خلال عضوية مجلس الأمن الدولي، والعدالة

---

(١) Ibid.

(٢) Fabina Frayssinet, Op.cit.

التوزيعية من خلال إنشاء صندوق لمحاربة الجوع والفقر العالمي[١].

سابعًا: دعم برامج الصحة العالمية:

كان أول توظيف فعلي لدبلوماسية الصحة في البرازيل في تسعينيات القرن العشرين، فعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية وقعت البرازيل عددا من اتفاقيات التعاون الفني في مجال الصحة مع بعض الدول النامية، خاصة في مجال مكافحة الأوبئة وأمراض المناطق الاستوائية.

وفي عام ٢٠٠٣م أخذت البرازيل الدور الريادي في تعيين مقرر خاص للأمم المتحدة معني ببرنامج الحق في الصحة. كما ساهمت من خلال الأمم المتحدة في تعزيز برامج مكافحة نقص المناعة المكتسبة والسل والملاريا. وفي نفس العام لعبت البرازيل الدور الأساسي في إبرام الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ من خلال منظمة الصحة العالمية. وكانت البرازيل واحدة من الدول السبع التي وقعت على إعلان أوسلو الوزاري للصحة العالمية في عام ٢٠٠٧م. بناء على هذا الإعلان تبنت البرازيل مع بقية الدول الأعضاء الالتزام بجعل الصحة عنصرا رئيسيا في أية استراتيجية تهدف إلى تعظيم التنمية البشرية ومكافحة الفقر[٢].

ولدى البرازيل خبرات مهمة في مجال مكافحة مرض نقص

---

(١) Andrew Hurrell, "Lula's Brazil: A Rising Power, but Going Where?", Op.cit, P.52.

(٢) علاء الدين عرفات، مرجع سبق ذكره، ص٢٧.

المناعة المكتسبة «الإيدز» للفقراء، ففي عام ١٩٩٦م أوضح البنك الدولي أن ١,٢ مليون برازيلي قد يصابون بالمرض مع حلول عام ٢٠١٠م. وبدأت البرازيل بتقديم أدوية مجانية لعلاج المصابين، وقامت الحكومة بجهود مضنية في إطار التوعية بخطورة المرض، وهو ما أشادت به منظمة الصحة العالمية، وحصلت على جائزة جيتس ٢٠٠٣م للصحة العالمية تقديرا لجهودها في هذا المجال the 2003 Gates Award for Global Health[١].

وقد اتجه الرئيس لولا إلى تبني حملة دولية لمحاربة مرض الإيدز، من خلال إقامة التحالفات واستهداف المساعدات والمنح، بما في ذلك التبرع بحوالي ٢٣ مليون دولار أمريكي لإنشاء مصنع لإنتاج العقاقير المضادة لمرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز في موزمبيق، ويشمل المشروع تدريب العاملين في هذا المجال، وإنتاج الأدوية والعقاقير المستخدمة في علاج فيروس نقص المناعة المكتسبة، كما وجه لولا جهود حكومته لتقديم المساعدات لأنجولا في مجال التوعية بمخاطر مرض الإيدز، وتم التعاون مع جنوب أفريقيا وغانا ونيجريا أيضًا في هذا المجال. وهناك اتفاق ثلاثي بين هايتي وكوبا والبرازيل بشأن تطوير مؤسسات الرعاية الصحية في هايتي، وإنشاء نظام وطني لاستقبال المرضى وتدريب العاملين في مجال الصحة. فضلًا عن قيام البرازيل بتنفيذ ١٩ مشروعًا في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر

(١) Eduardo J. Gomez, "Brazil's Blessing in Disguise", Foreign Policy Magazine, 22 July 2009, http://www.foreignpolicy.com/articles/2009/07/22/brazils_blessing_in_disguise.

الكاريبي يتعلق بإنشاء شبكة بنوك حليب الأم التي طورتها البرازيل، خاصة أنها افتتحت أول بنك لحليب الأم في عام ١٩٤٣م[١].

وبصفة عامة يمكن القول: إن توظيف البرازيل لنجاحاتها في مجال الرعاية الصحية في العالم، أسهم في تعزيز وزنها النسبي على المسرح الدولي، كما أحدث نقلة نوعية في مجال الدبلوماسية الصحية في العالم.

ثامنًا: العلاقات العربية البرازيلية والموقف البرازيلي من ثورات الربيع العربي:

مع سعي الرئيسين لولا وروسيف إلى تنويع العلاقات الخارجية وتحقيق استقلالية السياسة الخارجية للبرازيل، فقد عمدا إلى تطوير العلاقات البرازيلية العربية، وأضحى ذلك توجهًا رئيسيًا لدى الرئيس لولا ومن بعده الرئيسة روسيف، وذلك في إطار الجهود الرامية عمومًا إلى تدعيم التعاون الجنوبي ـ الجنوبي.

وربما يبدو للبعض أن الاهتمام البرازيلي بقضايا الشرق الأوسط جاء متأخرًا، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية، ترفضه باعتباره محاولة برازيلية للإضرار بالمواقف الأمريكية التقليدية ومصالحها الثابتة في المنطقة. لكن الدوافع البرازيلية في هذا الصدد تمثلت في القيام بدور سياسي دولي متميز في قضايا

(١) المرجع السابق، ص١٣ ـ ١٤.

مهمة تشغل الرأي العام العالمي، وأن تؤدي البرازيل هذا الدور بأسلوب مختلف عن القطب الشمالي، وأن تقدم حلولًا جديدة لتظهر أمام دول العالم بوصفها قطبًا جنوبيًّا صاعدًا، وهذا بدوره يخدم الحلم البرازيلي في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي.

واحتل الشرق الأوسط ـ ربما للمرة الأولى ـ قلب الدبلوماسية البرازيلية في ظل حكم الرئيس لولا، الذي حاول الاستثمار معها، مع ما يربط الشعبين البرازيلي والعربي من علاقات تاريخية وثيقة، في تعميق التواصل بين بلاده والعالم العربي[1].

وشهدت فترة رئاسة لولا تطورًا ملحوظًا في العلاقات البرازيلية العربية، حيث تم افتتاح بعثات دبلوماسية في خمس عشرة دولة عربية، بالإضافة إلى مكتب تمثيل في رام الله. ودخلت البرازيل في حوارات وعقدت الاتفاقيات الثنائية وعلى مستوى المنطقة، لدعم التعاون الاقتصادي والثقافي. وساعدت الاتصالات المكثفة مع دول المنطقة في إقامة شراكات مبنية على التفاهم والثقة والاحترام المتبادل. كما أن للبرازيل العديد من المواقف الداعمة للقضية الفلسطينية، وكثيرًا ما اتخذت موقفًا منددًا بالعدوان الإسرائيلي المستمر على الفلسطينيين، كما سعى لولا لأن تمارس بلاده دورًا أكبر في عملية السلام في الشرق

(١) تشيلسو أموريم، «البرازيل والشرق الأوسط»، مرجع سبق ذكره.

الأوسط، وأن تلعب دور الوسيط بين طرفي الصراع[١].

وجاء اعتراف البرازيل رسميًا بالدولة الفلسطينية في ديسمبر ٢٠١٠م، والذي دفع عددًا من دول أمريكا اللاتينية لاتخاذ خطوات مماثلة، ليؤكد موقف البرازيل التاريخي المساند لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة اقتصاديًا ومتصلة الجغرافيا ضمن حدود ١٩٦٧، وليثير استياء إسرائيل، بل استياء الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا، التي اعتبرت تدخل البرازيل في هذه القضية أمرًا غير مبرر، وغير مفيد لتقدم عملية السلام[٢].

وكان لولا هو مهندس قمة منتدى الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (أسبا) The Summit of South American-Arab Countries، والتي تعد من أهم المبادرات على المستوى الدبلوماسي، باعتبارها آلية مؤسسية لدعم العلاقات بين الطرفين. وقد عقدت القمة الأولى في البرازيل عام ٢٠٠٥م، واستضافت قطر القمة الثانية عام ٢٠٠٩م، أما القمة الثالثة فتم عقدها في بيرو عام ٢٠١٢م. وكانت البرازيل أول دولة من دول أمريكا الجنوبية والكاريبي تشغل منصب «مراقب» داخل جامعة الدول العربية[٣].

وخلال فترة رئاسة لولا الأولى قام بزيارة سوريا، لبنان،

---

(١) الغرفة التجارية العربية البرازيلية، «البعثات الدبلوماسية البرازيلية في الدول العربية»، http://www.ccab.org.br/arabe-brasil/ar/home/links/brazilian-diplomatic-representation-in-the-arab-countries.fss

(٢) أمل مختار، «حدود التغير في السياسة الخارجية البرازيلية»، مرجع سبق ذكره.

(٣) أمل مختار، «قمة أسبا الثالثة: محاولة لاستعادة الفرص الضائعة في العلاقات العربية – الأمر»، http://acpss.ahramdigital.org.eg/Review.aspx?Serial=103

الإمارات، مصر، الجزائر، قطر، ليبيا، والسعودية. وفي مارس ٢٠١٠م قام لولا بزيارة تاريخية إلى منطقة الشرق الأوسط استغرقت أربعة أيام، حيث زار إسرائيل، فلسطين، والأردن، بالإضافة إلى إيران، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يزور فيها زعيم برازيلي المنطقة منذ ١٣٤ عامًا، حيث كانت آخر زيارة للأراضي المقدسة قام بها الامبراطور البرتغالي بطرس الثاني عام ١٨٧٦م؛ أي: قبل استقلال البرازيل عن البرتغال[١].

وبالإضافة إلى الدوافع الاستراتيجية التي تقف وراء الموقف البرازيلي من القضايا العربية بصفة عامة وثورات الربيع العربي بصفة خاصة، فإن هذا الموقف لا يمكن فهمه بمعزل عن دوافعه الاقتصادية، فالتقارب البرازيلي مع الدول العربية، يستهدف بالأساس تقوية تجارتها مع دول المنطقة، فالدول العربية ـ بعدد سكانها الكبير، وثرواتها الهائلة من النفط والغاز الطبيعي ـ تبدو سوقًا جذابة للصادرات وللاستثمارات البرازيلية، ومورِدًا مهمًا للبرازيل من الطاقة؛ أي: أن الدبلوماسية الاقتصادية كانت من العوامل الدافعة وبقوة لتعزيز العلاقات البرازيلية العربية.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه قد ارتفع حجم التبادل التجاري بين البرازيل والدول العربية بنسبة ٣,٢٦ بالمائة، ليصل إلى حوالي ٢٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٢م، بعد

(١) , "Brazil and the Middle East", The American University in Cairo, The Cairo Review of Global Affairs, http://www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/articleDetails.aspx?aid=64

أن سجل ١١، ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠١١م. كما بلغ إجمالي قيمة الواردات البرازيلية من الدول العربية ١١,١٠ مليار دولار في ٢٠١٢م، بزيادة قدرها ١١ بالمائة مقارنة بـ٩,٩٨ مليار دولار في ٢٠١١م. وبالمقابل، سجلت الصادرات البرازيلية إلى الدول العربية قيمة ١٤,٨٣ مليار دولار في العام الماضي. وتصدرت المحروقات قائمة الصادرات العربية إلى البرازيل بقيمة ٩,١١ مليار دولار، يليها الأسمدة بقيمة ١,٣٢ مليار دولار، والملح والكبريت بقيمة ١٨٠ مليون دولار. ومن جهة أخرى، حل السكر بالمرتبة الأولى في قائمة الصادرات البرازيلية إلى الدول العربية بقيمة ٤,٢٤ مليار دولار، يتبعه اللحوم بقيمة ٣,٩٣ مليار دولار.

وتعتبر المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، والكويت من الشركاء التجاريين الرئيسيين للبرازيل في المنطقة العربية. وفي مايو ٢٠٠٥م تم توقيع اتفاقية إطارية للتعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري والفني بين دول مجلس التعاون الخليجي والسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (ميركوسور)، وفي الوقت الراهن تجري محادثات بهدف توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين الطرفين[١].

ومن العوامل التي يمكن أن تدعم قيام البرازيل بلعب دور مؤثر في قضايا المنطقة، كما جاء على لسان وزير خارجيتها في

(١) «٢٦ مليار دولار حجم التبادل التجاري بين البرازيل والدول العربية في ٢٠١٢م»، www.forbesmiddleeast.com/read.php?story=2062

عهد الرئيس لولا (سيلسو أموريم) «أن مصلحة البرازيل في التقارب مع الشرق الأوسط تختلف عن مصالح القوى الغربية التقليدية، فنحن لا نعتمد على الشرق الأوسط كمصدر للنفط، ونحن لسنا من كبار مصدري السلاح إلى المنطقة، وهناك علاقات وأواصر إنسانية قوية تربط البرازيل بالدول العربية، حيث يمكن ملاحظة تأثير الثقافة العربية على الثقافة البرازيلية والمجتمع البرازيلي»[١].

ومما ساهم في قبول الدور البرازيلي نسبيًّا أنها ليس لها أي ماض استعماري في الشرق الأوسط، مما يصبغ عليها صفة الحيادية إلى حد ما[٢]، فضلا عن أن البرازيل والدول العربية قد وقعتا ضحية للغزو الاستعماري، مما يجعل من الضروري على الطرفين تنسيق المواقف وتوحيد الجهود السياسية والاقتصادية.

ونظرًا لما للثورات التي اجتاحت العالم العربي ـ والتي بدأت في تونس، وانتقلت إلى مصر، وليبيا، واليمن، ولا تزال مشتعلة في سوريا ـ من تداعيات محلية ودولية مهمة، خاصة ما يتعلق بتأثيرها على نفوذ ومواقع وكذلك مصالح بعض القوى الإقليمية والدولية، وما يرتبط بذلك من إمكانية حدوث تغييرات جوهرية في علاقات البلدان العربية بالعديد من القوى الكبرى في النظام الدولي، فقد كانت البرازيل من بين الدول التي سعت لأن

(١) تشيلسو أموريم، «البرازيل والشرق الأوسط»، مرجع سبق ذكره.

(٢) ريتشارد دي أريجو، مرجع سبق ذكره.

يكون لها حضور ومشاركة في مجريات الأحداث المرتبطة بثورات الربيع العربي.

والموقف البرازيلي من ثورات الربيع العربي تحركه مجموعة من الدوافع والمحاذير في آن واحد، بعضها ينبع من محددات اقتصادية برازيلية، والآخر ينبع من علاقاتها الاستراتيجية ببعض القوى الكبرى، وخاصة الصين وروسيا اللتين تتخذان موقفًا مؤيدًا للنظام السوري في مواجهة الثوار، وهناك محددات مرتبطة بالمبادئ والأسس الفلسفية الحاكمة للسياسة الخارجية البرازيلية من جهة، وبتطلعاتها للعب دور أكثر تأثيرًا في النظام الدولي من جهة أخرى.

وتباينت ردود أفعال البرازيل وكذلك أسلوب تعامل ومواقفها من الثورات التي شهدتها المنطقة العربية، ولكنها ـ بصفة عامة ـ تبنت منهج عدم التدخل في شؤون العالم العربي، وراقبت بقلق التطورات الداخلية في الدول العربية ودور بعض القوى الخارجية للتدخل في شؤون تلك الدول، كما أكدت مرارًا على أن التدخل العسكري الغربي في شؤون الدول العربية يتم بصورة انتقائية، ويسبب أضرارًا أكثر من المكتسبات التي يحققها.

وبصفة عامة لا يمكن القول: إن البرازيل اتخذت موقفًا محددًا من مجمل الثورات التي شهدتها المنطقة العربية منذ أواخر عام ٢٠١٠م وحتى الآن. فكان الموقف البرازيلي من الثورتين الليبية والسورية على النقيض تمامًا من موقفها من الثورتين

المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١م والتونسية في ديسمبر ٢٠١٠م، وربما يرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة الأنظمة العربية التي قامت الثورة ضدها. فعلى سبيل المثال كانت تصنف البرازيل وبعض دول العالم ليبيا وسوريا ـ قبيل اندلاع الثورات العربية ـ بأنهما دولتان تقعان ضمن دائرة المقاومة لمشروع الهيمنة الأمريكية، في حين تصنف تونس ومصر باعتبارهما دولتين حليفتين للولايات المتحدة الأمريكية والغرب. وعلى هذا الأساس، نشأت علاقات ثنائية قوية بين كل من نظام القذافي والبرازيل وغيرها من دول أمريكا الجنوبية، كما نشأت علاقات قوية كذلك بين نظام الأسد وتلك الدول. وكان واضحًا أن هناك درجة عالية من التوافق في المواقف الدولية بين هذين النظامين العربيين من جهة، وبين الدول اللاتينية وفي القلب منها البرازيل من جهة أخرى.

ومن جهة أخرى، يمكن أن نُرجع الفتور الذي اعترى الموقف البرازيلي من **الثورتين المصرية والتونسية** إلى أنه تمت إدارتهما من خلال فواعل وقوى داخلية، ولم تشهدا أي تدخل واضح لقوى خارجية في أحداثها ومجرياتها، بعكس الحال في الثورتين الليبية والسورية. ولذلك فلم يكن هناك موقف برازيلي قوي فيما يخص الثورتين المصرية والتونسية، أكثر من مجرد تأييد مطالب وطموحات الشعوب العربية في هاتين الدولتين، والتطلع لإقامة علاقات أكثر قوة معهما في المستقبل[١].

(١) أمل مختار، ««! جريدة الأهرام، ١ أكتوبر ٢٠١٢م، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1096355&eid=6744.

وعلى النقيض من ذلك فقد طرأ تغير واضح على الموقف البرازيلي مما شهدته مصر في الثلاثين من يونيو والثاني من يوليو ٢٠١٣م، وما ارتبط بذلك من عزل الرئيس المصري السابق «محمد مرسي». حيث استدعت البرازيل السفير المصري لديها عقب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة بمصر في منتصف أغسطس ٢٠١٣م، وأدانت وزارة الخارجية البرازيلية في بيان لها ما سمته «الوحشية» في قمع المعارضين في مصر، وطالبت بالحوار والمصالحة باعتبارها المدخل الأساسي لدعم عملية التحول الديمقراطي التي تشهدها مصر منذ قيام ثورة ٢٥ يناير. وصرحت روسيف بأنها تشعر بالغضب كلما تتابع ما يعانيه المصريون بسبب الجريمة التي ارتكبها الانقلاب ـ على حد قولها ـ في حقهم، وتشعر بالراحة كلما رأت إصرارهم وإرادتهم الأسطورية وسلميتهم المبهرة. ولم تكن هذه التصريحات هي الأولى من نوعها للرئيسة روسيف، فقد سبق لها أن أمرت بفصل مذيع من التليفزيون الرسمي لوصفه ما جرى في مصر بالثورة، وأصدرت تعليمات مشددة لأجهزة الإعلام الرسمية لوصف ما حدث في الثالث من يوليو ٢٠١٣م بالانقلاب العسكري.

ويبدو أن هناك دوافع عدة تقف خلف التوجه البرازيلي في شأن التوجس مما شهدته القاهرة، منها: أن البرازيل نفضت عن كاهلها الحكم العسكري قبل نحو عقدين، وباتت تعطي أولوية للحكم الديمقراطي المدني، الذي يرتكز بالأساس على تولي المدنيين مفاصل الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية، وبالتالي يبقى

لديها هاجس مشروع من تدخل القوات المسلحة المصرية في الحياة السياسية. وتخشى روسيف كذلك من أن تستلهم جماهير البرازيل الناقمة عليها أو مؤسساتها العسكرية التجربة المصرية، خاصة أن بلادها قد شهدت في يوليو الماضي احتجاجات هي الأضخم من نوعها منذ عام ١٩٩٢م، اعتراضًا على تخصيص الحكومة ملايين الدولارات من المال العام، لإنفاقها على مونديال ٢٠١٤م وأولمبياد ٢٠١٦م اللذين تستضيفهما البرازيل، ورفضًا لقيام الحكومة البرازيلية برفع أسعار بعض السلع وتذكرة المواصلات العامة، وكذلك احتجاجًا على انتشار الفقر والفساد في البرازيل[١].

ومع بداية **الثورة الليبية** في فبراير ٢٠١١م أعلنت البرازيل عن تضامنها مع الشعب الليبي في بحثه عن المزيد من المشاركة السياسية والديمقراطية من أجل تحديد مستقبل البلاد السياسي، وذلك في ظل مناخ يتسم بحماية واحترام حقوق الإنسان. ولكنها شددت من ناحية أخرى على عدم إمكانية التوصل إلى حل للقضية الليبية عبر الوسائل العسكرية، ودعت جميع الأطراف إلى اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل الصراع الدائر في ليبيا[٢]. وفي

(١) كرم سعيد، «البرازيل ومصر: خطوة إلى أمام وخطوات إلى وراء!»، جريدة الحياة، ٢ أكتوبر ٢٠١٣م، alhayat.com/Details/557570

(٢) ستيوارت جرادجينجز، «الربيع العربي اختبار لتغير الدبلوماسية في البرازيل»، ٢ سبتمبر ٢٠١١م، http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE7810DU20110902?sp=true.

فبراير ٢٠١١م أيدت الحكومة البرازيلية قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٠ بفرض عقوبات دولية على نظام معمر القذافي، وتفويض المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم التي اقترفتها قوات القذافي ضد المدنيين الليبيين، لكنها امتنعت عن التصويت على فرض المزيد من العقوبات على ليبيا، وإقامة منطقة حظر طيران فوقها، وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ الذي صدر في ١٧ مارس ٢٠١١م[١].

وبمجرد أن بدأ تطبيق القرار، أثارت حملة القصف الجوي ـ التي قام بها حلف شمال الأطلنطي (الناتو) في ليبيا لدعم المعارضة الليبية ـ قلق البرازيل، التي أخذت في انتقاد العمليات العسكرية ضد ليبيا، ورأت أن منطقة حظر الطيران تحولت إلى حملة قصف لمدة ستة أشهر، وهذا ما اعتبرته تغييرا في روح القرار، كما أكدت أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا قد تخطوا التفويض الممنوح للتدخل العسكري لحماية المدنيين، وأساؤوا استخدام مفهوم «مسؤولية الحماية»، لتحقيق هدفهم الحقيقي، المتمثل في تغيير النظام الحاكم والإطاحة بمعمر القذافي من الحُكم، وهو الأمر الذي رأت أنه لا يستند إلى أي مبدأ في القانون الدولي[٢]. وطالبت البرازيل بالوقف الفوري للضربات الجوية التي قام بها حلف الناتو، مؤكدة

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

على أن العمليات العسكرية التي قام بها الناتو في ليبيا وطول مدتها وكذلك حدتها، قد تسببت في خسائر بشرية هائلة، كما ألحقت دمارًا واسعًا بمدن ليبية بأكملها[١].

ويمكن القول: إن جوهر الموقف البرازيلي كان الرفض الكامل لتدخل الناتو عسكريًّا لحسم مجريات الأمور في ليبيا، باعتبار ذلك أحد العوامل المؤثرة وبشدة في تشكيل بنية النظام العالمي الجديد. ولذلك فقد أدانت تدخل قوات الناتو بشدة، ورأت أن الغرض منه لم يكن دعم مطالب الشعب الليبي بالديمقراطية، وإنما الدفاع عن مصالح الغرب الاقتصادية والاستراتيجية[٢].

أما الموقف البرازيلي من **الثورة السورية** التي اندلعت في عام ٢٠١١م فيرتبط بدرجة كبيرة بما قاله الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين»: «من سوريا يبدأ النظام العالمي الجديد»، خاصة أن الأخيرة تقع ضمن دائرة المقاومة لمشروع الهيمنة الأمريكية. وبالفعل، ربما تكون المسألة السورية هي اللحظة التاريخية الفارقة التي ستسجل تاريخ التحول في النظام الدولي، حيث يشهد العالم تبلور رؤية مجموعة من الدول التي تجتمع على رغبة تغيير النظام

---

(١) جيهان العلايلي، «مسؤولية الحماية" .. حالتا ليبيا وسوريا، ٢١ سبتمبر ٢٠١٢م، جريدة الشروق
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?id=5909d2d9-f599-41c8-940a-c03f7fc44be6.

(٢) باسكال بونيفاس، «الناتو) في ليبيا: مسؤولية حماية أم تغيير نظام؟»، جريدة المؤتمر، http://www.almutmar.com/index.php?id=20115882.

الدولي باتجاه نظام متعدد الأقطاب، يكون من شأنه تقويض الهيمنة الأمريكية، وسيطرة المؤسسات المالية الدولية بسياساتها وشروطها التي يرونها مجحفة ضد دول العالم وشعوبه. وتضم هذه المجموعة دولًا كبرى مثل روسيا والصين، وبعض الدول الصاعدة، وعلى رأسها البرازيل، والهند، وجنوب إفريقيا، وتركيا، وإيران.

ومن بين العوامل التي تفسر الموقف البرازيلي الحالي من الثورة السورية ارتباطها بشراكات اقتصادية واستراتيجية قوية مع كل من الصين التي تعد أكبر شريك تجاري للبرازيل، وروسيا التي تربطها بها علاقات استراتيجية وتعاون وثيق في مجال التسلح. وهاتان الدولتان تعارضان بشدة أي تدخل عسكري في سوريا، ومن ثم فإن البرازيل تخشى من أن تتخذ موقفا معارضا لمواقف الصين وروسيا، مما قد ينعكس بالسلب على علاقتها بهاتين الدولتين، ودعمهما لجهودها الرامية إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي.

ويعكس الموقف البرازيلي من الثورتين الليبية والسورية انزعاجها وتخوفها المتزايد مما سوف يترتب على الثورات العربية من تأثير على قدرتها على الوصول إلى مصادر الطاقة في إقليم الشرق الأوسط، وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها في الإقليم. ويعكس أيضًا تخوفها من الآثار المترتبة على ما يسمى «بالتدخلات الإنسانية»، التي قد يُساء استخدامها وتوظيفها في أغراض غير حماية المدنيين مثل تغيير الأنظمة، وربما تؤدي إلى

تكرار بل وتكريس النموذج الليبي في حل الأزمة السورية وغيرها من الأزمات.

وخلاصة القول: إن تغير بنية النظام الدولي خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتراجع القوة الأمريكية نسبيًّا على مستوى العالم من ناحية، وحرص إدارة «لولا» على اتباع سياسة الصراع البارد مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقوم على الاعتراف بقوتها، والإبقاء في الوقت نفسه على قدر معقول من حسن العلاقة معها، مع الإصرار على الإعلان عن موقف برازيلي واضح بشأن ضرورة تحقيق مصالح دول القارة، وفقًا لرؤية لاتينية، وليست أمريكية من ناحية أخرى، أفسح المجال أمام البرازيل للمشاركة بفعالية في السياسات الدولية الراهنة، كما ساهم في تبنيها سياسة خارجية أكثر استقلالية، وتنويع علاقاتها مع مختلف دول العالم.

الفصل الرابع

تقييم التجربة النهضوية في البرازيل

ما بين تحديات الحاضر ورؤى المستقبل

«نحن نستطيع بالفعل أن نجعل بلادنا واحدة من أكثر دول العالم تقدمًا، وأقلها عدم مساواة»، هذا كان إيمان ديلما روسيف والتزامها الذي قطعته على نفسها في أول خطاب ألقته أمام الكونجرس البرازيلي في الأول من يناير ٢٠١١م، وهو ما يعكس كيف تطورت البرازيل خلال العقدين الماضيين. فخلال تسعينيات القرن العشرين كان يتوقع البرازيليون أن تتضاعف أسعار السلع الاستهلاكية كل عدة أسابيع بصورة سريعة، وأن تنخفض قيمة مدخراتهم نتيجة التضخم. فالبلد الذي انتخب أول حكومة ديمقراطية بعد فترة طويلة من الحكم العسكري لم يكن بمقدوره أن يحقق الرفاهية لمواطنيه والانتعاش الاقتصادي إلا بعد مرور عقدين من الزمان. وخلال السنوات الأخيرة ارتفع النمو الاقتصادي بمعدلات مذهلة، وانضم حوالي ٣٠ مليون مواطن إلى الطبقة المتوسطة، مما جعل ٦٢ بالمائة من البرازيليين يرون أن الظروف والأوضاع الاقتصادية في بلادهم جيدة، وذلك وفقًا لنتائج استطلاع رأي أجراه مركز بيو للأبحاث عام ٢٠١٠م[١].

وخلال السنوات الماضية نجحت البلاد في خلق نموذج تنموي متميز، يقوم على تضمين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل

(١) Pew Global Attitudes Survey, "Brazilians Upbeat about Their Country, Despite Its Problems", 2010, http://www.pewglobal.org/2010/09/22/chapter-3-brazil-and-the-world/.

وخفض التفاوت الاجتماعي، وذلك جنبًا إلى جنب مع تزايد نشاط البرازيل وتواجدها على الساحة الدولية[1]. وبرغم ذلك ما تزال البرازيل تواجه عدة تحديات من بينها:

١ ـ تحدي ترسيخ الديمقراطية وتدعيم استقرارها.

٢ ـ تحدي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

٣ ـ تحدي الإسراع بعملية التنمية الاجتماعية.

٤ ـ تحدي تدعيم النفوذ والتواجد البرازيلي على الساحة العالمية.

(١) Alfredo Cabral and Priya Shankar, Op.cit,P.4.

المبحث الأول

تحدي ترسيخ الديمقراطية وتدعيم استقرارها

على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها البرازيل في تحولها نحو الديمقراطية، فهناك عدة تحديات سياسية ينبغي التعامل معها لإصلاح النظام السياسي مثل تحرير السياسة من التأيير المتزايد للمال، وإتاحة مزيد من الفرص أمام مشاركة المواطنين في الحياة السياسية. ومن أبرز التحديات التي تعرقل عملية ترسيخ الديمقراطية في البرازيل وتدعيمها ما يلي:

أولًا: الفساد:

يعتبر الفساد هو التحدي الرئيسي الذي يواجه التجربة الديمقراطية في البرازيل، كما يمثل تهديدا قويًا للاستقرار السياسي والاقتصادي، خاصة مع انتشار جرائم الفساد الحكومي وتورط العديد من الوزراء وكبار المسؤولين في حكومة الرئيسين لولا وروسيف[1]، ويؤثر انتشار الفساد على المكانة الدولية للبرازيل التي احتلت المرتبة ٦٩ من إجمالى ١٧٦ دولة شملها

(١) Jens Glusing, Op.cit.

مؤشر الفساد عام ٢٠١٢م، وبلغ قيمة المؤشر فيها ٤٣، وفقًا لما جاء في تقرير منظمة الشفافية الدولية[١].

ويعد هذا الترتيب جيدًا نسبيًّا إذا ما قورن ببقية دول أمريكا اللاتينية، كما لا تعرف البرازيل ما يسمى بظاهرة «الدور السياسي للعائلية» التي تعرفها بعض الدول، ويترتب عليها الكثير من مظاهر الفساد بل وتوريث السلطة[٢]، وعلى الرغم من ذلك فإن البرازيل لا تزال تعاني من مشاكل فساد كبير، خاصة مع الكشف عن العديد من فضائح الفساد والاختلاس التي اتُّهمت بها الحكومة، إلى جانب ظهور تقارير عديدة تتعلق بسوء استخدام المخصصات الممنوحة لسياسيين برازيليين، وإنفاقهم آلاف الدولارات على تذاكر الطيران ونفقات السكن وغيرها من المزايا، بالإضافة إلى إدانة عدد من المسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة بتهمة تقديم رشاوي ضخمة لتأمين أصوات بعض أعضاء الكونجرس، كما كشف عن فضيحة فساد في خدمة البريد المملوكة للدولة في مايو ٢٠٠٥م، ووصفت بأنها أكبر وأوسع عملية فساد في تاريخ البلاد، وفقد فيها الرئيس لولا أهم أتباعه من الوزراء وأقدم قيادات الحزب ممن اتهموا بالتورط في عمليات رشوة وفساد حتى إن الأمر وصل إلى التلميح بتورط لولا نفسه والذي خضع للمساءلة

(١) Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2012", http://www.transparency.org/cpi2012/results.

(٢) مصطفى كامل السيد، «الدور السياسي «للعائلية» في أمريكا اللاتينية»»، مجلة الديمقراطية، يناير ٢٠١٠م.

القانونية بعد خروجه من الحكم، وفي ٢٠٠٧م اتهم رئيس مجلس النواب بالفساد وهو أحد حلفاء لولا الرئيسيين.

وقد اتّخذت الرئيسة روسيف بالفعل خطوات مهمّة ضدّ الفساد، وكان من أهمها الاستقالة القسريّة لستة وزراء بسبب ضلوعهم في قضايا فساد، وذلك خلال عامها الأوّل في الحكم. وكان من بين هؤلاء المسؤولين وزير المواصلات، ووزير الرياضة، اللذان كانا رسميًّا مكلّفين بالإشراف على تنظيم كلّ من كأس العالم لكرة القدم ودورة الألعاب الأولمبية.

ويعود انتشار الفساد إلى قصور النظام القانوني، والذي يتمثل في عدم خضوع المتهمين بالفساد من المسؤولين السياسيين، مثل أعضاء الكونجرس، للمحاكمات أمام النظام القضائي العادي، وإنما أمام محاكم خاصة مشكوك في نزاهتها، مما يشير إلى ضعف سيادة القانون. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن أول رئيس منتخب بشكل مباشر، وهو فيرناندو دي ميللو، قد استقال بسبب اتهامات بالفساد في عام ١٩٩٢م، إلا أنه لم تتم ملاحقته قضائيًا من قبل القضاء العادي. مما يستدعي إجراء إصلاحات سياسية شاملة وتعزيز الشفافية والمساءلة ودعم الرقابة على الموازنة العامة.

ثانيًا: انتشار الجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان:

تواجه البرازيل عدة مشكلات متعلقة بارتفاع معدلات الجريمة وانتشار أعمال العنف وتجارة المخدرات وانتهاك حقوق

الإنسان. وتستشري أعمال العنف بين عصابات المخدرات في الشوارع للسيطرة على صناعة المخدرات أو الصراع بين الشرطة وعصابات المخدرات، ويهدد انتشار الجريمة المنظمة بقيام عصابات المخدرات بالسيطرة على المدن الكبرى في تحد واضح لسيطرة الدولة، على غرار سيطرة عصابات تهريب المخدرات في المكسيك على عدد كبير من المدن المكسيكية الكبرى، ويعزز من احتمالية حدوث ذلك السيناريو فشل جهود الحكومة في التصدي للجريمة المنظمة، واتضح ضعف النظام الأمني بجلاء عام ٢٠٠٦م عندما شنت عصابات المخدرات أعمال عنف في الشوارع، مما أفقد مدن كساوباولو وريو ديو جانيرو الاستقرار والأمان.

وتشهد البرازيل تصاعدا في معدلات الجريمة في ريو دي جانيرو وساوباولو، كما بلغت معدلات جرائم القتل لمستويات غير مسبوقة (٥٠ ألف حالة سنويًا)، حتى إنه في ربع القرن المنصرم قُتل جرَّاء موجات العنف الداخلي نحو نصف مليون نسمة، وهو ما يهدد استقرار النظام السياسي، كما تعانى من مشكلة الاتجار في البشر، خاصة النساء والأطفال، كما أجبر حوالي ما بين ٢٥,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ رجل على العمل في ظروف أشبه بالسخرة، في كثير من الولايات في عدة قطاعات، من بينها قطاع قصب السكر سريع النمو[١].

(١) Adam Cumberworth, "Inter-racial tension as a barrier to full development of Brazil's potential", Law of Nation building, fall 2007; Brian Yoshio Laing, "Rethinking Brazil's =

وتقوم أجهزة الشرطة بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، حيث تقتل بلا رحمة باسم إرساء الأمن والنظام، وفي ريو ديو جانيرو قتلت الشرطة حوالي أربعة أشخاص يوميا عام ٢٠٠٨م وبزيادة قدرها ٦ بالمائة مقارنة بعام ٢٠٠٧م. واعتمدت السلطات في ريو دي جانيرو أساليب عسكرية بصورة متزايدة في محاولاتها لمحاربة عصابات ترويج المخدرات التي كانت تبسط هيمنتها على معظم الأحياء الفقيرة في المدينة. كما يتعرض المارة للقتل على أيدي أفراد الشرطة العسكرية الذين يطلقون النار بلا تمييز، ويشتكي المواطنون من المعاملة التعسفية والعنيفة، والقائمة على التمييز. ويتم ارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان ضد المحتجزين في السجون ومراكز احتجاز الأحداث، كذلك تتعرض النساء المحتجزات في السجون وزنزانات الشرطة للتعذيب وسوء المعاملة، وتتراوح أوضاع السجون ما بين سيئة وسيئة للغاية[١].

ووفقًا لمصادر حكومية، قتلت الشرطة ٥٣٨ شخص في ولاية ساو باولو في أول ستة أشهر من ٢٠٠٦م بزيادة قدرها ٨٧ بالمائة مقارنة بنفس الفترة في ٢٠٠٥م، كما أسفرت الاشتباكات بين العصابات عن وفاة ١٠٠ و٤٠ من الشرطة والحكوميين، وفي ولاية ريو دي جانيرو قتلت الشرطة في أول ستة أشهر

= 'Racial Democracy' A discourse of the mixed race experience and inter-racial unions", Semester Topic Paper - Fall 2000, School for International Training - CSA Brazil - Northeast.

(١) Paulo Sérgio Pinheiro, "the Paradox of Democracy in Brazil", the Brown Journal of World Affairs, Vol. VIII, Issue 1., winter 2002.

من ٢٠٠٧م. ويكفي الإشارة هنا إلى أنه من بين ١٣٠٠ جريمة قتل وقعت عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٣م، حوكم فقط ٧٥ من مرتكبيها، بما يوحي بوجود شبكة موازية غير ديمقراطية على الرغم من الديمقراطية البرازيلية الرسمية[١].

وكانت فرق القتل، التي يُعتقد أن لها صلات بالشرطة، مسؤولة أيضًا عن مئات من حوادث القتل. ويتعرض النشطاء المعنيون بالحق في الأراضي لمن لا يملكون أرضًا، ونشطاء السكان الأصليين الذين يناضلون من أجل الحصول على أرض، لتهديدات واعتداءات على أيدي ضباط الشرطة وحراس الأمن الخاص، مما يزيد من حدة الإقصاء الاجتماعي.

ويتهم نشطاء حقوق الإنسان الحكومات المتعاقبة بعدم امتلاكها الإرادة السياسية لمعاقبة أجهزة الشرطة على انتهاكاتها المتكررة لحقوق الإنسان، فضلًا عن ضعف التنسيق بين الحكومة الفيدرالية والأجهزة المحلية المعنية، حيث تعوق الحسابات والمصالح السياسية أي محاولة للحكومة لاتخاذ موقف حاسم ضد أجهزة الشرطة، ويتقاعس جهاز العدالة الجنائية عن محاسبة مرتكبي تلك الجرائم.

وبذلت الحكومة الاتحادية جهودا عديدة لمكافحة الجريمة والعنف، حيث استحدثت خطة جديدة لمكافحة العنف في المدن، ودعمت برنامج المدافعين عن حقوق الإنسان الذي تطبقه،

(١) عبد الحق عزوزي، «دروس من البرازيل»، صحيفة الاتحاد الاماراتية، ٢٥/٦/٢٠١٣م.

وأنشأت هيئة مستقلة لمنع التعذيب، وتبنت مبادرة لمكافحة الجريمة في ٢٠٠٧م تتضمن ٣ بليون دولار، موجهة لإصلاح الشرطة وبناء السجون وغير ذلك. وعلقت البرازيل آمالها على معالجة المشكلة من جذورها عبر آليتين هما: النمو الاقتصادي، وتقليص عدم المساواة في الدخل بين المواطنين، فضلًا عن برنامج تدريب الشرطة ومكافحة الفساد الذي تم تنفيذه على مدار خمسة أعوام بتكلفة تصل إلى حوالي ٣,٩ مليار دولار أمريكي.

وبرغم مرور عدة سنوات على انتقال البرازيل من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، فإن الجيش بقي بمنأى عن الإصلاح؛ فعندما وقع الرئيس لولا في يناير ٢٠١٠م مرسومًا بتشكيل لجنة تقصي الحقائق في عمليات تعذيب وقتل واختفاء وقعت بين عامي ١٩٦٤ و١٩٨٥م، سارع قادة أفرع القوات المسلحة الثلاثة ومعهم وزير الدفاع، بالتهديد بتقديم استقالاتهم مما اضطر لولا إلى التراجع قائلًا: إن الحكومة ستعيد النظر في الأمر.

ومع الإقرار بأن الحكم العسكري في البرازيل كان أقل تعطشًا لسفك الدماء مقارنة ببعض دول أمريكا الجنوبية، فإن هذا لم يمنع من اختفاء آثار ما بين ثلاثمائة إلى أربعمائة من المعارضين اليساريين خلال هذه الفترة، كما تعرض آلاف المدنيين للتعذيب، علمًا بأن الجنرالات، وقبل تسليمهم الحكم للمدنيين، حصلوا على عفو عام عن الجرائم السياسية، ويذكر أن وزير الدفاع في حكومة لولا عارض محاكمة أعضاء بارزين من

حزب العمال ـ ممن كانوا أعضاء في جماعات حرب العصابات في السبعينيات ـ ومطلوبين للتحقيق في ملفات الحكم العسكري البائد، معللًا ذلك بأن الملفات المعنية قد اختفت أو أحرقت[١].

ولذلك فما زالت قبضة الجيش قوية حيث يمتلك نفوذًا على الشرطة، كما أن وكالة المخابرات العامة تحت قيادة جنرال عسكري، برغم أن البرازيل كانت من أواخر دول أمريكا اللاتينية التي تعين شخصية مدنية على رأس وزارة الدفاع. ويمنح الدستور صلاحيات غير محددة للجيش، كما قام الرئيس لولا بزيادة رواتب العسكريين والإنفاق العسكري.

وفي النهاية تظل قضية محاكمة المتورطين في أعمال عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان خلال فترة الحكم العسكري رهينة الصراع بين العسكر الذين يعتقدون أنهم حموا البرازيل من الخطر الشيوعي، ويطالبون بالتحقيق فيما سموه الجرائم التي اقترفتها الجماعات اليسارية المسلحة في السبعينيات من القرن الماضي، وبين المطالبات بمعاقبة الجناة والتي تتزعمها جماعات حقوق الإنسان وأهالي الضحايا[٢].

وفي تطور مهم في قضية العدالة الانتقالية قامت رئيسة البرازيل ديلما روسيف في يونيو ٢٠١٢م، بتعيين سبعة أعضاء في «لجنة الحقيقة»، للبحث والتحقيق في جرائم التعذيب والاختفاء

---

(١) «الجيش يرفض نكء الجراح بالبرازيل»، يناير ٢٠١٠م، http://www.aljazeera.net/news/pages/d6e140c6-4495-4ae0-94b4-ca433524da78

(٢) المرجع السابق.

القسري خلال فترة الحكم العسكري. وتضم اللجنة في عضويتها بعض الشخصيات الحقوقية التي كانت تنشط ضد النظام العسكري، وستتكلف «لجنة الحقيقة» بالعمل على الإعداد لتقرير مفصل عن نتائج تحقيقاتها، وسيمتد عملها على مدى عامين، لتسليط الضوء على جرائم التعذيب والاختفاء القسري. وعلى الرغم من عدم وجود ما يُلزم بمعاقبة المتورطين في جرائم التعذيب والاختفاء بسبب وجود «قانون العفو» ـ والذي يواجه بمعارضة شديدة من قبل اليسار البرازيلي ـ إلا أن التحقيق على الأقل سيعمد إلى كشفهم وتحديد مسؤولياتهم ثم معرفة مصير المختفين من الضحايا[1].

وبصفة عامة أثر انتشار الفساد والجريمة في المجتمع بالسلب على توجهات المواطنين نحو النظام الديمقراطي، ويرتبط بذلك أيضًا تدني رأس المال الاجتماعي Social Capital، وانخفاض معدلات المشاركة السياسية للمواطنين، كما انخفضت نسبة العضوية في الجمعيات والمنظمات الأهلية، وارتبط بذلك ارتفاع مستوى عدم الثقة في مؤسسات النظام الديمقراطي، فتشير نتائج استطلاعات الرأي العام إلى أن ثلثي المواطنين على الأقل لا يثقون في الأحزاب السياسية، البرلمان، السلطة التنفيذية، أحكام القضاء، وفي الخدمات العامة، وخاصة في مجال الصحة

(١) «رئيسة البرازيل تعين أعضاء "لجنة الحقيقة" للتحقيق في جرائم التعذيب والاختفاء القسري»، ٢٠/٠٦/٢٠١٢م, http://www.maghress.com/alalam/47744

والتعليم والشرطة، وهو الأمر الذي يعكس انخفاض رضا المواطنين عن كيفية إدارة العملية الديمقراطية في الوقت الراهن. وهو الأمر الذي يكشف عن بروز رأس المال الاجتماعي السلبي، حيث تقتصر الثقة والسلوك الإيجابي على أبناء الأسرة الواحدة، بينما يوجه السلوك السلبي للآخرين، مما يعني وجود نظام قيمي مزدوج، وهو ما يجعل انتشار الفساد وسيلة شرعية للعناية بالأسرة، ويجعل ثقافة الرشوة هي المسيطرة على مجمل الحياة في الدولة[1].

ثالثًا: العلاقة بين الدولة والمجتمع:

يتضح من تحليل الإطار السياسي لعملية التنمية أن الدولة البرازيلية ليست مستقلة بدرجة كبيرة عن المجتمع، فهناك قوى اجتماعية واقتصادية تضغط عليها، وتوجه سياساتها على النحو الذي يحقق مصالحها، وبصفة خاصة ملاك الأراضي، والمؤسسة العسكرية والشرطة، بالإضافة إلى رجال الأعمال، وكل هؤلاء تربطهم مصالح قوية بالدولة وبمسؤوليها.

بعبارة أخرى يمكن القول: إن الدولة البرازيلية وإن كانت مستقلة عن عموم المواطنين في قراراتها وسياساتها، إلا أنها تخضع في أحيان كثيرة لضغوط ومطالب فئات اجتماعية بعينها في المجتمع، وتتحالف معها، وتستفيد من علاقتها معها بصورة أو

(١) José¢lvaro Moisés, "Democracy, Political Trust and Democratic Institutions (The Case of Brazil)", Paper presented to the seminar "Democracy and Citizens Distrust of Public Institutions in Brazil in Comparative Perspective", Oxford University, 1/6/2007.

بأخرى. بمعنى آخر: جهاز الدولة قابل للانصياع والتأثير عليه والانكشاف لأنه هو نفسه يتورط في قضايا فساد ورشاوي مع بعض القوى الضاغطة في المجتمع.

ولذا فهناك تفاوت في فرص نجاح أو إخفاق الإصلاحات المؤسسية التي تبنتها الدولة، فعندما تكون الجماعات المقاومة لعملية الإصلاح من القوة بمكان بحيث تؤثر على سياسات الحكومة، فإنها تعرقل حدوث الإصلاح، مثال ذلك: مقاومة ملاك الأراضي لعملية الإصلاح الزراعي، وعجز الدولة في الوقت نفسه على مواجهة هذه الضغوط وفرض برنامج متكامل للإصلاح الزرعي[١]. وفي المقابل عندما تكون الجماعة المطالبة بإحداث الإصلاحات المؤسسية ضعيفة، فإنها تعجز عن الضغط على الحكومة لتبني إصلاح ما، ومن الأمثلة الدالة على ذلك دور نشطاء حقوق الإنسان وجماعات المرأة ومؤسسات المجتمع المدني في المطالبة بإدخال بعض الإصلاحات السياسية، مثل تدعيم دور المرأة، وتقليل سلطات أجهزة الشرطة. بعبارة أخرى: فإن عدم التوازن في علاقات القوى بين الجماعات المطالبة بالإصلاح والمعارضة له، هو من العوامل المحددة بدرجة كبيرة لفرص نجاح أو إخفاق الإصلاحات المؤسسية[٢].

---

(١) Werner Baer, "Institutional Challenges for Brazil's Economists", Revista EconomiA, December 2005.

(٢) Lee J. Alston, Marcus André Melo, Bernardo Mueller, Carlos Pereira, "Political Institutions, Policymaking Processes and Policy Outcomes in Brazil", Research Network Working Paper, #R-509, March 2006.

وتجدر الإشارة إلى أن البرازيل قد نجحت في إقامة دولة إنمائية في ظل الحكم العسكري، وتمكنت من تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، إلا أن آثار النمو الاقتصادي لم تمتد لتشمل كافة فئات المجتمع. وفي الوقت الحالي لا يمكن أن توصف بالدولة الإنمائية، برغم توافر بعض شروط وخصائص الدولة الإنمائية فيها، مثل كون جزء كبير من الجهاز الحاكم من التكنوقراط، والاهتمام الكبير بتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن البرازيل غير قادرة على تعبئة الموارد والاستثمارات المحلية، مما يفضي إلى الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات الدولية متعددة الجنسيات، مما يجعلها في انكشاف أمام هذه الشركات، فضلًا عن افتقادها إلى الاستقلالية في صنع القرار كما سبقت الإشارة.

رابعًا: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية:

يتضح من تحليل تجربة التنمية في البرازيل حقيقة أن الديمقراطية لا تسير بالضرورة جنبًا إلى جنب مع التنمية، فعلى الرغم من نجاحها في تحقيق قدر كبير من التنمية الاقتصادية، إلا أن المستوى المتحقق في العملية الديمقراطية لم يكن بالمستوى المأمول.

فمن جهة أولى، يتميز النظام السياسي بمنح سلطات واسعة لرئيس الدولة وللسلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، الأمر الذي فتح الباب أمام تفشي مظاهر الفساد، حتى إن فضائح

الفساد تمس شخص الرئيس مباشرة، علمًا بأن الفساد هنا ليس نتيجة لانحراف أخلاقي، بل ربما يكون مصاحبًا للحياة الديمقراطية المقترنة بالتحول الرأسمالي. فلكي يتمكن شخص من الوصول للسلطة فإنه يحتاج إلى تمويل يقدم بناء عليه وعودًا بتقديم خدمات لاحقة للجهة الممولة، ولذلك فإن الفساد هو مشكلة هيكلية يصعب إيجاد حل لها.

ومن جهة ثانية، أسهمت طبيعة النظام السياسي الجمهوري الفيدرالي، والنظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي في إيجاد نظام حزبي متشرذم وضعيف، وتشكيل حكومات ائتلافية واسعة تضم بين أعضائها قوى سياسية متباينة. فضلًا عن تراجع تأثير وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني، خلال مرحلة ما بعد التحول الديمقراطي من جهة ثالثة؛ أي: أن ضعف النظام الحزبي وعدم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من العوامل التي تعرقل تجربة التماسك الديمقراطي في البرازيل.

ومن الجدير بالذكر أن كافة العناصر السالف ذكرها لا تمثل تهديدًا حالًا للنظام الديمقراطي، بيد أن لها تداعياتها الخطيرة فيما يتعلق بطبيعة جودة الديمقراطية في البرازيل، وعلاقة مواطنيها بالسياسة. فالإطار السياسي القائم وإن كان يضمن تكوين حكومات منتخبة بصورة ديمقراطية، إلا أنه لا يمنع تلك الحكومات من إساءة استغلال سلطاتها من أجل تحقيق أهدافها السياسية، من خلال الفساد وسوء استغلال وإدارة الأموال والمناصب العامة، مما يعكس غياب أطر قوية للمحاسبة الأفقية

والرأسية.؛ أي: أن المشكلة ليست في وجود الديمقراطية، ولكن في مدى جودتها[١].

ومن ناحية أخرى، نلحظ أنه برغم وجود العديد من المؤسسات الديمقراطية في البرازيل، فإن تلك المؤسسات تعاني من مظاهر ضعف عام وعدم الفعالية، فالدستور على سبيل المثال، ينص على ضرورة احترام حقوق الإنسان، ولكن الواقع المعاش يعبر عن عدم تفعيل هذه القواعد على الأرض، فكثيرا ما تنتهك حقوق الإنسان، ويمارس التمييز ضد المرأة والسكان الأصليين، كما أن الفقراء ليس لديهم فرص متساوية للتقاضي مثل الأغنياء؛ أي: أن معظم المؤسسات القائمة إما أنها لا تضع قواعد واضحة للسلوك، أو أنها تفتقد لآليات إنفاذها، أو يتم تجاوزها وتجاهلها إذا كان ذلك في مصلحة الطرف الأقوى في المجتمع[٢].

ومن ناحية أخرى يمكن القول: إن الأزمة التي تواجه عملية التماسك الديمقراطي في البرازيل لا تستند فقط على أسباب سياسية، ولكن لها جذور اجتماعية، والحقيقة أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه فيما يخص قضية عدم المساواة والتفاوت بين الطبقات والميكروسلطوية على حد تعبير الكاتب

---

(١) Carlos Santiso, "Institutional Innovation and Governance Reform in Latin America", European Review of Latin American and Caribbean Studies, No. 71, October 2001.

(٢) José Alvaro Moisés, "Democratization, Mass Political Culture and Political Legitimacy in Brazil", paper presented at a seminar held at the Center for Advanced Study in the Social Sciences of the Juan March Institute, Madrid, on December 9, 1992.

كييرمو أودونيل، بين تلك الطبقات، والتي تعتبر المشكلة الأكثر صعوبة وتعقيدًا من بين التحديات المذكورة، خاصة أن مشكلة اللامساواة ليست مشكلة اقتصادية فقط، بل إنها أيضًا اجتماعية وسياسية، فالبرازيل مجتمع يتسم بالتعددية العرقية، وهذا أحد أسباب مشكلة اللامساواة.

صحيح أن البرازيل أحرزت كثيرًا من التقدم في هذا المضمار، ولكنها لم تكن لتنجح في ذلك إبان حكم لولا بدون ما حققته من استقرار اقتصادي، وهو الأمر الذي يثير الانتباه إلى العلاقة بين المساواة الاجتماعية والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني

تحدي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام

في عام ٢٠١٠م نما الاقتصاد البرازيلي بحوالي ٧,٥ بالمائة ليصبح سادس أقوى اقتصاد في العالم، متفوقًا بذلك على العديد من الاقتصادات المتقدمة، وزاد معدل النمو الاقتصادي من ١,٣ بالمائة عام ٢٠٠٠م، وتم خلق ما يقرب من ١٠ مليون فرصة عمل خلال الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠١٠م، لتظهر البرازيل باعتبارها من اللاعبين الاقتصاديين الرئيسيين على المستوى الدولي[١].

وعلى الرغم من ذلك فما زالت هناك عدة تحديات تواجه الاقتصاد البرازيلي، ومن بينها: تردي البنية الأساسية، فجوة التعليم والكفاءات، ارتفاع معدل التضخم، وارتفاع قيمة العملة الوطنية (الريال)، وما يرتبط بذلك من ارتفاع أسعار الصادرات، وبالتالي كساد بيعها وإلحاق الضرر بكل من له صلة بالصادرات من عاملين ومستثمرين ومقدمي خدمات، كما تعاني البرازيل من ارتفاع حجم الدين العام (١,٢٨١ مليار دولار أمريكي، ليمثل

(١) Alfredo Cabral and Priya Shankar, op.cit, PP.5-6.

بذلك ٥٩ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠م)، وكذلك أسعار الفائدة المرتفعة، وانخفاض معدلات الاستثمار والادخار، وضعف برنامج المعاشات، وجميعها تمثل عقبات أمام النمو الاقتصادي المستدام[١].

ومن المشكلات الأخرى أن البرازيل تحتل مرتبة متدنية في تقييم التنافسية الابتكارية، وسهولة تسجيل المشروعات، حيث أظهرت دراسة حديثة للبنك الدولي أن البرازيل تحتل المرتبة ١٢٩ تسبقها كولومبيا وشيلي والمكسيك من بين ١٨٣ دولة من حيث سهولة أداء الأعمال والمشروعات التجارية؛ فافتتاح مشروع في البرازيل يتطلب ١٦ إجراء بيروقراطيًا و١٢٠ يوم عمل، وتستغرف أية شركة عامله في البرازيل ٢٦٠٠ ساعة لتؤدي ما عليها من ضرائب، وهو عدد من الساعات قلما يوجد له نظير في العالم[٢].

ومن ناحية أخرى، يعاني الاقتصاد البرازيلي من زيادة العبء الضريبي على الأفراد والشركات. ففي إطار سعي الدولة للتقريب بين الدخول ورفع مستويات معيشة الطبقات محدودة الدخل، لجأت إلى الضرائب لتوفير الموارد المالية اللازمة؛ مما أدى إلى زيادة العبء الضريبي العام مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث أشار البنك الدولي إلى أن الضرائب في البرازيل تمثل ٣٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحوالي ١٨

---

(١) Ibid, PP.5-7.

(٢) جوليانا جيوما رايس، ترجمة: عاطف معتمد، «عقبات في طريق نمو الاقتصاد البرازيلي»، في: محمد عبد العاطي (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص١٣٧.

بالمائة في شيلي و٢٥ بالمائة في كوريا الجنوبية[١].

وبالإضافة إلى مشكلة تزايد الأعباء الضريبية فإن هناك مشكلة أخرى تتعلق بتضخم الجهاز الحكومي في الدولة، وما يترتب بذلك من تفاقم البيروقراطية مما يشكل تحديًا رئيسًا أمام الاقتصاد البرازيلي، ويقود ذلك إلى انتشار ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي الذي يمثل ٤٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لبيانات البنك الدولي. حيث تسعى الشركات إلى التخلص من التكاليف المرتفعة لبيروقراطية جهاز الإداري للدولة البرازيلية[٢].

وعدم توافر البنية الأساسية المناسبة خاصة الطرق والكباري والمطارات يمثل عائقًا رئيسيًا آخر أمام تحسن الأداء الاقتصادي، حيث لا تنفق الدولة أكثر من ٢ بالمائة من إجمالي الدخل القومي على البنية الأساسية. وبحسب دراسة للبنك الدولي فإن على البرازيل مضاعفة إنفاقها على البنية التحتية بمقدار ثلاثة أضعاف ما عليه الآن حتى تصل إلى مستوى ما تنفقه كوريا الجنوبية على سبيل المثال[٣].

وبالنسبة لمشكلة فجوة الكفاءات فوفقًا لتقرير صدر

---

(١) المرجع السابق، ص١٣٤.

(٢) Joe Capp, Heinz-Peter Elstrodt, and William Bebb Jones Jr., ÂReining in Brazil's informal economy", McKinsey Quarterly, No.1, 2005.

(٣) جوليانا جيوما رايس، ترجمة: عاطف معتمد، «عقبات في طريق نمو الاقتصاد البرازيلي»، في: محمد عبد العاطي (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص١٣٨.

عام ٢٠٠٧م فهي تعاني من نقص مقداره ٨ مليون من العمالة الماهرة خلال السنوات القادمة؛ مما يعد عائقًا رئيسيًا أمام نمو اقتصادها القومي. حيث تعاني البرازيل من تدني مستوى رأس المال البشري، وقلة أعداد المتعلمين وأصحاب الكفاءات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل، وقد أصبحت هذه المشكلة أكثر إلحاحًا مع نمو الاقتصاد القومي فلا تزال البرازيل تعاني من تدهور نظامها التعليمي، فعدد سنوات البقاء في التعليم المدرسي في البرازيل أقل من نظيرتها في كوريا الجنوبية على سبيل المثال[١].

وحتى تتمكن البرازيل من تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لمواطنيها فعليها أن تتعامل مع عدد من المعضلات والمشكلات، أولها: دور القطاعات المختلفة في الاقتصاد، وثانيها درجة انفتاح الاقتصاد البرازيلي على الاقتصاد العالمي، أما المعضلة الثالثة فترتبط بدور الفاعلين المختلفين في الاقتصاد البرازيلي.

أولًا: يتميز الاقتصاد البرازيلي بدرجة معقولة من التنوع والديناميكية في الخدمات وهو القطاع الأكبر في الاقتصاد، وكذلك الصناعات والمنتجات الأساسية بما في ذلك الإنتاج الزراعي والموارد الطبيعية. وعلى الرغم من ذلك فإن بعض المؤشرات الحديثة تكشف عن تزايد مكانة المنتجات الأولية،

(١) المرجع السابق، ص١٣٩.

خاصة مع تزايد الطلب من الصين وغيرها من الاقتصاديات الصاعدة، فالبرازيل هي أكبر مصدر لعصير البرتقال والصويا والسكر وخام الحديد.

وعلى الرغم من استفادة البرازيل خلال السنوات الماضية من تزايد الطلب على المنتجات الزراعية فهناك درجة عالية من عدم التأكد حول كيف يمكنها تعظيم الاستفادة من مواردها الطبيعية على المدى البعيد. وهناك جدل كبير حول الدور الذي يلعبه هذا القطاع في الاقتصاد، وتأثير ذلك على قطاع الصناعة وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة أن ٨٦ بالمائة من السكان يعيشون في المناطق الحضرية، ولذلك فإن لذلك تأثيره المؤكد على العمالة والتشغيل[١].

ثانيًا: درجة انفتاح اقتصاد البرازيل على الاقتصاد العالمي، وتأثير التطورات الاقتصادية العالمية على البلاد. فعلى الرغم من أن البرازيل كانت واحدة من آخر الدول التي دخلت الأزمة المالية العالمية وأول الدول التي خرجت منها، فإن التطورات الحادثة في الاقتصاد العالمي تلقي بظلالها بشكل كبير على الاقتصاد البرازيلي. فبالرغم من حاجة البرازيل إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تمويل إقامة مشروعات البنية الأساسية والمشروعات التنموية الكبرى، فإن تدفق النقد الأجنبي يسهم في رفع معدل التضخم الذي وصل إلى ٥,٨٦ بالمائة عام ٢٠١٢م،

(١) Alfredo Cabral and Priya Shankar, Op.cit, P.6.

بينما كان معدل التضخم المستهدف تحقيقه من قبل الحكومة ٤,٥ بالمائة[١].

ثالثًا: كيفية دعم دور الفاعلين المختلفين في الاقتصاد البرازيلي، فنمو الاقتصاد البرازيلي يرجع بدرجة كبيرة إلى زيادة الطلب المحلي خاصة مع نمو الطبقة المتوسطة التي استفادت من التوسع في العمل الرسمي والزيادات المتتالية للحد الأدنى للأجر، كما أن الإنفاق الحكومي يبلغ ٣٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى من معظم الاقتصادات الصاعدة. وهناك عدة انتقادات توجه لبنك التنمية الوطني في البرازيل لمنحه قروض للمشروعات الكبيرة، وهناك مخاوف من أن تسيطر الشركات الكبرى على الاقتصاد، وهو ما سيكون له تداعيات خطيرة على الابتكار والنمو. ومن ناحية أخرى فإن المشروعات الكبرى تحتاج استثمارات حكومية وشركات كبرى تنفذها، وهو ما يثير العديد من علامات الاستفهام حول مستقبل القطاع الخاص، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة ونقص التمويل يضر بالاستثمار الخاص[٢].

وإذا كانت الصناعة البرازيلية تواجه العديد من التحديات المتعلقة بارتفاع قيمة العملة الوطنية ورخص المنتجات المستوردة، والتي تضر بالصناعة الوطنية بالداخل، فينبغي على البرازيل التركيز

---

(١) The Central Bank of Brazil, www.bcb.gov.br/?ENGLISH.

(٢) Alfredo Cabral and Priya Shankar, Op.cit, P.7.

بشكل أكبر على تحقيق المزيد من الابتكارات وتطوير الصناعات الرائدة مثل صناعة الطائرات والسيارات التي تعمل بالوقود الحيوي. وينبغي على البرازيل أن تطور استراتيجية ورؤية اقتصادية متماسكة تحقق التوازن بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بما في ذلك ما بين الزراعة والصناعة وبين السوق العالمي والاقتصاد المحلي وبين الفاعلين الاقتصاديين الرئيسيين: الدولة والسوق[١].

وخلاصة القول: إنه بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية المتعددة التي طبقتها الحكومات المتعاقبة فتبقى عدة عقبات تعرقل نمو الاقتصاد القومي، ولذلك فلا مفر من إحداث تغييرات هيكلية عميقة خاصة في التعليم والبنية التحتية، وكذلك إجراء إصلاحات ضريبية وغيرها من الإصلاحات الضرورية، وذلك من أجل تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد البرازيلي.

(١) The World Factbook, "Country Comparison: Public debt", https://www.cia.gov/library/publications/the-world.../2186rank.html

المبحث الثالث

تحدي الإسراع بالتنمية الاجتماعية

نجحت البرازيل خلال السنوات الماضية في إحراز نجاحات واضحة على المستوى الاجتماعي. فالسياسات التوزيعية القائمة على نموذج للتنمية يجمع بين النمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل، الاندماج والتضمين الاجتماعي، أدى إلى إخراج حوالي ٢٠ مليون مواطن من دائرة الفقر، وساعد حوالي ٣٠ مليون نسمة آخرين على الانضمام للطبقة المتوسطة. وبخلاف العديد من الاقتصاديات الصاعدة نجحت البرازيل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وفي الوقت نفسه زاد متوسط نصيب الفرد من الدخل، مع حدوث انخفاض ملحوظ في التفاوت في توزيع الدخل.

ومعظم الإنجازات التي شهدتها البرازيل جاءت عن طريق تحقيق مستويات مرتفعة ومستهدفة من الإنفاق الاجتماعي، وتطبيق برامج تحويل الدخل مثل بولسا فاميليا، وزيادة الحد الأدنى للدخل. كما أن جهود الدولة البرازيلية لتخفيض معدلات الفقر والقضاء على الجوع كانت جزءًا من أجندة أوسع تستهدف ضمان حقوق المواطنة للجميع. واليوم هناك تفاؤل بشأن إمكانية أن

تصبح البرازيل مجتمعًا أكثر تقدمًا قوامه بالأساس الطبقة المتوسطة.

وفي غمرة الازدهار الاقتصادي المتنامي الذي تشهده البرازيل، وبرغم أنها تقع في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، وترتيبها الـ٨٥ على مستوى العالم في عام ٢٠١٢م، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي ٢,٢٥٣ تريليون ٢٠١٢م[١]، فهناك العديد من التحديات الخطيرة التي ما زالت قائمة، سواء على مستوى استمرار عدم المساواة والتفاوت الاجتماعي، وكذلك جودة الخدمات الأساسية مثل الأمن والتعليم والصحة. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن ثلث البرازيليين يعيشون في ظروف سيئة ومستبعدين من المجتمع، فالفقراء وغير المتعلمين لا يتمتعون بكافة حقوق المواطنة، وهم الضحايا الرئيسيون للوظائف السيئة والعنف المجتمعي، وضعف فرص المشاركة السياسية والتمتع بالحقوق السياسية، ويضطر ملايين الأطفال في المدن يوميًا إلى التسول، أو السرقة، أو العمل ساعات طويلة في مهن مختلفة من أجل الحصول على المال الذي يكفي لسد رمقهم. ويعيش حوالي خمسة ألاف طفل بدون مأوى في شوارع ريو دي جانيرو، ويتخلى كثير من الآباء الفقراء عن أطفالهم لعدم استطاعتهم إطعامهم وكسوتهم. ويؤكد المركز البرازيلي للأبحاث الفكرية أن توزيع المداخيل في ٩٠ بالمائة من دول العالم أكثر توازنًا مما هي

(١) البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

الحال في البرازيل، فهناك هوة شاسعة ومتزايدة بين الطبقة الغنية التي تحتكر القسط الأوفر من خيرات البلاد، وغالبية السكان الذين يعانون من الدخل المحدود ويعيشون في حالة فقر دائم، ويعيش القليل من أفراد الطبقة المتوسطة سريعة النمو بدخل كاف.

وبرغم أن البرازيل من كبريات الاقتصادات العالمية، فإن تقدم الدولة لا يشمل جميع الأقاليم الجغرافية أو الشرائح الاجتماعية. فالجنوب الشرقي والجنوب يتميز بتمركز الأنشطة الاقتصادية من فلاحة وصناعة وتجارة وخدمات، ويستحوذ على نسبة ٥٩,٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يعيش أكثر من نصف السكان في إقليم الهضاب الوسطى والجنوبية، ويتركز كثير منهم في كل من مدينة ساو باولو وريو دي جانيرو وما حولهما. ويتميز هذا الإقليم، المعروف بالقلب الاقتصادي، باحتوائه على أجود أنواع المزارع خصوبة وأفضل مزارع تربية الخيول والماشية في البلاد، ويحتوي على مخزون كبير من الذهب، وخام الحديد، والمنجنيز والمعادن الأخرى[١].

ومن ناحية أخرى فإن الشمال والشمال الشرقي والوسط الغربي يعد أقل المناطق استفادة من النهضة الاقتصادية والاجتماعية. وذلك لعدة عوامل منها: انتشار الغابة الاستوائية في الشمال، ووجود مضلع الجفاف في الشمال الشرقي، وفقر وانجراف التربة وضعف الكثافة السكانية في الوسط الغربي.

---

(١) Leonardo Avritzer, "Local Democracy in Brazil and India: the Role of Center - Periphery Relations in the Construction of Participatory Institutions", November 1999.

ويعاني سكان الإقليم الشمالي الشرقي من الحياة القاسية، حيث يعيش أكثر هؤلاء في أكواخ من الطين ذات أرضية ترابية، خاصة مع فترات الجفاف التي تجتاح هذا الإقليم والفيضانات التي تغشاه من آن لآخر. ويُعاني سكان هذه المناطق من الأمراض وسوء التغذية، ويبلغ متوسط العمر المتوقع في الجزء الشمالي الشرقي ٤٩ عامًا فقط، وهذا العمر يصل إلى ما دون المتوسط على مستوى البلاد. ومن الجدير بالذكر أن ٥٧,٥ بالمائة من سكان الشمال لديهم القدرة على الوصول إلى مياه الشرب، مقارنة بحوالي ٩٥,٥ بالمائة من سكان الجنوب الشرقي، ٣٤,٧ بالمائة فقط من الأسر في الشمال الشرقي يتمتعون بخدمات الصرف الصحي، مقارنة بحوالي ٨٠,٨ بالمائة في الجنوب الشرقي.

وبصفة عامة، يمكن التمييز بين برازيل قديم متأخر ومتخلف تنتشر به جيوب الفقر المطلق، وتتراوح به نسبة الأمية بين أكثر من ٤٣ بالمائة و٦٠ بالمائة، كما يقل فيه مؤشر التنمية البشرية عن ٠,٧٠٠، ويغطي مناطق الشمال الشرقي، المنطقة الشرقية الوسطى وحوض الأمازون غربًا. وبرازيل آخر حديث متطور اقتصاديًا واجتماعيًا، دخله القومي والفردي مرتفعان ومعدل الأمية يقل عن ١٠ بالمائة، ويغطي الجنوب الشرقي والمناطق المرتبطة به جنوبًا. وقد أوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هناك ٦٥٠٠ مقاطعة، خاصة في الشمال والشمال الجنوبي تقترب فيها مستويات الفقر من بعض الدول الفقيرة في أفريقيا.

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بتوزيع الأراضي الزراعية وتباين

التقنيات المستعملة فيها، حيث تتركز ٨٠ بالمائة من الأراضي الزراعية بالبلاد بيد الشركات الوطنية والأجنبية المتعددة الجنسيات، وتمتد ضيعتها على مساحات شاسعة كما تستغل بطرق عصرية متطورة، مما يعرض ملايين الفلاحين المعدمين وملاكي الضيعات الصغيرة، للبؤس والاستغلال. وقد كشفت دراسة في ٢٠٠٤م عن أن ١ بالمائة من السكان يسيطرون على ٤٥ بالمائة من الأراضي، مما يدل على التركيز الكبير للأراضي في يد حفنة من المواطنين[١].

ولذلك فلم يكن من المستغرب أن تبدو البرازيل مجتمعات متفرقة تعيش جنبًا إلى جنب، وتظهر كأنها «أرض للمتناقضات»، حيث تتماس معالم الثروة والعوز في آن واحد؛ فالأحياء القصديرية امتداد لأحياء فخمة بناطحات سحاب، حيث نجد الأغنياء يجاورهم الفقراء، وتقوم العلاقات بين الطرفين على الصراع والخوف أو عدم الاطمئنان للآخر. فتنتصب ناطحات السحاب إلى جانب عشش الفقراء ومدن الصفيح، وبالرغم من وجود أحياء في البرازيل تشعر فيها وكأنك في دولة من الدول التي تقود ركب الدول المتقدمة، فهناك أحياء على مسافة قريبة تحس فيها وكأنك في واحدة من أفقر دول العالم، حيث تتكدس الفئات الفقيرة في ضواحي المدينة في شكل عمران أفقي كما لو كان مكملًا للعمارات.

---

(١) Suranjit Kumar Saha, Marcos Costa Lima, "the Dynamics of Chronic Poverty and Social Exclusion in Brazil: Which Way after Lula Victory?" 2003, www.chronicpoverty.org, Publications.

ويُنبئ الجوع والفقر المدقع المتاخم للثراء والبذخ الفاحش في المدن البرازيلية الكبرى بانفجار اجتماعي في أي لحظة، خاصة أنها تعاني من ظاهرة الأحياء القصديرية، وتفشي أحياء الفافيلا الصفيحية بهوامش المدن الكبرى، والتي يعيش فيها ما يزيد عن ٣٠ بالمائة من السكان في بعض المدن. ويوجد في ريو دي جانيرو ما يقرب من ٣٠٠ حي من هذه الأحياء الفقيرة، ويعيش الناس فيها في أكواخ عتيقة مصنوعة من الورق المقوَّى والمعدن أو الخشب، وتفتقر هذه الأحياء إلى شبكات الصرف الصحي والمياه النقية، ويعاني كثير من السكان من الأمراض وسوء التغذية[١].

أي: أن البرازيل تُمسك بكل ما أوتيت من قوة بتلابيب ماضيها، لكنها تفعل ذلك وهي مندفعة بشغف نحو المستقبل، فالبرازيل التي شهدت الصراع الدامي بين الأوربيين والأفارقة والسكان الأصليين، وكانت مسرحًا للكراهية والعنف والاستعباد الوحشي هي ذاتها التي تجمع هؤلاء جميعًا في بوتقة واحدة، وهم يحتكمون إلى صناديق الاقتراع لتحديد مستقبلهم، حتى وإن أفضى ذلك إلى توليفة من الحكم المركزي والتمايز الإقليمي[٢].

ولذلك فإن البرازيل في طريقها لتحقيق التنمية الاجتماعية ستواجه بثلاثة تحديات: الأول كيف يمكنها تحقيق التضامن

(١) ميجيل دياز & باولو ألميدا (مؤلفان)، مرجع سبق ذكره.

(٢) عاطف معتمد عبد الحميد، «البرازيل ملامح دولة تصنع المستقبل»، في: محمد عبد العاطي (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص١٥.

الاجتماعي، والإسراع بتحقيق المواطنة الحقيقية لكافة مواطنيها؟ ويتعلق التحدي الثاني بمستقبل الإنفاق الحكومي خاصة مع اتجاه الدولة نحو خفضه وهو ما سيلحق الضرر بالفقراء أكثر من الأغنياء. أما التحدي الثالث فيتعلق بكيفية ضمان الوصول إلى خدمات عامة جيدة ودور القطاع الخاص والمجتمع المدني في هذا الإطار[١].

التحدي الأول: يرتبط ببناء مجتمع أكثر تماسكًا ومواطنين أكثر اندماجًا ومشاركة في المجتمع. وقد أعلن لولا عام ٢٠٠٦م أنه قد ولت الأيام التي كانت فيها البرازيل تحكم من خلال ثلث سكانها. والجهود التي بذلت من أجل مكافحة الجوع ومحاربة الفقر تزامن معها أجندة أوسع للاندماج والتضمين الاجتماعي وضمان حقوق كافة المواطنين وبناء مجتمع أكثر تماسكًا. واعتبر لولا أن الفقر هو أكثر المؤشرات خطورة وتطرفًا والتي تعبر عن التفاوت وعدم التوزان الهيكلي الذي يتطلب التصحيح السريع عبر حزمة من السياسات المتكاملة التي تضمن تحقيق المواطنة الكاملة.

وسعت حكومة لولا إلى إيجاد مشروع قومي، وذلك في إطار عملية بناء الأمة والدولة البرازيلية، ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل، وأيضًا إعادة توزيع القوة والسلطة في المجتمع. وغالبية هذه المبادرات كانت نتاج

(١) Alfredo Cabral and Priya Shankar, Op.cit, P.9.

قيادة شخصية للولا وبرامج محددة أخذت الصيغة المؤسسية، وإن كان من الضروري استمرار هذه البرامج وتعديلها بما يتوافق مع تنوع المجتمع البرازيلي والتغيرات التي يشهدها.

التحدي الثاني: يرتبط بمستقبل النظام الضريبي ونمط الإنفاق الحكومي في البرازيل، وقد كشفت العديد من الدراسات أن معدلات الإنفاق الاجتماعي الحكومي المرتفعة في البرازيل كانت وسيلة مهمة لتقليل التفاوت في توزيع الدخل، الذي انخفض إلى أدنى مستوياته منذ خمسين عامًا. وقد كان للاستثمارات الموجهة إلى قطاعات التعليم والرعاية الصحية تأثير واضح وكبير، وكانت برامج الإنفاق الاجتماعي سواء في صورة توزيع الدخل أو الاستثمار في الصحة العامة والتعليم وسيلة مهمة من جانب الحكومة لتعويض تأثير النظام الضريبي الذي يضعف من الحراك الاجتماعي في البرازيل. فالضرائب غير المباشرة مثل ضرائب الدخل تمثل ٤٨,٤ بالمائة من إجمالي العبء الضريبي. وفي عام ٢٠٠٨م كان الفقراء ينفقون حوالي ٣٠ بالمائة من دخلهم على استهلاك السلع والخدمات الأساسية، مما يعني أن الفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة هم من يتحملون هذا العبء الضريبي[١].

ويرتبط بتوفير الخدمات الاجتماعية أعباء إضافية على الاقتصاد البرازيلي، ومن ذلك عبء الضمان الاجتماعي، فعلى

(١) Alfredo Cabral and Priya Shankar, Op.cit, P.10.

الرغم من أن البرازيل دولة شابة نسبيًا من حيث التركيب العمري للسكان، كما سبق أن ذكرنا، إلا أن نظام التقاعد يكلفها مثلما يكلف دولة من الدول المتقدمة، حيث تنفق ١١ بالمائة من دخلها القومي على نظام التقاعد والضمان الاجتماعي[١]. وعلى الرغم من ذلك فليس هناك اتفاق حول الإصلاحات المطلوبة، وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق حول الإصلاح الضريبي، فإن الخطط الخاصة بتوفير خدمات الصحة والأمن والتعليم قد يتأخر تنفيذها وربما قد يتم تجميدها بصورة نهائية.

و**التحدي الثالث**: يرتبط بخطط توفير الصحة العامة والتعليم والأمن العام، فخلال تسعينيات القرن العشرين قامت الحكومة بتخفيض الضرائب المفروضة على الدخل لكل من يستفيد من أو يستخدم خدمات الرعاية الصحية الخاصة وكذلك التعليم الخاص. وفي الواقع كان المستفيدون الحقيقيون من هذا النظام هم الطبقة المتوسطة والعليا الذين يستخدمون هذه الخدمات الخاصة بصورة مكثفة. وهذا الاتفاق غير الرسمي مع القطاع الخاص لضمان حصول المواطنين على خدمات جيدة كان في حقيقة الأمر في غير صالح الفئات الفقيرة من المجتمع لأنه قلص من المساهمات التي تأتي من ميزانية الدولة. وهناك صعوبة في الوصول إلى الخدمات الأساسية كالكهرباء، كما أن فرص الحصول عليها في المجتمعات المحلية ذات الدخل المنخفض في البرازيل محدودة،

(١) Giambiagi, F., and L. de Mello, "Social Security Reform in Brazil: Achievements and Remaining Challenges", OECD: Working Paper CO/WKP, No. 62, 2006.

وكثيرًا ما يلجأ سكان الأحياء الفقيرة في مناطق البلاد الجنوبية الشرقية والشمالية الشرقية إلى مد توصيلات غير شرعية من شبكة الطاقة لتلبية الحاجات الأساسية كالتبريد والإنارة.

ويمكن القول: إن توافر وجودة خدمات الصحة والتعليم والأمن في العديد من المناطق ما زال محدودًا. فأصحاب الدخول المنخفضة يعانون من عدم القدرة على الحصول على خدمات تعليمية وصحية جيدة، فضلًا عن أنهم أكثر تعرضًا من غيرهم للجرائم والعنف.

ونظرًا لأن للبرازيل تطلعات وطموحات كبيرة فيبنغي عليها التعامل مع هذه المشكلات بصورة خلاقة ومختلفة حتى تزيد من مساهمة القطاع الخاص، وتدعم دور المجتمع المدني في تقديم هذه الخدمات، وأن تضمن في الوقت نفسه توافر هذه الخدمات لجميع المواطنين. والبرازيل في سعيها للمضي قدمًا في هذه المجالات عليها أن تتخذ خيارات وقرارات سياسية صعبة حول الضرائب والتضخم وتقديم الخدمات العامة من خلال مشاركة فعالة وخلاقة للقطاعين الخاص والأهلي[1].

مظاهرات البرازيل ٢٠١٣م:

بالنظر إلى المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السالف ذكرها كان من الطبيعي أن يحتج ويعترض المواطن

(١) Alfredo Cabral and Priya Shankar, Op.cit, P.11.

العادي، ولذلك فقد شهدت البرازيل على مدار شهر يونيو ٢٠١٣م موجة من الاحتجاجات والمظاهرات في العديد من المدن الكبرى وعلى رأسها مدينة ساو باولو، وصفها البعض بأنها الأضخم منذ ما يزيد عن عشرين عامًا، عندما تظاهر البرازيليون ضد حكومة الرئيس السابق «فيرناندو كوللور دي ميلو» الذي استقال على خلفية اتهامات له بالفساد عام ١٩٩٢م.

وربما لغير المتابع للشأن البرازيلي تمثل هذه المظاهرات صدمة حقيقية، خاصة أنها جاءت في توقيت بلغت فيه البرازيل مكانة دولية مرموقة باعتبارها من القوى الصاعدة في النظام الدولي، ونجحت في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، فضلًا عن استقرار النظام الديمقراطي، وانخفاض معدل البطالة بين الشباب بدرجة قياسية، والغياب النسبي للصراعات العرقية.

وإذا كانت المظاهرات التي شهدتها البرازيل أثارت الكثير من التساؤلات في أذهان البعض باعتبارها تمثل الدولة النموذج بالنسبة للعديد من الدول النامية، فإن هذا الأمر لا يبدو مفاجئًا للعديد من الخبراء والدارسين للتجربة البرازيلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع وجود العديد من المؤشرات والدلائل التي كانت توحي بإمكانية اندلاع مثل هذه المظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها البرازيل، والتي تمثل الأسباب الكامنة خلف هذه الاحتجاجات، والتي سبق أن تم ذكرها في السطور السابقة، ويمكن القول: إن هناك عدة أسباب إضافية تقف

وراء المظاهرات التي شهدتها البرازيل في منتصف عام ٢٠١٣م[١]، وذلك على النحو التالي:

ضعف عوائد الديمقراطية التمثيلية:

ربّما واحدة من النتائج المثيرة للجهود الحكومية لخفض الفقر والتفاوت في توزيع الدخل هو نمو وتصاعد المطالب الداعية إلى قدر أكبر من المساواة، حيث ساهمت السياسات الاجتماعية التي طبقها حزب العمال في توسيع دائرة الطبقة الوسطى، وبدأ ملايين البرازيليين يختبرون حياة جديدة كانوا محرومين منها في عهد الحكومات اليمينية السابقة. ولذلك فلم يكن مستغربًا أن يقوم الشباب المتعلم وبعض أبناء الطبقة المتوسطة في سن الشباب ـ الذين يتصفون بالبراعة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ـ بمطالبة الحكومة بتحقيق المزيد من الإصلاحات في مجال الصحة والتعليم. ولذلك فهناك من يرى أن البرازيليين بعدما ذاقوا وأعجبوا بثمار نحو عقدين من الديمقراطية والاستقرار الاقتصادي، يطالبون الآن بالمزيد من الديمقراطية، وبعض الإصلاحات في الأمور الاقتصادية المتعلقة بحياة الناس مثل توفير وسائل لائقة للنقل العام، وهذا ما يعد من وجهة نظر البعض علامة صحيّة في بلد تعتبر نفسها ديمقراطيّة، خاصة أن من يترأس البرازيل الآن امرأة، وجاء سلفها من عائلة فلاحيّة، وهذا الأمر في حدّ ذاته يلهم البرازيليّين الفقراء أو السود، ويرسّخ في

(١) Paulo Sérgio Pinheiro, Op.cit.

نفوسهم الإيمان بإمكانيّة الارتقاء في الحياة، والمطالبة بتهيئة الظروف التي تسمح لهم بذلك[1].

ومن ناحية أخرى يشير بعض الخبراء إلى أن المظاهرات التي شهدتها البرازيل كانت احتجاجًا على انتهاج الحكومة لسياسات اقتصادية، ولّدت مجموعة من الأزمات الهيكلية للاقتصاد والتي وصل تأثيرها السلبي للمواطن البسيط، وارتبطت بسوء إدارة بعض موارد الدولة وقطاعاتها، ومن وجهة نظر هؤلاء فإن الاحتجاجات كانت بمثابة تمرد من قبل الشعب البرازيلي على عوائد الديمقراطية التمثيلية، والتي لم تعالج الأزمات الاقتصادية المزمنة التي يعاني منها الشعب البرازيلي منذ عقود.

فالتجربة البرازيلية تكشف تواضع العائد الاقتصادي لتلك الديمقراطية كثيرًا، حيث لم يتوار الفساد وسوء توزيع عائد النمو الاقتصادي على متوسطي ومحدودي الدخل، ومستويات التضخم المرتفعة تقض مضجع الناس، حيث أسعار المواد الغذائية قريبة من الأسعار في ألمانيا، بل وأعلى منها أحيانًا، فضلًا عن زيادة عدد خريجي الجامعات العاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي جعل هؤلاء الشباب وطلاب الجامعات والخريجين الجدد، يشغلون حيزًا كبيرًا من المظاهرات الاحتجاجية. ويتزامن هذا كله مع ارتفاع معدلات الضرائب التي يدفعها البرازيليون، والتي

(١) باتر محمد علي وردم، «لماذا يتظاهر البرازيليون ضد كرة القدم؟»، ٢٤ يونيو ٢٠١٣م، www.addustour.com/.../ لماذا يتظاهر البرازيليون ضد كرة القدم؟ html.

تستحوذ على نسبة ٣٦ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك فهم يدفعون ضرائب تصل في معدلاتها إلى مستوى نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية المتقدمة[١].

ولذلك فإن قرار الحكومة برفع تعريفة ركوب المواصلات بحوالي سبعة بالمائة، والذي تزامن مع الأنباء التي تواترت عن قيام الحكومة البرازيلية بتخصيص ١٣ مليار دولار أمريكي لاستضافة كأس القارات وكأس العالم لكرة القدم كان كفيلًا بأن يجعل الشعب البرازيلي يخرج بعفوية إلى الشوارع، ليؤكد للحكومة أنه إذا كان لديها كل هذه المليارات التي تنفقها على تجهيزات استضافة هذين الحدثين الرياضيين، فكان من الأجدى بها أن تنفق هذه المليارات على تحسين مستوى معيشة المواطنين.

ومن ثم فإن معارضة زيادة رسوم ركوب الحافلات، والتي أشعلت المظاهرات إنما تعكس سخط البرازيليين إزاء رداءة وسائل النقل العام في المدن الكبرى، وبطء تحسن الخدمات بشكل عام. فالمتظاهرون يرون أنه إذا كانت البرازيل سادس أكبر اقتصاد في العالم، كما يحب السياسيون في البرازيل قول ذلك، فلماذا لا يزال على البرازيليين تحمل قضاء ما يتراوح بين ساعتين وثلاث ساعات يوميًا في وسائل النقل العام المكتظة في طرق برازيلية تعاني من الازدحام.

---

(١) بشير عبد الفتاح، «تركيا والبرازيل.. تمرد على الديمقراطية»، جريدة عمان، http://omandaily.com/?p=7381

الإنفاق المبالغ فيه على الاستعدادات لاستضافة كأس العالم لكرة القدم وكأس القارات:

على الرغم من أن نجاح البرازيل في الفوز باستضافة كأس العالم لكرة القدم وكأس القارات مثل لحظة تاريخية في حياة البرازيليين، حيث احتفت به مختلف شرائح المجتمع، ولذلك فهي آخر دولة في العالم يمكن أن نفكر في أن تقام فيها مليونيات ضد كرة القدم، أو ضد كأس العالم، فإنه لم يكن مستغربًا أن تمتزج السياسة بالرياضة بالغضب الشعبي، حيث خرج الآلاف في المدن احتجاجًا على إقامة كأس العالم عام ٢٠١٤م ودورة الألعاب الأولمبية عام ٢٠١٦م في البرازيل، على اعتبار أن الاستثمار في هذه الأحداث الرياضية العالمية هي نفقات غير ضرورية تساهم في تحديد الإنفاق على الاحتياجات الرئيسية للشعب البرازيلي.

ورغم ذلك فالبرازيليون ليسوا ضدّ استضافة كأس العالم أو الألعاب الأولمبيّة، أو حتّى ضدّ بعض من هذا الإنفاق الذي يهدف إلى تحديث المطارات وأجزاء أخرى من قطاع النقل، ولكن ما يعارضونه حقًّا هو حجم التكاليف العالية المرتبطة بهذا البناء. ويعارض البرازيليون كذلك الصورة غير الواقعية التي يريد قادة البلاد أن يقدّموها إلى بقية دول العالم، فقادة البرازيل يريدون تقديم صورة جيّدة عن البرازيل إلى العالم الخارجيّ من دون بذل الجهد اللازم لتحسين الأمور التي تهمّ حقًّا البرازيليّين

العاديّين: الصحة، والتعليم، والنقل، والاتّصالات[1].

ولذلك فإنه في الوقت الذي كانت فيه وسائل الإعلام مهتمة بمشاريع بناء الملاعب الراقية، كانت أعين المواطنين تفحص حالة المرافق والمصالح والقطاعات الحكومية التي أصابها الإهمال، وأصبحت لا تلبي احتياجات المواطنين ولا تسمو إلى مستوى الملاعب الفاخرة التي أغدقت عليها حكومة ديلما روسيف مليارات الدولارات. فالبرازيل التي نمت بشكل كبير في السنوات الماضية، لتصبح واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم، ليس من المنطقي أن تكون الخدمات العامة فيها مثل نظيرتها في بلد من بلدان العالم الثالث المتخلّف.

ولذلك فاحتجاجات البرازيل التي اندلعت في بادئ الأمر بسبب الرفع في أسعار تذاكر المواصلات في المدن الكبرى، ما لبثت أن تحولت إلى احتجاجات ضد سياسات الحكومة، واتخذت بعدًا مقلقًا في أعقاب بدء مساءلة مؤسسات الدولة ومسؤوليتها في الفساد، وتبذير أموال الشعب في الاستعداد لكأس العالم. مما يكشف عن أن كرة القدم التي أعرب البرازيليون ـ تاريخيًا ـ عن هوس خطير بها إلى مستوى الجنون لم تسعف في تهدئة الناقمين على الأوضاع الاقتصادية المزرية، بل تتجه الانتقادات إلى كرة القدم نفسها[2].

---

(١) «تكاليف كأس العالم أشعلت أكثر التظاهرات احتجاجا منذ ٢٠ عاما في البرازيل»، http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=444442&date=18062013

(٢) الحركة الجماهيرية الأخيرة تشمل حقيقة البرازيل»، دار الخليج، ٢٩ يونيو ٢٠١٣م، alkhaleej.ae/portal/portal/.../15f1ff0c-262e-4b4d-9971-2608f973a411.as...

بطء عملية الإصلاح السياسي:

لم تكن مطالب المحتجين البرازيليين مادية فقط، لكنهم طالبوا أيضًا بمؤسسات سياسية أكثر نزاهة وشفافية، من دون تشوهات النظام الانتخابي والسياسي، والذي أظهر أنه غير قادر على تحقيق الإصلاحات المطلوبة. والواقع هو أن مطلب الإصلاح السياسي في البرازيل كان موضع نقاشات مطولة على مدى أكثر من ١٥ عامًا، لكن المصالح الحزبية المتضاربة كانت دومًا تعرقل الطريق أمام التوافق بشأن الإصلاح السياسي. لذلك فقد غابت أحزاب المعارضة عن المظاهرات، وحمل المتظاهرون في كل مكان لافتات «لا للأحزاب السياسية»، ورددوا هتافات «أنا لست سياسيا»، مؤكدين بذلك على عدم انتمائهم لأي حزب سياسي.

ويمكن القول: إن أحد أسباب المظاهرات هو أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت خلال عقد من حكم حزب العمال، لم تسر جنبًا إلى جنب مع التحول المؤسسي لأجهزة الدولة، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام التي تتركز ملكيتها إلى حد كبير في يد مجموعة قليلة من المواطنين، مما يتطلب وجود آليات أخرى لضمان «مشاركة أوسع للمواطنين في الحياة السياسية»، فضلًا عن آليات لمحاسبة المسؤولين المنتخبين[١].

(١) فابيانا فريسينيت، «البرازيل: الشباب «غير السياسي" يعيد اختراع السياسة»، http://www.ipsinternational.org/arabic/mobile/nota.asp?idnews=3010

ويرد ضمن القضايا التي اعترض عليها المتظاهرون مسألة تمويل الحملات الانتخابية، وما يرتبط بها من ضرورة وجود الشفافية ونشر المعلومات عن مصادر تمويل الحملات الانتخابية، ونظام الوقوف الإضافية لأعضاء مجلس الشيوخ (أي: نظام تعيين نائب ليحل محل ذلك الذي يترك منصبه، دون انتخاب)، والقواعد التي يجب أن تنظم الائتلافات الحزبية لانتخابات مجلس النواب والمجالس البلدية، وكذلك إلغاء سرية التصويت في الكونجرس.

وبالإضافة إلى ذلك فالمتظاهرون ينتقدون ظاهرة الإفلات من العقاب وتواطؤ القوى السياسية التي تقدم نفسها على أنها تقدمية، خاصة في ظل التحالفات البرلمانية التي تبرمها الأحزاب السياسية بغية الوصول للسلطة. فنظرًا لحجم وتنوع الأراضي البرازيلية وسكانها، لا يمكن لحزب واحد ضمان كل من الرئاسة وأغلبية المقاعد في البرلمان، وبهذه الطريقة، فهناك نظام برلماني مشوه، حيث لا يمكن للأحزاب التي تصل إلى منصب الرئاسة ممارسة الحكم بدون التحالف مع أحزاب أخرى، ويجمعهم جميعًا طموح واحد، ألا وهو الحصول على مناصب مقابل الدعم في البرلمان[1].

ناهيك عن سعي القيادة السياسية، عبر اقتراح تشريعي جديد

(١) محمد عطية، «في البرازيل.. أزمة ثقة بين المواطنين والنظام»، جريدة التحرير، ٢٤ يونيو ٢٠١٣م،
http://www.tahrirnews.com/news/view.aspx?id=41bd46ec-2803-4083-8111-6be6f29c871a

من شأنه أن يحدّ بشدة من صلاحيات التحقيق عند مدّعي النيابة العامّة، لمنع المستفيدين من هذا الفساد من المحاسبة. ولذلك فقد أصبح الاعتراض على هذا الاقتراح التشريعي أحد أسباب المشاركة في التظاهرات. فالشعب البرازيلي يريد بوضوح بذل مزيد من الجهود لمكافحة الفساد، وهو غير راضٍ عن النتائج المتحققة حتّى الآن، لا سيما مع كبر حجم الإنفاق على الملاعب والبنية التحتيّة التي يجري بناؤها للأحداث الرياضيّة.

الإفراط في استخدام العنف من جانب الشرطة:

على الرغم من أن المظاهرات التي شهدتها البرازيل كانت سلمية ومحدودة العدد في بدايتها، إلا أنه سرعان ما أدى إفراط الشرطة في استخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، واللجوء إلى القمع والاعتقال ضد المتظاهرين، بالإضافة إلى إصابة المئات ووفاة عدد من المتظاهرين، إلى زيادة التعاطف الشعبي مع حركة الاحتجاج، مما أفضى إلى اتساع رقعة المظاهرات وزيادة عدد المشاركين فيها. وهو ما جعل وزير الدفاع البرازيلي يصرح بأن «الشرطة تصرفت بشكل تعسفي وبعنف في مواجهة المتظاهرين».

ويرجع بعض المحللين إفراط الشرطة في استخدام العنف ضد المتظاهرين إلى قلة خبرة قوات الشرطة البرازيلية، وعدم استعدادها للتعامل مع مثل هذه الأنواع من المظاهرات الاحتجاجية، بالإضافة إلى أن البرازيل دولة فيدرالية، وبالتالي فإن

تصرف الشرطة كان مبنيًا على أوامر هيراركية، فمحافظ ساو باولو تعامل مع المتظاهرين على أنهم مخربون، ومن ثم طالب الشرطة بفعل كل ما يلزم لتحرير الشوارع منهم، فالسلطات قامت باتخاذ عدد من الإجراءات القمعية ضد الاحتجاجات، مما أدى إلى تحول الاحتجاجات في بعض المدن عن طابعها السلمي، وتورط عدد من المتظاهرين في أعمال عنف وتخريب وسرقة[1].

موقف الحكومة البرازيلية من المظاهرات والاحتجاجات:

جاء تعامل الحكومة البرازيلية مع المظاهرات والاحتجاجات على مستويين: الأول يتضمن التصريحات الرسمية ذات الصلة بالمظاهرات، والثاني يرتبط بالسلوك الفعلي للحكومة البرازيلية تجاه مطالب المتظاهرين، وذلك على النحو التالي:

ـ تعاملت الشرطة البرازيلية إلى حد كبير بصورة سلمية مع التظاهرات، ولكن مع قدر ما من استخدام القوة خاصة في أماكن إقامة مباريات كأس القارات، وذلك لتأمين المنشآت والحدث الرياضي وأرواح اللاعبين من الدول المختلفة، مما أسفر عن وقوع عدد من القتلى والمصابين، خاصة مع لجوء بعض المتظاهرين إلى العنف، ولكن في الوقت نفسه لم تقم الحكومة البرازيلية بحملة اعتقالات واسعة ضد المشاركين في تلك المظاهرات.

(١) محمد محمود السيد، «لماذا تطورت موجة الاحتجاجات في البرازيل؟»، ٧ أغسطس ٢٠١٣م http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=372169

ـ لم يتردد مجلس الشيوخ في إصدار قانون ينص على اعتبار جرائم الفساد بمثابة جرائم فظيعة يستحق مرتكبها أقسى العقوبات.

ـ ألقت الرئيسة روسيف عدة خطب، كشفت فيها عن موقفها من هذه المظاهرات، وطرحت بها عددا من المقترحات والبدائل لاحتوائها. حيث أكدت أن الشعب البرازيلي له الحق في التظاهر والاعتراض على سياسات الحكومة، وأن على الأخيرة الاعتراف بأخطائها وتصحيحها بصورة سريعة[1].

ـ نظرا لأن بعض التظاهرات انحرفت عن المسار السلمي، حيث لجأت بعض المجموعات إلى تدمير الممتلكات العامة وتخريب مرافق النقل العام، فقد ترافقت الوعود الرسمية بتلبية مطالب المحتجين مع تأكيدات حازمة برفض العنف والتهديد بملاحقة مرتكبيه والمحرّضين عليه، وأن السلطات سوف تحافظ على النظام، ولن تسمح بالتخريب الذي ليس من شأنه سوى عرقلة مسيرة الديمقراطية، وصرحت روسيف بأنه «لن يُسمح بأن يشوه العنف الذي تمارسه أقلية صغيرة حركة سلمية ديمقراطية».

ـ اعتبرت روسيف هذه المظاهرات دليلا على ديمقراطية الدولة البرازيلية، كما دعت قادة الاحتجاجات إلى الحوار معها،

(١) «روسيف تدعو لميثاق وطني لتحسين الخدمات العامة بالبرازيل»، ٢٢ يونيو ٢٠١٣م، http://sana.sy/ara/3/2013/06/22/488753.htm

وقالت: «إذا تمكنا من الاستفادة من هذه الطاقة السياسية الجديدة، يمكننا القيام بكثير من الأشياء التي لم تتمكن البرازيل من تحقيقها حتى الآن، بطريقة أفضل وأكثر أمنًا».

ـ اتخذت روسيف عددًا من الإجراءات من أجل تهدئة الأوضاع نسبيًا، ومن بينها: التراجع عن زيادة أسعار المواصلات، والإعلان عن خطة نقل عام وطنية، وتنفيذ مشروع يلتزم بضخ عائدات البترول في نفقات التعليم وتحسين الرعاية الصحية، كما دعت رؤساء البلديات والمدن الكبرى إلى وضع ميثاق لتحسين الخدمات العامة.

ـ التقت الرئيسة البرازيلية مع ٤٠٠٠ رئيس بلدية وقدمت لمدنهم ٣,٥ مليار ريال من أجل تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وطالبت حزبها الحاكم بالانحياز إلى مطالب الشعب العادلة والمشروعة، كما أمرت ببناء ٨٠٠ مستشفى، وبتطبيق خطط أكثر فاعلية لمكافحة الفساد، عبر مراقبة الموازنة العامة للدولة.

ـ أقر البرلمان البرازيلي ٢٣ مشروعًا ـ كانت معطلة منذ سنوات نتيجة الخلافات السياسية والحزبية ـ وتتعلق بإصلاح الخدمات العامة والبنية الأساسية.

ـ طرحت الرئيسة روسيف مبادرة سياسية شاملة للإصلاح ومقاومة الفساد، كما اقترحت إجراء استفتاء عام لتشكيل جمعية

تأسيسية بهدف القيام «بإصلاح سياسي» في البلاد، على أن يتولى الكونجرس تحديد شكل الجمعية التأسيسية[1].

وتطرح مظاهرات البرازيل وأسلوب تعامل الحكومة معها العديد من الدلالات والدروس التي يمكن الاستفادة منها، ومن ذلك:

ـ من الأولويات في مرحلة ما بعد انهيار النظم السلطوية القضاء على التفاوت الشديد بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، وضمان التوزيع العادل للثروات؛ ولذلك فالفائدة التي يمكن استخلاصها من الدرس البرازيلي هي أن التنمية غير الشاملة والاستثمار في طبقة اجتماعية دون الطبقات الأخرى، لا يمثل صمام أمان للحكومات، فالتنمية الحقة تعني استفادة الجميع.

ـ أن تثبيت الديمقراطية مسألة صعبة وتتطلب جرأة وذكاء ودراية، وأن الإرث السلطوي إذا بقي فإنه يعطل عجلات النمو ولو بعد عقود من الممارسة الديمقراطية. ومن ثم فإن احتجاجات البرازيل جاءت لإصلاح الديمقراطية وليس لاستبدالها.

ـ عندما يتظاهر مليون برازيلي فهذا ليس عددًا كبيرًا في بلد يصل تعداد سكانه إلى ما يقرب من مائتي مليون نسمة، ومع ذلك لم نسمع رئيسة البرازيل تصف المتظاهرين باللصوص والرعاع والخونة، ولم تضرب بسيف الديمقراطية باعتبارها رئيسة منتخبة

(١) «رئيسة البرازيل تقترح استفتاء للإصلاح السياسي»، الجزيرة نت، ٢٥ يونيو ٢٠١٣م، http://www.aljazeera.net/news/pages/bad8e774-c3e3-4723-b7d1-2d90c4b857ab

من أغلبية الشعب، بل قالت بملء فمها: إن «هؤلاء المحتجين أظهروا قوة ديمقراطيتنا»، ولم تشكّك في التوقيت المحرج للتظاهرات وتزامنها مع استضافة البرازيل لبطولة كأس القارات[1].

ـ لم تنشغل خليفة لولا دا سيلفا، والمناضلة السابقة ضد العسكر، بالبحث عن اتهامات حتى لو كانت وجيهة، بل دعت حكومتها إلى اجتماع أزمة وخرجت من الاجتماع بخطاب متلفز إلى الأمة البرازيلية تعد فيه بتلبية مطالب المتظاهرين بالإصلاح، واستثمار عائدات الموارد النفطية في التعليم وتحسين الخدمات الصحية. ولذلك لم يكن جواب الحكومة البرازيلية متجاهلًا مطالب شريحة واسعة من الشعب، وإن لم تكن تمثّل الأغلبية، بل اتخذت جملة من الإجراءات التي أدت إلى تراجع الحركة الاحتجاجية في البرازيل بصورة كبيرة عقب بث خطاب روسيف.

ـ كشفت المظاهرات عن إيمان واضح بضرورة عدم الزج بالجيش البرازيلي في أتون الصراعات الداخلية.

ـ توضح التجربة البرازيلية أنه عندما تلتقي الحناجر المطالبة بالإصلاح سلمًا مع آذان حكومية تستمع للشعار والهتاف بعيدًا عن اللجوء للعنف المفرط، عندها سيكون التظاهر أرقى وسائل البناء،

(١) الحسن معتصم، «البرازيل نموذج آخر»، ٢٨ يونيو ٢٠١٣م، http://hespress.com/opinions/82748.html

ولن يكون وسيلة للفوضى والعنف. ولذلك فيشير المحللون إلى أن الرئيسة البرازيلية قدمت نموذجًا حكيمًا في التعامل مع الاحتجاجات الشعبية مقارنة بالحالة التركية[1].

(١) أيمن أبو العلا، «سحابة الاحتجاجات تترك تركيا وتصل البرازيل»، صحيفة الشروق، ٢٣ يونيو ٢٠١٣م،

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=23062013&id=9d6062e1-6e8d-438c-b6ec-03d7eb630e1b

المبحث الرابع

تحدي تدعيم النفوذ والتواجد البرازيلي على الساحة العالمية

ارتبط نجاح البرازيل في الآونة الأخيرة بممارسة دور محوري على المستوى الدولي، بحيث باتت مرشحة لشغل مقعد دائم في مجلس الأمن عن قارة أمريكا الجنوبية، بعدة تطورات على المستويين الداخلي والخارجي منذ نهاية فترة الحكم العسكري وعودة الحكم المدني في عام ١٩٨٥م، والتي اكتسبت زخمًا كبيرًا مع تولي لولا دا سيلفا رئاسة البرازيل، مما مكنها من القيام بدور نشط في العديد من القضايا الدولية، وساهم في تعزيز مكانتها كقوة صاعدة في النظام الدولي، وبرغم ذلك فإن البرازيل تواجه العديد من التحديات المعقدة التي ينبغي التعامل معها، ومن ذلك على سبيل المثال تعاونها مع دول الإقليم، وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام الدولي، وتأثير الداخل على السياسة الخارجية للبرازيل[١].

---

(١) Alfredo Cabral and Priya Shankar, Op.cit, P.12.

التحدي الأول: هناك عدة تساؤلات حول مستقبل جهود التكامل والاندماج في إقليم أمريكا الجنوبية، وتؤكد الحكومة البرازيلية على أن صعود البرازيل يرتبط بشكل وثيق بشركائها الإقليميين. وقد أكدت روسيف مرارًا وتكرارًا على أن التعاون مع دول أمريكا الجنوبية سيظل هو الأولوية الأولى بالنسبة لبلادها. وعلى الرغم من ذلك فإن الفجوة الواسعة بين البرازيل وجيرانها في الإقليم فيما يتعلق بحجم الاقتصاد والحضور الدولي، يثير العديد من التحديات والمشكلات. ففي حين ساهم نجاح البرازيل في جعلها نموذجًا جذابًا للعديد من الدول، فإنه أثار مخاوف وشكوك دول أخرى كثيرة.

والدور البرازيلي المتنامي في القارة يقابل أيضًا بمنافسة قوية من قوى إقليمية أخرى، ففنزويلا على سبيل المثال تقوم بدور منافس للبرازيل فيما يتعلق بعملية الاندماج الإقليمي، إذ بالإضافة إلى مشروع البديل البوليفاري للأمريكتين (ALBA) Bolivarian Alliance for the Americas[1]، اقترح الرئيس الراحل تشافيز «حلف أطلسي جنوب أمريكي»، وشركة إعلامية إقليمية (تيليسور). وبالرغم من تفوق البرازيل بمعايير القوة الصلدة مقارنة بغيرها من دول الإقليم، لكنها تواجه تدنيًا في درجة قبول زعامتها الإقليمية من طرف الدول المجاورة، مقارنةً بما تحظى به هذه الزعامة من قبول على الصعيد العالمي.

(١) يضم مشروع «البديل البوليفاري للأمريكتين" إلى تحقيق تكامل إقليمي: فنزويلا وكوبا اللتين اطلقتا المبادرة عام ٢٠٠٤م وبوليفيا التي انضمت عام ٢٠٠٦م ونيكارجوا بعد عودة دانيال أورتيجا إلى السلطة عام ٢٠٠٧م.

وتمثل ديبلوماسية فنزويلا القائمة على الموارد الطبيعية سعيًا منافسًا نحو الزعامة؛ حيث تعتبر أكبر منتج للبترول في المنطقة بلا منازع، وتُستَعمَلُ هذه الثروة كسلاح سياسي في الحلبة الإقليمية، حيث قامت الأخيرة بتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية وبعض الاتفاقيات التي أبرمتها مع دول الإقليم الصغرى ودول البحر الكاريبي (بيتروكاريب)، ودول غرب أمريكا الجنوبية المعروفة باسم الأندين (بيتروأندين)، وجنوب أمريكا اللاتينية، وكلها اتفاقيات تقضي بقيام فنزويلا بتموين هذه الدول بالنفط وفق شروط خاصة، مما يفضي إلى حالة من التبعية بين المستوردين للمواد الخام. ومن ناحية أخرى يشير الخبراء إلى أن اكتشافات البترول الأخيرة في المياه الإقليمية للبرازيل سترفعها ـ لا محالة ـ إلى مصاف العَشْرِ الأوائل بين منتجي البترول في العالم، وهو ما سيجعلها في وضعٍ مريحٍ حين يتعلق الأمر بمواجهة مبادرات فنزويلا القائمة على مواردها من الطاقة، أو بالتصدي لسياستها الخارجية عمومًا[1].

وحتى تتحصل البرازيل على مقومات الزعامة في أمريكا الجنوبية فينبغي عليها أن تكون مستعدة لدفع ثمن الاندماج الإقليمي واقتسام القوة، وبدون مشاركة فاعِلِين مؤثرين مثل: فنزويلا وشيلي والأرجنتين ـ وكذلك دول أمريكا الجنوبية الأصغر ـ

(١) دانييل فليمس، «الخيارات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية البرازيلية بعد مرحلة القطب الواحد»، في: محمد عبد العاطي (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص ص١٠٩ ـ ١١١.

في صنع القرار الإقليمي، ستظل رغبتُهم في الاصطفاف وراء البرازيل محدودة. ورغم دورها المشهود في الدفاع الإقليمي والسياسات الأمنية ـ الذي مكَّنها من الظهور باعتبارها الضامن للاستقرار في أمريكا الجنوبية ـ فإن سياسات البرازيل الإقليمية الخاصة بالاقتصاد والطاقة والبنية التحتية تتطلع إلى تحقيق أعلى سقف فيما يتعلق بمصالحها الوطنية، ولكن بأقل قدر من التكاليف والإنفاق والاستثمارات[١]؛ أي: إن البرازيل تحاول جاهدة مقاومة الإسراف الفنزويلي بمزيد من التحركات الدبلوماسية مع قليل من الإنفاق؛ لأن الناخب البرازيلي يشكِّكُ في جدوى الاندماج الإقليمي، وهو غير مقتنع بضرورة دفع ثمن مادي كبير مقابل تحقيق الزعامة الإقليمية، كما ينظر الرأي العام البرازيلي إلى تقديم بلاده لمساعدات اقتصادية لجيرانها نظرة سلبية، خاصة أنهم يرون أن بلادهم ما زالت تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة[٢].

ومن التحديات الأخرى التي تواجه الدور البرازيلي إقليميًا الشكاوي المتكررة من جانب جيرانها ـ مثل براجواي وسورينام ـ من عدم وفائها بوعودها بإمدادهم بالمساعدات المادية، فالبرازيل لا تتحمل كثيرًا تكاليفَ الاندماج الإقليمي؛ وهي تبدو غير مستعدة للقيام بتنازلات اقتصادية أو للتنازل عن قدرٍ من السيادة

(١) Alfredo Cabral and Priya Shankar, Op.cit, P.12.

(٢) دانييل فليمس، «الخيارات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية البرازيلية بعد مرحلة القطب الواحد»، في: محمد عبد العاطي (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص١١٢.

لفائدة المؤسسات الإقليمية، فرغم أنها خفَّفت من ديون بوليفيا (٥٠ مليون دولار أمريكي)، وباراجواي (١ بليون دولار أمريكي) خلال السنوات الأخيرة، إلا أنَّ ما يُطالِب به جيرانُها الأصغر يفوق ذلك بكثير؛ لذا فهي مطالبة بفتح أسواقها الاستهلاكية أمام سلعِ هذه الدول، مما يعود بالضرر على قطاع التصدير البرازيلي، نتيجة تقليص الإجراءات الحمائية والانفتاح الاقتصادي. ومن بين السياسات الأخرى التي ينبغي على البرازيل تطبيقها من أجل تخفيف التوجهات الإقليمية المعادية لها، الدعم الفني، تخفيض الديون، المنح الدراسية، وإقامة مشروعات مشتركة في مجال الطاقة والبنية التحتية وغيرها[١].

التحدي الثاني: ينبغي على البرازيل التفكير بصورة مبتكرة فيما يتعلق بأسلوب إدارة علاقتها مع القوى الكبرى في ظل نظام دولي يتسم بالسيولة، وفي ظل محاولتها اتباع سياسة خارجية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في محيطها الإقليمي. ولذلك فإن الاهتمام الحثيث للسياسة البرازيلية نحو دول الجوار يقابل بمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، التي كثيرًا ما اعتبرت القارة بمثابة الفناء الخلفي لها، ودائمًا ما حرصت على وجود حكومات موالية لها في هذه الدول، حتى وإن كانت حكومات ديكتاتورية أو فاسدة، كما كان الوضع في حكومة «فوجيموري» في بيرو.

---

(١) المرجع السابق.

ولكن هذا الوضع تغير مع رحيل تلك الحكومات الفاسدة والديكتاتورية التي كانت موالية للولايات المتحدة الأمريكية، واستبدالها بحكومات يسارية جاءت إلى الحكم عن طريق الانتخابات الديمقراطية[١]، لذلك فيبدو أن واشنطن ممتعضة لخسارة نفوذها في أمريكا الجنوبية لحساب البرازيل، وظهر ذلك في قيادة الأخيرة لموقف أعضاء «الاتحاد الجمركي لجنوب أمريكا» من وضع حد للمشروع الذي طرحته الولايات المتحدة بشأن إقامة منطقة التجارة الحرة للأمريكتين (ألافتا)، والتي كانت ستلحق ضررًا كبيرًا بالصادرات البرازيلية. وبدأ يظهر العداء بصورة أكثر وضوحًا بين القطبَين الشمالي والجنوبي في عام ٢٠٠٨م، حين أعلن البنتاجون عن نيته إعادة القوات الأمريكية من الفيلق الرابع إلى مياه جزر الكاريبي وأمريكا الجنوبية. فاعترضت البرازيل وفنزويلا على هذه الإجراءات، لكنها لم تفلح في إثناء واشنطن عن عزمها[٢].

ومن أهم القضايا الأخرى التي وقفت حجر عثرة في طريق التعاون بين البلدَين، قضية الوقود الحيوي (الإيثانول)، وموضوع الهجرة، وكذلك موقف البرازيل من قضايا تحرير التجارة العالمية، ومعارضتها المستمرة للسياسات الحمائية التي تفرضها

(١) أمل مختار، «نموذج 'لولا' يتكرر: حدود التغير في السياسة الخارجية البرازيلية»، مرجع سبق ذكره.

(٢) «لولا دا سيلفا والسياسة الخارجية للبرازيل»، ٢٩/٠٩/٢٠١٠م، http://mobile.france24.com/ar/20100929-lula-brazil-exterior-policy-south-america-world-high-place.

الولايات المتحدة بشأن قطاع الزراعة بصفة خاصة، وذلك من خلال آليه فض المنازعات بمنظمة التجارة العالمية، كما قامت البرازيل في مارس ٢٠١٠م برفع الرسوم الضريبية على مجموعة من المنتجات الأمريكية المستوردة إلى خمسين بالمائة، مما تسبب في خسارة تقدر بأكثر من ٥٩٠ مليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية، وكل هذه الأمور أثارت غضبًا أمريكيًا كبيرًا، هذا بالإضافة إلى الموقف البرازيلي من قضيتي الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، والملف النووي الإيراني[١].

وتسعى البرازيل إلى مد جسور التواصل مع القوى الصاعدة في النظام الدولي بهدف موازنة القوى الكبرى في العالم. فخلال السنوات القليلة الماضية برزت الصين كأكبر شريك تجاري للبرازيل، ولكن كان لذلك مخاطر وأضرار على قطاع الصناعة البرازيلية؛ فالصين تستورد من البرازيل المنتجات الأولية والمواد الخام بشكل أساسي، في حين تغرق السوق البرازيلية بالسلع الصناعية رخيصة الثمن؛ أي: أنها منافس قوي ورئيسي للبرازيل في إقليم أمريكا الجنوبية وفي سوقها المحلي كذلك.

التحدي الثالث: تغير السياسة الداخلية للبرازيل له تأثير كبير على سياستها الخارجية، فالحراك المجتمعي ورسوخ الديمقراطية أدى إلى تنوع المصالح والفاعلين اللاعبين والفاعلين الرئيسيين الذين يسعون للتأثير على سياسات الحكومة على الصعيد

(١) المرجع السابق.

الخارجي، مثل: المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية، الشركات وجماعات رجال الأعمال، بالإضافة إلى دور الإعلام. وعلى الرغم من أن أسس السياسة الخارجية البرازيلية من غير المتوقع أن تتغير بشكل كبير في المدى القصير، لكن تنوع الأصوات يجعل العلاقات مع الخارج أكثر تأثرًا بتوجهات المواطنين، وهو ما سينعكس بلا شك على التزاماتها الدولية[١].

وتهدف البرازيل إلى ممارسة تأثير دولي أكبر كجزء من مشروعاتها الخاصة بالتنمية الوطنية، وستعتمد قدرتها على فعل ذلك بلا شك على المشاركة في المنظمات الدولية ـ مثل صندوق النقد الدولي ومجلس الأمن الدولي ـ التي يعاني معظمها من فقدان الشرعية الدولية وعدم التعبير عن الحقائق الدولية الراهنة، وهو ما يؤثر على فاعليتها وقدرتها على التعامل مع الأزمات الدولية المتلاحقة، فضلًا عن أن المطالب البرازيلية القديمة والمستمرة لجعل المؤسسات الدولية أكثر عدالة وتمثيلًا ما زالت لم تحرز نجاحًا ملموسًا[٢].

---

(١) Alfredo Cabral and Priya Shankar, Op.cit, P.13.

(٢) Ibid, P.14.

خاتمة

ما الذي تخبرنا به التجربة النهضوية البرازيلية؟ الدلالات والدروس المستفادة

التجربة البرازيلية في التنمية هي من النماذج الناجحة على مستوى العالم، الجديرة بالدراسة والتأمل، فالبرازيل بعد مرور ما يقرُب من ثلاثين عامًا على بدء عملية التحول الديمقراطي فيها، لم تعد في طليعة دول «البريكس» فقط، بل أصبحت مثالًا على أهمية التخطيط وإرادة التغيير في رسم مصائر الدول والشعوب، وبصفة خاصة مع الدور الذي قام به الرئيس السابق لولا دا سيلفا في هذا الإطار، والذي استند بشكل أساسي إلى مرتكزات ثلاثة: الإرادة القوية، والحسّ الاجتماعي بمواطني بلاده، وامتلاك رؤية شاملة للعلاقات السياسية والدولية.

عوامل نجاح التجربة النهضوية البرازيلية:

ساهمت العديد من العوامل في شغل البرازيل لمكانة متميزة

على الساحة الدولية، حيث لا يمكن تجاهل مقدار الإمكانات الهائلة التي يمتلكها سادس أكبر اقتصاد على مستوى العالم، والذي يمثل ركيزة قوتها السياسية على المسرح الدولي. فقد تمتعت على مدى العقود الثلاثة الماضية باستقرار في الاقتصاد الكلي، وانخفاض في معدل التضخم، ونمو اقتصادي مرتفع، وانخفاض في نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، فضلًا عن نجاحاتها الملحوظة في مجال الحد من الفقر والتفاوت في توزيع الدخل.

ويكمن مصدر قوة اقتصاد البرازيل في تمتعها بسوق محلي قوي، يعتمد بشكل أساسي على الطبقة الوسطى، التي أفرزت حراكًا كبيرًا في السوق المحلي، على كافة المستويات، بدءًا من نمو الطلب على الغذاء، والصحة، والتعليم، وصولًا إلى الخدمات، والعقارات، والتمويل. ولعل إدراك دا سيلفا لطبيعة بلاده الجغرافية كان المفتاح الرئيسي للانطلاق، حيث قررت البرازيل في عهده انتهاج سياسة إنمائية تقوم على تشجيع الزراعة والصناعات التي تدعمها الدولة بصفة أساسية، وهو ما يعد تحولًا عن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة خلال سبعينيات القرن العشرين. حيث حرص على استثمار ما تتمتع به بلاده من ثروات طبيعية هائلة، ومن كبر حجم المساحة وعدد السكان، فضلًا عن وقوعها في ظل إقليم جغرافي خالي نسبيًا من النزاعات العسكرية بين بلدانه، حيث تكاد لا تعاني من صراعات جوهرية مع جيرانها الإقليميين. وهو ما أدى إلى انخفاض إنفاقها على الأغراض

الدفاعية، لحساب الإنفاق على الأغراض التنموية للدولة. وهنا تبرز العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي؛ فغياب التهديدات الاستراتيجية الخطيرة في البرازيل ساهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية قدمًا.

ونجح كل من كاردوسو ولولا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتماسك الاجتماعي والحضور الدولي للبرازيل، حيث كان برنامج الاستقرار الاقتصادي، الذي بدأ فيرناندو هنريك كاردوسو تطبيقه في عام ١٩٩٤م (خطة تثبيت الريال)، سببًا في توطيد ركائز الاقتصاد القومي خلال فترة حكم لولا. وكان لجوء الأخير للمصارحة والمكاشفة ـ حين أعلن أن سياسة التقشف هي الحل الأول والأمثل لحل مشاكل الاقتصاد، وطلب دعم الطبقات الفقيرة له والصبر على هذه السياسات ـ سببًا رئيسيًا لما تمتع به من شعبية كاسحة ونجاحات متتالية. وبذلك فقد نجح في استمرار برنامج التقشف الذي تبناه كاردوسو دون أي مخاوف سياسية، مما أدى إلى استعادة الثقة في الاقتصاد البرازيلي، ومن ثم زيادة الاستثمارات والإنتاج، كما أن حرص الدولة البرازيلية على تشجيع الصناعة والزراعة والسياحة أدى إلى خلق العديد من فرص عمل، ومن ثم زيادة دخل المواطن البرازيلي.

ومن ناحية أخرى ساعدت برامج الإعانة الاجتماعية بشكل مباشر على رفع مستوى الدخل وتحسن مستوى معيشة الطبقات الفقيرة، مما أدى إلى خلق قاعدة عريضة للطلب، وخاصة أن

البرازيل دولة كبيرة من ناحية عدد السكان، وكان يعاني غالبيتهم من الفقر الشديد، وهو ما يعني عدم القدرة على الشراء[١]، ولكن مع تحسين دخلهم أصبحت هذه الطبقات تمثل قوة شرائية كبيرة ساعدت في ازدهار المشروعات الإنتاجية الوطنية، ومثلت بديلًا عن السوق الخارجي، وقد ظهر هذا بوضوح خلال فترة الأزمة العالمية في ٢٠٠٨م، حيث كانت البرازيل أقل دول العالم تأثرًا بالأزمة. فقد حققت البرازيل في هذا العام نموًا وصل إلى ٥,١ بالمائة، وربما يعود ذلك إلى أن الاقتصاد البرازيلي اقتصاد مغلق نسبيًّا، حيث يعتمد على السوق المحلي بدرجة رئيسية. وبصفة عامة يمكن القول بأن الاستقرار والنمو الاقتصادي، والحد من الفقر، قد كان له بالغ الأثر في دمج فئات جديدة من السكان في سوق العمل[٢].

ومن العوامل التي تقف وراء ما حققته التجربة التنموية البرازيلية من إنجازات واضحة للعيان، استمرار التجربة الديمقراطية لعدة سنوات، بعيدًا عن تدخل المؤسسة العسكرية التي لديها ميراث تاريخي طويل من الاستبداد والقهر في البرازيل، هذا المناخ الديمقراطي أفرز إرادة شعبية قوية ورغبة عارمة لدى البرازيليين لتحقيق النجاح والنمو والتقدم رغم الفقر الشديد.

---

(١) Claudio Monteiro Considera and Paulo Corrêa, "The Political Economy of Antitrust in Brazil: From Price Control to Competition Policy", Paper prepared for Fordham Conference on Competition Policy, New York, October, 2001,P.17/

(٢) Maria Hermínia Tavares de Almeida, From Cardoso to Lula: The Politics and Policies of Reform in Democratic Brazil, University of São Paulo, 2012, P.2.

وفي النهاية توفر للبرازيل زعيم برتبة رئيس لديه تاريخ طويل من العمل السياسي والنقابي، ولديه خبرة حقيقية بمشكلات الدولة والشعب، والأهم أنه امتلك إرادة وعزيمة قوية للنجاح وتحقيق تقدم ورفعة البرازيل، حتّى وصفه الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» بأنه «أكثر شعبية منه، بل هو أكثر رؤساء العالم شعبية على وجه الأرض»، وجعلته مجلة «بيزنس ويك» الأمريكية في عام ٢٠١٠م من بين الشخصيات العشر الأكثر تأثيرًا في العالم، استنادًا إلى إنجازات مستحقة وآمال معقودة على المستقبل، مستغلًا هذه الجاذبية السياسية لكي تلعب بلاده دورًا أكبر في السياسات العالمية، وخاصة في قضايا البيئة العالمية ومفاوضات التغيرات المناخية، والتجارة العالمية، وإصلاح منظمة الأمم المتحدة، ومحاربة الفقر والجوع والطاقة وغيرها من القضايا المحورية المثارة على الساحة الدولية[١].

وفي عام ٢٠١٠م وضعته مجلة «نيوزويك» الأمريكية في قائمة (الصفوة العالمية)، وقالت: «عندما فاز النقابي العمالي دا سيلفا أول مرة، ارتجف رأسماليون وغضب يمينيون، لكنهم بعد فترة غير طويلة، تنفسوا الصعداء». وأضافت: «كانت البرازيل على شفا الهاوية، وهي الآن تتمتع بفائض يزيد على مائتي مليار دولار، وأقل نسبة غلاء في العالم الثالث، شكرًا لسياسة لولا

(١) محمد صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص١٠٣.

الاقتصادية»[1]. وجاء في كتاب «لولا البرازيل Lula's Brazil» لمؤلفه بيري أندرسون Perry Anderson والذي صدر عام ٢٠١١م: «إن قصة الرجل صارت حلم ملايين الفقراء والعمال والبؤساء، ليس فقط في البرازيل، ولكن في كل العالم. وإن هذا السياسي التقدمي، الذي كان عاملًا في مصنع حديد، صار رئيسًا لأكبر وأقوى دولة في أمريكا الجنوبية والوسطى». وحرص لولا على أن يخفف من حدة برامج التقشف من خلال برامج للإعانات الاجتماعية، ومن ثم فقد امتلك رؤية واضحة لنهضة الاقتصاد البرازيلي، ساعدت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة يستفيد منها ليس الأجيال الحالية فقط وإنما القادمة أيضًا، ويكفي أن نشير إلى ما كان يردده لولا دائمًا من أن «الدولة مثل الأم، والأم ستعطي المزيد من الرعاية لأضعف أطفالها»[2].

هذا بالإضافة إلى أن لولا كان يدرك تمامًا الحجم الحقيقي لبلاده، ولذلك حرص على اتباع سياسة خارجية تتسم بالتوازن، دون الوقوع في خطأ التهويل أو التقليل من الذات، مما جعل قرارات السياسة الخارجية أكثر رشادا وتصب في مصلحة الداخل، ولا تؤدى إلى دخول البلاد في مشكلات اقتصادية وسياسية لا قبل لها بها. ولذلك فقد امتلك الرئيس لولا الحكمة

(١) محمد صادق اسماعيل، التجربة البرازيلية.. قراءة في تجربة لولا دي سيلفا، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م)، ص١٢٨.

(٢) Perry Anderson, Lula's Brazil, London Review of Books, March 2011.

التي جعلته لا يتورط في صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية في بداية فترة حكمه، خاصة أنه تسلم دولة تعاني من مشكلات اقتصادية كثيرة، وشعبًا يعانى من الفقر والجوع. ولكن خلال فترة رئاسته الثانية وبعد أن تجاوزت البرازيل كبوتها الاقتصادية أبدى انطلاقًا أكبر على مستوى السياسة الخارجية، وشاركت بلاده في قضايا قد كانت من قبل بعيدة عن اهتمام قادة البرازيل، مثل الملف النووي الإيراني، حيث قامت الدبلوماسية البرازيلية بدور محوري في الدفاع عن حق إيران لامتلاك تكنولوجيا نووية، كما واجهت بالرفض الشديد أي محاولة أمريكية لضرب إيران عسكريًا، وعارضت فرض عقوبات على الأخيرة. إذا فيبدو أن الرؤية السياسية الخارجية للبرازيل في عهد لولا كشفت عن الارتباط الوثيق بين القوة الاقتصادية وبين اتخاذ مواقف فعالة في السياسة الخارجية.

ومن ناحية أخرى، يقتضي التحليل الموضوعي التأكيد على أن التجربة البرازيلية مثل غيرها من التجارب التنموية في العالم لم تكن بلا مشاكل، بحيث لا يمكن القول: إن «النظام البرازيلي جنة»، فهي تعاني من مشكلات كثيرة، خاصة انتشار الجريمة في الأحياء الفقيرة في المدن، والفساد، والفقر، واستمرار معدلات التفاوت في توزيع الدخل، وتردي مستوى جودة الخدمات العامة، وتدهور البيئة، وعدم استقرار اقتصادها القومي، فضلًا عن مشكلات أخرى خطيرة.

الدلالات والدروس المستفادة من التجربة النهضوية البرازيلية:

تُفضي مراجعة تجربة البرازيل في التحول السياسي والاقتصادي إلى استخلاص عدد من الدروس والدلالات التي يمكن الاسترشاد بها في إدارة المرحلة الانتقالية في مصر وبعض الدول العربية والإسلامية، وذلك على النحو التالي:

دلالات ودروس إدارة عملية التحول الديمقراطي، والتحديات التي تواجهها:

أولًا: جاء التحول الديمقراطي في البرازيل من الداخل، عندما بادرت الحكومة العسكرية بتقديم بعض التنازلات بعد تحالف جزء من قادتها مع المعارضة لاتخاذ خطوات تدريجية على طريق الإصلاح السياسي. وتشير التجربة البرازيلية إلى أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني، وفي مقدمتها النقابات العمالية والكنيسة الكاثوليكية؛ أي: أن إحداث التحول الديمقراطي يتطلب وجود معارضة سياسية حقيقية وموحدة في تحركاتها في مواجهة بعضها البعض وتجاه النظام، وليست منقسمة على نفسها[1].

ثانيًا: توضح التجربة البرازيلية أن نجاح عملية التحول الديمقراطي يتطلب توافقًا بين مختلف القوى السياسية على النظام الديمقراطي بأسسه ومبادئه وضوابطه، وهذا ما حققته البرازيل

(١) Bernd Reiter, Op.cit.

وبعض دول أمريكا الجنوبية من خلال ما يعرف بالتحالفات أو الائتلاف الوطني Pacts، والذي يجمع بين القوى والطوائف المختلفة، بما فيها بعض أفراد النظام السابق، بخلاف ما تشهده مصر وبعض الدول العربية من أن بعض القوى الثورية التي كان لها الفضل الأكبر في المبادرة بالثورة أضحت مهمشة أو معزولة عن القرارات الكبرى الخاصة بإدارة المرحلة الانتقالية، بالإضافة إلى حالة الاستقطاب والانقسام الشديد التي تشهدها معظم الدول العربية[1].

ثالثًا: تشير التجربة البرازيلية في التحول الديمقراطي إلى أنه من الطبيعي أن تمر الدول التي شهدت سقوط نظم الحكم الديكتاتوري بمرحلة انتقالية تتسم بعدم الاستقرار السياسي، حيث لم تعرف الاستقرار السياسي سوى مع انتخاب «فيرناندو كاردوسو» رئيسًا للبلاد، وذلك بعد وفاة أول رئيس منتخب من جانب المجلس التشريعي وممثلي الولايات قبل توليه السلطة رسميًا، وكذلك بعد إجبار أول رئيس منتخب بصورة مباشرة من جانب الشعب عام ١٩٩٢م على الاستقالة على إثر اتهامات بالفساد.

رابعًا: حظيت مسألة صياغة الدستور بأهمية محورية خلال مرحلة التحول الديمقراطي، حيث شهدت البرازيل تشكيل جمعية تأسيسية أوكلت إليها مهمة إعداد وكتابة الدستور

---

(١) Timothy J. Power, Op.cit.

عام ١٩٨٨م، واستغرقت هذه العملية تسعة عشر شهرًا، كما اتسمت بمشاركة مجتمعية واسعة. ولذلك فإن درس التجربة البرازيلية هو أن النجاح في إقامة نظام ديمقراطي يتمتع بالشرعية يصعب تحقيقه ما لم يكن الدستور الذي يرسم ملامح هذا النظام موضع توافق بين القوى السياسية والاجتماعية الأساسية في البلاد[١].

خامسًا: انتهجت القيادة السياسية في البرازيل سياسة المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية فيما يتعلق بالانتهاكات التي وقعت إبان فترة الحكم العسكري، وذلك عبر تطبيق تجربة جنوب أفريقيا في هذا الصدد، فأنشأت ما يسمى بـ«لجان الحقيقة» للتحقيق في جرائم انتهاكات حقوق الإنسان، مع إعلاء مبدأ العدالة وليس الانتقام، وتعويض المتضررين من جراء الحقبة الآفلة وأسرهم تعويضًا ماديًا. ونجح لولا دا سيلفا في احتواء النخبة القديمة من رجال الأعمال وإزالة مخاوفها من توجهاته اليسارية، واستفاد منها في بناء الاقتصاد القومي[٢]. وفي هذا الإطار، يمكن للنخب الصاعدة في بلدان الربيع العربي أن تستلهم التجربة البرازيلية، ومن ذلك محاسبة المتورطين من النخب القديمة في انتهاكات حقوق الإنسان وإصابة المتظاهرين السلميين إبان الثورة وما بعدها، وكذلك الاستفادة من المشروعات

(١) مصطفى شفيق علام، مرجع سبق ذكره.

(٢) كلاوديو كوتو، «التجربة الدستورية البرازيلية الحديثة: بعض المواضيع المطروحة للنقاش»، أبريل ٢٠١٢م، www.arab-reform.net.

والاستثمارات الناجحة لرجال الأعمال من غير المتورطين في إفساد الحياة السياسية[١].

سادسًا: جعلت البرازيل قضية المواطنة أولوية كبرى، وذلك من خلال تبني نظام الكوتا من أجل مساعدة الأقليات في الحصول على الخدمات الحكومية، كما تبنت تشريع مهم لمحاربة التمييز ضد المواطنين من أصول أفريقية، وكانت من أولى دول العالم التي أوجدت أمانة خاصة على مستوى وزاري لتعزيز المساواة بين الأعراق عام ٢٠٠٣م، ونصت في دستورها على ضرورة احترام كافة الأديان، وعدم التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق أو اللغة[٢].

سابعًا: بالنسبة لدور المؤسسة العسكرية، عملت البرازيل على وضع الأطر القانونية والدستورية التي تجعل الجيش تحت تصرف السلطة المدنية الشرعية بشكل كامل لضمان عدم انتكاس الحكم الديمقراطي مجددًا على أيدي العسكريين. وتم اتخاذ بعض الخطوات التي كان من شأنها تقليص دوره السياسي، ولكن دون المساس بمكانته الاقتصادية والاجتماعية بشكل رئيسي، وذلك لضمان عدم انقلاب العسكريين مجددًا على النظام الديمقراطي، مثلما حدث عام ١٩٦٤م.

---

(١) مصطفى شفيق علام، مرجع سبق ذكره.

(٢) Brian Yoshio Laing, Op.cit.

دلالات ودروس تجربة التحول الاقتصادي والتغلب على الفوارق الاجتماعية:

أولًا: أظهرت البرازيل في ظل قيادة لولا دا سيلفا كيف يمكن أن يسهم وجود نظام ديمقراطي مستقر في توفير البيئة المناسبة لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، مما يعطي دلالة واضحة على أهمية تحقيق التحول الديمقراطي، كضمانة ضرورية للنمو الاقتصادي في دول الربيع العربي. وبينت التجربة البرازيلية أنه قد تتأخر عملية الإصلاح الاقتصادي بعد مرحلة التحول الديمقراطي، ولكن ذلك ليس مدعاة لسقوط المؤسسات الديمقراطية والشرعية السياسية. ورغم أن نهضة الاقتصاد البرازيلي جاءت بعد مرور ما يقرب من عشرين عامًا من التحول الديمقراطي، إلا أن عملية التحول الديمقراطي مهدت الطريق لعملية التقدم الاقتصادي، وذلك من خلال تحقيق الاستقرار السياسي عبر آليات تداول السلطة بعيدًا عن تسلط المؤسسة العسكرية.

ثانيًا: تكشف التجربة البرازيلية عن عدم وجود تعارض بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وإمكانية الحد من التفاوتات الاجتماعية دون التأثير على معدلات النمو الاقتصادي؛ حيث نجح لولا دا سيلفا في إيجاد أرضية وسيطة لزيادة الإنفاق الاجتماعي الحكومي في ظل اقتصاد السوق، كما أوضحت التجربة البرازيلية أن تحقيق العدالة الاجتماعية يمكن أن يكون بالفعل عاملًا محفزًا للنمو الاقتصادي، من خلال توسيع نطاق

السوق المحلي، والحد من التوترات الاجتماعية[١].

ثالثًا: من أبرز ملامح التجربة البرازيلية أهمية دور الدولة كمنظم للأسواق، وموفر للبنية الأساسية، وضامن لتحقيق التنمية البشرية، مثل: تقديم برامج المعاشات والتحويلات النقدية المشروطة لمكافحة الفقر كبرنامج «بولسا إسكولا» و«بولسا فاميليا»، وبرنامج «صفر جوع»، وتقديم إعانات بطالة للفقراء، مع الاهتمام بالمشروعات والقروض الصغيرة، والاستثمار في التعليم والصحة، مما ساعد على خفض الفقر وتقليص الفوارق في الدخل[٢].

رابعًا: توضح التجربة التنموية في البرازيل كيف يمكن تحقيق النجاح الاقتصادي دون التقيد بمقولات توافق واشنطون أو الالتزام الصارم بالسياسات الاقتصادية الليبرالية، ولكن من خلال استقاء الحلول المحلية للمشكلات، وفي هذا الإطار يمكن أن نذكر كيف أدى نجاح برامج الضمان الاجتماعي ومكافحة الفقر في البرازيل إلى سعي ما يقرُب من عشرين بلدًا، لاستلهام تلك البرامج في مجتمعاتها المحلية، مما يشير إلى إمكانية أن تتقاسم الدول النامية فيما بينها المعارف والخبرات والممارسات المثلى[٣].

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣م نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع»، مرجع سبق ذكره.

(٢) محمد صادق إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص١٧٢.

(٣) Fabio Veras Soares et. al., "Cash Transfer Programmes in Brazil: Impacts on Inequality and Poverty", (Brasilia: UNDP International Poverty Center, 2006).

خامسًا: على الرغم من قوة ونجاح برنامج الخصخصة، والدور المحوري الذي تلعبه الشركات الخاصة والدولية، إلا أن الشركات الوطنية الكبرى تعد من أهم دعائم استقرار الاقتصاد البرازيلي، كما اهتمت البرازيل بتشكيل التحالفات الدبلوماسية للدفاع عن المصالح الاقتصادية الوطنية، والمشاركة النشطة في المنتديات الدولية والإقليمية وعبر الإقليمية.

سادسًا: تكشف تجربة البرازيل بوضوح عن ضرورة الاهتمام بالبعد البيئي في عملية التنمية، فهي من أكثر دول العالم من حيث مستوى انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ورغم ذلك فهي دولة رائدة في استخدام مصادر الطاقة البديلة، لا سيما الوقود الحيوي، وهو الأمر الذي يشير إلى ضرورة إحداث نوع من التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة[1].

سابعًا: تشير التجربة البرازيلية إلى أن عملية التوافق السياسي والمجتمعي، وخاصة خلال فترات التحول الديمقراطي، تعد ضرورة حتمية لتمرير أية سياسات اقتصادية قد يترتب عليها متاعب اقتصادية للسواد الأعظم من المواطنين، لا سيما من الطبقات الدنيا والفئات الأكثر فقرًا.

ثامنًا: يتضح من التجربة النهضوية للبرازيل أن عملية الإصلاح الاقتصادي تمر بمراحل عديدة، تبدأ أولًا بإصلاح

(١) 1 Tony Lawson, "Sustainable Development in Brazil", Social Science, No. 410, November, 1999,
www.dcp.ufl.edu/ckibert/.../Brazil/BrazilSustainableDev1999.pdf.

الاختلالات الهيكلية، ثم الانطلاق الاقتصادي، ومن ثم فإنه من الضروري أن تتبنى الحكومات الشفافية والوضوح والمصارحة في توضيح حقيقة الموقف الاقتصادي للشعب، وفي هذا الإطار، اعتمد لولا على المكاشفة والمصارحة مع المواطنين بشأن الوضع الاقتصادي المتردي عند توليه السلطة، وطالبهم بتحمل أعباء تطبيق برنامج التقشف الذي وضعه صندوق النقد الدولي.

تاسعًا: تؤكد التجربة البرازيلية أن الإصلاح الاقتصادي يتطلب تبني استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية، وليس مجرد خطة لعلاج الاختلالات، وكلما كان تطبيق الاستراتيجية سريعًا، كان جني ثمار النمو الاقتصادي أسرع، ومن ثم تجنب المخاوف والقلاقل السياسية من جراء تأخر شعور المواطنين بثمار النمو الاقتصادي، وهو الأمر الذي واجه صعوبة في البرازيل، حيث سارت عملية التحول الديمقراطي بالتوازي مع عدد من الإصلاحات والتشريعات اللازمة لضمان معدل نمو اقتصادي متواصل، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

عاشرًا: من أبرز دروس التجربة البرازيلية ومن أهم مقومات نجاحها وجود قيادة سياسية لها رؤية اقتصادية واضحة وواقعية، وتحرص على ضمان الاستقلال الوطني لبلادها، وتُراعي حقوق الفقراء دون الافتئات على حقوق المستثمرين ورجال الأعمال، ولعب لولا دا سيلفا هذا الدور. بعبارة أخرى: تشير التجربة البرازيلية إلى أن امتلاك مصادر القوة لا يعني بالضرورة القدرة على استخدامها أو توظيفها من أجل تحقيق النفوذ والتأثير

الدولي، إذ لا بد من توافر الإرادة السياسية القادرة والراغبة في توظيف المقدرات القومية لدولة ما من أجل إحداث التأثير بدرجاته المتفاوتة[1].

التجربة النهضوية في البرازيل: ماذا عن الأجندة البحثية المصرية والعربية؟

في ضوء تناول التجربة النهضوية البرازيلية تطرح الدراسة عددًا من القضايا والتساؤلات التي قد تشكّل أجندة بحثية في المستقبل فيما يتعلق بدراسة التجارب النهضوية في العالم، ومنها: دراسة الدور الذي يلعبه الدين في عملية التحول الديمقراطي، وكذلك دور المجتمع المدني قبل وبعد سقوط النظم السلطوية. كما تؤكد الدراسة أيضًا على أهمية تحليل تأثير عملية التحول الاقتصادي على شرعية النظام الديمقراطي، وتطرح أيضًا قضية القومية أو التجانس العرقي، والدور الذي تلعبه في عملية التحول الديمقراطي، وارتباط ذلك بقضايا العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. وتثير الدراسة الاهتمام بضرورة تحليل أسباب التباين في نتائج عملية التحول السياسي والاقتصادي بين البلدان المتحولة.

وفي هذا الإطار يمكن إعمال المنهج المقارن، من خلال المقارنة بين بعض حالات الفشل والنجاح سواء من بين دول إقليم أمريكا الجنوبية أو من خارجه، أو المقارنة بين التجربة المصرية وإحدى التجارب النهضوية في العالم.

---

(١) محمد صادق إسماعيل، مرجع سبق ذكره.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربي:

أولاً: التقارير:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «مسارات التحول الديمقراطي. تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدمًا»، يونيو ٢٠١١م، www.undp.org.eg/Portals/0/.../1110_Cairo 20 WEB_Arabic بالمائة 20 Report بالمائة 20
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣م نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع»،

http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr13.shtml

ثانيًا: الكتب:

- حسنين توفيق، الدولة والتنمية في مصر(الجوانب السياسية: دراسة مقارنة)، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠م).

- كاوه حسن ومحمد العجاتي (محرران)، ثورات الكرامة العربية (رؤى لما بعد النيوليبرالية)، (القاهرة: مركز البدائل العربي، مارس ٢٠١٣م).
- محمد السيد سليم (محررا)، النظام العالمي الجديد، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤م).
- محمد صادق إسماعيل، التجربة البرازيلية.. قراءة في تجربة لولا دي سيلفا، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م).
- محمد صلاح الدين، رائد النهضة البرازيلية: لولا دى سيلفا، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الفاروق، ٢٠١٢م).
- محمد عبد العاطي (محررًا)، البرازيل... القوة الصاعدة في أميركا اللاتينية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠م).

ثالثًا: الدوريات العلمية:

- إبراهيم نوار، «أمريكا اللاتينية: الواقع والمتغيرات: تنمية الفقر وهموم التبعية»، مجلة السياسة الدولية، يناير ١٩٨٢م.
- أبو بكر الدسوقي، «عام ٢٠١٢م: التحولات الانتقالية المؤثرة في تشكيل مستقبل النظام العالمي»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢م.
- رضا محمد هلال، «الانتخابات البرازيلية: اليسار يصل إلى الحكم»، مجلة الديمقراطية، يناير ٢٠٠٣م.

- عبد المنعم المشاط، «النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩م.
- علاء الدين عرفات، «التنمية كقوة ناعمة في السياسة الخارجية: البرازيل نموذجًا»، آفاق التنمية، العدد السابع، يناير ٢٠١٣م.
- عمرو عدلي، «أفول الأيديولوجيا: الأطر النظرية لتطور النماذج التنموية بعد الثورات»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩١، يناير ٢٠١٣م.
- مصطفى كامل السيد، «ثلاثون عامًا على مؤتمر باندونج، نماذج التطور السياسي في القارات الثلاث»، مجلة السياسة الدولية، أبريل ١٩٨٥م.
- ـــــ، «الدور السياسي «للعائلية» في أمريكا اللاتينية»، مجلة الديمقراطية، يناير ٢٠١٠م.
- هشام سليمان، «القضاء على الفقر كمفتاح لتحسين التعليم والصحة: خبرات البرازيل»، أفاق التنمية، العدد الثاني، مارس ٢٠١٠م.

رابعًا: مصادر أخرى:

- «٢٦ مليار دولار حجم التبادل التجاري بين البرازيل والدول العربية في ٢٠١٢م»، www.forbesmiddleeast.com/read.php?story=2062
- إبراهيم غرايبة، «الدين والسياسة والحياة العامة في الغرب»، http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/af6f3129-d552-4f33 -9e0a-4ad608178303

- «البرازيل تُنشئ «مجلس أزمة» لإيقاف قطع الأشجار»،

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=48414

- «البرازيل عملاق صاعد في عالم المال»،

http://www.businesstendersmag.com,

- «البرازيل مقتل امرأة واحدة كل ٩٠ دقيقة»، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٣م،

http://alhayat.com/home/Print/555793?PrintPictures=0

- «الجيش يرفض نكء الجراح بالبرازيل»، يناير ٢٠١٠م،

http://www.aljazeera.net/news/pages/d6e140c6-4495-4ae0-94b4-ca433524da78

- «الحركة الجماهيرية الأخيرة تمثل حقيقة البرازيل»، دار الخليج، ٢٩ يونيو ٢٠١٣م،

alkhaleej.ae/portal/portal/.../15f1ff0c-262e-4b4d-9971-2608f973a411.as...

- الصادق العثماني، «الحالة الدينية في البرازيل»،

http://www.nibraschabab.com/?p=461

- «المكسيك والبرازيل... خطوة تاريخية في إصلاح التعليم»، جريدة الاتحاد،

www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=74975

- «تكاليف كأس العالم أشعلت أكثر التظاهرات احتجاجا منذ ٢٠ عامًا في البرازيل»،

http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=444442&date=18062013

- «خريطة البرازيل»

http://www.worldmapfinder.com/Map_Earth.php?ID=/Ar/South_-America/Brazi,

- «خيارات الاقتصاد المصري بين نموذجي البرازيل وبولندا»، ١ سبتمبر ٢٠١٣م، www.almasryalyoum.com/node/2068346
- خالد رزق تقي الدين، «الأثر الحضاري لمسلمي أمريكا اللاتينية»، جريدة الوفد، www.alwafd.org
- «رحلة البابا إلى البرازيل «بداية قوية» في إحياء الكنيسة»، الشرق الأوسط،

www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=738259&issueno...

- رئيسة البرازيل تعين أعضاء «لجنة الحقيقة» للتحقيق في جرائم التعذيب والاختفاء القسري»، ٢٠/٠٦/ ٢٠١٢م،

http://www.maghress.com/alalam/47744

- «رئيسة البرازيل تقترح استفتاء للإصلاح السياسي»، الجزيرة نت، ٢٥ يونيو ٢٠١٣م،

http://www.aljazeera.net/news/pages/bad8e774-c3e3-4723-b7d1-2d90c4b857ab

- «روسيف تدعو لميثاق وطني لتحسين الخدمات العامة بالبرازيل»، ٢٢ يونيو ٢٠١٣م، http://sana.sy/ara/3/2013/06/22/488753.htm
- «ريو دي جانيرو تنظم أولمبياد ٢٠١٦م»، الجزيرة. نت،

http://www.aljazeera.net/news/pages/cae0912c-4eff-4f74-b54c-aa533cfb2b3d.

- «لتحسين التعليم في البرازيل: المال مهم ولكنه ليس ضروريًا»،

http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id=3581

- «لولا دا سيلفا والسياسة الخارجية للبرازيل»، ٢٩/٠٩/٢٠١٠م،

http://mobile.france24.com/ar/20100929-lula-brazil-exterior-policy-south-america-world-high-place.

- «لولا دا سيلفا: الحلم البرازيلي»، الشرق الأوسط، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٩م، العدد ١١٣١٥،

http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10992&article=545110.

- «لويس إيناسيو لولا دا سيلفا»،

لويس ـ إيناسيو ـ لولا ـ دا ـ سيلفا ar.wikipedia.org/wiki/

- مصطفى سامي، «التعليم في البرازيل والاستثمارات الكندية في الجامعات»، الأهرام اليومي،

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=885252&eid=1202

- «ميشيل حلبي: لا أهمية للبعد الجغرافي بين البرازيل والعرب»،

http://arabic.arabianbusiness.com/business/2013/mar/17/326353/

- إليكسي باريونوفو، «تدهور مستوى التعليم في البرازيل يحد من طموحاتها»، الشرق الأوسط، ٦ سبتمبر ٢٠١٠م، العدد ١١٦٠٥،

http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=11700&article=585555.

- أمل مختار، «تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر»،

http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=84.

- ـــــ، «تصدير النموذج: هل يعيد تقارب عربي - لاتيني هيكلة النظام الدولي؟»، جريدة الأهرام، ١ أكتوبر ٢٠١٢م،

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1096355&eid=6744.

- ـــــ، «قمة أسبا الثالثة: محاولة لاستعادة الفرص الضائعة في العلاقات العربية - الأمر»،

http://acpss.ahramdigital.org.eg/Review.aspx?Serial=103

- الأمم المتحدة، «تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي (فرجينيا داندان)»، أغسطس ٢٠١٢م،

http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session21/A.HRC.21.44_ar.pdf

- أيمن أبو العلا، «سحابة الاحتجاجات تترك تركيا وتصل البرازيل»، صحيفة الشروق، ٢٣ يونيو ٢٠١٣م،

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=23062013&id=9d6062e1-6e8d-438c-b6ec-03d7eb630e1b

- باتر محمد علي وردم، «لماذا يتظاهر البرازيليون ضد كرة القدم؟»، ٢٤ يونيو ٢٠١٣م،

www.addustour.com/.../لماذا+يتظاهر+البرازيليون+ضد+كرة+القدم؟.html

- باسكال بونيفاس، «الناتو» في ليبيا: مسؤولية حماية أم تغيير نظام؟»، جريدة المؤتمر،

http://www.almutmar.com/index.php?id=20115882.

- بشير عبد الفتاح، «تركيا والبرازيل.. تمرد على الديمقراطية»، جريدة عمان، http://omandaily.com/?p=7381

- البنك الدولي، «إدارة الدين في البرازيل جنبتها وطأة الأزمة المالية»، أبريل ٢٠١٠م،

web.worldbank.org/.../0,,contentMDK:22567968~pagePK:64257043~pi...

- ـــــ، «الخروج من براثن الفقر في شمال شرق البرازيل»، أبريل ٢٠١٠م،

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:22705483~menuPK:64256347~pagePK:34370~piPK:34424~theSitePK:4607,00.html

- ـــــ، «برنامج بولسا فاميليا، انتشال الأسر من براثن الفقر في البرازيل»،

web.worldbank.org/.../0,,contentMDK:20759533~pagePK:64257043~pi...

- -------, http://data.albankaldawli.org/country/brazil

- تشيلسو أموريم، «البرازيل والشرق الأوسط»، جريدة الشرق الأوسط، ١٤ يوليو ٢٠١١م،

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=630973&issueno=11916

- جمهورية البرازيل الإتحادية،

http://embassies.mofa.gov.sa/sites/brasil/AR/AboutHostingCountry/Pages/default.aspx

- جيهان العلايلي، «مسؤولية الحماية».. حالتا ليبيا وسوريا، ٢١ سبتمبر ٢٠١٢م، جريدة الشروق

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?id=5909d2d9-f599-41c8-940a-, c03f7fc44be6.

- الحسن معتصم، «البرازيل نموذج آخر»، ٢٨ يونيو ٢٠١٣م، http://hespress.com/opinions/82748.html
- رباب المهدي، «صعود وتحولات الحركة العمالية في البرازيل»، مركز الدراسات الاشتراكية، http://revsoc.me/revolutionary-experiences/swd-wthwlt-lhrk-lmly-fy-lbrzyl
- رفيف رضا صيداوي، «دروس من التجربة البرازيلية»، أفق، مؤسسة الفكر العربي، العدد، ٢٩٨، ١٨/ ٠١/ ٢٠١٣م.
- ريتشارد دي أريجو، «البرازيل: هل هناك سياسة واضحة للشرق الأوسط وأفريقيا»، ٢٨ يونيو ٢٠١٢م، http://ar.globalvoicesonline.org/2012/06/29/23329
- ستيوارت جرادجينجز، «الربيع العربي اختبار لتغير الدبلوماسية في البرازيل»، ٢ سبتمبر ٢٠١١م، http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE7810-DU20110902?sp=true.
- عبد الحق عزوزي، «دروس من البرازيل»، صحيفة الاتحاد الاماراتية، ٢٥/ ٦/ ٢٠١٣م.
- الغرفة التجارية العربية البرازيلية، «البعثات الدبلوماسية البرازيلية في الدول العربية»، brasil/ar/home/links/brazilian-diplomatic-representation-in-the-arab-countries.fss
- فابيانا فراسينيت، «هل تشطب البرازيل ديون أفريقيا . . . بدون مقابل؟»، http://ipsinternational.org/arabic/nota.asp?idnews=3082

- ـــــ، «البرازيل: الشباب «غير السياسي» يعيد اختراع السياسة»،

http://www.ipsinternational.org/arabic/mobile/nota.asp?id-news=3010

- كرم سعيد، «البرازيل ومصر: خطوة إلى أمام وخطوات إلى وراء!»، جريدة الحياة، ٢ أكتوبر ٢٠١٣م،

alhayat.com/Details/557570

- ـــــ، «على وقع الاحتجاجات: التجربة اللاتينية تحت الاختبار»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٥/٠٦/ ٢٠١٣م،

http://acpss.ahramdigital.org.eg/Review.aspx?Serial=129

- كلاوديو كوتو، «التجربة الدستورية البرازيلية الحديثة: بعض المواضيع المطروحة للنقاش»، أبريل ٢٠١٢م،

www.arab-reform.net.

- محمد عطية، «فى البرازيل.. أزمة ثقة بين المواطنين والنظام»، جريدة التحرير، ٢٤ يونيو ٢٠١٣م،

http://www.tahrirnews.com/news/view.aspx?id=41bd46ec-2803-4083-8111-6be6f29c871a

- محمد محمود السيد، «لماذا تطورت موجة الاحتجاجات في البرازيل؟»، ٧ أغسطس ٢٠١٣م

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=372169

- مركز الدراسات الإشتراكية - مصر، «البرازيل: عمال في مواجهة العسكر (١٩٧٨ ـ ١٩٨٠م)»، يناير ١٩٩٦م،

http://www.e-socialists.net/node/3818

- مصطفى شفيق علام، «الفترات الانتقالية وإعادة إنتاج الفلول.. تجارب وخبرات»، مركز المصري للدراسات، أبريل ٢٠١٢م،

www.almasryalyoum.com/node/788076

- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، «برنامج القضاء على الجوع: التجربة البرازيلية»، ٢٠١٢م،

http://www.fao.org/docrep/017/i3023a/i3023a.pdf

- ـــــ، «المنظمة والبرازيل تتعاونان على تعزيز التغذية المدرسية والأمن الغذائي»،

http://www.fao.org/newsroom/ar/news/2005/108199/

- منظمة العفو الدولية، «البرازيل»،

http://www.amnesty.org/ar/region/brazil/report-2013#section-30-9

- ميجيل دياز وباولو ألميدا (مؤلفان)، القوى والمبادئ.. القيادة الدولية في عالم آخذ في التقلص، محمد عبد الله يونس (عرض)، (واشنطون: مؤسسة ستانلي، مايو ٢٠٠٩م)، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٩م،

http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=7618&Itemi d=1.

- ـــــ، «البرازيل.. قطب دولي جديد»، يناير ٢٠١٠م،

http://rana9.blogspot.com/2012/01/blog-post_11.html

- هايل نصر، «الانتخابات البرازيلية»، ٣/ ١١/ ٢٠١٠م،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=233965

مراجع باللغة الإنجليزية:

A - Documents:

- Freedom House, 2013 Freedom in the World, http://www.freedomhouse.org/report-types/freedom-world.

B - Books:

- Alan S. Alexandroff and Andrew Fenton Cooper, (eds.), Rising States, Rising Institutions: Challenges for Global Governance, (Baltimore, MD: Brookings Institution Press, 2010).
- Anna C. Prusa, the "Soft Power" Power? Brazil's Soft Power Strategy in World Politics during the Lula Presidency, M.A., the George Washington University, 2011.
- Bernard Kirsch, Revolution in Brazil, (New York: Basic Books, 1990).
- Bernard Wood, the Middle Powers and the General Interest, (Ottawa: The North-South Institute, 1988).
- Bernd Reiter, Negotiating Democracy in Brazil: The Politics of Exclusion, First Forum Press, 2009.
- Colin Brock and Simon Schwartzman) eds.), the Challenges of Education in Brazil, (Oxford, UK: Triangle Journals, Ltd, 2011).
- Fareed Zakaria, the Post American World, (New York: W.W. Norton and Company, Inc., 2008).
- Fukuyama Francis, the End of History and the Last Man, (New York: Free Press, 1992).
- Gary W. Wynia, the Politics of Latin American Development, (Cambridge University Press, 1990).
- Gomez.M, Black Crescent: The Experience and Legacy of African Muslims in the Americas, (Cambridge University Press, 2005).

- Iver B. Neuman, (ed.) Regional Great Powers in International Politics, (London: Macmillan Press, 1992).
- Joseph L. Love and Werner Baer (eds.), Brazil under Lula: Economy, Politics, and Society under the Worker-President, (New York: Palgrave-Macmillan, 2009).
- Maria Herm?nia Tavares de Almeida, From Cardoso to Lula: The Politics and Policies of Reform in Democratic Brazil, University of S?o Paulo, 2012.
- Perry Anderson, Lula's Brazil, London Review of Books, March 2011.
- Peter Flynn, Brazil, a political analysis, (London: Westview Press, 1978).
- Ronald M. Schneider, the Political System of Brazil: Emergence of a ''Modernizing'' Authoritarian Regime, 1964-1970, (New York & London: Columbia University Press, 1971).
- S. Bodman, J Wolfensohn & J Sweig, Global Brazil and US-Brazil Relations, (Washington, DC: Council on Foreign Relations, 2011(.
- Scott Mainwaring, the Catholic Church and Politics in Brazil, 1916-1985, (Stanford, California: Stanford University Press, 1986).
- St. Louis.R, & Draffen.A, Brazil: Lonely Planet Guide, (Swanage, Dorset, DOR, United Kingdom, 2005).
- Thomas E. Skidmore, the Politics of Military Rule in Brazil, 1964-1985, (New York, Oxford University Press, 1988).
- Wendy Hunter, Eroding Military Influence in Brazil: Politicians against Soldiers, (The University of North Carolina Press, 1997).

C - Periodicals and Journals:

- Andrew Hurrell, "Brazil and the New Global Order", Current History, Vol. 109, Issue: 724, February 2010.

- Benedict J. Clements, Lino A. Moreira, "Multinationals, Employment, and Income Distribution in Brazil", Journal of Economic Development, Vol. 19, No.1, June 1994.
- C. Furtado, "The post-1964 Brazilian ‘‘Model’’ of development", Studies in Comparative International Development, summer 1973, Vol. 8, Issue 2.
- Carlos Santiso, "Institutional Innovation and Governance Reform in Latin America", European Review of Latin American and Caribbean Studies, No. 71, October 2001.
- Celso Lafer, "Brazilian International Identity and Foreign Policy: Past, Present, and Future", Daedalus, Vol.129, No.2, 2000.
- Gladys Lechini, "Middle Powers: IBSA and the New South-South Cooperation", NACLA Report on the Americas, Vol. 40, No. 5, 2007.
- Edmund Amann, "Brazil's Economy under Lula, The dawn of a new era", World Economies, Vol.6, No.4, October-December 2005.
- Jeffrey W. Cason and Timothy J. Power, "Presidentialization, Pluralization, and the Rollback of Itamaraty: Explaining Change in Brazilian Foreign Policy Making in the Cardoso-Lula Era", International Political Science Review, No. 30, 2009.
- José H. Rodrigues, "The Foundations of Brazil's Foreign Policy", International Affairs, Vol.38, No.3, 1962.
- Joshua Goodman, "Brazil: The Global Power Looking for a Backyard", SAIS Review, Vol. 29, No. 2 (Summer-Fall 2009).
- Maria de Lourdes Rollemberg Mollo, "Neoliberal Economic Policies in Brazil (1994-2005): Cardoso, Lula and the Need for a Democratic Alternative", New Political Economy, Vol. 11, No. 1, March 2006.
- Maria R. Soares de Lima and Mônica Hirst, "Brazil as an Intermediate State and Regional Power: Action, Choice and Responsibilities", International Affairs, Vol. 82, No.1, 2006.

- Paulo Sérgio Pinheiro, "the Paradox of Democracy in Brazil", the Brown Journal of World Affairs, Vol. VIII, Issue 1., winter 2002.
- Paulo Sotero & Leslie Elliott Armijo, "Brazil: To Be or Not To Be a BRIC?", Asian Perspective, Vol. 31, No. 4, 2007.
- Simone DinizI & Cl?udio Oliveira RibeiroII, "The role of the Brazilian congress in foreign policy: an empirical contribution to the debate", Brazilian Political Science Review, Vol.2, No.2, 2008.
- Timothy J. Power, "Brazilian Democracy as a Late Bloomer: Re-evaluating the Regime in the Cardoso-Lula Era", Latin American Research Review, Vol. 45, No.4, 2010.
- Werner Baer, "Institutional Challenges for Brazil's Economists", Revista EconomiA, December 2005.

Unpublished Papers:

- Adam Cumberworth, "Inter-racial tension as a barrier to full development of Brazil's potential", Law of Nation building, fall 2007.
- Alcides Costa Vaz, "Brazilian Foreign Policy under Lula: Change or Continuity?", FES Briefing Papers, FES New York, April 2004.
- Amélie Gauthier and Sarah John de Sousa, "Brazil in Haiti: Debate over the Peacekeeping Mission", FRIDE Comment, November 2006.
- Brian Yoshio Laing, "Rethinking Brazil's 'Racial Democracy' A discourse of the mixed race experience and inter-racial unions", Semester Topic Paper - fall 2000, School for International Training - CSA Brazil - Northeast.
- Claudio Monteiro Considera and Paulo Corrêa, "The Political Economy of Antitrust in Brazil: From Price Control to Competition Policy", Paper prepared for Fordham Conference on Competition Policy, New York, October, 2001.

- Daniel Flemes, "Brazil's Vision of the Future Global Order", 28th International Congress of the Latin American Studies Association, Rio de Janeiro,Brazil, June 11 - 14, 2009.
- ----------, "Brazil's Strategic Options in a Multiregional World Order", Paper presented at the 28th International Congress of the Latin American Studies Association, Rio de Janeiro, Brazil, June 11 - 14, 2009.
- ----------, "Emerging middle powers' soft balancing strategy: state and perspectives of the IBSA dialogue forum", GIGA Working Paper, No. 57, August 2007.
- Fabio Veras Soares et. al., "Cash Transfer Programmes in Brazil: Impacts on Inequality and Poverty", (Brasilia: UNDP International Poverty Center, 2006).
- Fernando Ferrari-Filho & Philip Arestis, Assessing the Economic Policies of President Lula da Silva in Brazil: Has Fear. Defeated Hope?, (University of Cambridge, 2007).
- Giambiagi, F., and L. de Mello, "Social Security Reform in Brazil: Achievements and Remaining Challenges", OECD: Working Paper CO/WKP, No. 62, 2006.
- José ?lvaro Moisés, "Democracy, Political Trust and Democratic Institutions (The Case of Brazil)", Paper presented to the seminar "Democracy and Citizens Distrust of Public Institutions in Brazil in Comparative Perspective", Oxford University, 1/6/2007.
- José Alvaro Moisés, "Democratization, Mass Political Culture and Political Legitimacy in Brazil", paper presented at a seminar held at the Center for Advanced Study in the Social Sciences of the Juan March Institute, Madrid, on December 9, 1992.
- Ken Serbin,"The Catholic Church, religious pluralism, and democracy in Brazil", Kellogg Institute for International Studies Working Paper #263 - February 1999 kellogg.nd.edu/publications/workingpapers/.../263.pdf

- Leany Lemos, "Brazilian Congress and Foreign Affairs: Abdication or Delegation?'', GEG Working Paper 2010/58, June 2010.
- Lee J. Alston, Marcus André Melo, Bernardo Mueller, Carlos Pereira, "Political Institutions, Policymaking Processes and Policy Outcomes in Brazil", Research Network Working Paper, #R-509, March 2006.
- Leonardo Avritzer, "Local Democracy in Brazil and India: the Role of Center - Periphery Relations in the Construction of Participatory Institutions", November 1999.
- Lidia Cabral and Julia Weinstock, "Brazil: an emerging aid player", ODI Briefing Papers, No. 64, October 2010.
- Paulo Fagundes Visentini, "Prestige diplomacy, southern solidarity or ''soft imperialism''?, Lula's Brazil-Africa relations (2003 onwards)", Paper Presented at seminar, African Studies Centre, April 16, 2009.
- Peter Kingstone, "Sobering Up and Going Global: Brazil's Progress from Populism and Protectionism", Paper prepared for the Conference on Trade Integration in the Americas: Revisiting the Washington Consensus, Tower Center for Political Studies, Southern Methodist University, April 10-11, 2008.
- ----------, "the Limits of Neoliberalism: Business, the State, and Democratic Consolidation in Brazil", Prepared for the XX International Congress of the Latin American Studies Association, April 17-20, 1997, Guadalajara, Mexico.
- Russell Bither-Terry, "Deepening of Democracy: The Luiz In?cio Lula Da Silva Administration", University of North Carolina (UNC), September 3, 2011.
- Susanne Gratius, "Brazil's geo-political and geo-strategic conditions for leadership", Unpublished report prepared for Aljazeera Centre for Studies, 2010.

F - Other Resources:

- Alfredo Cabral and Priya Shankar, "Brazil rising: the prospects of an emerging power", foresight, 1 July 2011, http://www.policy-network.net/publications_detail.aspx?ID=4026
- "An economic superpower, and now oil too", The Economist, 17 -04-2008, http://www.economist.com/node/11052873?story_-id=11052873.
- "Ban praises Brazil's global leadership and commitment to UN ideals", UN News Centre, 17 June 2011, http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=38754&Cr=brazil&Cr1.
- "Brazil and peacekeeping Policy, not altruism How global ambitions are helping to modernise the army", The Economist, 23 September 2010, http://www.economist.com/node/17095626.
- "Brazil Balance of Trade", http://www.tradingeconomics.com/brazil/balance-of-trade
- "Brazil marks landmark participation in UNIFIL", The Daily Star, 17 February 2011, http://www.dailystar.com.lb/News/Local-News/Feb/17/Brazil-marks-landmark-participation-in-UNIFI-L.ashx#axzz1V0lOq9qV.
- "Brazil", Berkley Center for Religion, Peace, and World Affairs, http://berkleycenter.georgetown.edu/resources/countries/brazil.
- "Brazil's Bolsa Fam?lia Program Celebrates Progress in Lifting Families Out of Poverty", World Bank News & Broadcast, 19 December 2005, http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTER-NAL/NEWS/0,contentMDK:20702063~pagePK:64257043~-piPK:437376~theSitePK:4607,00.html.
- "Brazil's foreign-aid programme: Speak softly and carry a blank cheque: In search of soft power, Brazil is turning itself into one of the world's biggest aid donors. But is it going too far, too fast?", The Economist, 15 July 2010.

- "Decoding the DNA of Brazilian Multinationals", Mar 24, 2010, http://www.wharton.universia.net/index.cfm?fa = viewArticle&id = 1863&language = english.
- "Education policy in Brazil", http://en.wikipedia.org/wiki/Education_policy_in_Brazil.
- "Ethanol: a leap to the future", http://www.petrobras.com/en/magazine/post/detalhe-11.htm.
- "Interview With President of Brazil,'' transcript of Fareed Zakaria's interview with President Lula, aired on Global Public Square, 29 March 2009, http://edition.cnn.tv/TRANSCRIPTS/0903/29/fzgps.01.html.
- "Languages of Brazil", Ethnologue, http://www.ethnologue.com/show_country.asp?name = br.
- "The N-11: More Than an Acronym", Appendix II: Projections in Detail", Goldman Sachs Economic Research, http://www.chicagobooth.edu/alumni/clubs/pakistan/docs/next11dream-march àúÍúóè 20 àúÍúóè 2707-goldmansachs.pdf.
- Alberto Rodiguez, Carl Dahlman, Jamil Salmi, "Knowledge and Innovation for Competitiveness in Brazil", 2008, gcg.universia.net/pdfs_revistas/articulo_102_1227718740862.pdf.
- Am?s Nascimento, "Environmental Philosophy in Brazil?, Theoretical and practical reflections on a South American question", www.cep.unt.edu/iseepapers/nascimento-eng.pdf.
- Anna Ozorio de Almeida, "Continuity and Change in the PT Government", Working Papers,11/2004, September 2004, www.cespi.it/WP/wp11-PT.pdf
- Banco Central do Brasil, Economic indicators, http://www.bcb.gov.br/?INDICATORS
- Brazil-Arab News Agency, "Investment drives Brazilian GDP growth", 30/08/2013, http://www2.anba.com.br/noticia/21633936/macro-en/investment-drives-brazilian-gdp-growth/

- Celso Amorim, "Brazil and the Middle East", The American University in Cairo, The Cairo Review of Global Affairs, http://www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/articleDetails.aspx?aid=64
- David Samuels, "Brazilian Democracy under Lula and the PT", February 2007, www.polisci.umn.edu/.../Samuels%20-%20Brazilian%2...
- E. Amman and W. Baer, "Economic Orthodoxy versus Social Development: The Dilemmas Facing Brazil's Labor Government", 2005, business.illinois.edu/Working_Papers/.../05-0108.pdf.
- ECD, Education at a Glance 2011, OECD Indicators, Country note - Brazil, 13 September 2011, http://www.oecd.org/brazil/48657313.pdf.
- Eduardo J Gomez,"Viewpoint: Brazil's education challenge", http://www.bbc.co.uk/news/world-latin-america-17688560.
- ----------, "Brazil's Blessing in Disguise", Foreign Policy Magazine, 22 July 2009, http://www.foreignpolicy.com/articles/2009/07/22/brazils_blessing_in_disguise.
- Encyclopedia of the Nations, Brazil - Armed forces, http://www.nationsencyclopedia.com/Americas/Brazil-ARMED-FORCES.html.
- Fabina Frayssinet, "Brazil: From Development Aid Recipient to Donor ", Inter Press Service English News Wire, 04-15-2011, http://www.ipsnews.net/2011/04/brazil-from-development-aid-recipient-to-donor/
- Fernando Ferrari-Filho, "The Legacy of the Real Plan: a stabilization without economic growth?", Federal University of Rio Grande do Sul, www.ufrgs.br/PPGE/pcientifica/2001_06.pdf.
- Georgetown University Political Database of the Americas, "Federative Republic of Brazil", http://pdba.georgetown.edu/constitutions/brazil/brazil.html.

- Jens Glusing, "Brazil's Presidential Election; The fight for Lula's Legacy", Spiegel Online, 1 October 2010, http://www.spiegel.de/international/world/brazil-s-presidential-election-the-fight-for-lula-s-legacy-a-720713.html..
- Joe Leahy, "Brazil: Platform for growth", The Financial Times, 15 March 2011, http://www.ft.com/intl/cms/s/0/fa11320c-4f48-11e0-9038-00144feab49a.html#axzz1TzXCabD0.
- Matt Moffett, "Brazil Joins Front Rank of New Economic Powers", The Wall Street Journal, http://online.wsj.com/article/SB121063846832986909.html.
- Michael Schiffer, "The U.S. and rising powers", The Stanely Foundation, 2009, http://www.stanleyfdn.org/resources/US__Rising_Powers_Great_Decisions_Chapter.pdf.
- Miguel Diaz and Paulo Roberto Almeida, "Brazil's Candidacy for Major Power Status", Muscatine, IA: The Stanley Foundation, Working Paper, November 2008, http://www.stanleyfoundation.org/powersandprinciples/BrazilCandidacyMPStatus.PDF.
- "Multinational Companies", http://www.brasil.gov.br/para/invest/investing-in-brazil/multinational-companies.
- Organization for Economic Co-operation and Development, "Education attainment in Brazil: the experience of FUNDEF", Economics Department Working Papers, No.424, 04-Apr-2005, http://www.oecd.org/officialdocuments/displaydocumentpdf/?cote=eco/wkp(2005)11&doclanguage=en,.
- Paulo Sotero, "Brazil as an Emerging Donor: Huge potential and growing pains", Special Report, Development Outreach, World Bank Institute, elibrary.worldbank.org/.../deor_11_1_18.pdf?...,.
- Pew Global Attitudes Survey, "Brazilians Upbeat about Their Country, Despite Its Problems", 2010, http://www.pewglobal.org/2010/09/22/chapter-3-brazil-and-the-world/.

- Remarks by Monica Herz at a conference on "New Directions in Brazilian Foreign Relations", Co-hosted by the Brookings Institution and the Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, DC (28 September 2007), http://www.brookings.edu/~/media/Files/events/2007.
- Rob Hughes, "Carrying on the Legacy for Brazilian Soccer", The New York Times, 5 July 2011, http:/www.nytimes.com/2011/07/06/sports/soccer/06iht-soccer06.html
- Sandra Lefcovich, "The challenge will be to disarm Haitians", Correio Brasiliense, http://www.haiti-info.com/?Commander-of-Brazilian.
- Scholastic, "Brazil: Government and History", http://www.scholastic.com/browse/subarticle.jsp?id=944.
- Scott Roxborough and Benjamin Jones, "World Cup finale draws 700 million viewers", Reuters, 13 June 2010, http://www.reuters.-com/article/2010/07/13/us-football-idUSTRE66C0ZV20100713.
- Sherine Jayawickrama, "Foreign Aid as Soft Power" (in India, Brazil and China)", 20 October 2010, http://hausercenter.org/iha/2010/10/20/foreign-aid-as-soft-power-in-india-brazil-and-china/.
- Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI),"Background paper on SIPRI military expenditure data", http://www.sipri.org/research/armaments/milex/sipri-factsheet-on-military-expenditure-2011.pdf, 2011.
- Suranjit Kumar Saha, Marcos Costa Lima, "the Dynamics of Chronic Poverty and Social Exclusion in Brazil: Which Way after Lula Victory?" 2003, www.chronicpoverty.org, Publications.
- Thais Corral, "Women's Perspectives on Sustainable Development in Brazil ", www.eolss.net/ebooks/Sample%20Chapters/C16/E1-58-22.pdf.
- The Central Bank of Brazil, www.bcb.gov.br/?ENGLISH.

- The Economist, ‘‘Measuring Brazil’s economy: Statistics and lies’’, www.economist.com/node/18333018.
- The Economist, "Brazil takes off" http://www.economist.com/node/14845197, 12 November 2009
- The World Factbook, "Country Comparison: Public debt", https://www.cia.gov/library/publications/the-world.../2186rank.html
- ----------, "Brazil’, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/br.html
- Tom Phillips, "The country of the future finally arrives", The Guardian, http://www.guardian.co.uk/world/2008/may/10/brazil.oil.
- Tony Lawson, "Sustainable Development in Brazil", Social Science, No. 410, November, 1999, www.dcp.ufl.edu/ckibert/.../Brazil/BrazilSustainableDev1999.pdf.
- Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2012", http://www.transparency.org/cpi2012/results.
- UNCTAD, "World Investment Report 2013: Annex Tables", http://unctad.org/en/Pages/DIAE/World

àúÍúóè 20 Investment àúÍúóè 20 Report/Annex-Tables.aspx.

- UNDP, "Brazil: Country Profile: Human Development Indicators, Education", http://hdrstats.undp.org/en/countries/profiles/BRA.html.
- UNICEF, "Brazil Statistics", http://www.unicef.org/infobycountry/brazil_statistics.html, 25 February 2003,
- United Nations, "BRAZIL - EDUCATION", http://www.un.int/brazil/brasil/brazil-education.htm.
- Wikipedia, "Brazilian Armed Forces", http://en.wikipedia.org/wiki/Brazilian_Armed_Forces#cite_note--1.
- ----------, "Politics of Brazil", http://en.wikipedia.org/wiki/Politics_of_Brazil.

- World Bank, "World Trade Indicators 2009/10: Brazil Trade Brief", Country Ranking, http://info.worldbank.org/etools/wti/docs/Brazil_brief.pdf.
- World Health Organization, "Flawed but fair: Brazil's health system reaches out to the poor", http://www.who.int/bulletin/volumes/86/4/08-030408/en/
- ----------,"Brazil's march towards universal coverage", http://www.who.int/bulletin/volumes/88/9/10-020910/en/

المؤلفة

- صدفة محمد محمود محمد.
- من مواليد عام ١٩٧٨م بمحافظة الإسماعيلية ـ جمهورية مصر العربية.
- باحثة مصرية في العلوم السياسية.
- طالبة دكتوراة في العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة عن موضوع: «دور القوى المتوسطة في النظام الدولي خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة ـ دراسة حالة: البرازيل» (٢٠١٢م).
- حاصلة على درجة الماجستير في العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، بتقدير امتياز عن موضوع: «التحول عن الاشتراكية في بولندا خلال فترة التسعينيات» (٢٠٠٧م).
- تعمل كباحثة ومديرة فريق عمل القضايا السياسية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ـ مجلس الوزراء المصري (٢٠٠٥م ـ حتى الآن).
- عملت كباحثة سياسية في مركز بحوث ودراسات الدول النامية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥م).
- نشرت عدة أبحاث ودراسات عن موضوعات: دور النقابات العمالية في التحول الاقتصادي في بولندا خلال فترة التسعينيات، جنوب أفريقيا فيما بعد انتهاء نظام الفصل العنصري: الأبعاد الاجتماعية لعملية التحول، العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة، والعلاقة بين استطلاعات الرأي العام وصنع السياسات العامة.